



ICMPD

International Centre for
Migration Policy Development



IOM • OIM

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل
ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور

جردة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة



بتمويل من:



الدول الشريكة

مدخل إلى الجردة

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جردة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

جدول المحتويات

٣	شكر وتقدير
٥	الشركاء الممولون والوكالات المنفذة للمشروع
٧	المقدمة
٩	الخلاصة التنفيذية
١٧	بنية الجريدة
١٨	قائمة الاختصارات
٢٣	تعريف المصطلحات
٢٥	خلاصة المناقشات: اجتماع الخبراء الافتتاحي الخاص بهجرة العبور عبر المتوسط، لاهاي، هولندا
٣٠	خلاصة المناقشات: المؤتمر النهائي لهجرة العبور عبر المتوسط، أديس أبابا، إثيوبيا

قام بتمويل هذا المشروع كل من إيطاليا وسويسرا وفرنسا وهولندا

ISBN: ٩-٦١-٩٠٠٤١١-٣-٩٧٨

© IOM, ICMPSD, ٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة للمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٠

يمكن إعادة إنتاج أجزاء من هذا الكتاب، لغايات غير تجارية، شرط ذكر المصدر.

رسم وتصميم طباعي: رروتا، بريستينا. الموقع الإلكتروني: www.rrota.com

إنتاج طباعي: Network Communication، فيينا

تولى إعداد "الجردة بالمؤسسات وممارساتها" الخاصة بمشروع "ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور"، المطبق ضمن إطار العمل الخاص بالحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط، كل من المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

نتقدّم بمنتهى الشكر والتقدير لعددٍ كبيرٍ من الأفراد والمؤسسات في الدول الثلاث عشرة التي شملها المشروع لما قدموه من دعمٍ ومساهماتٍ وتعليقاتٍ مفيدة. فلو لا ما بذلوه من جهودٍ لما كانت "الجردة بالمؤسسات وممارساتها" لتبصر النور.

كما نعبر عن خالص امتناننا لمضيفي اجتماع الخبراء الافتتاحي والمؤتمر النهائي لهجرة العبور عبر المتوسط ورؤساء جلسات العمل المختلفة الذين ساهموا مباشرةً في تطوير هذه الجردة من خلال الصفات القيادية التي يتسمون بها والخبرات التي يتمتعون بها. نذكر:

■ **اجتماع الخبراء الافتتاحي الخاص بهجرة العبور عبر المتوسط** (والذي عقد يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ في لاهاي، هولندا): استضافته وزارة الخارجية الهولندية

■ **المؤتمر النهائي لهجرة العبور عبر المتوسط** (والذي عقد يومي ١٣ و ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٠ في أديس أبابا، إثيوبيا): استضافته وزارة الخارجية الإثيوبية

أما أهم مصادر المعلومات الخاصة بالجردة فتتمثل بالمؤسسات الوطنية وأصحاب المنفعة غير الحكوميين والدوليين. ونحن نشكر بشكلٍ خاص المساهمات القيّمة من جانب خبراء السلطات الوطنية التابعة للدول التالية:

إثيوبيا	الرأس الأخضر	غانا	مصر	نيجيريا
تونس	السنغال	لبنان	المغرب	
الجزائر	سوريا	مالي	النيجر	

وقد تولى تنسيق المشروع أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط وتم تطبيقه تحت إشراف كل من جوليان سيمون (المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة) وبربارا فريدل (المنظمة الدولية للهجرة).

الفريق المسؤول عن الصياغة: المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة (قيادة الفريق): هيدا بول-هانسن، ناديا شتي (الكاتبة الرئيسية)، رادكا كريستينا شوبوتوفا، أندرياس فلوري، داريا هوس وألفرد ووجر. المنظمة الدولية للهجرة بعثة روما (مساهمات): الفريق المعني بالهجرة من أجل التنمية في أفريقيا، وبالأخص تانا أنغلانا.

ونشكر أيضاً المكاتب الإقليمية للمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة في الدول التي شملها المشروع ورؤساء البعثات والموظفين في كل من هذه المكاتب على التوالي.

كما نتوجه بالشكر الخاص للوكاس جيركي (المدير المعني بالبعد الجنوبي في المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة) وبيتر شاتزر (رئيس الموظفين في المنظمة الدولية للهجرة) ووليام م. سوينغ (المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة)، وبيتر ويدرمان (المدير العام للمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة) وغوتفريد زورشر (المدير العام للأسبق للمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة) لما قدموه للمشروع من توجيه ودعم.

تولت الترجمة الفورية خلال الاجتماع الافتتاحي والمؤتمر النهائي ألين بزوني للترجمة الفورية. وقامت بترجمة الجردة إلى العربية كل من نور الأسعد وسوزان قازان وتولى الترجمة إلى الفرنسية زافيه شينكات.

الشركاء الممولون:

تيسر تطوير هذه الوثيقة بفضل الدعم المالي الذي قدمته الدول التالية: إيطاليا، سويسرا، فرنسا وهولندا.

الدول الشريكة للمشروع:

إثيوبيا، تونس، الجزائر، الرأس الأخضر، السنغال، سوريا، غانا، لبنان، مالي، مصر، المغرب، النيجر، ونيجيريا.

الوكالات المنفذة للمشروع:

المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة:

المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة هو منظمة حكومية دولية منحت مركز المراقب الدائم لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة. تأسس المركز في العام ١٩٩٣ بمبادرة مشتركة أقدمت عليها كل من سويسرا والنمسا. يعمل المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة في سبيل توفير الخدمات الخاصة بإدارة حكم الهجرة إلى الدول الأوروبية ومنظماتها المسؤولة عن رسم وتطبيق السياسات المرتبطة بالهجرة، ويعمل كآلية لتبادل الخدمات بين الحكومات والمنظمات. يشارك المركز مشاركة جديّة في إنشاء وتطوير بنى استشارية غير رسمية تتميز بالمرونة ويسهم فيها المسؤولون الخبراء في شؤون الهجرة من دول المنشأ والعبور والمقصد.

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

جوليان سيمون

مدير البرامج

الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط

الخريطة التفاعلية حول الهجرة

المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة

هاتف: +٤٣-٥٠٤٤٦٧٧-٤٧

جوال: +٤٣-٦٩٩١٤٢٠٢٩٤٠

فاكس: +٤٣-٥٠٤٤٦٧٧-٧٥

البريد الإلكتروني: julien.simon@icmpd.org

المنظمة الدولية للهجرة:

المنظمة الدولية للهجرة منظمة حكومية دولية تأسست في العام ١٩٥١. تعمل المنظمة الدولية للهجرة في سبيل ضمان إدارة الهجرة على نحو منظم وإنساني، وتعزيز أطر التعاون الدولي في مجال الهجرة وتقديم المساعدة في البحث عن الحلول العملية لمشاكل الهجرة وتوفير المساعدة الإنسانية للمهاجرين من ذوي الحاجات بمن فيهم اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. تصب المنظمة الدولية للهجرة جهودها في أربعة مجالات واسعة من إدارة الهجرة، هي: الهجرة والتنمية، تسهيل الهجرة، تنظيم الهجرة ومعالجة الهجرة القسرية. أما النشاطات الشاملة فتتضمن التشجيع على تطبيق قانون الهجرة الدولي، النقاش والتوجيه بشأن السياسات، حماية حقوق المهاجرين، الهجرة والصحة بالإضافة إلى بعد الهجرة المتعلق بالنوع الاجتماعي. تعمل المنظمة الدولية للهجرة بشكلٍ حثيث مع الشركاء الحكوميين والحكوميين الدوليين وغير الحكوميين.

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

بريارا فريدل

المسؤولة عن تطور المشروع ومسؤولة الاتصالات

المنظمة الدولية للهجرة، بعثة إيطاليا

العنوان: Via Nomentana 62, 00161 Rome, Italy

هاتف: +٣٩ ٠٦ ٤٤١٨٦ ٢٠٢

فاكس: +٣٩ ٠٦ ٤٤٠٢ ٥٣٣

البريد الإلكتروني: bfridel@iom.int

خلال السنوات الأخيرة، ازداد اعتراف المجتمع الدولي بالإمكانيات الملحوظة التي يمكن أن تتمتع بها جماعات المهاجرين في الخارج في مجال تطوير مسقط رؤوسهم. فأصبحت الحكومات تنظم، أكثر فأكثر، وسعيًا للاستفادة من هذه الإمكانيات، أنشطة من شأنها تشجيع مواطنيها المقيمين في الخارج على المساهمة في الجهود المبذولة في مجال بناء القدرات سعيًا إلى تطوير دول المنشأ. من هذا المنطلق، أرست الحكومات سياسات دعم وأقنية اتصال وآليات وممارسات مؤسسية تشجع المواطنين المقيمين في الخارج على الاستثمار في دولتهم الأم وتسهل عمليات تحويل مواردهم المالية والاجتماعية والبشرية والفكرية إليها.

وأقيمت في عدد كبير من الدول هيئات حكومية مختصة من شأنها أن تساهم في تعزيز الطابع المؤسسي الذي تم إضفاؤه على جماعات المهاجرين في الخارج وترسيخ الروابط بين هؤلاء المواطنين ودولتهم الأصل، وهذا ما يدل على التزام الحكومات في حشد مواطنيها المقيمين في الخارج للمساهمة في تطوير بلادهم. لكن الشراكة الأوروبية - الأفريقية حول الهجرة وحشد القدرات والتوظيف، فضلاً عن الدول الشريكة في الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط، والدول الأعضاء في برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا، تشدد في الوقت نفسه، وفي أكثر من منتدى، على أن الهيكلية والقدرات اللازمة لتعزيز إمكانيات المغتربين تحتاج إلى مزيد من التطوير حتى يصبح بمقدور المؤسسات، وما تقوم به من مبادرات، أن تلبي احتياجات المواطنين المقيمين بالخارج فتتماشى خطوة بخطوة مع الخصائص المتطورة لجماعات المغتربين.

في هذا السياق، لا بد من أن يعتبر المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، بعنوان "ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور"، والجزء الرئيسي منه "الجردة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها"، كخطوة تدرج ضمن إطار سلسلة من المبادرات الهادفة إلى تقديم الدعم للدول ذات الأعداد الكبيرة من المغتربين، عملاً على تطوير بيئة مؤاتية وسياسات قائمة على قاعدة من المعارف. تعرض الجردة المعلومات اللازمة لدعم الحوار البناء حول الخيارات المحتملة في مجال الآليات المؤسسية، وسياسات الدعم والتشريع وأقنية الاتصال والمبادرات المتعلقة بجماعات المهاجرين في الخارج. وبالتالي فإن الجردة تهدف إلى ما يلي:

- إبراز كيف اختارت بعض الدول مأسسة علاقاتها بجماعات مواطنيها في الخارج،
- تشكيل ركيزة أساسية للحوار حول الممارسات السليمة والعبء المستخلصة والتوصيات المستقبلية لتحقيق المزيد من التعاون داخل الدول وفي ما بينها في كل ما يتعلق بالقضايا المرتبطة بجماعات المهاجرين في الخارج.

لربما لا تتسم هذه الجردة بالشمولية إلا أنها تعرض لمحة عامة عما يتوافر من معلومات مقارنة حول الممارسات المؤسسية المعتمدة حالياً، والتحديات المرتبطة بجماعات المهاجرين في الخارج التي تواجهها ثلاث عشرة من الدول الأصل: إثيوبيا، تونس، الجزائر، الرأس الأخضر، السنغال، سوريا، غانا، لبنان، مالي، مصر، المغرب، النيجر ونيجيريا.

أما المنهجية التي اعتمدت عند إعداد الجردة فتركز على أربع مقاربات هي التالية:

١. أبحاث مكتبية أعدتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط؛
٢. استبيان منظم تم تبادله مع مؤسسات وطنية في الدول الثلاث عشرة التي تشملها المشاريع؛
٣. بعثات خاصة مشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة لجمع المعلومات إلى البلدان المعنية، عقدت اللقاءات مع السلطات الوطنية ذات الصلاحيات المرتبطة بجماعات المهاجرين في الخارج، والبعثات الدبلوماسية التابعة للدول الأوروبية والجهات الأكاديمية وأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين وغير الحكوميين المعنيين بالشؤون المرتبطة بجماعات المغتربين؛
٤. عنصر الحوار الخاص بالحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط بما في ذلك:
 - اجتماع الخبراء الافتتاحي الخاص بهجرة العبور عبر المتوسط في لاهاي، هولندا يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ استضافته وزارة الشؤون الخارجية الهولندية،
 - والمؤتمر الختامي الخاص بهجرة العبور عبر المتوسط في أديس أبابا، إثيوبيا يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ استضافته وزارة الشؤون الخارجية الإثيوبية.

أتاحت المقاربات المذكورة أعلاه إقامة الجردة على قاعدة متنوعة من مصادر المعلومات. وهي قد سهّلت مشاركة المتحدثين في الدول الثلاث عشرة التي يشملها المشروع مشاركة كاملة، الأمر الذي ضمن الملكية الوطنية لنتائج المشروع.

يشمل المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، بعنوان "ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور - جردة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها"، والمطبق في إطار الركن الثاني من الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط، أي ركن الهجرة والتنمية، ثلاث عشرة من الدول الأصل: إثيوبيا، تونس، الجزائر، الرأس الأخضر، السنغال، سوريا، غانا، لبنان، مالي، مصر، المغرب، النيجر ونيجيريا.

تؤكد الدول الثلاث عشرة المذكورة أعلاه - ولكل منها مميزات الخاصة من حيث تاريخ الهجرة، وخصائص جماعات مواطنيها في الخارج ولكل منها أيضاً سياساتها وممارساتها الخاصة في مجال الاتصال - على أن الحل الأنسب لا ينص دوماً على نموذج واحد يطبق على الجميع. عوضاً عن ذلك، تعرب هذه الدول عن الحاجة إلى اتباع نموذج مفصل لكل دولة بحسب ظروفها، وبما يتوافق مع المؤسسات الحكومية فيها وما تعتمد من ممارسات في ما يتعلق بجماعات المهاجرين في الخارج.

تضمّ المعلومات الخاصة بكل دولة، والتي تؤكد على أهمية اتباع نموذج مفصل لكل دولة حسب ظروفها، كل البيانات المتصلة بالمواطنين المغتربين حيث من الممكن ملاحظة أوجه الاختلاف في خصائصهم ووجهاتهم وما إلى ذلك:

بعض المعلومات الخاصة بكل دولة				
الدولة المنشأ	عدد السكان المغتربين*	الدول المقصد الثلاث الأولى*	أهم دول المقصد الأوروبية	بعض المميزات الخاصة المتعلقة بجماعات المهاجرين بالخارج*
إثيوبيا	غير متوافر	الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، المملكة العربية السعودية	السويد، ألمانيا، هولندا	مؤلفة بشكل رئيسي من المهاجرين ذوي المهارات العالية.
تونس	١٠٥٧٧٩٧	فرنسا، إيطاليا، ليبيا	فرنسا، إيطاليا، ألمانيا	تقيم الأكثرية في الدول الأوروبية (٦٣، ٨٢٪)
الجزائر	١٧٨٣٤٧٦	فرنسا، إسبانيا، كندا	فرنسا، إسبانيا، بلجيكا	مؤلفة بشكل رئيسي من المهاجرين بداعي العمل.
الرأس الأخضر	٤٥٠٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية، البرتغال، أنغولا	البرتغال، فرنسا، هولندا	تمثل هذه الجماعة من المغتربين إحدى الجماعات الأفريقية التي تضم أعلى نسبة من المهاجرين الذين تابعوا تعليماً جامعياً.
السنغال	٦٥٠٠٠٠	غامبيا، ساحل العاج، الغابون	فرنسا، إيطاليا، إسبانيا	تقيم الأكثرية في الدول الأفريقية الأخرى.
سوريا	٦٥٧٢٩١	المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا	ألمانيا، السويد، فرنسا	تقيم الأكثرية في الدول الآسيوية (الخليج).
غانا	٩٥٧٨٨٣	ساحل العاج، نيجيريا، بوركينا فاسو	المملكة المتحدة، إيطاليا، ألمانيا	تمثل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أهم دول المقصد. تقيم نسبة ٥٥٪ تقريباً في ساحل العاج، ونيجيريا وبوركينا فاسو.
لبنان	٦٢١٩٠٣	الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة العربية السعودية	ألمانيا، فرنسا	مؤلفة بشكل رئيسي من المهاجرين ذوي المهارات العالية.

مالي	٤٠٠٠٠٠٠	ساحل العاج، السنغال، غانا	فرنسا، بلجيكا، إسبانيا	تمثل ربع عدد السكان الإجمالي في مالي.
مصر	٤٧٢٧٣٩٦	المملكة العربية السعودية، ليبيا، الولايات المتحدة الأمريكية	إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا	تقيم الأكثرية (بنسبة ٧٠،٨٪) في الدول العربية.
المغرب	٣٢٩٢٥٩٩	فرنسا، إسبانيا، إيطاليا	فرنسا، إسبانيا، إيطاليا	تمثل الجالية الأفريقية الأكبر والأكثر انتشاراً في أوروبا.
النيجر	٤٣٧٨٤٤	ساحل العاج، نيجيريا، بوركينا فاسو	فرنسا، إيطاليا، ألمانيا	تقيم الأكثرية (بنسبة ٩٣،٣٪) في الدول الأفريقية.
نيجيريا	٣٣٢٩٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية، تشاد، المملكة المتحدة	المملكة المتحدة، ألمانيا، إيرلندا	تمثل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أهم دول المقصد.

* تستند هذه الأرقام/ البيانات إلى مصادر مختلفة من المعلومات الواردة في فصول الجردة الخاصة بكل دولة. نظراً إلى الاختلاف في البيانات الخاصة بكل دولة، تختلف السنوات التي جمعت فيها البيانات وتعكس المعلومات المتوافرة لكل دولة. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة ملفات الدول ذات الصلة.

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة فصول الجردة الخاصة بكل بلد.

عند مراقبة عوامل الدفع وال جذب (التي يشار إليها أيضاً بالعوامل الداخلية والخارجية) التي تؤثر على الهجرة إلى الخارج، لا بد من التوقف عند بعض العوامل المشتركة بين الدول والعوامل الأخرى الخاصة بكل دولة على حدة من الدول الثلاث عشرة التي تشملها الجردة. تتضمن عوامل الدفع المشتركة العوامل الاقتصادية وعوامل سوق العمل في حين تتضمن العوامل الخاصة بكل دولة العوامل السياسية والبيئية والديموغرافية. أما عوامل الجذب الشائعة فهي العوامل الاجتماعية وعوامل سوق العمل، في حين تضم عوامل الجذب الخاصة بكل دولة العوامل الجغرافية، والتاريخية، والثقافية وتلك المتعلقة باللغة بالإضافة إلى عوامل اجتماعية متنوعة:

عوامل الدفع والجذب المؤثرة على الهجرة	
عوامل الدفع المشتركة	
العوامل الاقتصادية	انعدام الآفاق الاقتصادية
عوامل سوق العمل	البطالة
العوامل الخاصة بكل دولة	
العوامل السياسية	انعدام الاستقرار السياسي، النزاع المسلح
العوامل البيئية	الجفاف، تحلل التربة، التغير المناخي
العوامل الديموغرافية	النمو السكاني المرتفع
عوامل الجذب المشتركة	
عوامل سوق العمل	فرص عمل
العوامل الاجتماعية	فرص التحصيل العلمي/ التدريب، لم شمل الأسر

العوامل الخاصة بكل دولة	
العوامل الاجتماعية	دور الشبكات
العوامل الجغرافية	التقارب الجغرافي في المناطق الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة فصول الجردة الخاصة بكل بلد.	

تشمل القضايا المتصلة بجماعات المهاجرين في الخارج باقّة واسعة من المواضيع وهي بالتالي تتعامل مع عدد من السلطات الوطنية في عدد كبير من الدول، على غرار وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة المالية، ووزارة التجارة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الشباب وما إليها. فضلاً عن ذلك، أقيمت في بعض الدول مؤسسات وطنية ذات اختصاصات متعلقة بجماعات المهاجرين في الخارج.

ويمكن تمييز السلطات الوطنية المعنية بشؤون جاليات المغتربين إجمالاً وفقاً للفئات التالية:

- الوزارات التي تقتصر صلاحياتها على جماعات المغتربين؛
- الوزارات ذات الصلاحيات المزدوجة أو المتعددة، ومن بينها الصلاحيات المرتبطة بجماعات المغتربين؛
- الهيئات الوزارية الفرعية الخاصة، التي تقتصر صلاحياتها على جماعات المغتربين، والتي يتم إنشاؤها ضمن وزارة الشؤون الخارجية؛
- الوزارات/ المؤسسات التي تمثل الوكالة الرئيسية في المسائل المتعلقة بالهجرة و/أو جماعات المغتربين.

الوزارة التي تقتصر صلاحياتها على جماعات المغتربين	
الدولة	المؤسسة
السنغال	وزارة السنغاليين بالخارج
سوريا	وزارة المغتربين
المغرب	الوزارة المكلفة بشؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج
الوزارات ذات الصلاحيات المزدوجة أو المتعددة، ومن بينها الصلاحيات المرتبطة بجماعات المغتربين	
الدولة	المؤسسة
الجزائر	وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج
تونس	وزارة الشؤون الاجتماعية، التضامن، والتونسيين المقيمين بالخارج
الرأس الأخضر	وزارة الشؤون الخارجية، التعاون والجاليات*
لبنان	وزارة الخارجية والمغتربين
مالي	وزارة الماليين المقيمين بالخارج والاندماج الأفريقي
مصر	وزارة القوى العاملة والهجرة
النيجر	وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج**

الهيئات الوزارية الفرعية الخاصة التي تقتصر صلاحياتها على جماعات المغتربين، والتي يتم إنشاؤها ضمن وزارة الشؤون الخارجية	
الدولة	المؤسسة
إثيوبيا	المديرية العامة لشؤون المغتربين الإثيوبيين التابعة لوزارة الخارجية الإثيوبية
الوزارات/ المؤسسات التي تمثل الوكالة الرئيسية في المسائل المتعلقة بالهجرة و/أو جماعات المغتربين	
الدولة	المؤسسة
غانا	وزارة الداخلية
نيجيريا	المفوضية الوطنية لشؤون اللاجئين
* بتاريخ ٢ آذار/ مارس ٢٠١٠، أنشئت وزارة جديدة في الرأس الأخضر هي وزارة جاليات المغتربين. أما قانون الصلاحيات الخاصة بهذه الوزارة الجديدة فلم تقرر بعد.	
** حلت محلها وزارة الشؤون الخارجية، الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج، إثر الأحداث السياسية التي ألمت بالنيجر في شباط/ فبراير ٢٠١٠.	

عمدت الحكومات في عددٍ كبيرٍ من الدول، وانطلاقاً من وعيها لأهمية تطوير الطابع المؤسساتي الذي يميز جماعات المغتربين، إلى إنشاء هيئات وطنية إضافية تستكمل ولاية و/أو صلاحيات الهيئات الحكومية المذكورة أعلاه. أما ولاية الهيئات الجديدة فتختلف بين دولة وأخرى، بحيث تتوافق مع مميزات كل منها. من الأمثلة على هذه الهيئات، لا بد من ذكر:

الدولة	المجالس المعنية بجماعات المغتربين
السنغال	المجلس الأعلى للسنغاليين في الخارج*
مالي	المجلس الأعلى للماليين في الخارج
المغرب	مجلس الجالية المغربية بالخارج
النيجر	المجلس الأعلى للنيجريين بالخارج
الدولة	الهيئات غير المركزية لإرساء السياسات/ الممارسات الوطنية
إثيوبيا	مراكز تنسيق شؤون الشتات: موجودة في كل من المناطق الإقليمية التسع في إثيوبيا وفي المدينتين الإداريتين
تونس	البعثات الإقليمية: موجودة في المناطق السبع عشرة في تونس (منوطة بمكتب التونسيين بالخارج التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، التضامن والتونسيين المقيمين بالخارج)
الرأس الأخضر	جهات تنسيق شؤون الهجرة: موجودة في كل من البلديات الإثنتين والعشرين لجمهورية الرأس الأخضر
الدولة	الهيئات الأخرى المعنية بجماعات المغتربين
إثيوبيا	مركز تنسيق شؤون الشتات التابع لوزارة بناء القدرات
المغرب	مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج
* لم يبدأ بتنفيذ مهامه بعد.	
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. لمزيد من المعلومات الرجاء مراجعة ملفات الدول ذات الصلة.	

فضلاً عن إنشاء هيئات ووكالات حكومية، تقيم الدول بشكل متزايدٍ أفنية للاتصال بجماعات المغتربين. يتم تنفيذ هذه الخطوة بشكلٍ رئيسي من خلال التمثيلات الدبلوماسية في الخارج، والتي يتفق الجميع على اعتبارها مفيدةً في بناء الجسور بين جماعات المغتربين وبلدانهم المنشأ.

تعتبر الزيارات الفردية من الممثلين و/أو البعثات الحكومية إلى دول المقصد حيث تقيم النسبة الكبرى من المغتربين أيضاً من "طرق العمل" المعتمدة في هذا السياق. جدير بالذكر أن هذه الزيارات تلعب دوراً أساسياً في تعزيز أواصر العلاقات بين دول المنشأ ومواطنيها المقيمين بالخارج، ليس هذا فحسب بل هي تعلم هؤلاء المواطنين باحتياجات بلادهم وأشكال المساهمات التي يسعون من خلالها لتطوير مسقط رؤوسهم.

تتضمن أفنية الاتصال الهامة الأخرى:

- الملحقين بالشؤون الاجتماعية على مستوى السفارات والقنصليات في أهم دول المقصد (كتونس والمغرب)
- المساعدات الاجتماعية على مستوى القنصليات في دول معينة من دول المقصد (تونس)
- مجالس الجماعات على مستوى السفارات (الرأس الأخضر - لم تنفذ مهامها بعد)
- مكاتب الدعم على مستوى السفارات (السنغال - لم يتم إنشاؤها بعد)
- المكاتب المحلية المنتشرة في دول المقصد والتابعة للمجالس الوطنية المعنية بجاليات المغتربين (مالي، النيجر)
- المراكز الثقافية في دول المقصد (كتونس مثلاً)
- المواقع الإلكترونية الخاصة بالسفارات، وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسائل الإعلام، الحملات الإعلامية
- رابطات المهاجرين وشبكات المعارف الخاصة بجماعات المهاجرين في الخارج
- المعارض و/أو المناسبات التي تركز على جماعات المغتربين، إن في الدولة المنشأ أو في الخارج (مثلاً المؤتمر الاستثنائي للمغتربين اللبنانيين بلانيت لبنان، يوم الشتات الإثيوبي، قمة العودة للوطن في غانا، منتدى الاستثمار للماليين المقيمين بالخارج)

تتنوع الإجراءات الملموسة المتخذة لتسهيل مشاركة المهاجرين المقيمين بالخارج في المساهمة في تطوير بلادهم. سعياً إلى تشجيع عودة رؤوس أموال المقيمين بالخارج، وفي حالات كثيرة، المستثمرين الأجانب، تم إنشاء آليات متنوعة لدعم المؤسسات ترمي إلى تعزيز وتسهيل إلى حد ما عملية توجيه الاستثمارات توجيهاً استراتيجياً باتجاه المناطق و/أو القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى تلك الاستثمارات. تتضمن الأمثلة عن هذه الآليات على المستوى الوطني:

- اعتماد نظام "الشباك الموحد" للاستثمار وتأسيس الأعمال؛
- وكالات تشجيع الاستثمار؛
- حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية؛
- مكاتب للاستقبال و/أو التوجيه؛
- فروع مصرفية في المهجر للمصارف الوطنية؛ إلخ.

آليات دعم المؤسسات	الدولة
وكالة الاستثمارات الأثيوبية	إثيوبيا
حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	
نظام "الشباك الموحد" لوكالة النهوض بالصناعة	تونس
نظام "الشباك الموحد" لمركز النهوض بالصادرات	
نظام "الشباك الموحد" لوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	
مراكز استقبال مؤقتة ودائمة عند نقاط الدخول الحدودية الرئيسية	
"بيت المواطن"	الرأس الأخضر
حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	
مركز استقبال وتوجيه ومتابعة شؤون المهاجرين في مطار داكار الدولي فضلاً عن السفارات السنغالية (لم يتم إنشاؤه بعد)	السنغال
نظام "الشباك الموحد" للوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات والمشاريع الضخمة	
حسابات توفير مع معدلات فائدة خاصة	
إنشاء فروع مصرفية في دول المهجر لمصرف "مصرف الإسكان الوطني في السنغال"	
مركز تشجيع الاستثمار في غانا	غانا
المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان	لبنان
نظام "الشباك الموحد" لوكالة النهوض بالاستثمارات	مالي
افتتاح مكاتب استقبال وإعلام وتوجيه عند نقاط الدخول والعبور الرئيسية للمالبيين المقيمين بالخارج إلى مالي	
مكتب الإعفاء من الجمارك والمالبيين بالخارج	
إنشاء مصرف للقروض الفائقة الصغر: بنك الأمل	المغرب
إنشاء فروع مصرفية في المهجر للمصرف الوطني "البنك الشعبي"	
حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية	
مركز استثمار يتبع نظام الشباك الموحد للجنة تشجيع الاستثمارات في نيجيريا	نيجيريا

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. لمزيد من المعلومات الرجاء مراجعة ملفات الدول ذات الصلة.

في ما يتعلق بالمبادرات على مستوى السياسات والتي يقصد بها دعم مشاركة جاليات المغتربين في تطوير بلدانهم الأم وتعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية، فقد اتخذت إجراءات عديدة واعتمدت الخطط المحفزة على الصعيد الوطني. يذكر من بينها:

■ إثيوبيا:

- بطاقة الهوية للأشخاص ذوي الأصل الإثيوبي: اعتمدت من قبل السلطات الإثيوبية للإثيوبيين الذين يحملون جنسية أجنبية وهي تخولهم التمتع بامتيازات وحقوق خاصة في إثيوبيا.

■ الرأس الأخضر:

- قانون الاستثمار الخاص بالمغتربين: أقرته حكومة الرأس الأخضر في العام ٢٠٠٥ (ولكنه لم يدخل حيّز التنفيذ بعد) وهو يرمي إلى تعزيز الظروف والمحفزات المتوافرة للمهاجرين من جمهورية الرأس الأخضر الراغبين في الاستثمار في وطنهم الأم.

■ السنغال:

- كتاب السياسات القطاعية للسنغاليين بالخارج: أعدته وزارة السنغاليين بالخارج، وهو يوفر أهم إطار للسياسات التي اعتمدها السنغال في تعاطيها مع الجاليات السنغالية المهاجرة.

■ غانا:

- سندت الادخار الغانية: اعتمدها السلطات الغانية عام ٢٠٠٧ لتطوير الاستثمارات وإشاعة ثقافة تمتد على المدى الطويل وترتكز على مبادئ التوفير والاستثمار في أوساط الغانيين سواء في خارج البلاد أو داخلها.

■ المغرب:

- "نظام تعاون المغاربة في الخارج": اعتمدهت الحكومة المغربية عام ٢٠٠٩. يوفّر هذا النظام إطار العمل القانوني الذي يضمن التغطية الطبية للمغاربة العائدين بشكل مؤقت و/أو دائم إلى المغرب قداماً من دولة مقصد لا ترتبط بأي اتفاق ثنائي مع المغرب.

تتضمن خطط الدعم الأخرى أيضاً أطر العمل الخاصة بالتعاون، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

■ إثيوبيا:

- برنامج الاتحاد الأوروبي وإثيوبيا حول الهجرة: أطلق كل من الاتحاد الأوروبي وإثيوبيا هذا البرنامج في خطوة مشتركة عام ٢٠٠٩. أنشئ هذا البرنامج استناداً إلى المفهوم القائل بأنّ التطوّر يخلف تأثيره على مستوى الهجرة، وأنّ تعزيز الحوار حول المسائل المتعلقة بالهجرة خطوة أساسية في هذا المجال.

■ الرأس الأخضر:

- برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حول التنقل: تم توقيعه في العام ٢٠٠٨ وهو يضم ثلاثة محاور أساسية هي:

- التنقل، الهجرة القانونية والاندماج؛
- الهجرة والتنمية؛
- إدارة الحدود، بطاقات الهوية ووثائق السفر، مكافحة الهجرة غير النظامية والإتجار بالبشر.

على الرغم من تعدّد المبادرات التي تتخذها الحكومات الوطنية لتحفيز جماعات المغتربين على المشاركة في جهود التنمية على صعيد وطنهم الأم، وتعزيز الروابط بين الدولة ومواطنيها المقيمين بالخارج، إلا أن أي نظرة عن كثب إلى المؤسسات الحكومية والآليات المتبعة تظهر ما تواجهه الحكومات من تحديات في هذا المجال. وتتجلى هذه التحديات بشكل خاص في تطوير سياسات تقوم على قاعدة من المعارف، وترجمة هذه السياسات إلى ممارسات وتطبيق الممارسات للوصول إلى نتائج ملموسة. ويعزى السبب في حالات كثيرة إلى عوامل معقدة ومتعددة كعدم توافر بيانات شاملة حول الخصائص التي تتميز بها جاليات المغتربين، الأمر الذي يعرقل عملية تطوير سياسات و/أو أنشطة قائمة على قاعدة من المعارف. ومن الأسباب أيضاً عدم توافر ما يكفي من الموارد المالية و/أو

الإدارية لتنفيذ السياسات الخاصة والاستمرار في تطويرها، وغياب مجموعة واسعة من الآليات القانونية و/أو الحوافز على الاستثمار لتشجيع المهاجرين على تحويل الموارد إلى مواطنهم، بالإضافة إلى انعدام التنسيق المستمر والمشارك بين المؤسسات أو استمراره لفترة محدودة فقط في ما بين أصحاب المصلحة المحليين المتعاملين مع القضايا المرتبطة بالهجرة و/أو جاليات المغتربين، إلخ.

تلجأ الحكومات، حسبما تفيد به التقارير، إلى وسائل عديدة ترمي من خلالها إلى معالجة هذه العوائق التي تعرقل مسيرتها ومنها ما تلجأ و/أو تسعى إليه من إمكانيات التعاون مع بعض دول المنشأ الأخرى كوسيلة لتشارك الخبرات والاستفادة من تجارب تلك الدول. لكن من الشائع أن تعقد لقاءات التبادل هذه خارج أطر العمل الاستراتيجية، الأمر الذي يطرح تحديات عظيمة عند تحويل جهود التبادل إلى محاولات ملموسة.

أما الإجراءات الملموسة الأخرى التي تعتمد لإزالة العوائق التي تواجهها الحكومات فتتخذ بدعم من الدول الشمالية وأصحاب المصلحة الدوليين وبالتعاون معهم. أما المبادرات فكثيرة وذات ميزات عديدة. تتضمن المشاريع و/أو البرامج التي تعنى بجاليات المغتربين وتعالج المواضيع الخاصة ذات الصلة، مبادرات عديدة على غرار ما يلي:

- مركز المعلومات وإدارة عمليات الهجرة في مالي بدعم من الاتحاد الأوروبي؛
- مشروع مركز دعم المهاجرين في دولة المنشأ (مشروع كامبو) في الرأس الأخضر، بدعم من الاتحاد الأوروبي؛
- مشروع الهجرة والعودة، مصادر للتنمية في المغرب بدعم من التعاونية الإيطالية؛
- برنامج دعم القطاع الخاص وتعزيز قدرات الجالية السنغالية في إيطاليا، في السنغال بدعم من التعاونية الإيطالية؛
- مشروع التنمية المشتركة في مالي بدعم من التعاونية الفرنسية؛
- برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة؛
- المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة حول الهجرة والتنمية؛ إلخ.

يأمل كل من المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، وفي سياق الدعم الذي يقدمانه للحكومات في جهودها هذه، أن تؤدي "الجردة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها" دورها كأداة مفيدة وعملية بالنسبة إلى الحكومات وأن تقدم الدعم للدول عند تحديد فرص التبادل والوسائل الناجعة لتعزيز التعاون بين دول الجنوب في ما بينها وبين دول الجنوب ودول الشمال في كل ما يتعلق بالقضايا المرتبطة بجماعات المهاجرين في الخارج.

إنّ "الجردة بالإمكانات الخاصة بالمؤسسات وممارساتها" المطبقة ضمن إطار المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة بعنوان "ربط جاليات المغتربين تحقيقاً لمزيد من التطور" هي بمثابة أداة من شأنها دعم الحكومات ذات الأعداد الكبيرة من المغتربين لتطوير سياسات مرتكزة على قاعدة من المعارف تسهم في إحلال بيئة مؤاتية و/أو تفاعلية تشجع المهاجرين بالخارج على المساهمة في تطوير مسقط رؤوسهم. تفيد هذه الجردة أيضاً كأساس لدعم الحوار البناء حول الممارسات السليمة والعبر المستخلصة والتوصيات المستقبلية لتحقيق المزيد من التعاون داخل الدول وفي ما بينها في كل ما يتعلق بالقضايا المرتبطة بجماعات المهاجرين في الخارج.

سعيًا إلى تقديم الدعم الكامل للمبادرات الوطنية في هذا المنظور، تمت صياغة الجردة وفقاً لمنطق كل خطوة بخطوة، في حين ارتكز جمع فصول الجردة الخاصة بكل دولة بناءً على التقسيم التالي:

١. *معلومات عامة:* يوفر هذا القسم معلومات موجزة عن تاريخ الهجرة والعوامل التي تؤثر عليها فضلاً عن أهم دول المقصد والخصائص التي تتمتع بها جماعات المغتربين^١، بالإضافة إلى تدفقات الحوالات والسلطات الوطنية الرئيسية وصلاحياتها المرتبطة بجماعات المهاجرين بالخارج.

٢. *نتائج الجردة:* يوفر هذا القسم لمحةً موجزة عن أطر العمل التشريعية الوطنية والدولية والثنائية الأطراف ذات الصلة بجماعات المغتربين، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية الرئيسية المعنية بجماعات المغتربين^٢ والممارسات المتبعة للاتصال بهم وتشجيعهم على المشاركة في جهود التطوير وبناء القدرات التي تبذل في بلدانهم الأم.

من الجدير بالذكر أنه، ونتيجة لما تتسم به القضايا المتعلقة بجماعات المغتربين من تنوع، فإن الإحصاءات والأرقام الواردة في الجردة لا توفر صورةً شاملةً وواسعةً عن حجم تدفقات الهجرة الدولية، والحوالات المالية والأطر التشريعية الواردة والمتعلقة بجاليات المغتربين، بل جل ما يقصد بها هو توفير لمحة موجزة ترتكز على مقارنة قائمة على المقارنة.

من جهةٍ أخرى، تختلف الأعداد المقدرة لجماعات المهاجرين في الخارج بشكل كبير بين المعلومات المتوفرة لدى دول المنشأ ودول المقصد والمنظمات الدولية. وبما أن هذه الجردة تستند بشكلٍ رئيسي إلى المعلومات التي تم جمعها من خلال بعثات جمع المعلومات إلى الدول التي تشملها هذه الجردة، فإن التقديرات تعكس في الغالب الأرقام الوطنية. أما في الحالات التي لم يتيسر فيها إلا جمع كم محدود من المعلومات، فقد استخدمت الأعداد المقدرة المتوفرة لدى المنظمات الدولية.

يمكن للقراء الراغبين في التوسّع في موضوع محدد أو الحصول على مزيد من التفاصيل أو المعلومات المحددة حول بعض البيانات الواردة في الجردة العودة إلى النسخة الإلكترونية التي من المتوقع أن تصبح متوفرة على الموقع الإلكتروني الخاص بالمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة (www.icmpd.org) والموقع الإلكتروني الخاص بالمنظمة الدولية للهجرة (www.iom.int) وهي تتضمن وصلات إلكترونية مباشرة إلى الوثائق ومصادر المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تتوافر هذه النسخة أيضاً على موقع الخريطة التفاعلية حول الهجرة الخاصة بهجرة العبور عبر المتوسط في الطبقة المتعلقة بالهجرة والتنمية (www.imap-migration.org).

^١ لا تشمل اللائحة بالمؤسسات الواردة في الفصول الخاصة بكل دولة على أي تصنيف في ما يتعلق بأصحاب المصلحة الوطنيين وصلاحياتهم في ما يخص الهجرة إلى الخارج وجاليات المغتربين. لم يتم إدراج الوكالات الأخرى نظراً إلى أن اللائحة غير شاملة.

^٢ المرجع نفسه

الاختصارات العامة:

AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
AU	الاتحاد الأفريقي
CIDO	مديرية المواطنين الأفارقة
CSP	ورقة استراتيجية الدولة
DFID	إدارة التنمية الدولية
EC	المفوضية الأوروبية
ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
EDF	صندوق التنمية الأوروبي
ENP	سياسة الجوار الأوروبي
EU	الاتحاد الأوروبي
FDI	الاستثمار المباشر الأجنبي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
HDI	دليل التنمية البشرية
HDR	تقرير التنمية البشرية
ICMPD	المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IGAD	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
ILO	منظمة العمل الدولية
i-Map	الخريطة التفاعلية للهجرة
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
MIDA	الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا
MTM	هجرة العبور عبر المتوسط
MTO	شركات تحويل الأموال
NEPAD	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)
NGO	منظمة غير حكومية
NIP	البرنامج الإرشادي الوطني
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية

OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
PRS	استراتيجية الحد من الفقر
PRSP	ورقة استراتيجية الحد من الفقر
SME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
TOKTEN	نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)
UNESCWA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UNV	برنامج متطوعي الأمم المتحدة
WMIDA	مهاجرات من أجل التنمية في أفريقيا

قائمة الاختصارات المتعلقة بكل دولة (لائحة غير شاملة)

إثيوبيا:

ARRA	الإدارة الأثيوبية لشؤون اللاجئين والعائدين
EEA	شؤون المغتربين الأثيوبيين
EIA	وكالة الاستثمارات الأثيوبية
MIDETH	برنامج الهجرة من أجل التنمية في أثيوبيا

تونس:

ANETI	الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل
API	وكالة النهوض بالصناعة
APIA	وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية
BTS	البنك التونسي للتضامن
CEPEX	مركز النهوض بالصادرات
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
OTE	مكتب التونسيين بالخارج

الجزائر:

ADEI	وكالة تطوير المؤسسات والابتكار
ANEM	وكالة التوظيف الوطنية
CCNE	المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج
CNES	المجلس الوطني للاقتصادي والاجتماعي
CNI	المجلس الوطني للاستثمارات

الرأس الأخضر:

ACIDI	المفوض الأعلى لشؤون الهجرة والحوار بين الثقافات
ADEI	وكالة تطوير الاستثمارات والابتكار
DGACC	المديرية العامة للشؤون الفصائلية والجماعات
GPRSP	ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو
IC	معهد الجماعات

السنغال:

BAOS	مكتب استقبال وتوجيه ومتابعة شؤون المهاجرين
BHS	مصرف الإسكان السنغالي
CCIAD	غرفة التجارة والصناعة والزراعة في داكار
CDEPS	المراكز الإدارية للتعليم العام والرياضة
CNCAS	الصندوق الوطني للتسليفات الزراعية في السنغال
CONGAD	مجلس المنظمات غير الحكومية للدعم والتنمية
CSSE	المجلس الأعلى للسنغاليين في الخارج
FAISE	صندوق لدعم استثمارات السنغاليين المقيمين في الخارج
PLASEPRI	برنامج دعم القطاع الخاص وتعزيز قدرات الجاليات السنغالية في إيطاليا
REVA	عودة المهاجرين إلى القطاع الزراعي
SIGEM	نظام معلومات لتفعيل إدارة شؤون الهجرة

غانا:

GIPC مركز تشجيع الاستثمار في غانا
GIS مكتب خدمات الهجرة في غانا
IMWG فريق العمل المشترك بين الوزارات
NRG الغاني غير المقيم
TWG فريق العمل التقني

لبنان:

CDR مجلس الإنماء والإعمار
IDAL المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات
ILDES المعهد اللبناني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
IMS معهد دراسات الهجرة
LERC مركز دراسات الانتشار اللبناني
LIBC المجلس الاغترابي اللبناني للأعمال
TLE استقطاب المغتربين اللبنانيين
WLCU الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم

مالي:

API وكالة النهوض بالاستثمارات
BEMEX مكتب الإعفاء من الجمارك والماليين بالخارج
CIGEM مركز المعلومات وإدارة عمليات الهجرة
DGME المديرية العامة للماليين بالخارج
HCME المجلس الأعلى للماليين بالخارج

مصر:

CMRS مركز دراسات الهجرة واللاجئين
HCM اللجنة العليا للهجرة
IMIS نظام معلومات الهجرة المتكامل
MME وزارة القوى العاملة والهجرة

المغرب:

CCME	مجلس الجالية المغربية بالخارج
COMPAS	مركز شؤون الهجرة والسياسات والمجتمع
CRI	المركز الإقليمي للاستثمار
MCMRE	الوزارة المكلفة بشؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج
MUMADE	نظام تعاون المغاربة في الخارج

النيجر:

HCNE	المجلس الأعلى للنيجريين بالخارج
LASDEL	مختبر الدراسات والأبحاث حول القوى المحركة الاجتماعية والتنمية المحلية
MIANE	وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج

نيجيريا:

CBN	مصرف نيجيريا المركزي
GCIM	اللجنة العالمية للهجرة الدولية
LEAD	الروابط مع الخبراء والأكاديميين في بلدان الشتات
NCFR	اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين
NIDO	منظمة النيجريين في بلدان الشتات
NIPC	لجنة تشجيع الاستثمارات في نيجيريا
NIS	مكتب خدمات الهجرة في نيجيريا
NNVS	الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية
NPC	اللجنة الوطنية للسكان
NUC	اللجنة الوطنية للجامعات
OSIC	مركز المحطة الواحدة للاستثمار
VSO	الخدمات التطوعية بالخارج

إدارة حكم الهجرة هو نظام المؤسسات، وأطر العمل القانونية، والآليات، والممارسات الموجهة نحو تنظيم وضع الهجرة وحماية المهاجرين.

استنزاف الأدمغة يشير استنزاف الأدمغة إلى التأثيرات السلبية المرتبطة بهجرة الأفراد إلى الخارج، رغم أن المهارات التي يتمتعون بها نادرة في مسقط رؤوسهم.

بناء القدرات يعتبر بناء القدرات، في إطار مفهوم التطور، وسيلة تمكن من تحقيق النتائج المرجوة المرتبطة بتطوير البلاد، وغايةً بحد ذاتها تتيح للأفراد (والمجموعات) الاستفادة من كامل طاقاتهم. وعادة ما يجري بناء القدرات على المستوى الفردي أو التنظيمي أو المؤسسي.

تحويل رأس المال الاجتماعي يعرف عادةً بما يتفق من أفكار وممارسات وهويات ورأس مال اجتماعي من الجماعات في الدول المرسل إليها إلى الجماعات في الدول المرسل إليها. يقوم المهاجرون في الخارج أو المسافرون بتحويل رأس المال الاجتماعي أو يتم التبادل عن طريق الرسائل أو غير ذلك من أشكال التواصل بما فيها الهاتف والفاكس والإنترنت والفيديو.

التطور هي عملية تنصّ على توسيع نطاق الحريات التي يتمتع بها الأشخاص، بحيث تشكل هذه الحريات لا الغاية الأولية للتطور فحسب، بل أحد أهم الأركان التي يقوم عليها أيضاً.

جماعات المهاجرين في الخارج/المغتربين هم السكان الذين يقيمون خارج دولتهم الأصل، ويرتبطون عادة بروابط وصلات مع كل من دولتهم الأصل ومختلف أنحاء الدول التي يسكنون/ يقيمون فيها.

الجنسية هو رابط قانوني بين الدولة والفرد، يفترض منح حقوق وواجبات من كلا الطرفين.

الحالات المالية هي الإيرادات والموارد المادية التي يرسلها المهاجرون في الخارج أو اللاجئين إلى أشخاص في مسقط رؤوسهم.

دولة المنشأ/العبر/المقصد

دولة المنشأ: هي الدولة التي ينطلق منها شخص أو مجموعة من الأشخاص؛ أي البلد الذي يحمل جنسيته، أو في حالة الأشخاص العديمي الجنسية البلد الذي يقيمون فيه عادة.

دولة العبر: هي الدولة التي يسافر عبرها شخص أو مجموعة من الأشخاص، مع احتمال أن يستقرّ فيها بشكل مؤقت، بانتظار وصوله إلى الدولة المقصد.

المصادر:

Chikezie, Chukwu-Emeka, Strategies for building diaspora/migrant organisation capacity for development, 2007.

International Centre for Migration Policy Development (ICMPD)

Glossary on Migration, International Organization for Migration (IOM), 2004.

Meyer, Antoine, and Auke Witkamp, People on the Move: Handbook of Selected Terms and Concepts. 1st ed. The Hague: The Hague Process on Refugees and Migration; UNESCO Section on International Migration and Multicultural Policies, 2008.

Sen Amartya, Development as Freedom, Oxford, Oxford University Press, 1999.

UN-INSTRAW Glossary

دولة المقصد: هي الدولة التي تمثل الوجهة النهائية بالنسبة لشخص أو مجموعة من الأشخاص.

العامل المهاجر هو شخص استخدم، أو يُستخدم، أو سيجري استخدامه بغية تنفيذ نشاطٍ ربحيٍّ في دولة لا يحمل جنسيتها.

كسب العقول يشير كسب العقول عموماً إلى هجرة ذوي المهارات والكفاءات إلى بلد ما، بشكل يعود بالمنفعة على هذا البلد بالذات. لكن هذا المصطلح يستخدم أيضاً، في سياق الحديث عن الدولة المنشأ، للإشارة إلى عودة الأفراد الذين اكتسبوا المهارات إلى مسقط رؤوسهم، بعد فترة هجرة مؤقتة أمضوها في الخارج.

لم شمل الأسرة هي عملية جمع أفراد الأسرة الواحدة، وبالتحديد الأطفال والزوجات والمسنين المعالين. بفضل لم شمل الأسرة، يصبح بمقدور الأشخاص ممارسة حقهم الإنساني بالتمتع بالحياة الأسرية خارج نطاق دولتهم المنشأ.

المهاجر هو شخصٌ يختبر تغييراً (شبهه) دائم في مكان إقامته، مما يفترض تغييراً في بيئته الاجتماعية والاقتصادية و/أو الثقافية.

المهاجر صاحب المهارات العالية هو المهاجر الذي يؤدي عملاً يتطلب شهادة جامعية متقدمة، أو سنوات من الخبرة، أو تدريباً ميدانياً مكثفاً.

المهاجر صاحب المهارات المتدنية هو المهاجر الذي يؤدي عملاً لا يتطلب تدريباً محدداً ومكثفاً، كما يمكن أن ينفذه العديد من الأشخاص دونما الحاجة إلى شهادة جامعية متقدمة أو سنوات من الخبرة.

مهاجر من الرعيّل الأول يشير هذا المصطلح إلى المهاجر المولود في أراضٍ أجنبية، والمنتقل من دولة إلى أخرى.

مهاجر من الرعيّل الثاني يشير هذا المصطلح إلى الأولاد الذين أبصروا النور في دولة أخرى من كنف مهاجرين ينتميان إلى الرعيّل الأول للهجرة (والذين استقروا في الدولة الجديدة).

المواطنة هي مكانة المواطن المستمدة من الرابط القانوني الذي يربطه بالدولة و/أو الجماعة السياسية، وهي محددة وفقاً لمجموعة من الواجبات والحقوق والامتيازات.

المواطنة المزدوجة/المتعددة تشير إلى مكانة الفرد الذي يعتبر مواطناً في دولتين أو أكثر. وهي ميزة مقبولة حيناً، وموضع خلاف وتفنيد حيناً آخر.

الهجرة المؤقتة هي الهجرة غير الدائمة التي تفترض، ضمناً، العودة إلى بلد الأصل أو الاستمرار بالسفر.

شهدت مدينة لاهاي في هولندا، في ٢٣ و ٢٤ حزيران/تموز ٢٠٠٩، اجتماع خبراء غير رسمي من تنظيم المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، ضمّ خمسين مشاركاً من دول عربية وأوروبية شريكة، يمثلون إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا، تونس، الجزائر، سلوفاكيا، سوريا، سويسرا، فرنسا، لبنان، ليبيا، مالطا، مصر، هولندا واليونان، إلى جانب الدول الشريكة الجديدة أي إثيوبيا، السنغال، غانا، مالي، النيجر ونيجيريا. شارك في الاجتماع أيضاً، بصفة مراقب، ممثلون عن المركز الأفريقي لسياسات الشتات، والمفوضية الأوروبية، والشبكة الدولية للمؤسسات المالية البديلة، ومنظمة أوكسفام نوفيبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد هدف هذا الاجتماع الذي استضافته وزارة الخارجية الهولندية إلى إطلاق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، بعنوان "ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور - جردة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها"، الذي يُطبّق ضمن هيكلية عمل الركن الثاني من الهجرة والتنمية، الخاص بالحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط.

يرمي الركن الثاني من الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط إلى التركيز على القضايا المتوسطة والبعيدة الأمد المرتبطة بالأسباب الجذرية للهجرة إلى خارج البلاد، وبالتحديد من خلال الأبحاث وخدمات الدعم وبناء القدرات وغير ذلك. تحقيقاً لهذه الغاية، واستجابة لنداء الدول العربية الشريكة التي دعت إلى تعزيز قدرات أنظمتها الإدارية، وتمكينها من الاهتمام أكثر فأكثر بجماعات المهاجرين في الخارج، كما ينصّ عليه مؤتمر كوبنهاغن الخاص بهجرة العبور عبر المتوسط (كانون الأول/يناير ٢٠٠٥)، فإنّ المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة يهدف إلى دعم الحكومات ومساعدتها على تحسين معارفها وقدراتها في ما يتعلق بإشراك جماعات المهاجرين في الخارج بعملية التنمية. أما السبيل إلى ذلك، فمن خلال إعداد قاعدة بيانات متينة، عن طريق وضع جردة تقدّم المعلومات اللازمة، وتسهّل من عملية تبادل المعلومات حول السياسات والإمكانيات والممارسات المحلية في ثلاث عشرة من الدول الأصل، أي: إثيوبيا، تونس، الرأس الأخضر، الجزائر، السنغال، سوريا، غانا، لبنان، مالي، مصر، المغرب، نيجر، نيجيريا.

أما الأهداف التي رُمي إليها اجتماع الخبراء الافتتاحي هذا، فثلاثية: ١. إتاحة فرصة أولية لجمع المعلومات؛ ٢. خلق فهم مشترك وحس بالالتزام في أوساط الدول التي يستهدفها هذا المشروع؛ ٣. الحرص على أن تكون الجردة المخطط لها متوافقة مع مصلحة الدول الشريكة.

وقد شمل الاجتماع خمس جلسات عمل، هي:

١. تسخير مساهمات جماعات المهاجرين في الخارج لتطوير دول الأصل: الفرص والتحديات؛
٢. الإمكانيات والممارسات الوطنية التي تساهم في تعزيز روابط جماعات المهاجرين في الخارج بدول الأصل؛
٣. التنمية الاجتماعية والاقتصادية: تأثير جماعات المهاجرين في الخارج والتحويلات المالية؛
٤. بعثات جمع المعلومات: تحديد أصحاب المصلحة ذوي الصلة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي؛
٥. ضبط أداة جمع المعلومات المخطط لها.

* * *

ملخص جلسات النقاش

افتُتِح الاجتماع رسمياً بكلمة من مدير قسم شؤون تحركات الأشخاص والهجرة والأجانب في وزارة الخارجية الهولندية. كما تخللت الجلسة الافتتاحية كلمتان من المدير العام للمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، والمدير الإقليمي لمنطقة المتوسط في المنظمة الدولية للهجرة.

خلاصة المناقشات: اجتماع الخبراء الافتتاحي الخاص بهجرة العبور عبر المتوسط، لاهي، هولندا

تميّزت جلسات العمل الخمس بالمناقشات المثمرة والمفتوحة. وقد تضمنت كل من الجلسات عروضاً ومداخلات على يد ممثلي الدول الشريكة والمراقبين، بحيث سلطوا الضوء على أهمية إقامة الروابط مع جماعات المهاجرين في الخارج وتطوير الموارد والمبادرات في هذا المضمار.

في هذا الإطار، أخذ المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة بعين الاعتبار الأفكار القيّمة التي ساهم بها المجتمعون، ليصار إلى صياغة الأهداف المحددة من اجتماع الخبراء الافتتاحي هذا.

جلسة العمل ١: تسخير مساهمات جماعات المهاجرين في الخارج لتطوير دول الأصل: الفرص والتحديات

لتسليط الضوء على موضوع جلسة العمل هذه، تضمنت الجلسة عرضين، أحدهما قدّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتناول مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة؛ والثاني عرضته المنظمة الدولية للهجرة حول برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا وغيرها من المشاريع المتعلقة بالهجرة والتنمية، والمطبّقة بدعم إيطالي.

تلا العرضين مناقشة عامة، طرح المجتمعون فيها بعض النقاط المهمة كما يلي:

- ❖ مع أنه من الضروري الاهتمام بالمساهمات التي يمكن أن تقدّمها جماعات المهاجرين في الخارج، إلا أنّ هذه المساهمات تحدث غالباً خارج إطار هيكليات العمل المحلية والإقليمية، وخارج خطط التعاون التنموية، مما يصعب على الحكومات الوطنية تحديد طرق السياسة المحتمل اتباعها.
- ❖ تختلف الدول في ما بينها حول أحقية كل منها بالوصول إلى البيانات المتعلقة بنوع مساهمات المهاجرين في الخارج، ونوع الألفية التي يستخدمونها لنقل رؤوس الأموال إلى مسقط رؤوسهم. فبعض الدول يملك وثائق مفصلة حول هذا الموضوع، فيما ما زال البعض الآخر في خضم عملية جمع البيانات.
- ❖ خلال عمليات صياغة السياسات الملائمة، لا بد من فتح باب الحوار مع جماعات المهاجرين في الخارج/جمعيات المهاجرين لكي تتمكن السياسات من مخاطبة هؤلاء المحاورين بشكل مناسب.
- ❖ يجب أن تعكس عملية صياغة السياسات التغيير الحاصل في أنماط الهجرة، بحيث تكون الاستراتيجيات الوطنية مرحليّة بالتطور الذي يطرأ على مميزات جماعات المهاجرين في الخارج. لذا، هنالك حاجة ماسة إلى جمع البيانات والمعلومات حول مواصفات هؤلاء المغتربين.
- ❖ سعياً لإبطال التأثير السلبي الذي يمكن أن تخلّفه الهجرة إلى الخارج على دول الأصل، في مجال التنمية، يجب أخذ المهارات الوطنية بعين الاعتبار أثناء صياغة السياسات، بحيث يتم العمل على الاستفادة منها أو ردها إلى أرض الوطن.
- ❖ صحيح أنّ الفرصة كبيرة لإشراك جماعات المهاجرين في الخارج في تطوير مسقط رؤوسهم، إلا أنّ هذا الأمر يجب ألا يُمنح أكثر من قدره، ولا يعتبر دواء ناجعاً لكافة المشاكل التي تواجهها دول الأصل في الوقت الراهن.
- ❖ لا بد من الاهتمام بالعمل على أسس الحكم السليم، وتطوير القطاع المالي والخاص، بهدف إنشاء بيئة مؤاتية تشجع جماعات المهاجرين في الخارج على الاستثمار. على سبيل المثال، يجب معالجة انعدام ثقة المهاجرين بدولتهم، والتكاليف العليا التي يتكبّدونها عند إرسال التحويلات المالية.

جلسة العمل ٢: الإمكانيات والممارسات الوطنية التي تساهم في تعزيز روابط جماعات المهاجرين في الخارج بدول الأصل

لتبسيط الضوء على موضوع جلسة العمل هذه، تضمنت الجلسة ثلاثة عروض من تنظيم غانا ولبنان وتونس. وقد عالجت العروض التجارب الماضية والراهنة التي مرت بها هذه الدول أثناء صياغة السياسات واستراتيجيات الاتصال الهادفة إلى تعزيز الروابط بجماعات المهاجرين في الخارج، وزيادة تأثير مساهمات هؤلاء المهاجرين إلى أقصى حد.

تلقت العروض مناقشة بين الدول الشريكة، سلّطت فيها الضوء على بعض النقاط، أهمها:

- ❖ تختلف الدول في ما بينها حين يتعلق الأمر بالسياسات والاستراتيجيات التي تعتمد عليها تجاه التعامل مع جماعات المهاجرين في الخارج. فبعضها يطبق سياسات واضحة، منها ما يتوسّع في تطوير قدرات المؤسسات كالوزارات والوكالات المختصة، وبعضها الآخر ما يزال في طور صياغة السياسات.
- ❖ تدعو الحاجة إلى تحسين قدرات المؤسسات في دول الأصل، بحيث تسهّل نقل رؤوس الأموال التي ترسلها جماعات المهاجرين في الخارج، واستثمارها. ولا بد من تحقيق هذا الأمر عن طريق بناء أواصر التعاون.
- ❖ إنّ التنسيق بين الوزارات في دول الأصل ودول المقصد أمر لا غنى عنه خلال عملية صياغة السياسات، وذلك بهدف زيادة فعالية مساهمات المهاجرين وتأثيرها على التنمية. في بعض الدول، وضعت السلطات آليات خاصة لضمان التنسيق الداخلي، فيما ما زالت دول أخرى تتباحث في إمكانيّة وضع أنظمة محتملة.
- ❖ لا بد من التمييز بين دول الأصل والمقصد، بهدف وضع السياسات التي تدفع جماعات المهاجرين في الخارج إلى المساهمة في برنامج التنمية. ومع الأخذ بعين الاعتبار أنّ هذه الدول تختلف في مميزات وأبعادها، فإنّ التعاون وفتح الحوار الاستراتيجي بين دول الأصل والمقصد أمر ضروري.

جلسة العمل ٣: التنمية الاجتماعية والاقتصادية: تأثير جماعات المهاجرين في الخارج والتحويلات المالية

لتبسيط الضوء على موضوع جلسة العمل هذه، تضمنت الجلسة عرضين من تنظيم ١. الشبكة الدولية للمؤسسات المالية البديلة، حول كيفية الاستفادة من قدرات الهجرة التنموية عن طريق الربط بين المؤسسات المالية الصغيرة وجمعيات المهاجرين؛ ٢. والمركز الأفريقي لسياسات الشتات حول التأثير الذي تخلفه جماعات المهاجرين في الخارج على دول الأصل.

تلقت العرضين مناقشة عامة ركّز فيها المجتمعون على النقاط الأساسية التالية:

- ❖ تؤدي جماعات المهاجرين في الخارج وما يرسلونه من تحويلات مالية دوراً مهماً، وذلك لما يساهمون به من استقرار في معايير العيش على سبيل المثال لا الحصر. رغم ذلك، من الضروري التذكير أنّ التحويلات المالية قد تتسبّب بمشاكل في بعض الحالات، من حيث إيجادها لمفهوم التبعية. لحلّ هذه المشكلة، لا بد من اعتماد الاستراتيجيات الملطّفة التي تعزز التنمية المستدامة.
- ❖ في يومنا الحالي، تتعدى مساهمات المهاجرين في الخارج مجرد إرسال التحويلات المالية. على سبيل المثال، تتضمن مساهماتهم اليوم تحويل رؤوس الأموال البشرية والاجتماعية إلى مسقط رؤوسهم. إذا أخذنا هذا الأمر بعين الاعتبار، يصبح من الضروري البحث في الطرق التي يمكن أن تلجأ إليها الدول لتعزيز هذا النوع من مساهمات المهاجرين وتسييرها بالاتجاه المناسب.
- ❖ لتسهيل تحويل الأموال من خلال أفضية رسمية، من الضروري إبرام الاتفاقات بين مؤسسات الصيرفة في دول الأصل والمقصد.

خلاصة المناقشات: اجتماع الخبراء الافتتاحي الخاص بهجرة العبور عبر المتوسط، لاهي، هولندا

- ❖ للاستفادة من تحويل رؤوس الأموال إلى أقصى حد، يمكن أن تمنح دول الأصل تحفيزات اقتصادية للمهاجرين في الخارج كأعفائهم من الضريبة مثلاً. في هذا السياق، قد تؤدي السفارات دوراً مهماً في تشجيع الاستثمارات وتوجيهها نحو الدولة التي تمثلها، أو تنصرف كمحطة واحدة لتسهيل وتسريع المعاملات الإدارية عند محاولة المهاجرين في الخارج إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ❖ يمكن أن تؤدي حيازة الجنسية المزدوجة، وحرية التنقل التي تسهل من تحرك الأموال، دوراً مهماً في استقطاب مساهمات المهاجرين المحتملة، وتعزيز جهود جماعات المهاجرين في الخارج. في هذا الإطار، تمت دعوة دول المقصد إلى اتخاذ التحركات اللازمة لمعالجة هذا الموضوع.
- ❖ تجدر الإشارة إلى أن المشاريع التي تنفذها جماعات المهاجرين في الخارج تُطبق، في العديد من الحالات، على نطاق صغير جداً، وبالتالي فإنها تخلف تأثيراً على المستوى المحلي فحسب. من هنا، تدعو الحاجة إلى بذل الجهود لتوسيع نطاق هذه المشاريع، بحيث تخلف تأثيراً أوسع. في هذا الإطار، من الضروري جذب الاستثمارات إلى القطاع المالي والخاص لخلق بيئة مؤاتية تشجع المهاجرين على المساهمة بتطوير مسقط رؤوسهم.

جلسة العمل ٤: بعثات جمع المعلومات: تحديد أصحاب المصلحة ذوي الصلة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي

- حرص المجتمعون على أن يكون جدول الأعمال الخاص ببعثات جمع المعلومات المرتقبة عاكساً لخصوصيات كل دولة مشاركة في هذا المشروع؛ ومن هنا، فقد شدوا على النقاط الأساسية التالية:
- ❖ يجب أن تكون البعثات، إلى أكبر قدر ممكن، مكيفة وفقاً لحاجات البلد المعني، بحيث يحرص المسؤولون على أن يخاطب مشروعهم المحاورين ذوي الصلة.
 - ❖ لاعتماد مقاربة شاملة، من الضروري مخاطبة أصحاب المنفعة على المستوى الوطني، فضلاً عن المحاورين على المستويات المحلية والإقليمية بشأن القضايا التي تتعلق بجماعات المهاجرين في الخارج. على سبيل المثال، يجب أن يتركز المشروع باب الوزارات المحلية التي تعالج موضوع الهجرة إلى الخارج وجماعات المهاجرين (كوزارة الخارجية، ووزارة شؤون المغتربين، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية)، إلى جانب جمعيات المهاجرين، ومعاهد البحث، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمع الدولي.
 - ❖ يجب أن يبقى المشروع مركزاً على هدفه، بحيث يتأكد المسؤولون من تسجيل المعلومات كافة، وذلك لضمان الحصول على نتائج باهرة خلال عملية جمع المعلومات.

جلسة العمل ٥: ضبط أداة جمع المعلومات المخطط لها

- شدّد المجتمعون خلال جلسة العمل الأخيرة على النقاط الأساسية الآتي ذكرها، كي يتأكدوا من أن أداة جمع المعلومات المرتقبة- أي الاستبيان المنظم- تعكس أولويات الدول المشاركة التي يستهدفها المشروع، وبالتحديد في مجال الممارسات والإمكانيات المؤسساتية التي تربط الدولة بجماعة مهاجريها في الخارج. أما هذه النقاط، فهي:
- ❖ من الضروري العودة إلى ملفات الهجرة خلال عملية جمع المعلومات، لتجنب التكرار في جمع المعلومات من خلال الاستبيان، وتوطيد أواصر التعاون في هذا المجال.

خلاصة المناقشات: اجتماع الخبراء الافتتاحي الخاص بهجرة العبور عبر المتوسط، لاهاي، هولندا

- ❖ يفضل إدراج نتائج المشروع في طبقة الهجرة والتنمية التي تغطيها الخريطة التفاعلية حول الهجرة، وهي الخريطة التابعة للحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط، وذلك لتسهيل تبادل المعلومات والتعاون بشكل فعال.
- ❖ كي تكون عملية جمع المعلومات عمليةً هادفةً، يجب أن يعكس الاستبيان محاور السياسة وهيكلية العمل القانونية المطبقة عند التعامل مع جماعات المهاجرين في الخارج. فضلاً عن ذلك، يجب أن يهدف الاستبيان إلى تغطية بقية محاور السياسة ذات الصلة التي يشكّل المهاجرون في الخارج عنصراً منها (كالجنسية، والشؤون الاجتماعية والاقتصادية، والتنمية، والعمل، والاتصالات). في ما يتعلق بدور الممارسات المحلية في تعزيز الروابط مع جماعات المهاجرين، فلا بد من أن تعالج خطط العودة عودة كل من المهاجرين الكفوئين وغير الكفوئين إلى بلادهم.
- ❖ خلال عملية صياغة الاستبيان، يجب وضع الأسئلة بطريقة بسيطة وواضحة، بحيث يستدر الأمر إجابات مناسبة ودقيقة من الدول المشاركة.
- ❖ لا بد من الاعتراف، ضمن هيكلية عمل المشروع، بتأثير الأزمة الاقتصادية على مساهمات جماعات المهاجرين في الخارج؛ كما يجب أن ينعكس ذلك في الاستبيان وتحليل النتائج.
- ❖ ستحاط بالإجابات التي تدلي بها الدول المشاركة بسرية تامة، ولن يُطلع عليها إلا موظفون من المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة فقط. بعد تحليل المعلومات، يمكن للدولة الشريكة أن تطلع على الملف النهائي خلال المؤتمر الختامي للمشروع، فتقرر مدى إمكانية اطلاع الغير عليه.

* * *

في الجلسة الختامية، أعرب فريق المشروع- المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة- عن امتنانه وشكره للمجتمعين، لما أبدوه من مشاركة ناشطة ومساهمة قيّمة في سبيل إنجاح المرحلة الافتتاحية من المشروع. كما دعا الفريق الدول الشريكة إلى الإجابة عن الأسئلة الواردة في دليل النقاش الخاص بالاجتماع، والمتوافر لدى الجهة المنظمة، وذلك بهدف الاستعداد لعملية جمع المعلومات.

بالإضافة إلى ذلك، تقدّم ممثلو الدول بالشكر من الدولة المضييفة، هولندا، لحسن ضيافتها وحفاوتها؛ كما شكروا وزارة الخارجية الهولندية، وفريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، إلى جانب رؤساء الجلسات لتنظيمهم الاجتماعات على قدر هائل من الاحترافية، وإدارتهم لنقاشات مثمرة ومفتوحة.

أخيراً، ألفت وزارة الخارجية الهولندية، وهي الوزارة المضييفة لاجتماع الخبراء الافتتاحي، كلمة ختامية، دعت فيها الدول المشاركة في المشروع إلى التفكير جدياً باستضافة المؤتمر الختامي للمشروع في ديارها.

خلاصة المناقشات: المؤتمر النهائي لهجرة العبور عبر المتوسط، أديس أبابا، إثيوبيا

شهدت مدينة أديس أبابا في إثيوبيا، في ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، انعقاد مؤتمر غير رسمي من تنظيم المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، ضمّ ٤٣ مشاركاً من الدول الشريكة في هجرة العبور عبر المتوسط، يمثلون إثيوبيا، إسبانيا، إيطاليا، الجزائر، الرأس الأخضر، الدانمارك، السنغال، سويسرا، غانا، فرنسا، لبنان، مالي، مصر، المغرب، النيجر، وهولندا. شارك في الاجتماع أيضاً، بصفة مراقب، ممثلون عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأوروبي إلى إثيوبيا، ومنظمة العمل الدولية، وكلية ماستريخت لإدارة الحكم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد هدف هذا الاجتماع الذي استضافته وزارة الخارجية الأثيوبية إلى إعلان اختتام المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، بعنوان "ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور - جردة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها"، الذي يُطبّق ضمن هيكلية عمل الركن الثاني حول الهجرة والتنمية، الخاص بالحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط.

يرمي الركن الثاني من الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط إلى التركيز على القضايا المتوسطة والبعيدة الأمد المرتبطة بالأسباب الجذرية للهجرة إلى خارج البلاد، وبالتحديد من خلال الأبحاث وخدمات الدعم وبناء القدرات وغير ذلك. تحقيقاً لهذه الغاية، واستجابة لنداء الدول الشريكة التي دعت إلى تعزيز قدرات أنظمتها الإدارية، وتمكينها من الاهتمام أكثر فأكثر بجماعات المهاجرين في الخارج، كما ينصّ عليه مؤتمر كوبنهاغن الخاص بهجرة العبور عبر المتوسط (كانون الأول/يناير ٢٠٠٥)، أقدم المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وبتمويل من فرنسا، إيطاليا، هولندا وسويسرا، على إطلاق مشروع "ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور - جردة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها"، ضمن اجتماع الخبراء الافتتاحي الخاص بهجرة العبور عبر المتوسط الذي عُقد في لاهاي، هولندا.

في هذا الإطار، ينبغي اعتبار المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة - الذي يرمي، تحديداً، إلى إعداد جردة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها - جزءاً لا يتجزأ من مبادرات متنوّعة هدفها توفير الدعم للحكومات في ما يتعلق بتعاملها مع جاليات المغتربين الكبيرة، أملاً في تطوير بيئة مؤاتية وصياغة سياسات قائمة على المعرفة. من هذا المنطلق، ومن خلال توفير المعلومات التي تساعد في إجراء نقاشات بناءة حول الخيارات المحتملة في مجال آليات المؤسسات، والسياسات والقوانين الخاصة بالدعم، وأقنية ومبادرات الاتصال المتعلقة بجاليات المغتربين، فإنّ المشروع والجردة المنبثقة عنه يهدفان أيضاً إلى ما يلي:

- إظهار كيفية قيام بعض الحكومات بإحاطة علاقاتها بجاليات مهاجريها في الخارج بإطار مؤسسي،
- إرساء أساس لحوار حول الممارسات السليمة والدروس المستخلصة والتوصيات المقبلية أملاً في توطيد أواصر التعاون، سواء بين الدول أم ضمن الدولة الواحدة، حول المسائل المتعلقة بجاليات المغتربين.

صحيح أنّ الجردة الصادرة عن المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة غير شاملة، إلا أنها تقدّم نظرة عامة للمقارنة بين المعلومات المتوفرة حول الممارسات المؤسساتية المعتمدة حالياً في ثلاث عشرة من دول المنشأ، فضلاً عن التحديات الراهنة التي تواجهها هذه الدول في ما يتعلق بموضوع جاليات المغتربين. أما هذه الدول، فهي: إثيوبيا، تونس، الجزائر، الرأس الأخضر، السنغال، سوريا، غانا، لبنان، مالي، مصر، المغرب، النيجر ونيجيريا.

في هذا السياق، يمكن القول إنّ الأهداف التي رمى إليها المؤتمر النهائي لهجرة العبور عبر المتوسط رباعية، وتتمحور على الشكل التالي:

١. عرض الجردة والنتائج الأساسية التي توصلت إليها؛
٢. إنشاء منتدى للحوار حول الفرص المحتملة لتبادل خبرات الحكومات وتجاربها في ما يتعلق بشؤون جاليات المغتربين؛
٣. التعمق في وسائل نشر الجردة، للتأكد من أنها أداة فعالة ومفيدة بالنسبة للدول والوكالات الشريكة في هجرة العبور عبر المتوسط؛
٤. التمهيد للخطوات التالية من هذه المبادرة.

وكان الاجتماع قد افتتح رسمياً بكلمة المدير العام للمنظمات الدولية التابع لوزارة الخارجية الأثيوبية. وقد تضمنت الجلسة الافتتاحية أيضاً كلمات أخرى ألقاها إسبانيا بالنيابة عن الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبية، وممثل عن بعثة الاتحاد الأوروبي إلى أثيوبيا، إلى جانب كلمة المنظمة الدولية للهجرة وكلمة المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة.

قبل انعقاد جلسات عمل الاجتماع، أقدم المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، بصفتها الوكالتين القائمتين بتنفيذ المشروع المشترك، على عرض المشروع وهيكلية العمل الخاصة به على امتداد أربعة عروض، هي:

- الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط والركن الثاني المتعلق بـ"الهجرة والتنمية"
- المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة بعنوان "ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور - جردة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها"
- عرض النتائج المنبثقة عن المشروع
- ضمان فائدة الجردة - الخطوات المقبلة

* * *

خلاصة المناقشات

شمل الاجتماع خمس جلسات عمل:

١. الممارسات التي تعتمدها الحكومات من أجل تشجيع جاليات المغتربين على المساهمة في تطوير وطنهم الأم - ما السبيل إلى تعزيز الإمكانات الوطنية من خلال التعاون بين دول الجنوب وتبادل الممارسات السليمة؟
٢. استراتيجيات الاتصال لإقامة الروابط بجاليات المغتربين - كيف يمكن للحكومات أن تحسّن من أنشطة الاتصال والتواصل الخاصة بها، بحيث تعلم مهاجريها بالخارج عن الحوافز التي تطبقها من أجل التشجيع على عودة مختلف أنواع موارد المهاجرين إلى البلاد، وبالتالي المساهمة في تطوير بلد المنشأ؟
٣. تطوير استراتيجيات وطنية قائمة على المعرفة ذات صلة بجاليات المغتربين - كيف يمكن للحكومات أن تنتقل من عملية جمع البيانات والمعطيات إلى صياغة سياسة شاملة؟
٤. تنظيم الأنشطة الخاصة بالمتابعة. ما هي الخطوات المقبلة؟
٥. الحرص على نشر المعلومات واستخدامها بشكل فعال - مثال: تطوير طبقة الهجرة والتنمية الخاصة بمشروع "الخريطة التفاعلية حول الهجرة"، وتلقيم النتائج الصادرة عن المشروع فيها - ما السبيل إلى ضمان أن طبقة الهجرة والتنمية الخاصة بالخريطة التفاعلية ستكون أداة مفيدة بالنسبة للدول الشريكة.

خلاصة المناقشات: المؤتمر النهائي لهجرة العبور عبر المتوسط، أديس أبابا، إثيوبيا

تميّزت جلسات العمل الخمس التي تخلّلتها اجتماع الخبراء بالمناقشات المفتوحة والمثمرة، فسّطت الضوء على أهمية تبادل خبرات الحكومات السليمة، والانطلاق من هذه الخبرات لبحث جاليات المغتربين على المشاركة في عمليات تنمية الأوطان، وتحفيزهم على نقل الموارد المالية، والاجتماعية، والبشرية، والفكرية التي يملكها المواطنون في الخارج.

جلسة العمل الأولى: الممارسات التي تعتمدها الحكومات من أجل تشجيع جاليات المغتربين على المساهمة في تطوير وطنهم الأم- ما السبيل إلى تعزيز الإمكانات الوطنية من خلال التعاون بين دول الجنوب وتبادل الممارسات السليمة؟

انعقدت الجلسة العامة، فشهدت طرح المشاركين للعديد من النقاط الأساسية، منها ما يلي:

❖ خلال السنوات الأخيرة، طبّقت الحكومات ممارسات متنوّعة لتشجيع جاليات المغتربين على المساهمة في تطوير مسقط رؤوسهم. ولعلّ أهم النقاط الحساسة التي صادفتها الحكومات في هذا المجال، تعزيز مستوى الثقة بين دول المنشأ من جهة وجاليات المهاجرين المنتشرين في الخارج من جهة أخرى.

❖ من المهم التشجيع على فكرة أن يركز التعاون بين دول الجنوب وبينها ودول الشمال على الطرق المناسبة لإنشاء بيئة مؤاتية تسمح بتعزيز مستوى الثقة بين المواطنين في الخارج ومسقط رؤوسهم، من خلال تبادل الخبرات والتجارب حول عدة مواضيع، منها ما يلي:

- الجنسية المزدوجة؛

- قابلية نقل الحقوق الاجتماعية (مثل نقل منافع الضمان الاجتماعي)؛

- العلاقات مع جمعيات المهاجرين والمجتمع المدني؛

- تسهيل وتوجيه الاستثمارات؛

- إيجاد ظروف مؤاتية بالنسبة للعائدين.

❖ بدأت بلدان المنشأ، سعيًا منها لصياغة الممارسات والسياسات الوطنية المرتبطة بالهجرة والتنمية، تُجري، أكثر فأكثر، استشارات بين دول الجنوب. وكانت بعض الدول قد التزمت بإجراء استشارات محلية مع الدول المجاورة و/أو شاركت في حوارات منظّمة ضمن أطر عمل إقليمية أو أقليمية فرعية، على غرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ الاستشارات المتواصلة بين دول المنشأ لا تُجري دوماً وفقاً لأطر العمل المؤسسية الاستراتيجية الخاصة بالتعاون.

❖ بهدف صياغة سياسات متماسكة ومنسجمة مع بعضها البعض لتنظيم القضايا المرتبطة بالهجرة و/أو جاليات المهاجرين، من الضروري تعزيز التنسيق بين المؤسسات على الصعيد الوطني، وتعميم الهجرة والتنمية ضمن السياسات الوطنية وبالتحديد استراتيجيات الحد من الفقر.

❖ تُنظّم مبادرات دولية متعددة من أجل تحقيق التنمية؛ وهي تقوم على تعيين نقاط تواجد جماعات المهاجرين في العالم، فضلاً عن تحديد مواصفاتهم ومميزاتهم، وأطر العمل المناسبة لإشراك الشتات الأفريقي (الذي يُعرف باسم المنطقة الأفريقية السادسة) في عملية التنمية. وقد شملت هذه المبادرات إنشاء مؤسسات مختصة، وصياغة استراتيجيات وخطط عمل، فضلاً عن تطوير برامج تعاون هادفة.

جلسة العمل الثانية: استراتيجيات الاتصال لإقامة الروابط بجاليات المغتربين - كيف يمكن للحكومات أن تحسّن من أنشطة الاتصال والتواصل الخاصة بها، بحيث تعلم مهاجريها بالخارج عن الحوافز التي تطبّقها من أجل التشجيع على عودة مختلف أنواع موارد المهاجرين إلى البلاد، وبالتالي المساهمة في تطوير بلد المنشأ؟

شدّد المشاركون، خلال جلسة النقاش العامة هذه، على النقاط الأساسية التالية:

- ❖ تعتمد الدول، بشكل متزايد، إلى تنظيم وتشذيب برامج هدفها الاتصال بجاليات مهاجريها في الخارج. أما السبيل إلى ذلك، فمن خلال مجموعة متنوعة من المبادرات و/أو المناسبات التي تُنظّم إما في دولة مقصد وإما على أرض الوطن. من الأمثلة التي تسلط الضوء على هذا الأمر، على سبيل المثال لا الحصر، نذكر: بلانيت لبنان، يوم الشتات الأثيوبي، قمة العودة إلى الوطن في غانا، منتدى الاستثمار الخاص بالماليين بالخارج، وغيرها. فضلاً عن ذلك، يمكن تنفيذ أنشطة الاتصال من خلال شبكات تتألف، عفوياً، من جمعيات المهاجرين و/أو شبكات أكثر تنظيماً كالمكاتب المحلية التابعة للمجالس الوطنية، و/أو المراكز الثقافية الكائنة في أهم بلدان المقصد.
- ❖ لضمان الفعالية القصوى وتحسين قدرة المؤسسات الوطنية على معالجة القضايا المتعلقة بجاليات المغتربين، قامت بعض الدول بتأسيس هيئات مستقلة متخصصة في هذا المجال، فيما عمد البعض الآخر إلى إنشاء قطاع تابع لوزارة الخارجية. ولعل الدور الذي تؤديه البعثات القنصلية في ما يتعلق بأنواع المساعدات أو المبادرات الأخرى التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار/المشاركة هو دور ضروري وسائد بأشكال متنوعة؛ وهذا أمرٌ يعكس الأنظمة الوطنية الراهنة وخصائص الدول.
- ❖ عند صياغة السياسات/تطوير أو اصر التعاون، لا بدّ من فتح باب الحوار والاستشارات مع جاليات المغتربين بهدف تحديد احتياجاتهم وتوقعاتهم، وبشكل يرمي إلى إنشاء نظام يناسبهم شخصياً.
- ❖ يعتبر التعاون اللامركزي عاملاً مهماً لدعم عملية الهجرة والتنمية ومنح المهاجرين و/أو جمعيات المهاجرين إمكانية المساهمة في تطوير بلدهم الأم على الصعيد المحلي. ومن أهم الأمثلة في هذا الإطار، نذكر برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا الخاص بالمنظمة الدولية للهجرة، وأشكال التعاون الثلاثي. فضلاً عن ذلك، ازداد الاعتراف بأهمية التعاون اللامركزي سواء على الصعيد الدولي أم الوطني أم المحلي، كما ازدادت نسبة التحركات المطبّقة في هذا المجال. لكن لا يخفى على أحد أنّ السلطات المعنية تواجه تحدياً حين يتعلّق الأمر بتحديد الأنظمة المناسبة المطبّقة أو التي يتمّ تطبيقها، بهدف إدارة هذه المبادرات على أفضل نحو.
- ❖ لتعزيز وسائل الاتصال بجاليات المغتربين وتشجيعهم على المشاركة، تدعو الحاجة إلى تحسين صورة المبادرات المرتبطة بالهجرة و/أو جاليات المهاجرين، وتسهيل المزيد من الضوء عليها. وقد دعت الدول الشريكة إلى حشد المزيد من الدعم حيال هذه المسألة.
- ❖ بالإضافة إلى ذلك، تدعو الحاجة أيضاً إلى التعمق، أكثر فأكثر، في إمكانية التعاون المؤسساتي بين دول الجنوب والشمال.

جلسة العمل الثالثة: تطوير استراتيجيات وطنية قائمة على المعرفة ذات صلة بجاليات المغتربين - كيف يمكن للحكومات أن تنتقل من عملية جمع البيانات والمعطيات إلى صياغة سياسة شاملة؟

انعقدت الجلسة العامة، فشهدت طرح المشاركين للعديد من النقاط الرئيسية، منها ما يلي:

- ❖ إنّ الاستمرار في رسم الخرائط وصياغة الملفات، كجمع المعلومات الكمية والنوعية حول جاليات المهاجرين على سبيل المثال، يشكّل خلفية ضرورية جداً للتنمية وتحديث السياسات والممارسات القائمة على المعرفة. لذا، يجب ترجمة هذه الخبرات من خلال صياغتها بشكل واضح، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب المتعددة الأوجه لجماعات المهاجرين وطبيعتهم المتطورة بشكل مستمر.

خلاصة المناقشات: المؤتمر النهائي لهجرة العبور عبر المتوسط، أديس أبابا، إثيوبيا

- ❖ تطرح عمليات جمع البيانات تحديات عدة في وجه دول المنشأ. لكن يمكن معالجة هذه التحديات بواسطة آليات متنوّعة، منها:
 - التعاون مع دول المقصد والسلطات البلدية في كلّ من هذه الدول؛
 - إجراء المسوح في مناطق معيّنة ضمن دول المنشأ و/أو المقصد؛
 - إصدار بطاقات هوية خاصة بالمهاجرين؛
 - تسجيل الأشخاص لتمكينهم من المشاركة في عمليات التصويت خارج البلاد؛
 - التعاون مع جمعيات المهاجرين و/أو قطاع المجتمع المدني.
- ❖ من الضروري تحديد احتياجات بلدان المنشأ بهدف المساهمة بشكل أفضل في تعيين المناطق التي يمكن أن تصبّ فيها مجموعات متنوّعة من موارد المهاجرين وخبراتهم، أملاً في ضمان مشاركتهم في عملية تنمية الوطن.
- ❖ إن تحديد بلدان المقصد والمنشأ يمكن أن يساهم في صياغة سياسات أو آليات أو أدوات مفصّلة وفقاً لاحتياجات كل دولة، تجمع بين مواصفات جاليات المغتربين وقدراتهم من جهة واحتياجات التنمية لدى بلدان المنشأ من جهة أخرى.
- ❖ يشارك في عملية جمع البيانات مختلف أصحاب المصلحة (سواء على الصعيد الوطني أم الدولي أو في المجتمع المدني أو غيره) ويجب أن تخضع هذه العملية لتنسيق دقيق. لكنّ عملية تبادل المعلومات تصطدم بحدود عدّة، لا سيما على صعيد مدى توفّر البيانات حول الكيانات المستقلة، مما يمكن أن يؤدي إلى تداخل في الاختصاصات والمؤهلات و/أو نقص المعلومات الموثوق بها.

جلسة العمل الرابعة: تنظيم الأنشطة الخاصة بالمتابعة. ما هي الخطوات المقبلة؟

شدّد الممثلون على النقاط التالية:

- ❖ أبدى الحاضرون اهتماماً بمواصلة إجراء الجردات والاستفادة من الجردات التي أجريت حتى ذلك الحين؛ كما تقدّمت بعض الدول بطلبات محدّدة، تتعلق تحديداً بطلب الدعم/المساعدة في صياغة السياسات وتحسين قدرات المؤسسات المحلية على تعميم قضية الهجرة ضمن سياسات التنمية المطبّقة على الصعيد الوطني. فضلاً عن ذلك، طرح المجتمعون مسألة تقديم الدعم لعودة المهاجرين أصحاب الكفاءات العالية إلى بلادهم بصورة مؤقتة.
- ❖ لفت المجتمعون الانتباه إلى ضرورة التشجيع على اعتماد فكرة التعاون بين دول الجنوب ضرورية لتنفيذ أي مشروع مقبل. كما شدّدوا على ضرورة إعداد أنشطة المتابعة من وجهة نظر عالمية، مع الحرص، رغم ذلك، على تنفيذ التحركات والعمليات ضمن السياق المحلي. ولضمان إرساء هذا التعاون على الصعيد الإقليمي، لا بدّ من دعوة بعض القوى الفاعلة ذات الصلة بهذه القضية، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المنفعة على الصعيد الإقليمي الفرعي (كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، إلى المشاركة في أنشطة المتابعة الخاصة بالمشروع. من جهة أخرى، وسعياً لضمان استمرارية أنشطة المشروع المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة، بشكل فعّال ومؤثّر على السواء، يجب أن تكون مبادرات المتابعة عاكسة للتعاون ذي الطابع المؤسّساتي بين دول الشمال والجنوب. ولا شكّ في أنّ هذا الأمر يهدف أيضاً إلى ضمان تبادل الخبرات بين دول المنشأ والعبور والمقصد، فقطف الفوائد من هذا الأمر.

خلاصة المناقشات: المؤتمر النهائي لهجرة العبور عبر المتوسط، أديس أبابا، إثيوبيا

- ❖ أعربت الدول عن استعدادها لتأمين تبادل الخبرات بين دول الجنوب واستضافة خبراء من دول أخرى، لتبادل معلومات حول الممارسات المثيرة للاهتمام التي تعتمدها بقية دول المنشأ والاستناد إليها عند تنفيذ الخطوات المقبلة.
- ❖ من الضروري المحافظة على الزخم والاستمرار في تنفيذ أنشطة المتابعة وفقاً لهيكلية عمل الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط. لكن يجب أن يضمن هذا الحوار قطف نتائج عملية وتنفيذ تحركات ملموسة.
- ❖ ستؤخذ المساهمات والأفكار التي طرحها المشاركون خلال الجلسة بعين الاعتبار، فتُدرج، إلى أقصى درجة ممكنة، عند الصياغة النهائية لأنشطة المتابعة الخاصة بالمشروع. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يجتمع المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، قريباً، للتباحث في إمكانية تنظيم مشاريع انتقالية محتملة.
- ❖ عبرت الدول المانحة التي تدعم المحاولة المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة عن ضرورة مساهمة مبادرات المتابعة بما يلي:
 - الاستناد إلى مطالب بلدان المنشأ واحتياجاتها؛
 - التشديد على تبادل الخبرات بين دول الجنوب؛
 - الحرص على ترجمة الجهود عملياً وتطبيقها على أرض الواقع لتأمين استدامة نتائج المشروع.

جلسة العمل الخامسة: الحرص على نشر المعلومات واستخدامها بشكل فعال- مثال: تطوير طبقة الهجرة والتنمية الخاصة بمشروع "الخريطة التفاعلية حول الهجرة"، وتلقيم النتائج الصادرة عن المشروع فيها- ما السبيل إلى ضمان أن طبقة الهجرة والتنمية الخاصة بالخريطة التفاعلية ستكون أداة مفيدة بالنسبة للدول الشريكة.

انعقدت الجلسة العامة، فشهدت طرح المشاركين للعديد من النقاط الرئيسية، منها ما يلي:

- ❖ أبدى المجتمعون اهتماماً بتطوير طبقة الهجرة والتنمية الخاصة بالخريطة التفاعلية، من أجل ضمان نشر نتائج الجرد بطريقة فعالة. في هذا المنظور، شدّد الحاضرون على الإمكانات التي تتمتع بها الخريطة التفاعلية بصفاتها أداة عالمية. فضلاً عن ذلك، اقترح البعض نقل النتائج والمنهجية المستخدمة عند إعداد الجرد من خلال عمليات استشارية إقليمية ومنتديات عالمية (مثل المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية).
- ❖ اقترح بعض المجتمعين عقد اجتماعات مع سفارات الدول المشاركة التي تشملها الجرد، كطريقة لإعلام الدول بنتائج الجرد. ويمكن اعتماد المقاربة نفسها عند تنظيم اجتماعات مع جمعيات/شبكات المهاجرين لإعلامهم بالتدابير المعمول بها في دولهم واستقبال تعليقاتهم حول العوامل المهمة الواجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة اقتراحات لأي مشروع متابعة.
- ❖ أدلى المشاركون ببعض الاقتراحات من أجل إتاحة فرصة أكبر لاستعمال الخريطة التفاعلية، أملاً في وضع طبقة الهجرة والتنمية الخاصة بالخريطة التفاعلية في تصرّف مجموعة كبيرة من الأشخاص، وإدراج رابط الخريطة التفاعلية في المواقع الإلكترونية لعدة مؤسسات أكاديمية (مثل معهد سياسات الهجرة، جامعة ساسكس، جامعة أكسفورد، شبكة اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية، وكلية ماستريخت لإدارة الحكم).

خلاصة المناقشات: المؤتمر النهائي لهجرة العبور عبر المتوسط، أديس أبابا، إثيوبيا

❖ لإعداد الخريطة التفاعلية وطبقاتها الثلاث (تدفقات الهجرة المختلطة، الهجرة والتنمية، والهجرة القانونية)، طالب المجتمعون بأن يعكس القيّمون على هذه الخريطة العمليات الإقليمية المرتبطة بالهجرة ضمن الملفات المدرجة في طبقات الخريطة التفاعلية. نسجاً على المنوال نفسه، لا بدّ من إدراج مختلف المبادرات التي تركز على نقاط متشابهة في الملفات أيضاً.

* * *

في الجلسة الختامية، أعرب فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة عن خالص شكره وتقديره للدول المشاركة لما أبدته من مشاركةٍ ناشطةٍ ومساهمةٍ قيّمةٍ في سبيل نجاح هذا المشروع. كما أثنى الفريق على التنسيق الممتاز الذي أظهرته الدول الشريكة خلال تنظيم بعثات جمع المعلومات، وعلى الإجابات القيّمة والنيرة التي أدلت بها عند استلامها الاستبيان المشترك.

بالإضافة إلى ذلك، تقدّم المشاركون بجزيل الشكر إلى الدولة المضيفة، أثيوبيا، لحسن ضيافتها وكرم استقبالها، كما شكروا وزارة الخارجية الأثيوبية، وفريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، ورؤساء الجلسات، على ما اعتمده من تدابير ممتازة في سبيل إدارة الاجتماعات وتنظيم المناقشات المفتوحة والغنية.

في الجلسة الختامية، قام الممثلون عن كل من المنظمة الدولية للهجرة والمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، ووزارة الخارجية الأثيوبية- وهما، على التوالي، المنظمان والجهة المضيفة للمؤتمر النهائي- بإسدال الستار رسمياً على المناقشات، مؤكداً على أهمية التعاون بين دول الجنوب أولاً وبين دول الجنوب والشمال أيضاً، إلى جانب التعاون بين الدول من جهة وأصحاب المصلحة العالميين المشاركين في المسائل المتعلقة بالهجرة من جهة أخرى؛ كل ذلك أملاً في تبادل الخبرات والتجارب السليمة المرتبطة بجاليات المغتربين، والاستفادة منها.

التجربة الجزائرية

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جدة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

ملاحظة: نظراً إلى أنّ الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإنّ المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتنية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

جدول المحتويات

٣	معلومات عامة
٣-١	تاريخ الهجرة
٥-١	السلطات المختصة
٧-١	دول المقصد
٨-١	الخصائص العامة لجماعات المغتربين
٨-١	الحوالات المالية المقدّرة
٩-١	مميّزات الدولة
١٠	نتائج الجردة
١٠-٢	إطار عمل التشريعات والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين
١٠-٢-١	التشريعات الوطنية
١٣-٢-١	التشريعات الدولية
١٣-٢-٢	اتفاقات الهجرة الثنائية
١٥-٢	أصحاب المنفعة المشاركون
١٥-٢-٢	أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين
١٨-٢-٢	التنسيق بين المؤسسات
١٨-٢-٢	أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين
١٩-٢-٢	أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين
٢٠-٢	الممارسات المؤسسية
٢٠-٢-١	المؤسسات الوطنية
٢١-٢-٢	المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة

ملاحظة: نظراً إلى أن الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإن المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتوبة التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

الفصل ١ معلومات عامة

١-١ تاريخ الهجرة

ترتبط نشأة الجيل الأول من المغتربين الجزائريين ارتباطاً وثيقاً بالاحتلال الفرنسي للجزائر، وذلك نظراً لحدثين مهمين بالتحديد، هما:

- تبلور جاليات المغتربين الجزائريين في سوريا بعد نفي الأمير عبد القادر إلى دمشق في العام ١٨٥٥؛
 - تبلور جاليات المغتربين الجزائريين في منطقة المغرب العربي نتيجة حظر القبائل المتورطة في ثورة المقراني في العام ١٨٧١، حين لجأ أفرادها إلى تونس.
- لكن تاريخ الهجرة الحديثة في الجزائر يعود إلى أربعينات القرن الماضي، وترتبط هذه الظاهرة بشكل أساسي بتحركات المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا^١. بشكل عام، يمكن تقسيم الهجرة الحديثة من الجزائر إلى أربع مراحل أساسية^٢:

- **الموجة الأولى من الهجرة:** شملت بشكل أساسي هجرة العمال من الجزائر إلى فرنسا، لا سيما الأشخاص الراغبين في الحصول على فرص عمل في المرافئ أو في مجال الصناعات اليدوية أو التعدين. غير أن تحركات الهجرة هذه لم تبلغ مستوى جديراً بالذكر إلا في العام ١٩١٢، حين شملت ما يراوح بين الأربعة آلاف والخمسة آلاف مهاجر. بعد سنة واحدة، أي في العام ١٩١٣، ازدادت تدفقات المهاجرين المغادرين للأراضي الجزائرية إثر إلغاء رخصة الخروج الإلزامية التي كانت مفروضة على المواطنين الجزائريين. نتيجة لذلك، وصل عدد الجزائريين المقيمين في فرنسا في العام ١٩١٤ إلى ١٣ ألف شخص^٣.
- **الموجة الثانية من الهجرة:** خلال الحرب العالمية الأولى، استقطبت فرنسا ١٧٥ ألف جزائري كجنود و ٨٠ ألف كعمال من أجل تغطية الطلب المتزايد على اليد العاملة في مجال إنتاج الأسلحة والنقلات وقطاع التعدين. وبالتالي، فقد شهدت تحركات الهجرة المنطلقة من الجزائر زيادة ملحوظة. لكن، لإبداء الإشارة إلى أن ٣٥ ألف جزائري، من أصل الـ ١٧٥ ألف الذين تم استقطابهم قد قتلوا أو اختفوا، فيما أصيب ٧٢ ألف منهم بجروح^٤.
- **الموجة الثالثة من الهجرة:** استمرت الهجرة من الجزائر إلى فرنسا إثر تجدد حاجة فرنسا إلى استقطاب اليد العاملة، وقد استهدفت نداؤها في المقام الأول اليد العاملة الموجودة في مستعمراتها السابقة^٥.

^١ إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ دي هاس، هاين، ٢٠٠٧، نظم الهجرة في شمال أفريقيا: التطورات والتحولات والروابط التنموية، المعهد الدولي للهجرة، ورقة عمل رقم ٦، جامعة أوكسفورد

^٢ إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ موزيت، محمد صايب، ٢٠٠٧، هجرة العودة إلى الجزائر: مفهوم لاستراتيجية جديدة؟؛ كولبير، ميشيل، ٢٠٠٣، تفسير التغيرات في نظم الهجرة القائمة: حركة هجرة الجزائريين إلى فرنسا والمملكة المتحدة، مركز ساسكس لأبحاث الهجرة، ورقة عمل رقم ١٦؛ لوكاسن، ليو، ٢٠٠٥، خطر المهاجرين. اندماج المهاجرين القدامى بالمهاجرين الجدد في أوروبا الغربية منذ العام ١٨٥٠، شيكاغو: منشورات جامعة إلينوي.

^٣ المرجع نفسه.

^٤ المرجع نفسه.

^٥ المرجع نفسه.

ملاحظة: نظراً إلى أنّ الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإنّ المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتنية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

معلومات عامة

■ ١٩٤٦-١٩٥٤ **الموجة الرابعة من الهجرة:** بعد الحرب العالمية الثانية، انتعشت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، وتمّ توظيف العديد من العمّال المهاجرين الجزائريين في المجالات التي تعود بالفائدة على إعادة إعمار أوروبا في زمن ما بعد الحرب. شمل هذا الأمر قطاعات مثل صناعة الحديد، وقطاعي التعدين والبناء، فضلاً عن تشييد بنى تحتية جديدة.^٦

■ ١٩٥٤-١٩٦٢ **الموجة الخامسة من الهجرة:** اعترفت "اتفاقيات إيفيان" التي وضعت حداً لحرب الجزائر في العام ١٩٦٢ بحرية تحرك الأشخاص ما بين الجزائر وفرنسا. نتيجة لذلك، أصبحت الهجرة ما بين البلدين أكثر سهولة.^٧

■ ١٩٦٢ وحتى اليوم **الموجة السادسة من الهجرة:** ازدادت هجرة الجزائريين إلى فرنسا بشكل ملحوظ بعد توقيع اتفاق حول هجرة العمل بين البلدين. وقد شكّل الاتفاق الثنائي الذي أبصر النور في العام ١٩٦٨ إطار عمل يحيط بتوزّع جاليات المغتربين الجزائريين وتنقلهم ضمن فرنسا. رغم ذلك، قرّرت الحكومة الجزائرية تعليق هجرة العمل إلى أوروبا رسمياً في العام ١٩٧٣.

حتى الثمانينات، كان المهاجرون يتألّفون من الذكور بشكل أساسي، فيما العائلات تبقى في أرض الوطن حيث تعيش عائلة على دعم العمّال المهاجرين. ولم يزد عدد المهاجرات الجزائريات إلا خلال العقود الأخيرة. في العام ١٩٨٥، واستناداً إلى تعديل طرأ على اتفاق العام ١٩٦٨ مع فرنسا، بدأ العمّال المهاجرون الجزائريون يلمّون شمل أسرهم.^٨

منذ التسعينات، تنوّعت أنماط الهجرة إلى الخارج، فازدادت هجرة الجزائريين إلى بلدان أميركا الشمالية ومنطقة الخليج، فضلاً عن بعض البلدان الأوروبية كالمملكة المتحدة وبلجيكا وهولندا وألمانيا وإسبانيا (للمزيد من المعلومات حول هذه الوجهات الجديدة بالنسبة للمهاجرين الجزائريين، يمكن الاطلاع على الفصل ١-٣ أي "دول المقصد"). غير أنّ فرنسا بقيت المقصد الأساسي بالنسبة للمهاجرين الجزائريين.^٩ وتجدر الإشارة إلى أنّ السياسات المغربية المطبّقة في بلدان المقصد ساهمت كذلك في استنزاف الأدمغة من الجزائر.^{١٠}

خلال التسعينات، غادر عدد ملحوظ من الجزائريين وطنهم أيضاً من أجل تقديم طلب باللجوء في الخارج.^{١١} كما أصبحت الجزائر، منذ مطلع التسعينات، منطقة وصول وعبور وانطلاق بالنسبة لتدفقات الهجرة المختلطة، لا سيما المهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء.^{١٢} وجدير بالذكر أنّ العديد من ذوي المهارات المتدنية القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء يختارون الجزائر مقصداً لهم، فيما يفضل أصحاب المهارات العالية اتخاذها محطة للعبور.^{١٣}

تتقسم العوامل المؤثرة على الهجرة الحديثة في الجزائر إلى عوامل داخلية (عوامل الدفع) وخارجية (عوامل الجذب). ومع أنّ العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتلك المرتبطة بسوق العمل قد خلفت تأثيرها على الهجرة بين الأربيعينات والسبعينات، لكن لا يمكن الإغفال عن العوامل السياسية التي برزت منذ الثمانينات والتسعينات.

^٦ المرجع نفسه.

^٧ المرجع نفسه.

^٨ إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة (بالفرنسية)

^٩ إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة (بالفرنسية)؛ كولبير، ميشيل، ٢٠٠٣، تفسير التغيّرات في نظم الهجرة القائمة: حركة هجرة الجزائريين إلى فرنسا والمملكة المتحدة، مركز ساسكس لأبحاث الهجرة، ورقة عمل رقم ١٦

^{١٠} رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني مع السلطات الجزائرية، تاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

^{١١} كولبير، ميشيل، ٢٠٠٣، تفسير التغيّرات في نظم الهجرة القائمة: حركة هجرة الجزائريين إلى فرنسا والمملكة المتحدة، مركز ساسكس لأبحاث الهجرة، ورقة عمل رقم ١٦

^{١٢} المصدر: ورقة استراتيجية دولة الجزائر الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠

^{١٣} المنظمة الدولية للهجرة، عام ٢٠٠٨

ملاحظة: نظراً إلى أن الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإن المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتبية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

معلومات عامة

الجدول ١-١ الجزائر: العوامل المؤثرة على هجرة الجزائريين إلى الخارج	
عوامل الدفع	
العوامل السياسية	النزاعات المسلّحة
العوامل الاقتصادية	انعدام الآفاق الاقتصادية*
عوامل سوق العمل	نسبة البطالة المرتفعة**
العوامل البيئية	الجفاف
	التصحّر
	ندرة المياه***
العوامل الاجتماعية	ظروف العمل المتردية في القطاع غير الرسمي****
	مستوى منخفض من الأمن البشري
عوامل الجذب	
العوامل السياسية	درجة عالية من الأمن البشري
عوامل سوق العمل	فرص عمل مغرية
العوامل الاجتماعية	مستوى أعلى من الضمان الاجتماعي
	لمّ شمل الأسرة
الهجرة عن طريق الزواج من مواطن جزائري	
<p>* في الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ لغاية ٢٠٠٧، كان ٢٣,٦٪ من سكان الجزائر يعيشون لقاء أقل من دولارين أميركيين يومياً. وفي العام ٢٠٠٧، احتلت الجزائر المرتبة ١٠٤ من أصل ١٨٢ دولة وفق مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩)</p> <p>** يبدو أن نسبة بطالة اليد العاملة الجزائرية تتخفّف بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة. ففي العام ٢٠٠٧، بلغ معدل البطالة بين السكان القادرين على العمل ١٧٪، منهم ٦٠ إلى ٧٠٪ من الشباب الباحثين عن وظيفة للمرة الأولى. وقد تضمنت الفئة الأخيرة ٣٥٠ ألف شخص من الخريجين الجدد (المصدر: ورقة استراتيجيّة دولة الجزائر الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠)</p> <p>*** يواجه السكان الجزائريون نقصاً مستمراً في المياه لا سيما في المدن الكبرى وكذلك في المناطق الصحراوية الريفية. (المصدر: ورقة استراتيجيّة دولة الجزائر الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠)</p> <p>**** يعمل ما يزيد عن خمسة ملايين جزائري في قطاعات غير رسمية، حيث يضطرون لتحمل ظروف عمل صعبة. (المصدر: نبيلة غافوري؛ خاوة، ناجي، ٢٠٠٧، الهجرة غير الرسمية داخل الجزائر وخارجها: بعض مظاهر الارتفاع الفعلي لموجات الهجرة الدولية إلى الشمال، المحور الأول: التقدّم التقني في دراسات الهجرة: وجهات نظر مقارنة، المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية في جامعة إيراسموس (Erasmus) في روتردام)</p> <p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.</p> <p>المصادر: ورقة استراتيجيّة دولة الجزائر الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠، دي هاس، هاين، ٢٠٠٧، نظم الهجرة في شمال أفريقيا: التطورات والتحويلات والروابط التنموية، المعهد الدولي للهجرة، ورقة عمل رقم ٦، جامعة أكسفورد</p>	

٢-١ السلطات المختصة

الجدول ٢-١ الجزائر: أهم المؤسسات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين ^١		
الوكالة	الوزارة	مجالات المسؤولية
غير متوافرة	وزارة الخارجية (بالفرنسية)*	المسؤوليات الأساسية: إدارة العلاقات القنصلية وحماية الجاليات الجزائرية المقيمة بالخارج.

١٤ تستند المعلومات المبينة في هذا الجدول إلى إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة (بالفرنسية)، فضلاً عن المعلومات المقطّعة من المواقع الإلكترونية الرسمية للوكالات المعنية.

ملاحظة: نظراً إلى أن الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإن المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتنية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

معلومات عامة

غير متوافرة	وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج**	المسؤوليات الأساسية: تسهيل عودة المهاجرين الكفوئين عبر تبادل الخبرات ما بين الجزائريين في بلاد الاغتراب ووطنهم الأم.
المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج***	غير متوافرة (تحت إشراف رئيس الجمهورية مباشرة)	المسؤوليات الأساسية: تخصيص منتدى للحوار من أجل تحقيق الغايات التالية: ١. تعزيز الروابط ما بين الجزائريين في بلاد الاغتراب ووطنهم الأم؛ ٢. تحسين الخدمات العامة التي تستفيد منها الجاليات الجزائرية في بلاد الاغتراب؛ ٣. تعزيز مشاركة الجزائريين في الخارج وتوجيه مواردهم نحو استراتيجية التنمية في الجزائر؛ إلخ.
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي****	غير متوافرة	المسؤوليات الأساسية: تقديم النصح حول السياسات الجزائرية المتعلقة بالهجرة إلى الداخل والخارج.
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (بالفرنسية)*****	وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات (بالفرنسية)*****	المسؤوليات الأساسية: ١. الترحيب بالمستثمرين على مستوى بناها المركزية والإقليمية، وإرشادهم ومساعدتهم؛ ٢. إعلام المستثمرين بالمناسبات والمؤتمرات الاقتصادية سواء في الجزائر أم في الخارج؛ ٣. التأكد من التنفيذ المنسق للقرارات المتعلقة بمحفّزات الاستثمار بالتشاور مع مختلف المؤسسات المشاركة (الجمارك، الضرائب، إلخ.)؛ ٤. المساهمة في تطبيق السياسات والاستراتيجيات التنموية بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية. مع توسع شبكة المجمع الواحد للترؤد بجميع المعلومات، بلغت مهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعداً محدداً. وتنسّق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنشطتها المتعلقة بالاستثمار مع المجلس الوطني للاستثمار.
المجلس الوطني للاستثمار*****	برئاسة رئيس الوزراء ويستضيف أمانة السر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات (بالفرنسية)	المسؤوليات الأساسية: • اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار؛ • مراجعة سجلات الاستثمار التي تهم الاقتصاد الوطني. ينسق المجلس الوطني للاستثمار أنشطته المتعلقة بالاستثمار مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
الديوان الوطني للإحصائيات (بالفرنسية)*****		المسؤوليات الأساسية: جمع البيانات، معالجة المعلومات الإحصائية الاجتماعية-الاقتصادية ونشرها.
<p>* الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère des Affaires Etrangères ** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère de la Solidarité nationale, de la famille et de la communauté nationale à l'étranger *** الاسم الرسمي بالفرنسية: Conseil consultatif de la communauté nationale à l'étranger **** الاسم الرسمي بالفرنسية (كما هو مبين في إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة): Conseil National Economique et Social (CNES) ***** الاسم الرسمي بالفرنسية (كما هو مبين في إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة): Agence Nationale pour le Développement et de l'Investissement (ANDI) ***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère de l'Industrie et de la promotion des Investissements ***** الاسم الرسمي بالفرنسية (كما هو مبين في إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة): Conseil National des l'Investissement (CNI) ***** الاسم الرسمي بالفرنسية (كما هو مبين في إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة): Office National des Statistiques (ONS)</p>		

ملاحظة: نظراً إلى أن الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإن المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتنية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

معلومات عامة

بالإضافة إلى ذلك، تتمثل الجالية الوطنية في الخارج على مستوى البرلمان بواسطة ثمانية نواب^{١٥}.

الجدول ٣-١ الجزائر: عدد الجزائريين ذوي الإقامة القانونية والمسجلين لدى القنصليات والقنصليات العامة الجزائرية	
مناطق المقصد	السكان المهاجرون
فرنسا	١٣٥٠٠٠٠
المملكة المتحدة، بلجيكا، هولندا، ألمانيا وإسبانيا	١٥٠٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥٠٠٠
كندا	٥٥٠٠٠
المغرب	١٥٠٠٠
تونس	٢٠٠٠٠
دول الخليج	١٠٠٠٠

المصدر: إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة (بالفرنسية)، نيسان/أبريل ٢٠١٠

٣-١ دول المقصد

وفقاً للتقارير الصادرة عن البنك الدولي (بالإنكليزية)، كان ١٧٨٣٤٧٦ جزائرياً يقيمون في الخارج عام ٢٠٠٥، أي ما يعادل حوالي ٥,٥٪ من مجموع السكان في الجزائر^{١٦}.

تظهر البيانات الصادرة عن السلطات الجزائرية (راجع الجدول ٣-١) أن غالبية المهاجرين الجزائريين يقيمون في الدول الأوروبية، حيث تشكل فرنسا البلد الأول الذي يقصده الجزائريون. أما الدول الأوروبية الأخرى المهمة التي يقصدها هؤلاء المهاجرون، لا سيما في الآونة الأخيرة، فهي إسبانيا وألمانيا وبلجيكا والمملكة المتحدة وهولندا.

اكتسبت الهجرة الجزائرية إلى أميركا الشمالية مكانة مهمة في بداية التسعينات، حيث أصبحت مقاطعة كيبك الكندية، الناطقة باللغة الفرنسية، وجهة مفضلة لدى الجزائريين^{١٧}. لكن تحركات الهجرة هذه ساهمت، بشكل ملحوظ، في استنزاف الأدمغة من الجزائر، سيما وأنها دفعت بالعديد من الجزائريين أصحاب الكفاءات العالية إلى الهجرة نحو أميركا الشمالية^{١٨}.

تجدد الإشارة إلى أن المهاجرين المسافرين إلى دول الخليج العربي لا يقلون خبرة وكفاءة عن أولئك المتوجهين إلى أميركا الشمالية^{١٩}.

فضلاً عن ذلك، تأتي دول المغرب العربي، وبالتحديد المغرب وتونس، بعد دول أوروبا وأميركا الشمالية في كونها دول مقصد أساسية^{٢٠}.

^{١٥} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة (بالفرنسية)

^{١٦} البنك الدولي، سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية لعام ٢٠٠٨

^{١٧} الجزائر هي ثالث بلد منشأ هاجر منه المهنيون أصحاب الكفاءات العالية إلى الكيبك، بعد فرنسا والصين.

^{١٨} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة (بالفرنسية)

^{١٩} المرجع نفسه.

^{٢٠} المرجع نفسه.

ملاحظة: نظراً إلى أن الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإن المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتنية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

معلومات عامة

٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين

حتى التسعينات، كان المهاجرون الجزائريون يتمتعون بمهارات متدنية نسبياً، فيما أصبحت تدفقات الهجرة التي تصدرها الجزائر، منذ التسعينات، مؤلفة أساساً من المهاجرين أصحاب المهارات العالية. نتيجة لهذا التطور الأخير في الأحداث، تأثرت الجزائر بشكل كبير باستنزاف الأدمغة، مما ترك بصمة واضحة على القطاع الطبي بصورة خاصة. ففي الوقت الحالي، يعمل حوالي ١٧ ألف طبيب جزائري في فرنسا، حسبما ورد في تقارير السلطات الجزائرية^{٢١}.

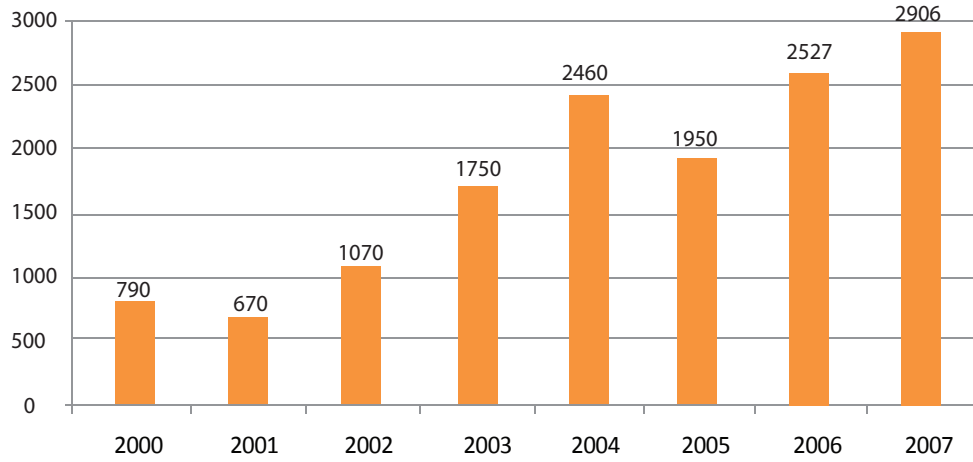
ورغم أن النسبة الأكبر من المهاجرين الجزائريين تشكلت من الذكور في بادئ الأمر، إلا أن النساء الجزائريات والأجيال الناشئة أصبحوا يشكلون مجموعات هامة ضمن الجاليات الجزائرية المهاجرة. ومرد ذلك إلى رحلات لم تشمل الأسر والهجرة عن طريق الزواج. وقد شكلت النساء في فرنسا عام ٢٠٠٥ ما يُعادل ٤٦,٣٪ من مجموع السكان الجزائريين المولودين في الخارج^{٢٢}.

بشكل عام، يفد المهاجرون الجزائريون إجمالاً من المناطق الشمالية في الجزائر، أي منطقة القبائل وغرب وهران تحديداً. أما المناطق الجنوبية، فلا تتأثر كثيراً بموجة الهجرة إلى الخارج^{٢٣}.

٥-١ الحوالات المالية المقدرة

نقلاً عن سجل الحوالات المالية والهجرة الصادر عام ٢٠٠٨ عن البنك الدولي (بالانكليزية)، بلغت الحوالات الرسمية التي أرسلها المهاجرون الجزائريون المقيمون بالخارج ٢,٩ مليار دولار أميركي عام ٢٠٠٧ (راجع الرسم البياني رقم ١-١).

الرسم البياني ١-١ الجزائر: معدل تدفق الحوالات نحو الداخل



المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩

^{٢١} المرجع نفسه.

^{٢٢} المنظمة الدولية للهجرة عام ٢٠٠٨؛ إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، صفحة ٥.

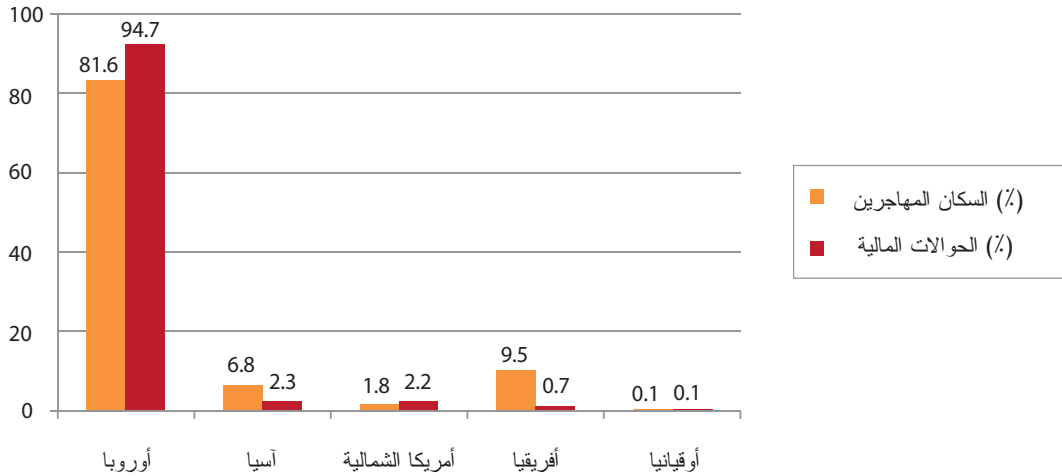
^{٢٣} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

ملاحظة: نظراً إلى أن الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإن المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتنية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

معلومات عامة

ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ (بالإنكليزية) الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يرد الجزء الأكبر من الحوالات المالية المرسلة إلى الجزائر (٩٤,٧٪) من أوروبا حيث تقيم النسبة الأكبر من المهاجرين الجزائريين (٨١,٦٪).^{٢٤} ولا يرسل الجزائريون المقيمون في الدول الأفريقية (حوالي ١٠٪ من مجموع المهاجرين الجزائريين) إلا ٠,٧٪ فقط من التدفقات المالية (راجع الرسم البياني رقم ٢-١).^{٢٥}

الرسم البياني ٢-١ الجزائر: معدل تدفق الحوالات من مناطق المقصد (% بالمقارنة مع جاليات المغتربين)



المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩

تُرسل الحوالات إلى أفراد أسر المهاجرين في أرض الوطن، لإنفاقها على احتياجاتهم الأساسية، كقطاع الصحة والتعليم. لكن الحوالات لا تشكّل إلا ١٪ من إجمالي الناتج المحلي.^{٢٦}

بشكل عام، تُسدّد المدفوعات عبر مؤسسات رسمية وخاصة.^{٢٧}

٦-١ مميزات الدولة

تمثّل جاليات الجزائريين في الخارج حصة كبيرة من السياحة في الجزائر (٧٠٪). بالإضافة إلى ذلك، تشارك جاليات المغتربين الجزائريين، لا سيما الكتاب ومخرجي الأفلام والأكاديميين والرياضيين، في البرامج التنموية التي تطبّقها الدولة.^{٢٨}

وبموجب الإجراءات التي تطبّقها السلطات الجزائرية، يعود أكثر من ألفي جزائري إلى بلدهم كل عام من أجل إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.^{٢٩}

^{٢٤} تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩

^{٢٥} المرجع نفسه

^{٢٦} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٢٧} المرجع نفسه.

^{٢٨} المرجع نفسه.

^{٢٩} رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني مع السلطات الجزائرية، تاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

١-٢ إطار عمل المشاريع والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين

١-١-٢ التشاريح الوطنية

يمثل دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٨٩ (بالانكليزية)، كما هو معدّل بموجب المراجعة الدستورية لعام ١٩٩٦، إحدى أهم الوثائق التشريعية في الجزائر التي تنظم شؤون الهجرة وجاليات المهاجرين الجزائريين. ويتوسع الدستور، ضمن المواد المدرجة فيه، في حقّ الدخول إلى الأراضي الجزائرية والخروج منها، فضلاً عن مسؤولية الدولة الجزائرية بتوفير الحماية لمواطنيها المتواجدين في بلاد الاغتراب.

في هذا الإطار، تنصّ المادة ٢٤ على ما يلي:

الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص والممتلكات، وتتكفل بحماية كل مواطن في الخارج.

تهدف خطة عمل الحكومة لتطبيق برنامج رئيس الجمهورية (بالفرنسية)، المطبقة خلال فترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، إلى دعم جاليات المغتربين الجزائريين والاعتراف بإمكانياتهم وقدرتهم على تطوير البلاد.

تبلورت خطة العمل المطبقة من أجل دعم الجاليات الجزائرية في الخارج، لفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، كردّة فعل على التغييرات العالمية والتطورات العميقة والمتسارعة التي شهدتها الجزائريون في الخارج. وتأخذ هذه الخطة بعين الاعتبار التغييرات الديموغرافية والبنوية التي تتعرض لها جاليات المغتربين الجزائريين. وهي تتضمن خمسة محاور أساسية^{٢٠}:

١. يرتبط المحور الأول، إلى جانب أمور أخرى، بتحسين مستوى المعرفة بجاليات المهاجرين وتدفقات الهجرة. وهو يهدف إلى ما يلي:

■ إنشاء المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج (للمزيد من المعلومات حول هذا المجلس، راجع قسم ٢-٢-١)؛

■ تحسين الخدمات التي يقدمها المستشارون الاجتماعيون والاقتصاديون المعتمدون لدى الممثلون القنصليون في الخارج؛

■ إيجاد هيكلية عمل مناسبة للتنسيق ما بين القطاعات وإنشاء مرصد خاص بالهجرة الدولية؛

■ تفويض إجراء دراسات حول وضع الجزائريين في الخارج؛

■ إعداد سجل حول الاختصاصات العلمية/التقنية للجزائريين في الخارج.

من القضايا الأخرى المطروحة على جدول الأعمال، تطبيق عملية تهدف إلى حثّ جاليات المغتربين على المشاركة في الجهود التي أقرتها وزارة الخارجية، وذلك بهدف تحديث بطاقة التسجيل القنصلي (التوزيع الجغرافي والاختصاصات الإقليمية للقنصليات والقنصليات العامة).

^{٢٠} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

نتائج الجردة

٢. يرتبط المحور الثاني، إلى جانب أمور أخرى، بالمعلومات والاتصالات. وهو يهدف إلى ما يلي:

- تحديد يوم وطني للجاليات الجزائرية المقيمة في الخارج؛
- إنشاء شبكة للجزائريين المقيمين في الخارج؛
- تنظيم اجتماعات حول الهجرة مرةً في السنة؛
- طرح خطة اتصال من شأنها أن تشجع على التفاعل بين المهاجرين ووطنهم الأم.

٣. يرتبط المحور الثالث، إلى جانب أمور أخرى، بما يلي:

- حماية جاليات الجزائريين في الخارج؛
- مكافحة مختلف أشكال رهاب الأجانب والتعصب والعنف؛
- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمواطنين الجزائريين؛
- تنظيم عودة الأشخاص المطرودين والمهاجرين غير النظاميين.

٤. يرتبط المحور الرابع، إلى جانب أمور أخرى، بالتحركات الاجتماعية الاقتصادية، على غرار ما يلي:

- تحسين نوعية الاستقبال؛
- مساهمة جاليات المهاجرين في تطوير بلادهم؛
- التحركات الإنسانية، فضلاً عن تحركات المواطنين الجزائريين لإظهار تضامنهم مع بلدانهم في حالات الكوارث.

٥. يرتبط المحور الخامس، إلى جانب أمور أخرى، بما يلي:

- تنظيم الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية؛
- تنظيم البعثات الدراسية والزيارات السياحية للجزائريين الشباب المقيمين في الخارج.

ملاحظة: نظراً إلى أن الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإن المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتنية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

نتائج الجردة

٢-١-١-١-١ الجنسية المزدوجة

يعتبر قانون رقم ٥-٠١ الصادر في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (بالفرنسية)، والمعدل لقانون رقم ٧٠-٨٦ الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ (بالفرنسية)، قانون الجنسية الرسمي في الجزائر. يعرّف هذا القانون بالمواطن الجزائري، كما يورد الإجراءات الواجب أن يتبناها غير الجزائريين لنيل الجنسية. وبموجب القانون نفسه، يحق للمواطنين الجزائريين المقيمين بالخارج أن يحصلوا على جنسية مزدوجة، فلا يفقدون جنسيتهم الأصلية في حال اكتسبوا، طوعاً، جنسيةً أجنبيةً جديدة. رغم ذلك، تُسجل بعض الشروط التي يفقد بموجبها المواطنون الجزائريون جنسيتهم الأصلية، في حال اكتسبوا جنسيةً جديدة.

في هذا السياق، تتوسع المادة ١٨ في هذه الشروط، فتتصّل على الآتي:

يفقد الجنسية الجزائرية:

١. "الجزائري الذي اكتسب عن طواعية في الخارج جنسيةً أجنبيةً وأذن له بموجب مرسوم في التخلي عن الجنسية الجزائرية؛
٢. الجزائري، ولو كان قاصراً، الذي له جنسية أجنبية أصلية وأذن له بموجب مرسوم في التخلي عن الجنسية الجزائرية؛
٣. المرأة الجزائرية المتزوجة بأجنبي وتكتسب جراء زواجها جنسية زوجها وأذن لها بموجب مرسوم في التخلي عن الجنسية الجزائرية" [...]

يتمتع الجزائريون الذين يملكون جنسيةً مزدوجة بالحقوق والواجبات نفسها التي يتمتع بها أصحاب الجنسية الجزائرية فقط، بما في ذلك أداء خدمة العلم. لكنّ بعض الاتفاقات الثنائية (كالاتفاق المبرم مع فرنسا مثلاً) تعفي الجزائريين من خدمة العلم إن كانوا قد أدوا هذا الواجب في إحدى الدولتين^{٣١}.

وفي إطار موضوع الجنسية المزدوجة أيضاً، يتمتع المواطنون الجزائريون المقيمون بالخارج بحق التصويت، وهو الحق الذي يتوسع فيه القانون الانتخابي الجزائري لعام ٢٠٠٧ (بالفرنسية).

تتصّل المادة ١١ على حقّ الجزائريين في بلدان الاغتراب بالمشاركة في عملية الاقتراع:

"[...] يمكن كل جزائري وجزائرية مقيم في الخارج ومسجّل لدى الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية أن يطلب تسجيله في القائمة الانتخابية [...] بالنسبة للانتخابات الرئاسية والاستشارات الاستفتاءية والانتخابات التشريعية."

٢-١-١-٢ المحفّزات المالية

يعتبر القانون رقم ٠١-٠٣ الصادر في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ (بالفرنسية)، كما هو معدل بموجب القانون ٠٦-٠٨ الصادر في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٦ (بالفرنسية) قانون الاستثمار في الجزائر. وهو يستند إلى المبادئ التالية^{٣٢}:

- عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب، سواء كانوا مقيمين في البلاد أم كانوا أشخاصاً مديين أو قانونيين؛
- حرية إنشاء الشركات: عدم الحاجة إلى إذن مسبق.

^{٣١} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٣٢} المرجع نفسه.

ملاحظة: نظراً إلى أن الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإن المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتوبة التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

نتائج الجردة

٢-١-٢ التشاريع الدولية

تنتسب الجزائر، بصفتها دولةً شديدة التأثير بظاهرة الهجرة إلى الخارج، إلى عدة اتفاقيات دولية متعلقة بالهجرة الدولية والمهاجرين في الخارج، ومنها:

■ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ (بالإنكليزية) (صادقت عليها في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)^{٣٥}

اتفاق الارتباط ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

أصبح اتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبي والجزائر (بالإنكليزية) ساري المفعول منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وهو يتوقع تعزيز التعاون بين الجهتين في مجال الهجرة. بناءً على ذلك، تم إنشاء فرقة عمل "لشؤون الداخلية والعدالة" عرفت باسم "لجنة الارتباط الفرعية". تعالج فرقة العمل هذه مسألة تحديد أولويات كل طرف، لا سيما في ما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص^{٣٦}.

٢-١-٣ اتفاقات الهجرة الثنائية

الاتفاقات الثنائية المتعلقة بهجرة العمل وحماية العمال المهاجرين

وقّعت الجزائر، سعيًا منها لتأمين إطار عمل قانوني للمواطنين الجزائريين في الخارج، اتفاقات ثنائية مع دول عدة حول هجرة العمل. ومن هذه الدول^{٣٧}:

- بلجيكا
- فرنسا
- ليبيا
- المغرب
- تونس

وقّعت السلطات اتفاقات ثنائية لحماية العمال المهاجرين مع دول عدة. وتتطرق هذه الاتفاقات إلى مسائل متعلقة بإقامة المواطنين الجزائريين في الدول المعنية، كما تضمن حماية كرامتهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية^{٣٨}.

الاتفاقات الثنائية حول الضمان الاجتماعي

وقّعت الجزائر، سعيًا منها لتأمين إطار عمل قانوني للمواطنين الجزائريين في الخارج، اتفاقات ثنائية مع دول عدة حول مسألة الضمان الاجتماعي. ومن هذه الدول^{٣٩}:

- بلجيكا
- فرنسا

^{٣٥} http://portal.unesco.org/shs/en/ev.php-URL_ID=2011&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=21. تمت زيارة الموقع في ٢١/٣/٢٠١٠

^{٣٦} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة. كردون، عزّوز، ٢٠٠٥، عرض عام لأهم الأحكام القضائية الجزائرية المتعلقة بمسألة هجرة الأشخاص، مشروع التعاون حول المسائل المتعلقة بالاندماج الاجتماعي للمهاجرين، والهجرة، وتنقل الأشخاص. المعهد الجامعي الأوروبي؛ كردون، عزّوز، ٢٠٠٨، الحماية القضائية للهجرة في الجزائر. ملاحظات وتحليل معهد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية (كاريم) ٢٠٠٨/٠٤. مشروع التعاون حول المسائل المتعلقة بالاندماج الاجتماعي للمهاجرين، والهجرة، وتنقل الأشخاص.

^{٣٧} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة. كردون، عزّوز، ٢٠٠٥، عرض عام لأهم الأحكام القضائية الجزائرية المتعلقة بمسألة هجرة الأشخاص، مشروع التعاون حول المسائل المتعلقة بالاندماج الاجتماعي للمهاجرين، والهجرة، وتنقل الأشخاص. المعهد الجامعي الأوروبي؛ كردون، عزّوز، ٢٠٠٨، الحماية القضائية للهجرة في الجزائر. ملاحظات وتحليل معهد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية (كاريم) ٢٠٠٨/٠٤. مشروع التعاون حول المسائل المتعلقة بالاندماج الاجتماعي للمهاجرين، والهجرة، وتنقل الأشخاص.

ملاحظة: نظراً إلى أنّ الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإنّ المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتبية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

نتائج الجردة

تضمن الاتفاقات الثنائية حول الضمان الاجتماعي ما يلي:

- الاعتراف بالسنوات التي ينفقها الشخص في العمل في إحدى الدولتين عند تسديد معاشات التقاعد؛
- تحويل معاشات التقاعد واستحقاقات الأرامل؛
- الحصول على الرعاية الطبية اللازمة في كلتا الدولتين^{٣٨}.

الاتفاقات الثنائية حول تعليم لغة البلد الأصل وثقافته

فضلاً عن ذلك، عقدت الجزائر اتفاقات ثنائية مع عدة دول (مثل فرنسا) لإفصاح المجال أمام تعليم لغة الوطن الأم وثقافته في المدارس، سواء ضمن إطار المنهاج الدراسي أم خارجه، أي على شاكلة أنشطة اختيارية. ويتلقى مدرّسو اللغة الوطنية والمسؤولون عن نشر ثقافة بلد المنشأ رواتبهم من بلادهم^{٣٩}. (للمزيد من المعلومات، راجع الفصل ٢-٣ "الممارسات المؤسسية").

اتفاقات الهجرة الثنائية حول الاستثمار

عقدت الحكومة الجزائرية اتفاقات ثنائية مع عدة دول حول قضية الاستثمار، وذلك تأمياً منها لإطار عمل قانوني يضبط الاستثمارات في الجزائر. ومن هذه الاتفاقات^{٤٠}:

■ كوربا	■ الجمهورية التشيكية	■ أثيوبيا
■ الكويت	■ جنوب أفريقيا	■ الأرجنتين
■ ليبيا	■ الدانمارك	■ الأردن
■ مالي	■ رومانيا	■ إسبانيا
■ ماليزيا	■ السودان	■ ألمانيا
■ مصر	■ سوريا	■ الإمارات العربية المتحدة
■ الموزامبيق	■ السويد	■ أندونيسيا
■ النمسا	■ سويسرا	■ إيران
■ النيجر	■ الصين	■ إيطاليا
■ نيجيريا	■ فرنسا	■ البحرين
■ اليمن	■ فنلندا	■ البرتغال
■ اليونان	■ قطر	■ بلغاريا
	■ عمان	■ تونس

^{٣٨} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٣٩} المرجع نفسه.

^{٤٠} <http://www.andi.dz/en/?fc=accords>، تمّت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/٩.

ملاحظة: نظراً إلى أن الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإن المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتوبة التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

نتائج الجردة

٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون

١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين

وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج

في ما يتعلق بجاليات المغتربين، تعتبر وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج مسؤولة عن مسائل متنوعة، على غرار ما يلي^{٤١}:

■ تسهيل عمليات عودة المهاجرين أصحاب الكفاءات والمؤهلات، من خلال تطبيق برامج لتبادل الخبراء بين الجزائريين المقيمين بالخارج ووطنهم الأم.

لكن لم يتوفر جمع أي معلومات أخرى عن الوزارة وأهدافها، أو هيكلتها، أو أفنية الاتصال والمبادرات التي تعتمدها من أجل حماية جالياتها في الخارج.

الجدول ١-٢ الجزائر: وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أفنية الاتصال بالوزارة
تأسيس جامعة صيفية يمكن أن يرتادها أكثر من ٤٠٠ أكاديمي وباحث جزائري مقيمين في الخارج	تعدّ جمع المعلومات المطلوبة
	أفنية الاتصال من خلال مؤسسات أخرى
	١. إنشاء المراكز الثقافية الجزائرية في بلدان المقصد
*المزيد من التفاصيل حول المبادرات، راجع فصل ٢-٣ حول الممارسات المؤسسية ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
المصدر: إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.	

وزارة الخارجية

على صعيد الجاليات الجزائرية بالخارج، تهدف وزارة الخارجية الجزائرية (بالفرنسية) إلى حماية حقوق الجزائريين المقيمين بالخارج ومصالحهم، وبالتحديد في ما يتعلق بالمسائل المدنية والإدارية والتجارية^{٤٢}. كما يوكل إليها مراقبة الكفاءات الجزائرية في الخارج والتشجيع على توظيف إمكانات المهاجرين في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^{٤٣}.

في هذا الإطار، تساهم وزارة الخارجية، من خلال ٨٥ سفارة و ١٤ قنصلية عامة و ٢٤ قنصلية لها منتشرة في مختلف أنحاء العالم، على جمع المعلومات والمحافظة على الروابط بين الجزائر ورعاياها الجزائريين^{٤٤}. كما إنها تزود الجزائريين في الخارج بعدد من الخدمات، منها^{٤٥}:

^{٤١} http://www.lakoom-info.com/interview/interview_id_010.php، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/١٧.

^{٤٢} الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية (بالفرنسية)، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/١٩؛ إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٤٣} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٤٤} المرجع نفسه.

^{٤٥} المرجع نفسه؛ الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية (بالفرنسية)، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/١٩.

ملاحظة: نظراً إلى أن الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإن المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتنية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

نتائج الجردة

- الحماية القنصلية؛
- الإعلان عن المحفزات التي تشجع على العودة والاستثمار في البلاد؛
- مراقبة تطبيق الاتفاقات القنصلية المتعلقة بتحركات المواطنين الجزائريين وإقامتهم في البلد المضيف؛
- التسجيل في سجلات القنصليات؛
- تسجيل الأحداث المدنية (كالولادات والوفيات وحالات الزواج والطلاق)؛
- تجديد جوازات السفر؛
- إصدار بطاقة الهوية الوطنية؛
- التصديق على الوثائق الرسمية؛
- إصدار شهادة بتغيير مكان الإقامة خاصة بالجزائريين الذين يعودون بشكل دائم إلى أرض الوطن.

الجدول ٢-٢ الجزائر: وزارة الخارجية	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال بالوزارة
تنظيم دوري للأنشطة الثقافية من خلال السفارات و/أو القنصليات.	١. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية: www.mae.dz (بالفرنسية)؛ ٢. المواقع الإلكترونية للسفارات والقنصليات الجزائرية في الخارج؛ إلخ. (لكل قنصلية أو جهة دبلوماسية موقع إلكتروني خاص بها)
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال من خلال مؤسسات أخرى
نشر المعلومات حول فرص ومحفزات الاستثمار في الجزائر ووضعها بتصرف المستثمرين المحتملين.	١. المراكز الثقافية الجزائرية الكائنة في بلدان المقصد

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصادر: الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية: www.mae.dz؛ سفارة الجزائر في فرنسا وسفارة الجزائر في النمسا؛ إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

يقدم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والنصح والمشورة حول السياسات التي تتبناها الجزائر في ما يتعلق بالهجرة إلى الداخل والخارج^{٤٦}.

وقد تعدد جمع المزيد من المعلومات حول المجلس، أهدافه، بنيته، أقنية الاتصال الخاصة به ومبادراته المتعلقة بجاليات المغتربين إلخ.

المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج

المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج مؤسسة جديدة تأسست بموجب المرسوم الوطني رقم ٠٩-٢٩٧ لعام ٢٠٠٩ (بالفرنسية). يعتبر المجلس الاستشاري مسؤولاً أمام رئيس الجمهورية وقد تم إنشاؤه ليدرس المسائل المتعلقة بالجالية الجزائرية بالخارج، ويقدم

^{٤٦} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

ملاحظة: نظراً إلى أن الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإن المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتنية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

نتائج الجردة

التوصيات اللازمة لمعالجتها^{٤٧}. فضلاً عن ذلك، يوكل إلى هذا المجلس مهمة المساهمة في صياغة سياسة وطنية للهجرة، مع الدفاع عن مصالح جاليات المغتربين الجزائريين وتسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بالمواطنين في الخارج^{٤٨}.
تحدّد المادة ٤ من المرسوم الوطني رقم ٢٩٧-٠٩ أن المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج ملزم بتتفيذ المسؤوليات والمهام المطلوبة منه على ضوء الأهداف التالية^{٤٩}:

- نشر القيم الوطنية ومثّل ثورة نوفمبر ١٩٥٤ في أوساط الجالية الوطنية بالخارج؛
- إشعاع القيم الحضارية والثقافية، لا سيما من خلال تعليم اللغة الوطنية وتلقيها؛
- تعزيز الوعي الوطني وروح المواطنة ومفهوم التضامن الوطني؛
- ترقية المجتمع المدني وتطويره، لا سيما منها الجمعيات الناشطة تجاه الجالية الوطنية بالخارج؛
- تطوير الاتصال والإعلام في أوساط الجالية الوطنية بالخارج؛
- تحديد عناصر سياسة فعّالة لاستغلال فرص الاستثمار في البلاد من طرف أعضاء الجالية الوطنية بالخارج؛
- المساهمة في نشاطات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد؛
- تعزيز حقوق الجالية الوطنية بالخارج وواجباتها؛
- إعداد التدابير والآليات التي من شأنها تمكين البلاد من الاستفادة من تجربة وخبرة الكفاءات الوطنية المنتمية للجالية الوطنية بالخارج؛
- ترقية التبادلات الثقافية والسياحية المنظمة، لا سيما لفائدة العائلات والشباب والأطفال المنتمين إلى الجالية الوطنية بالخارج؛
- وضع بنك للمعطيات حول الجالية الوطنية بالخارج وتطويره؛
- إنجاز أشغال الدراسات والبحث والتحقيقات وسبر الآراء ذات الصلة بالجالية الوطنية بالخارج؛
- تنظيم الملتقيات والمؤتمرات والندوات واللقاءات ذات الصلة بموضوعه.

يتشكّل المجلس الاستشاري من ٩٤ عضواً يتوزعون بناءً للتقسيمات التالية^{٥٠}:

- ٥٦ عضواً يمثلون الجالية الوطنية بالخارج؛
- ٣٣ عضواً يمثلون إدارات ومؤسسات الدولة (بالفرنسية)؛
- ٥ أعضاء، يعيّنهم الرئيس الجزائري من بين الأشخاص المعروفين بكفاءتهم وتفانيهم والتزامهم بالمسائل المتعلقة بالجالية الوطنية بالخارج.

^{٤٧} المرسوم الوطني رقم ٢٩٧-٠٩ لعام ٢٠٠٩

^{٤٨} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٤٩} المرسوم الوطني رقم ٢٩٧-٠٩

^{٥٠} المرجع نفسه.

ملاحظة: نظراً إلى أنّ الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإنّ المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتنية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

نتائج الجردة

٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات

تعتبر مديرية الشؤون القانونية والقنصلية، التابعة لوزارة الخارجية الجزائرية، الإدارة المسؤولة عن التنسيق بين المؤسسات حول المسائل المتعلقة بالهجرة والتنمية^{٥١}.

يجري التعاون بين الأطراف المعنية ضمن هيكلية عمل التنسيق بين الحكومات والوزارات، فضلاً عن اللجان ومجموعات العمل المختلطة أو المشتركة بين القطاعات، مما يفسح مجالاً أمام تبادل الاستشارات والمعلومات والتنسيق بين مختلف الأطراف، على غرار ما يلي^{٥٢}:

- وزارة الخارجية (بما في ذلك سفاراتها والقنصليات العامة والقنصليات)؛
- وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج؛
- المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج (يجري إنشاؤه في الوقت الحالي)؛
- الجالية الوطنية بالخارج، الممثلة على مستوى البرلمان بواسطة ثمانية نواب؛
- المراكز الثقافية الجزائرية في الخارج.

٣-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين

من المؤسسات الدولية التي تعالج المسائل المتعلقة بالهجرة في الجزائر، نذكر:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر (بالفرنسية)
- مكتب منظمة العمل الدولية الخاص بالجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، المغرب وتونس (بالفرنسية) الكائن في الجزائر العاصمة.

ومن أصحاب المنفعة الآخرين:

- بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر (بالفرنسية): ارتسمت أطر العمل الاستراتيجية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر من خلال ورقة استراتيجية دولة الجزائر لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ والبرنامج الإرشادي الوطني في الجزائر لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ (بالانكليزية) الصادرين عن الاتحاد الأوروبي. أما المواضيع الرئيسية التي بحث فيها البرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، فهي:

١. إصلاح نظام العدل
٢. النمو الاقتصادي والوظائف
٣. تحسين المرافق العامة الأساسية

^{٥١} إفرار، نيكولا. دراسة حول الصلة بين عمليات الهجرة والتنمية من أجل تطوير البرامج والمشاريع. تقرير معلومات عامة عن الدول خاص ببرنامج (DG AidCO) للمفوضية الأوروبية. تقرير بعثة الجزائر (A.R.S Progetti Consortium).

^{٥٢} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

ملاحظة: نظراً إلى أن الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإن المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتنية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

نتائج الجردة

يرتبط كل من الموضوعين *الثاني والثالث*، المعنيين بالنمو الاقتصادي والوظائف والمرافق العامة الأساسية على التوالي، بالهجرة كقضية متشابكة. في سياق النمو الاقتصادي والوظائف، يتمثل الهدف بتحديث وكالة التوظيف الجزائرية بحيث تصبح قادرة على الربط بين العرض والطلب في سوق العمل؛ ويشكل هذا الأمر خطوة أساسية في سبيل مكافحة تدفقات الهجرة غير النظامية والتوظيف خارج أطر الرسمية والحماية. أما الهدف من الأولوية الثالثة، المتعلقة بتحسين المرافق العامة الأساسية، فهو تعزيز مستويات التربية، وبشكل خاص تربية الشباب؛ وهذا أمرٌ ضروري في سبيل تحسين معدّل توظيف الشباب، والتخفيف من البطالة في أوساط الخريجين الجدد، وبالتالي الحدّ من ضغوطات الهجرة لدوافع اقتصادية واجتماعية.

٢-٢-٤ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين

وفقاً للسلطات الجزائرية، تعتبر الشبكة الجامعة للجاليات الجزائرية في الخارج على قدر كبير من التطور، كما أنّ الجمعيات الخاصة بالجاليات تشكّل خير واجهة بين الجزائر وبلدان المقصد التي تستضيف جماعات المغتربين حيث تساهم في صياغة احتياجات الجزائريين في الخارج^{٥٣}.

في ما خلا تلك الجمعيات، لا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أنّ العالم الأكاديمي يقوم أيضاً بمعالجة قضايا الهجرة^{٥٤}.

^{٥٣} إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.
^{٥٤} المرجع نفسه.

٣-٢ الممارسات المؤسسية

١-٣-٢ المؤسسات الوطنية

طرحت السلطات الوطنية في الجزائر عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٢-٣ الجزائر: مبادرات المؤسسات الوطنية			
المؤسسة الوطنية	المبادرة	التعاون	الهدف
وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	إنشاء جامعة صيفية	غير متوافر	الهدف الأساسي: تعزيز الروابط مع المواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج إلخ. شارك أكثر من ٤٠٠ أكاديمي وباحث جزائري مقيمين في الخارج في هذا الحدث.
السلطات الجزائرية*	تعليم لغة الوطن الأم وثقافته	السلطات المعنية في بلدان المقصد التي عقدت مع الجزائر اتفاقات ثنائية من أجل تعليم لغة الوطن الأم وثقافته (فرنسا مثلاً).	تسمح الاتفاقات الثنائية التي عقدتها الجزائر مع عدة دول تعليم لغة الوطن الأم وثقافته في المدارس، سواء ضمن إطار المنهاج الدراسي أم خارجه، أي على شاكله أنشطة اختيارية. الأهداف الأساسية: <ul style="list-style-type: none"> المحافظة على الرابط بين المواطنين وبلدهم الأم؛ التخفيف من درجة تهميشهم؛ الدعوة إلى تعلم اللغة؛ توفير المعلومات اللازمة حول ثقافة البلد المنشأ.
* لم تتوفر معلومات عن الهيئة الرسمية المسؤولة عن تطبيق هذه المبادرة. ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة المصدر: إجابة وزارة الخارجية الجزائرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.			

طرحت السلطات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة المتواجدة في الجزائر عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٢-٤ الجزائر: مبادرات المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة			
الوكالة	المبادرة	التعاون	الهدف
المعهد الجامعي الأوروبي (بالانكليزية)	مشروع البحث: التحرك المشترك من أجل دعم إعادة دمج المهاجرين العائدين في بلدهم الأم (بالفرنسية)	غير متوافر	الهدف الأساسي: تحديد التحديات المرتبطة بهجرة العودة التي يقوم بها المهاجرون الجزائريون، وقياس تأثيرها على عملية التنمية.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر (بالفرنسية)	مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة في الجزائر (بالانكليزية) لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١	مكتب فريق الأمم المتحدة في المغرب، بعثة الاتحاد الأوروبي في المغرب والحكومة المغربية	الأهداف الأساسية: دعم القوى الفاعلة الصغيرة النطاق على المساهمة في الربط بين الهجرة والتنمية في ١٦ بلد منشأ معين. أما المجالات التي تحتل الأولوية، فهي: أ. الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون؛ ب. جاليات المهاجرين؛ ج. إمكانيات المهاجرين؛ د. وحقوق المهاجرين.
الوكالة الفرنسية للتنمية (بالانكليزية) ووزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية التضامنية (بالفرنسية)	إنشاء موقع إلكتروني يبيّن تكاليف إرسال الحوالات المالية في مجموعة من الدول: www.envoidargent.org	مجموعة من المصارف والمكاتب المختصة في نقل الحوالات	الأهداف الأساسية: توفير المعلومات حول تكاليف إرسال الحوالات وشروطها بين فرنسا ودول معيّنة، بحيث يتمكن الأشخاص من الاختيار، بأكبر قدر ممكن من الحرية والموضوعية، المؤسسة المالية و/أو الوسيلة الأنسب لإرسال رأسمالمهم مع التقيد بشروط الأمن والسرعة والكلفة.

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصدر: الموقع الإلكتروني للمعهد الجامعي الأوروبي؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر، و www.envoidargent.org، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢١/٣/٢٠١٠.

ملاحظة: نظراً إلى أن الزيارة المقررة لبعثة جمع المعلومات المشتركة بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الأراضي الجزائرية لم تتم، فإن المعلومات المبينة في هذا الفصل تستند، فقط، إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي والمنظمة الدولية للهجرة وإلى الأبحاث المكتنية التي أجرتها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط. كما يشار في الفصل إلى جميع المعلومات المستندة بشكل مباشر إلى إجابة الجزائر عن الاستبيان.

نتائج الجردة

التحديات الأساسية:

■ بما أنه تعذر على فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة إرسال بعثة جمع المعلومات إلى الأراضي الجزائرية، لم يتمكن فريق المشروع من تحديد التحديات أو التوسع في الصعوبات التي تواجهها الجزائر في ما يتعلق بجاليات مواطنيها بالخارج.

تجربة الرأس الأخضر

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جدة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

جدول المحتويات

معلومات عامة ٣

- ١-١ تاريخ الهجرة ٣
٢-١ السلطات المختصة ٤
٣-١ دول المقصد ٥
٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين ٦
٥-١ الحوالات المالية المقدّرة ٦
٦-١ مميزات الدولة ٨

نتائج الجردة ٩

- ١-٢ إطار عمل التشريعات والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين ٩
١-١-٢ التشريعات الوطنية ٩
٢-١-٢ التشريعات الدولية ١١
٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية ١٣
٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون ٤١
١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين ١٤
٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات ١٦
٣-٢-٢ البلديات المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٦
٤-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٦
٥-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٧
٣-٢ الممارسات المؤسساتية ١٨
١-٣-٢ المؤسسات الوطنية ١٨
٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة ٢٢

١-١ تاريخ الهجرة

الرأس الأخضر دولةً تصدّر المهاجرين إلى الخارج، وقد أصبحت أيضاً دولة عبور ومقصد في الآونة الأخيرة. يعود تاريخ الهجرة الحديثة من الرأس الأخضر نحو الخارج إلى بداية القرن التاسع عشر. ويمكن تقسيم ظاهرة الهجرة من هذه الدولة، إجمالاً، إلى ثلاث مراحل^١:

■ ١٩٠٠-١٩٢٦: **الموجة الأولى من الهجرة**: اتّسمت هذه المرحلة بالهجرة العابرة للمحيط الأطلسي نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

■ ١٩٢٧-١٩٤٥: **الموجة الثانية من الهجرة**: شهدت هذه الفترة إعادة توجّه تدفقات الهجرة من الولايات المتحدة إلى البرتغال، أميركا الجنوبية (البرازيل والأرجنتين والأوروغواي وتشيلي خاصة) ودول أخرى في غرب أفريقيا (بالتحديد السنغال وغامبيا وغينيا بيساو وسان تومي وبرينسيبي وأنغولا). نتيجة لذلك، تتوّعت مسارات الهجرة التي سلكها أبناء الرأس الأخضر.

■ ١٩٤٦- حتى اليوم: **الموجة الثالثة من الهجرة**: شهدت هذه المرحلة ازدياد تدفقات الهجرة نحو الدول الأوروبية، لا سيما البرتغال. ومن الدول المقصودة الأخرى، نذكر هولندا، إيطاليا، فرنسا، اللوكسمبورغ، سويسرا، بلجيكا وألمانيا. خلال هذه الفترة أيضاً، انتعشت تدفقات الهجرة من الرأس الأخضر إلى الولايات المتحدة الأمريكية مجدداً، مما أعاد تنشيط شبكات الهجرة التي يعود أصلها إلى الحلقة الأولى من الهجرة، كما هو مبين أعلاه.

في بداية القرن التاسع عشر، كانت الهجرة من الرأس الأخضر إلى الخارج ترتبط، بشكل أساسي، بالعوامل البيئية والاقتصادية. وما زالت هذه العوامل، خلال السنوات الأخيرة، تخلف تأثيراً على ظاهرة الهجرة من دولة الرأس الأخضر. رغم ذلك، لا يمكن الإغفال عن عوامل أخرى أصبحت تؤدي دوراً مهماً في هذا المجال، لعل أبرزها العوامل الاجتماعية وتلك المرتبطة بسوق العمل (الجدول ١-١).

الجدول ١-١ الرأس الأخضر: العوامل المؤثرة على هجرة أبناء الرأس الأخضر إلى الخارج	
عوامل الدفع	
العوامل الاقتصادية	انعدام الآفاق الاقتصادية*
	الافتقار إلى الموارد الداخلية
	توجّهات الاستهلاك (ورؤاها بشكل عام مهاجرو الرأس الأخضر المتواجدون في الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا الذي يدمجون هذه التوجهات في مجتمع بلادهم)
عوامل سوق العمل	البطالة**

^١ المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٨، أبناء الرأس الأخضر في إيطاليا؛ بيدرو غويس، ٢٠٠٥، ظاهرة العبور الخفيف للحدود عبر الوطنية: حالة الرأس الأخضر

العوامل البيئية	فترات طويلة من الجفاف
عوامل الجذب	
العوامل الاقتصادية	ظروف معيشة مغرية
عوامل سوق العمل	فرص عمل
العوامل الاجتماعية	لم تشمل الأسر
فرص التحصيل العلمي/التدريب	
<p>* على امتداد فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، قُدِّرَ أن ٤٠,٢٪ من سكان الرأس الأخضر يعيشون بأقل من دولارين أميركيين يومياً. عام ٢٠٠٧، حَلَّتْ جمهورية الرأس الأخضر في المرتبة ١٢١ من أصل ١٨٢ دولة، وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)</p> <p>** عام ٢٠٠٦، كان معدل البطالة في الرأس الأخضر يبلغ ١٨,٣٪. وقد شكّل هذا الأمر انخفاضاً بنسبة ٥,٧٪ عن العام ٢٠٠٥، حين كان معدل البطالة يبلغ ٢٤٪. عام ٢٠٠٦، كان ٣٣٪ من العاطلين عن العمل من شريحة الشباب، منهم ٥٢٪ حملة شهادات متقدّمة إلى حدّ ما: فقد كان ٤٤٪ تقريباً قد أتمّوا المرحلة الثانوية (٤١٪) أو ما يتجاوزها (٣٪). (المصدر: وزارة المالية والتخطيط في الرأس الأخضر: ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو (GPRSP) ٢ ٢٠٠٨-٢٠١١-نسخة أيار/مايو ٢٠٠٨)</p> <p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.</p> <p>المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٨، أبناء الرأس الأخضر في إيطاليا؛ بيدرو غويس، ٢٠٠٥، ظاهرة العبور الخفيف للحدود عبر الوطنية: حالة الرأس الأخضر؛ ورقة استراتيجية دولة الرأس الأخضر لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية؛ وزارة المالية والتخطيط في الرأس الأخضر: ورقة استراتيجيات الحد من الفقر وتحقيق النمو ٢٠٠٤-٢٠٠٧-نسخة منقّحة عن أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو -٢٠٠٨-٢٠١١-نسخة أيار/مايو ٢٠٠٨</p>	

رغم ذلك، تشهد ظاهرة الهجرة من الرأس الأخضر إلى الخارج انخفاضاً. وفقاً لورقة استراتيجية دولة الرأس الأخضر لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية (بالفرنسية)، يرتبط هذا الأمر بتحسن ظروف المعيشة في الرأس الأخضر، إلى جانب أسباب أخرى^٢. بالإضافة إلى ذلك، يقدم مهاجرو الرأس الأخضر المقيمون في الخارج، بشكل متزايد، على العودة إلى بلادهم. فوفقاً للإحصاء الوطني للسكان الذي أجري عام ٢٠٠٠، يتألف العائدون إلى البلاد من المهاجرين الذين ولدوا في الرأس الأخضر والأشخاص الأجانب المتحدّرين منها^٣. جديرٌ بالذكر أنّ المهاجرين يعودون، بشكل عام، من سان تومي وبرينسيبي، أنغولا، غينيا بيساو والسنغال^٤.

٢-١ السلطات المختصة

الجدول ٢-١ الرأس الأخضر: أهم السلطات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين		
الوكالة	الوزارة	مجالات المسؤولية
معهد شؤون الجاليات (بالبرتغالية)*	وزارة الخارجية والتعاون والجاليات (بالبرتغالية)**	لتعزيز وتنفيذ سياسات مرتبطة بجماعات مهاجري الرأس الأخضر في الخارج ^١ .
استثمارات الرأس الأخضر***	وزارة الاقتصاد والنمو والقدرة التنافسية (بالبرتغالية)****	لتشجيع مشاركة المستثمرين الأجانب وجماعات المهاجرين في الخارج في الحوارات حول الاستثمار والتعاون التقني.

^٢ ورقة استراتيجية دولة الرأس الأخضر لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية

^٣ عام ٢٠٠٧، ازداد إجمالي الناتج المحلي في الرأس الأخضر ليصل إلى ١٠,٦٪. فضلاً عن ذلك، انتقل الرأس الأخضر، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، من بلد منخفض الدخل (حسب تسمية الأمم المتحدة) إلى بلد متوسط الدخل. المصدر: وزارة المالية والتخطيط في الرأس الأخضر: ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو-٢٠٠٨-٢٠١١-نسخة منقّحة عن أيار/مايو ٢٠٠٨؛ <http://www.iom.int/jahia/Jahia/cape-verde>؛ تمت زيارة الموقع في ٢٤/٢/٢٠١٠؛ ومعلومات البنك الدولي الموجزة عن دولة الرأس الأخضر، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

^٤ ورقة استراتيجية دولة الرأس الأخضر لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية

^٥ المرجع نفسه.

^٦ المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، ٢٠٠٩، الرأس الأخضر- تقدير الاحتياجات في مجال اللجوء والهجرة.

وكالة تطوير الشركات والابتكارات ****	وزارة الاقتصاد والنمو والقدرة التنافسية (بالبرتغالية)	لتشجيع الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاركة جماعات المهاجرين في الخارج.
* الاسم الرسمي بالبرتغالية: Instituto das Comunidades (IC)		
** الاسم الرسمي بالبرتغالية: Ministério dos Negócios Estrangeiros, Cooperação e Comunidades		
*** الاسم الرسمي بالبرتغالية: Cabo Verde Investimentos		
**** الاسم الرسمي بالبرتغالية: Ministério da Economia Crescimento e Competitividade		
***** الاسم الرسمي بالبرتغالية: Agência para o Desenvolvimento Empresarial e Inovação (ADEI)		

٣-١ دول المقصد

وفقاً للإحصاء الوطني للسكان الذي أُجري عام ٢٠٠٠، من المقدّر أنّ ٥٠٠ ألف من مواطني الرأس الأخضر يقيمون في الخارج؛ وهو رقمٌ يفوق السكان المقيمين داخل البلاد، البالغ عددهم ٤٥٠ ألف نسمة تقريباً. يتوزّع مهاجرو الرأس الأخضر في حوالي ثلاثين دولة بين أفريقيا، أميركا وأوروبا^٧. فيقيم أكثرهم في الولايات المتحدة الأميركية (٢٦٥ ألف نسمة)، بينما تتألف أبرز دول المقصد الأخرى من البرتغال، أنغولا، السنغال، فرنسا، هولندا والأرجنتين (الجدول ٣-١).

الجدول ٣-١ الرأس الأخضر: التوزيع التقديري لجماعات مغتربي رأس الأخضر في أهم دول المقصد	
السكان المغتربون	المقصد
٢٦٥ ألف	الولايات المتحدة الأميركية
٨٠ ألف	البرتغال
٤٥ ألف	أنغولا
٢٥ ألف	السنغال
٢٥ ألف	فرنسا
٢٠ ألف	هولندا
٥ آلاف	الأرجنتين

المصدر: المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، ٢٠٠٩، الرأس الأخضر - تقدير الاحتياجات في مجال اللجوء والهجرة.

على غرار بعض الدول الأخرى مثل لبنان، يتميّز الرأس الأخضر بأنّ مواطنيه الذين يقيمون خارج البلاد أكثر بكثير من أولئك المقيمين في داخلها^٨. فبالمقارنة مع بقية الدول الأفريقية، تعتبر جماعات الرأس الأخضر المقيمة في الخارج من أكبر الجماعات عدداً في العالم، وذلك إذا قمنا بمقارنة هذا الأمر بعدد السكان المقيمين داخل البلاد.

^٧ المرجع نفسه.

^٨ المرجع نفسه.

^٩ ورقة استراتيجية دولة الرأس الأخضر لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية

٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين

تتألف جماعات مهاجري الرأس الأخضر، إلى حدٍ كبير، من المهاجرين أصحاب المهارات العالية. ووفقاً للبنك الدولي (بالانكليزية)، تلقى ٦٩,١٪ من مهاجري الرأس الأخضر تعليماً جامعياً^{١٠}، مما يجعل الرأس الأخضر الدولة الأفريقية ذات النسبة الأكبر من المهاجرين أصحاب الشهادات الجامعية المقيمين في الخارج^{١١}. فضلاً عن ذلك، من المقدّر أنّ ٥٤,١٪ من الأطباء المدربين في الرأس الأخضر و٤٠,٧٪ من طاقم التمريض قد غادروا البلاد^{١٢}.

يحصل مهاجرو الرأس الأخضر الذين يحملون شهادات جامعية عادةً على هذه الشهادات في الخارج. وقد أظهرت البيانات المتعلقة بهجرة أصحاب الكفاءات والمهارات أنّ ٤٠٪ من مواطني الرأس الأخضر الذين تخرّجوا من جامعات في الخارج ما كانوا لينتسبوا إلى هذه الجامعات في المقام الأول، لو لم يغادروا البلاد^{١٣}.

يُعرف عن مهاجري الرأس الأخضر الذين يقيمون في الخارج، عادةً، تمّتعهم بمستوى عالٍ من التنظيم.

فتنتشر الشبكات المنظّمة في الولايات المتحدة الأميركية^{١٤} (بوسطن، بروكيتون، باوتوكيت، بروفانس، بريدجبروت)، السنغال^{١٥} (داكار)، البرتغال (شبونة، فارو، بورتو)، فرنسا (باريس، مارسيليا)، إيطاليا (روما، ميلانو)، هولندا (روتردام)، سويسرا (لوزان)، البرازيل (ريو دي جانيرو) واللوكسمبورغ^{١٦}. تساهم هذه الشبكات في تعزيز روابط مهاجري الرأس الأخضر ببلدهم الأم، والمحافظة على هويتهم الوطنية^{١٧}. كما تقدّم بعض الشبكات أيضاً مجموعة من الخدمات لمساعدة المهاجرين الجدد بالعثور على وظيفة أو مسكن أو غير ذلك^{١٨}.

٥-١ الحوالات المالية المقدّرة

شكّلت الحوالات المالية التي أرسلها مهاجرو الرأس الأخضر، وفقاً للإحصائيات الصادرة عن مصرف الرأس الأخضر (بالبرتغالية)، المصدر الأساسي للإيرادات في البلاد حتى العام ٢٠٠٨^{١٩}. وفي عام ٢٠٠٨، بلغت الحوالات المالية الرسمية من مغتربي الرأس الأخضر حوالي ١٠,٤٢ مليار إسكودو (٩٤ مليون يورو)^{٢٠}.

يقوم بإرسال الحصة الأكبر من الحوالات المالية مهاجرو الرأس الأخضر المقيمون في البرتغال (حوالي ٣٠٪ من مجموع الحوالات^{٢١})، وهي تضمّ ١٦٪ من إجمالي سكان البلاد المهاجرين في الخارج (٨٠ ألف نسمة) (الجدول ١-٤). بمعنى آخر، يمكن القول إنّ معدل الحوالات المالية يبلغ ٣٥٠ يورو لكل مهاجر في البرتغال (الجدول ١-٥).

^{١٠} سجل البنك الدولي الخاص بوقائع الهجرة والحوالات المالية في الرأس الأخضر

^{١١} كاتيا باتيستيا، أيتور لاکوستا، وبيدرو س. فيسنتي، ٢٠٠٧، استنزاف الأدمغة أم كسب العقول؟ أدلة بسيطة مستمدة من قصة نجاح أفريقية

^{١٢} سجل البنك الدولي الخاص بوقائع الهجرة والحوالات المالية في الرأس الأخضر

^{١٣} المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، ٢٠٠٩، الرأس الأخضر - تقدير الاحتياجات في مجال اللجوء والهجرة.

^{١٤} مثلاً، جمعية الرأس الأخضر في بروكيتون

^{١٥} مثلاً، جمعية الرأس الأخضر في لشبونة، وجمعية طلاب الرأس الأخضر في بورتو. للاطلاع على بقية جمعيات الرأس الأخضر في البرتغال، يمكن زيارة الموقع التالي مثلاً: <http://imigrantes.no.sapo.pt/page2comunidades.html>، تمت زيارة الموقع في ٧/١٠/٢٠١٠.

^{١٦} بيدرو غويس، ٢٠٠٥، ظاهرة العبور الخفيف للحدود عبر الوطنية: حالة الرأس الأخضر

^{١٧} كاتيا باتيستيا، أيتور لاکوستا، وبيدرو س. فيسنتي، ٢٠٠٧، استنزاف الأدمغة أم كسب العقول؟ أدلة بسيطة مستمدة من قصة نجاح أفريقية

^{١٨} المرجع نفسه.

^{١٩} <http://www.asemana.publ.cv/spip.php?article40669>، تمت زيارة الموقع في ٤/١/٢٠٠٩.

^{٢٠} المرجع نفسه.

^{٢١} مقابلة مع سفارة البرتغال في الرأس الأخضر.

الجدول ١-٤ الرأس الأخضر: الحوالات المالية المرسلّة إلى الرأس الأخضر عام ٢٠٠٨

الدولة المُرسَل منها	الحوالات (بالإسكودو)	الحوالات (باليورو)
البرتغال	٣,١ مليار	٢٨ مليون
فرنسا	٢,٢ مليار	١٩ مليون
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٤ مليار	١٢,٥ مليون
هولندا	١,٢ مليار	١٠,٨ مليون
إيطاليا	٧١٣,٩ مليون	٦,٤ مليون
إسبانيا	٣٥٣,١ مليون	٣,٢ مليون
اللوكسمبورغ	٢٩٤,١ مليون	٢,٦ مليون
المملكة المتحدة	٢٥٤,٩ مليون	٢,٣ مليون
سويسرا	٢٤٢,١ مليون	٢,١ مليون
ألمانيا	١٤٥,٦ مليون	١,٣ مليون
أنغولا	٥٢,٧ مليون	٤٨٠ ألف

المصدر: <http://www.asemana.publ.cv/spip.php?article40669>، تمّت زيارة الموقع في ٢٠٠٩/١/٤.

أماثاني أكبر حصة من الحوالات المالية، فيرسلها المهاجرون القاطنون في فرنسا، وهي تضمّ ٥٠٪ من إجمالي سكان البلاد المهاجرين في الخارج (٢٥ ألف نسمة). ولا يشكّل المهاجرون المقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعيش ٥٣٪ من إجمالي مواطني الرأس الأخضر في الخارج (٢٦٥ ألف نسمة)، إلاثالث أكبر حصة من الحوالات المالية^{٢٢}.

الجدول ١-٥ الرأس الأخضر: السكان المغتربون بالنسبة للحوالات المالية المقدّرة

الدولة المُرسَل منها	٪ السكان المغتربون من الرأس الأخضر	الحوالات المالية (باليورو)	معدّل الحوالات التي يرسلها كل مهاجر (باليورو)
البرتغال	١٦	٢٨ مليون	٣٥٠
فرنسا	٥	١٩ مليون	٧٦٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٣	١٢,٥ مليون	٤٧
هولندا	٤	١٠,٨ مليون	٥٤٠
أنغولا	٩	٤٨٠ ألف	١١

المصادر: <http://www.asemana.publ.cv/spip.php?article40669>، تمّت زيارة الموقع في ٢٠٠٩/١/٤، والمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، ٢٠٠٩، الرأس الأخضر - تقدير الاحتياجات في مجال اللجوء والهجرة.

أما على الصعيد المحلي، فقد استقبلت بلدية ساو فيسنتي الجزء الأكبر من الأموال التي أرسلها المهاجرون عام ٢٠٠٨. خلال السنة نفسها، سجّلت البلديات التالية أيضاً استقبال مبالغ ملحوظة من الحوالات: برايا، سانتا كاتارينا دي سانتياغو، تارفال دي سانتياغو، ساو نيكولاو، فوغو، سال، ريبيرا غراندي دي سانتو أنتاو، ماو، باو فيستا، وبرافا (الجدول ١-٦).

^{٢٢} المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، ٢٠٠٩، الرأس الأخضر - تقدير الاحتياجات في مجال اللجوء والهجرة؛ و <http://www.asemana.publ.cv/spip.php?article40669>، تمّت زيارة الموقع في ٢٠٠٩/١/٤.

الجدول ٦-١ الرأس الأخضر: الحوالات المالية المرسلة إلى الرأس الأخضر عام ٢٠٠٨

الحوالات (باليورو)	الحوالات (بالإسكودو)	البلدية
١٩ مليون	٢,٢ مليار	ساو فيسينتي
١٨ مليون	٢ مليار	برايا
١١,٧ مليون	١,٣ مليار	سانتا كاتارينا دي سانتياغو
٩ مليون	١ مليار	تارفال دي سانتياغو
٨,٦ مليون	٩٥٧ مليون	ساو نيكولاو
٥,٤ مليون	٦٠٠ مليون	فوغو
٤ مليون	٤٤٩ مليون	سال
٣,٥ مليون	٣٩١ مليون	ريبيرا غراندي دي سانتو أنتاو
٢,٨ مليون	٣١٧ مليون	ماو
٢,٧ مليون	٣٠٢ مليون	باو فيستا
١,٨ مليون	٢٠٤ مليون	برافا

المصادر: <http://www.asemana.publ.cv/spip.php?article40669>، تمت زيارة الموقع في ٢٠٠٩/١/٤

يؤدي هذا التدفق الهائل للحوالات المالية دوراً مهماً في تطوير اقتصاد جمهورية الرأس الأخضر^{٢٣}. بالإضافة إلى ذلك، أدى مخزون الحوالات المالية، وما زال يؤدي، دوراً محورياً في المحافظة على استقرار نظام الصيرفة المحلي، وعملة الإسكودو الوطنية المرتبطة بعملة اليورو^{٢٤}. ولما كانت الحوالات المالية مصدراً مهماً لصرف العملات الأجنبية، فقد بدأت تتشكل، منذ العام ٢٠٠٠، معدلاً يفوق الـ ٢٥٪ من حصائل التصدير^{٢٥}.

يمثل مهاجرو الرأس الأخضر في الخارج حوالي ٣٠٪ من المستثمرين الأجانب، ويستثمرون أموالهم في السندات والأسهم الوطنية^{٢٦}. وفقاً لسوق الأوراق المالية في الرأس الأخضر (بالبرتغالية)، تؤدي الروابط الأخلاقية دوراً مهماً في تحديد المحاور التي ستصب فيها استثمارات المهاجرين^{٢٧}.

٦-١ مميزات الدولة

عام ٢٠٠٨، أصبحت جمهورية الرأس الأخضر أول دولة أفريقية تنتسب إلى برنامج "الشراكة حول التنقل" مع الاتحاد الأوروبي. وقد ضمت الشراكة التجريبية حول التنقل^{٢٨} المفوضية الأوروبية والدول الأوروبية الأعضاء فيها من البرتغال وفرنسا، إلى إسبانيا، واللوكسمبورغ، وهولندا. في هذا الإطار، تشكل الهجرة والتنمية أحد أهم المحاور الأساسية الثلاثة التي يتم التركيز عليها. فضلاً عن ذلك، يقدم برنامج الشراكة حول التنقل دعمه للمبادرات الموجهة نحو تعزيز الرابط بين الهجرة والتنمية، وجاليات المهاجرين في الخارج، وإرسال الحوالات المالية. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على نتائج الجرد.

^{٢٣} المرجع نفسه.

^{٢٤} المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، ٢٠٠٩، الرأس الأخضر- تقدير الاحتياجات في مجال اللجوء والهجرة http://www.iom.org.ph/imagelibrary-output/WMRpresskit/Regional%20Overviews/RO_Africa.pdf

^{٢٥} مقابلة مع ممثل عن سوق الأوراق المالية في الرأس الأخضر.

^{٢٦} المرجع نفسه.

^{٢٨} الإعلان المشترك حول شراكة التنقل بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية الرأس الأخضر في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨.

١-٢ إطار عمل التشريعات والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين

١-١-٢ التشريعات الوطنية

يشكل دستور جمهورية الرأس الأخضر (كما هو معدّل بموجب القانون الدستوري رقم ١/ف/٩٩ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر) (بالبرتغالية) إحدى أهم الوثائق التشريعية في الرأس الأخضر التي تبحث في شؤون الهجرة وجاليات المهاجرين في الخارج. وتتوسّع المواد المدرجة في هذا الدستور في حقّ مواطني الرأس الأخضر بالهجرة إلى الخارج، وأهمية المحافظة على رابط ثقافي يجمع الدولة بمواطنيها المقيمين بالخارج (ترجمة غير رسمية)^{٢٩}:

- المادة ١/٥٠: "يحقّ لكل المواطنين مغادرة أراضي الوطن، والعودة إليها، والهجرة منها".
- المادة ٥/٧٧: "تدعم الدولة عملية نشر ثقافة الرأس الأخضر، لا سيما بين جاليات مهاجري الرأس الأخضر المنتشرين في مختلف أنحاء البلاد".

بالإضافة إلى ذلك، تشدّد ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو (٢) لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (بالبرتغالية)، الخاصة بدولة الرأس الأخضر، على أهمية تعزيز الروابط بمهاجري الدولة، لا سيما الأجيال الناشئة من الهجرة، فتنشجهم على أداء دور فاعل في تطوير جمهورية بلادهم. في هذا الإطار، تذكر ورقة الاستراتيجية مبادرتين تخاطبان شباب الرأس الأخضر بالخارج (ترجمة غير رسمية)^{٣٠}:

- برنامج البطاقة الشبابية: هو برنامج طبقته حكومة الرأس الأخضر بالتعاون مع مؤسسات وطنية متعدّدة لتسهيل وتحسين مستوى تنقل شباب الرأس الأخضر في أراضي الوطن وتنقلهم بين الداخل والخارج (أنظر القسم ٢-٣ للمزيد من المعلومات).
- مهرجان شباب الرأس الأخضر: من المتوقع أن تنظّم حكومة الرأس الأخضر فعاليات هذا المهرجان في العام ٢٠١٠، بهدف التشجيع على ظهور المواهب الشابة والكفاءات الشبابية، سواء في داخل البلاد أم في خارجها، وفي مجالات الثقافة والرياضة والموسيقى^{٣١}.

لكن في ما خلا الأحكام القانونية وأنظمة السياسات المدرجة في دستور جمهورية الرأس الأخضر (بالبرتغالية) وورقة استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو (٢) لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (بالبرتغالية)، ما زال من المنتظر تطبيق سياسة موحّدة وشاملة حول الهجرة في الرأس الأخضر^{٣٢}. ولما كانت حكومة الرأس الأخضر تعترف بحاجتها الماسة إلى سياسة تُعنى بشؤون الهجرة، فهي مكبّة في الوقت الحالي على صياغة مثل هذه الوثيقة^{٣٣}.

١-١-٢-١ الجنسية المزدوجة

يخضع قانون الجنسية في الرأس الأخضر لأحكام دستور جمهورية الرأس الأخضر (كما هو معدّل بموجب القانون الدستوري رقم ١/ف/٩٩ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر) (بالبرتغالية) وقوانين الجنسية التالية المعتمدة في الرأس الأخضر^{٣٤}:

^{٢٩} دستور جمهورية الرأس الأخضر (كما هو معدّل بموجب القانون الدستوري رقم ١/ف/٩٩ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر).

^{٣٠} ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق النمو (٢) لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ الخاصة بدولة الرأس الأخضر.

^{٣١} المرجع نفسه؛ وموقع http://www.governo.cv/index2.php?option=com_content&do_pdf=1&id=1681 الذي تمتّ زيارته في ١١/٣/٢٠١٠.

^{٣٢} إجابة سفارة البرتغال في الرأس الأخضر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٣٣} المرجع نفسه.

^{٣٤} الموقع الإلكتروني لمعهد شؤون الجاليات: www.ic.cv

- القانون رقم ٨٠/الفصل الثالث/٩٠ الصادر في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٠ والملحق المكمل له رقم ٢٥
- القانون رقم ٦٤/الفصل الرابع/٩٢ الصادر في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والملحق المكمل له رقم ٢٥
- القانون رقم ٥٣/٩٣ الصادر في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٣

تتوسّع قوانين الجنسية المذكورة أعلاه في شروط اكتساب جنسية جمهورية الرأس الأخضر، كما ترسي الأحكام الخاصة بكيفية حصول الأجانب على الجنسية. في ما يتعلق بعبارة الجنسية المزدوجة، يذكر دستور الجمهورية أنه يجوز لمواطني الرأس الأخضر المقيمين بالخارج الحصول على جنسية مزدوجة، فلا يفقدون جنسيتهم الأصلية إذا قدّموا، بملء إرادتهم، طلباً للحصول على جنسية أجنبية جديدة.

في هذا السياق، تتوسّع المادة ٣/٥ من دستور الرأس الأخضر في حقّ المواطن بالحصول على جنسية مزدوجة، وفيها (ترجمة غير رسمية):

”يجوز لمواطني الرأس الأخضر اكتساب جنسية من دول أخرى من دون فقدان جنسيتهم الأصلية.“

استحقاقات الجنسية المزدوجة:

يتمتع أبناء الرأس الأخضر الذين حصلوا على جنسية مزدوجة بالحقوق المدنية نفسها التي يتمتع بها المواطن العادي^{٣٥}.

٢-١-١-٢ المحفّزات المالية

تطبق حكومة الرأس الأخضر عدداً من أطر العمل القانونية التي تتضمن محفّزات من شأنها أن تشجّع المستثمرين الأجانب والمواطنين على الاستثمار في الرأس الأخضر، ومنها (ترجمة غير رسمية)^{٣٦}:

- قانون الاستثمارات الأجنبية (قانون ٨٩/الفصل الرابع/٩٣ الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) (بالبرتغالية): يتيح هذا القانون، على سبيل المثال، فتح حساب مصرفي بالعملة الأجنبية في الرأس الأخضر، وغير ذلك من الفرص.
- القانون المتعلق بالنظام الداخلي لمنطقة التجارة الحرة (قانون ٩٩/الفصل الرابع/٩٣ الصادر في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) (بالبرتغالية): يتضمن هذا القانون محفّزات جمركية متنوّعة كالإعفاء من الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد المعدّات، ومواد البناء، وزيتو التشحيم وغير ذلك من المواد اللازمة لمشاريع الاستثمار.
- القانون المتعلق بالمحفّزات على التصدير وإعادة التصدير (قانون ٩٢/الفصل الرابع/٩٣ الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) (بالبرتغالية): يتضمن هذا القانون محفّزات جمركية كالإعفاء من الضرائب المفروضة على استيراد المواد الأولية، والبضائع التجارية ونصف المصنّعة التي ستستخدم عند إنتاج السلع والخدمات المعدة للتصدير.
- قانون مرافق السياحة (قانون ٤٢/الفصل الرابع/٩٢ الصادر في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢): يتضمن هذا القانون عدة محفّزات للتشجيع على الاستثمار في قطاع السياحة، كالإعفاء من ضريبة الملكية؛ وإعفاء كامل من الضرائب خلال السنوات الخمس الأولى من مشروع الاستثمار، يليه تخفيف الضرائب بنسبة ٥٠٪ خلال السنوات العشر اللاحقة؛ والإعفاء الجمركي على استيراد المواد المعدة لبناء المرافق السياحية؛ إلخ.
- القانون المتعلق بالأنظمة الداخلية للصناعة (قانون ٨٩/١٠٨ الصادر في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩): يقدّم هذا القانون محفّزات متعلّقة، على سبيل المثال، باستيراد المواد والسلع اللازمة لتنفيذ مشاريع الاستثمار في القطاع الصناعي.

^{٣٥} إجابة معهد شؤون الجاليات عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٣٦} الموقع الإلكتروني لمعهد شؤون الجاليات: www.ic.cv

بالإضافة إلى ذلك، طبق الرأس الأخضر المحفزات المالية التالية التي تستهدف، بشكل خاص، أبناء الرأس الأخضر العائدين إلى البلاد بصفة دائمة (ترجمة غير رسمية)^{٣٧}:

■ المرسوم رقم ٩١/١٣٩ الصادر في ٥ تشرين الأول/أكتوبر: يقدم هذا المرسوم محفزات جمركية عدة كالإعفاء من الضرائب المفروضة على استيراد الآليات الخفيفة المعدة للاستعمال الشخصي و/أو لنقل الأشخاص (عربات سياحية)، فضلاً عن السلع المعدة للاستعمال المنزلي و/أو الأنشطة المرتبطة بالعمل.

■ القانون رقم ٢١/الفصل السادس/٢٠٠٣ الصادر في ١٤ تموز/يوليو والقانون رقم ٢٢/الفصل السادس/٢٠٠٣ الصادر في ١٤ تموز/يوليو: يقدم هذان القانونان محفزات جمركية عدة كالإعفاء من الضرائب و/أو التخفيف من الضرائب المفروضة على استيراد السيارات، كما يوردان بنوداً عن ضرائب الاستهلاك الخاص.

قانون الاستثمار الخاص بالمهاجرين في الخارج

رغم كل ما تقدم، تجدر الإشارة إلى أنّ المحفزات التي يستفيد منها مهاجرو الرأس الأخضر الراغبون في الاستثمار داخل بلادهم، تماماً كالمحفزات المطبقة على المستثمرين الأجانب، آيلة إلى التغيير. ففي العام ٢٠٠٥، ألغت حكومة الرأس الأخضر نظاماً يستهدف، على وجه الخصوص، مهاجري الرأس الأخضر المقيمين بالخارج، هو: قانون الاستثمار الخاص بالمهاجرين في الخارج (لكنّ هذا القانون لم يدخل حيّز التنفيذ بعد)^{٣٨}.

يرمي قانون الاستثمار الخاص بالمهاجرين في الخارج إلى تحسين درجة إرسال الحوالات المالية، وتوجيهها نحو القطاع الإنتاجي، من خلال لفت نظر المهاجرين إلى الفوائد المغرية للاستثمار في الرأس الأخضر. ومن المتوقع أن يتحوّل هذا القانون، بعد أن يصبح ساري المفعول، إلى أهمّ وثيقة مرجعية تتضمّن لائحةً بمختلف محفزات الاستثمار التي يمكن أن يستفيد منها المهاجرون في الخارج. لكن، نظراً لانتساب الرأس الأخضر مؤخراً إلى منظمة العمل الدولية (بالانكليزية)، توقّف البحث في الأحكام المتعلقة بهذا القانون المقترح^{٣٩}. وما زال تاريخ استئناف التداول بشأن هذا القانون غير معروف بعد^{٤٠}.

٢-١-٢ التشاريح الدولية

تتنسب جمهورية الرأس الأخضر، بصفتها بلداً مصدرّاً لأعداد كبيرة من المهاجرين، إلى عدّة اتفاقيات دولية ذات علاقة بالهجرة الدولية والمهاجرين في الخارج. ومن هذه الاتفاقيات:

■ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ (بالانكليزية) (انضمت إليها دولة الرأس الأخضر في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)^{٤١}

■ البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار لعام ١٩٧٩ (بالانكليزية) الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

■ البروتوكول الخاص بالتعريف بجماعة المواطنين لعام ١٩٨٢ (بالانكليزية) الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

■ اتفاق كوتونو لعام ٢٠٠٠ (بالانكليزية)

^{٣٧} المرجع نفسه.

^{٣٨} مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الرأس الأخضر.

^{٣٩} المرجع نفسه.

^{٤٠} المرجع نفسه.

^{٤١} http://portal.unesco.org/shs/en/ev.php-URL_ID=3693&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٢/٥.

اتفاق الشراكة حول التنقل

بالإضافة إلى ذلك، كان الرأس الأخضر أول دولة توقع، عام ٢٠٠٨، اتفاق شراكة حول التنقل مع الاتحاد الأوروبي. وقد تآلف اتفاق الشراكة هذا^{٤٦}، في مرحلته التجريبية، من المفوضية الأوروبية والدول الأوروبية الأعضاء أي فرنسا، اللوكسمبورغ، هولندا، البرتغال وإسبانيا. وهو يغطي، بشكل عام، المحاور الأساسية التالية:

١. التنقل والهجرة القانونية والاندماج؛
٢. الهجرة والتنمية؛
٣. إدارة الحدود، بطاقات الهوية ووثائق السفر، ومكافحة الهجرة غير النظامية والإتجار بالبشر.

ينصّ اتفاق الشراكة، على صعيد محور الهجرة والتنمية، على تنفيذ الأولويات التالية:

- تعزيز أو اصر التعاون مع جاليات الرأس الأخضر في بلدان الاغتراب، من خلال تعزيز الروابط مع المهاجرين بالخارج ومساعدتهم في بذل الجهود الرامية إلى تطوير الرأس الأخضر؛
- المساهمة في إصلاح القطاع المالي بهدف إيجاد ظروف مؤاتية تشجّع المهاجرين بالخارج على الاستثمار في بلدهم الأم، كما تسهّل من إجراءات إرسال الحوالات أملاً في زيادة تأثيرها على عملية التنمية في الرأس الأخضر والتشجيع على توظيفها في مشاريع الاستثمار؛
- التخفيف من التأثيرات المعاكسة لهجرة أصحاب الكفاءات إلى الخارج، وإعداد الردود المناسبة لهذه الظاهرة، بالتحديد من خلال تطبيق سياسات العودة المؤقتة أو الدائمة التي تستهدف بشكل خاص مهاجري الرأس الأخضر أصحاب الكفاءات، والمواطنين الأوروبيين المتحدّرين من الرأس الأخضر؛
- الترويج لأنماط الهجرة المؤقتة بين المواطنين أصحاب الكفاءات، بهدف تحسين مؤهلاتهم وتسهيل الاعتراف بمهاراتهم وكفاءاتهم؛
- التشجيع على تبادل الطلاب والباحثين والخبراء، وتطوير الورش التدريبية وبرامج العمل المؤقتة؛
- دعم برامج العودة الطوعية وإعادة الدمج الدائم للمهاجرين العائدين من خلال تطبيق الآليات المناسبة؛
- إعلام مغتربي الرأس الأخضر بوضع سوق العمل المحلية وفرص العمل والتوظيف في بلدهم الأم، فضلاً عن إمكانيات العودة؛
- تكثيف التعاون حول تدريب العمال المهاجرين المحتمل أن يعودوا إلى البلاد في المستقبل؛
- المساهمة في تطوير قطاع تنظيم المشاريع وتعزيز إطار العمل القانوني الذي يرفع الاستثمارات وشركات الأعمال؛
- تحسين صورة البعد الاجتماعي للهجرة في الرأس الأخضر.

^{٤٦} الإعلان المشترك عن اتفاق الشراكة حول التنقل بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية الرأس الأخضر، ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢-١-٣ اتفاقات الهجرة الثنائية

وقَّع الرأس الأخضر على اتفاقات ثنائية ومتعددة تُعنى بمسألة هجرة العمل والضمان الاجتماعي مع دول متنوّعة، وذلك تأميناً منه لإطار عمل قانوني يحمي مواطنيه في الخارج. ومن هذه الدول^{٤٣}:

اتفاقات الضمان الاجتماعي	اتفاقات هجرة العمل
<ul style="list-style-type: none"> ▪ البرازيل ▪ فرنسا ▪ إيطاليا ▪ اللوكسمبورغ ▪ هولندا ▪ البرتغال ▪ السنغال ▪ إسبانيا ▪ السويد 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ فرنسا ▪ البرتغال ▪ السنغال ▪ إسبانيا

^{٤٣} إجابة سفارة البرتغال في الرأس الأخضر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ إجابة سفارة فرنسا في الرأس الأخضر عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ إجابة معهد شؤون الجاليات عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون

١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين

وزارة الخارجية- مجلس شؤون الجماعات

في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، صدر القرار رقم ٢٠٠١/٦٤ الصادر عن مجلس الوزراء، ففُضى بتأسيس معهد شؤون الجاليات (بالبرتغالية) التابع لوزارة الخارجية والتعاون والجاليات (بالبرتغالية)، وأوكل إليه مسؤولية تطبيق سياسة الجمهورية المتعلقة بجماعات المهاجرين في الخارج. ومن المتوقع أن يصبح معهد شؤون الجاليات، بعد إنشاء وزارة جديدة هي *وزارة جاليات المغتربين* في ٢ آذار/مارس ٢٠١٠، هيئة تابعة لهذه الوزارة الجديدة^{٤٤}. لكن لم تُحدّد بعد بنية هذه الوزارة أو أنظمتها الداخلية. وبالتالي، فمن غير المعروف إلى أي مدى سيخلف هذا الأمر تأثيره على بنية معهد شؤون الجاليات.

أما في ما يتعلق بالبنية الحالية للمعهد، فإنّ هذا الأخير يأخذ على عاتقه تنفيذ مهامه من أجل تحقيق الأهداف التالية (ترجمة غير رسمية)^{٤٥}:

- تعزيز مساهمة جاليات المغتربين في عملية التنمية؛
- تحفيز مواطني الرأس الأخضر المقيمين بالخارج على الاستثمار داخل الرأس الأخضر؛
- تزويد جماعات المهاجرين في الخارج بالمعلومات التي تعنيهم؛
- الترويج لبرامج التبادل الثقافية والرياضية بين جاليات مغتربي الرأس الأخضر ووطنهم الأم، وتطبيق الإجراءات المتعلقة بالتقدّم التربوي والمهني بالتعاون مع جمعيات المهاجرين الكائنة بالخارج؛
- التشجيع على إجراء أبحاث حول الهجرة؛
- استقبال المهاجرين العائدين قسراً وتأمين مساكن لهم، إلى جانب الوقاية من حالات العودة القسرية ومتابعتها بالتعاون مع المؤسسات العامة ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني؛ إلخ.

سعيًا منه لتحقيق هذه الأهداف، يقوم معهد شؤون الجاليات على بنية مفصلية تتألف من الهيئات الثلاث التالية (ترجمة غير رسمية)^{٤٦}:

١. الرئيس؛
٢. مجلس الإدارة؛
٣. المجلس الاستشاري.

الرئيس: مسؤول عن إدارة المعهد شؤون الجاليات والنظر في كافة المسائل الداخلية والخارجية التي تتعلق بالمعهد.

مجلس الإدارة: مسؤول عن التنظيم الإداري والمالي داخل المعهد. يساعد مجلس الإدارة في عملية توجيه المعهد بشكل عام، كما يدير "الصندوق المستقل لتضامن الجاليات". وهو يتألف من الرئيس وعضوين آخرين يعيّنهما رئيس الوزراء بموجب مرسوم، بناءً على اقتراح وزارة الخارجية والتعاون والجاليات.

^{٤٤} إجابة معهد شؤون الجاليات عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ ومكتب المنظمة الدولية للهجرة في الرأس الأخضر.
^{٤٥} http://www.ic.cv/index.php?option=com_content&task=view&id=12&Itemid=26، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/٨؛ مقابلة مع ممثل عن معهد شؤون الجاليات
^{٤٦} المرجع نفسه.

المجلس الاستشاري: يتألف من ثلاثة أعضاء منتسبين إلى الجمعية الوطنية، تنتخبهم جاليات مهاجري الرأس الأخضر، إضافةً إلى أربعة ممثلين عن رؤساء الدوائر الحكومية مسؤولين عن المالية والنقل والعدالة وإدارة شؤون الأراضي، فضلاً عن المدير العام للشؤون القنصلية والجاليات، وممثلين اثنين عن البلديات تعينهما الجمعية الوطنية للبلديات في الرأس الأخضر. وينصّ النظام الداخلي للمجلس الاستشاري على ضرورة انعقاده مرةً في السنة.

السفارات والقنصليات التابعة للرأس الأخضر

إضافةً إلى كل ما سبق، تزود وزارة الخارجية رعاياها المتواجدين بالخارج، عن طريق سفاراتها (بالبرتغالية) وقنصلياتها (بالبرتغالية) المنتشرة في العالم، بعدد من الخدمات، منها^{٤٧}:

- تسجيل المواطنين ضمن سجلات القنصليات؛
- تنظيم عملية الاقتراع خارج البلاد؛
- تجديد جوازات السفر والوثائق الأخرى؛
- التصديق على الوثائق الرسمية؛
- تسجيل الأحداث المدنية (كحالات الولادة والطلاق والزواج).

الجدول ٢-١ الرأس الأخضر: وزارة الخارجية- معهد شؤون الجاليات	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بمعهد شؤون الجاليات
مشروع "شنتات من أجل التنمية في الرأس الأخضر" (DIAS de Cape Verde) (بالبرتغالية) (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧-كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)	١. الموقع الإلكتروني لمعهد شؤون الجاليات التابع لوزارة خارجية الرأس الأخضر: www.ic.cv (بالبرتغالية)؛
مشروع "Djunta mon pa desenvolvimento de Cabo Verde" (DIAS 2 de Cape Verde) (بالبرتغالية) (يجري تطبيقه في الوقت الحالي)	٢. زيارات البعثات الممثلة وأو الممثلين الأفراد عن معهد شؤون الجاليات إلى دول المقصد حيث تقيم أعداد كبيرة من المهاجرين في الخارج؛
برنامج "الرأس الأخضر بالقلب" (بالبرتغالية) الذي يمنح مهاجري جمهورية الرأس الأخضر والأشخاص المتحدّرين منها فرصة زيارة البلاد خلال العطل الصيفية.	٣. السفارات والقنصليات الممثلة للرأس الأخضر في الخارج؛
مشروع "شنتات بالمشاركة" (بالبرتغالية) الذي يركّز على دعم عملية اندماج مهاجري جمهورية الرأس الأخضر والجالية الناشئة من المهاجرين ضمن بيئة الدول الأفريقية، وبالتحديد سان تومي وبرينسيبي.	٤. مجالس الجماعات (بانتظار أن تمارس أعمالها وتصبح ممثلة على مستوى السفارات)؛
نشر مؤلّف "عشرين فكرة عمل مفيدة للرأس الأخضر"	٥. الاتصال بجمعيات المهاجرين في بلاد الاغتراب؛
تأليف "كتيّب للمهاجرين بالخارج" (بالبرتغالية)	٦. شبكات المعارف والمعلومات الخاصة بجاليات المهاجرين بالخارج؛
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	٧. وسائل الإعلام (البرامج الإذاعية الأسبوعية: "صوت المغترب")؛
تنظيم "أسبوع الرأس الأخضر في بلاد الشنتات" بالتعاون مع السفارات والقنصليات المتواجدة في بلدان المقصد.	٨. الحملات والمواد الإعلامية؛
نشر المعلومات من خلال السفارات والقنصليات عن فرص الاستثمار والمحفزات المالية في الرأس الأخضر التي تشجّع المواطنين بالخارج على الاستثمار داخل البلاد.	٩. تقنيات المعلومات والاتصالات؛ إلخ.

^{٤٧} الموقع الإلكتروني لسفارة الرأس الأخضر في فرنسا: www.ambassadecapvert.fr؛ وإجابة معهد شؤون الجاليات عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.
* تتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات في فصل ٢-٣: الممارسات المؤسساتية.
المصادر: مقابلة مع ممثل عن معهد شؤون الجاليات؛ إجابة معهد شؤون الجاليات عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ الموقع الإلكتروني لمعهد شؤون الجاليات: www.ic.cv؛ والمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، ٢٠٠٩، تقدير الاحتياجات في مجال اللجوء والهجرة.

٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات

يشكل معهد شؤون الجاليات، التابع لوزارة خارجية الرأس الأخضر، الكيان الرئيسي الرائد الذي ينظم القضايا المتعلقة بجاليات مهاجري الرأس الأخضر بالخارج.

لكن، في ما خلا الجهود التي يبذلها معهد شؤون الجاليات بغية التنسيق مع بقية الوزارات و/أو الأقسام الوزارية المهتمة أيضاً بشؤون المغتربين، لا وجود لهيئة أو آلية مؤسساتية مستقلة وموحدة في الرأس الأخضر، ذات مسؤوليات وصلاحيات خاصة بها تخولها التنسيق بين المؤسسات^{٤٨}.

٣-٢-٢ البلديات المتعاملة مع جاليات المغتربين

أقدمت كل من البلديات الاثنتين والعشرين في الرأس الأخضر، المعروفة باسم "Concelhos"، سعياً منها لإرساء سياسة وطنية على المستوى البلدي تتعلق بمواطني الرأس الأخضر بالخارج، ولتطبيق الأنشطة الوطنية المتعلقة بالهجرة ضمن إطار لامركزي، على توظيف شخص يكون **نقطة التنسيق لشؤون الهجرة**^{٤٩}.

فضلاً عن ذلك، يتعاون معهد شؤون الجاليات، التابع لوزارة خارجية الرأس الأخضر، تعاوناً وثيقاً مع البلديات المختلفة، بهدف تحسين الإمكانيات المؤسساتية التي يتمتع بها موظفو تنسيق شؤون الهجرة، وتمكينهم من التعاطي، بشكل أفضل، مع المسائل المرتبطة بالهجرة والمهاجرين على المستوى المحلي (كمسألة الجنسية واسترجاع الأراضي وغير ذلك)^{٥٠}. إلى جانب ذلك، يتولى معهد شؤون الجاليات، منذ العام ٢٠٠٥، تنظيم دورات تدريبية سنوية في برايا، يشارك فيها موظفو التنسيق كافة، ويتم التركيز فيها على المسائل المتعلقة بما يلي^{٥١}:

- صياغة سياسة وطنية للهجرة
- تطبيق ممارسات وطنية مرتبطة بالهجرة.

٤-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين

تتعدّد المؤسسات الدولية التي تشارك في معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة في أنثيوبيا، ومنها:

- المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الرأس الأخضر (بالانكليزية)

^{٤٨} مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الرأس الأخضر

^{٤٩} مقابلة مع ممثل عن معهد شؤون الجاليات

^{٥٠} المرجع نفسه.

^{٥١} المرجع نفسه.

ومن أصحاب المنفعة الآخرين على الصعيد الدولي:

■ بعثة الاتحاد الأوروبي إلى جمهورية الرأس الأخضر (بالبرتغالية): بفضل إقرار بعض أطر العمل الاستراتيجية، مثل الورقة الاستراتيجية والبرنامج الإرشادي الوطني في الرأس الأخضر لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (بالفرنسية) الصادرين عن الاتحاد الأوروبي، تمّ تحديد آلية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والرأس الأخضر بموجب أحكام صندوق التنمية الأوروبية العاشر (بالانكليزية) الذي يغطي الفترة الممتدة بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٣. أما مجالات العمل الأساسية التي تركز عليها الورقة الاستراتيجية والبرنامج الإرشادي الوطني لجمهورية الرأس الأخضر، فهي كما يلي (ترجمة غير رسمية):

١. الحدّ من الفقر
٢. إدارة الحكم السليم
٣. دعم الأمن القومي

يبحث الموضوع الثالث، المتعلق بدعم الأمن القومي، في مسألة إدارة الهجرة بصفتها أحد مجالات التدخل الأساسية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والرأس الأخضر. وتفيد الأبحاث التي أجريت في هذا المجال أنّ تحسين إدارة تدفقات الهجرة يشكل هدفاً من الأهداف الخاصة المحددة على هذا الصعيد.

٢-٥-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين

يضمّ الرأس الأخضر العديد من المنظمات غير الحكومية التي تزاوّل عملها ضمن المجالات المتعلقة بالهجرة^{٥٢}. ولعلّ أبرز الجوانب التي تهتمّ بها هذه القوى الفاعلة هي دمج المهاجرين الأجانب الذين يصلون إلى الرأس الأخضر، والمساعدة في إعادة دمج المواطنين العائدين إلى البلاد بعد هجرة طويلة. ومن المجالات الأخرى التي تخوضها المنظمات غير الحكومية في الرأس الأخضر، دعم المهاجرين الواقعين في أزمات أو محن، وتوجيههم نحو المؤسسات المختصة التي تهتمّ بحالاتهم^{٥٣}. أما على صعيد التعاون مع جاليات المهاجرين في الخارج، فإنّ هذه المنظمات غير الحكومية تقوم أيضاً باستقبال المنح والهيئات وتروّج للأنشطة المطلوبة^{٥٤}.

من المنظمات غير الحكومية التي تعالج القضايا المتعلقة بالهجرة و/أو بجاليات مغتربي الرأس الأخضر، ما يلي^{٥٥}:

- "جمعية الفهود السوداء" (Asociación Panteras Negras)
- "جمعية زي مونيز" (Associação Zé Moniz)
- "منبر الجاليات الأفريقية في الرأس الأخضر" (Plataforma das Comunidades Africana Residentes em) (Cabo Verde)

^{٥٢} مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الرأس الأخضر

^{٥٣} المرجع نفسه.

^{٥٤} المرجع نفسه.

^{٥٥} المرجع نفسه.

٣-٢ الممارسات المؤسسية

١-٣-٢ المؤسسات الوطنية

طرحت السلطات الوطنية في الرأس الأخضر عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي؛ وقد ركزت بشكل أساسي على عودة موارد المهاجرين ومهاراتهم إلى البلد الأم، إلى جانب بذل الجهود في مجال الاتصال بالمهاجرين المقيمين بالخارج وتوجيههم.

الجدول ٢-٢ الرأس الأخضر: مبادرات المؤسسات الوطنية			
الهدف	التعاون	المبادرة	المؤسسة الوطنية
<p>الأهداف الأساسية:</p> <ol style="list-style-type: none"> حشد الموارد البشرية والاجتماعية والمهنية التي يتمتع بها مواطنو الرأس الأخضر المقيمون بالخارج، بغية بناء القدرات ضمن القطاعات التنموية الرئيسية في الرأس الأخضر، على غرار قطاعات الصحة، والتربية، والبنى التحتية، والسياحة؛ تعزيز وتوطيد الروابط بين أفراد جاليات الرأس الأخضر من جهة، وقطاعات العمل الرسمية والخاصة في الرأس الأخضر وأوروبا من جهة أخرى؛ المساهمة في تعزيز الروابط عبر الوطنية التي تجمع الرأس الأخضر بجاليات المهاجرين المقيمين في البرتغال، وإيطاليا، وهولندا. 	<p>المانح: المفوضية الأوروبية (بالإنجليزية) والتعاونية البرتغالية (بالبرتغالية)</p> <p>الوكالة القائمة بالتنفيذ: المنظمة الدولية للهجرة (بالإنجليزية)</p>	<p>مشروع "شنتات من أجل التنمية في الرأس الأخضر" (DIAS de Cape Verde) (بالبرتغالية)</p> <p>كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧</p>	<p>معهد شؤون الجاليات (بالبرتغالية) التابع لوزارة الخارجية والتعاون الجاليات (بالبرتغالية)</p>
<p>أما النتائج الأساسية لهذا المشروع، فكانت:</p> <ul style="list-style-type: none"> تحديد النقاط التي تحتاج إلى تدريب في القطاعات ذات الأولوية؛ إنشاء موقع إلكتروني: www.diasdecaboverde.org، يتضمن المعلومات اللازمة حول البعثات التدريبية، كما يحوي طلبات انتساب إلكترونية لمهاجري الرأس الأخضر المهمين بتنظيم دورات تدريبية؛ تنظيم مهاجري الرأس الأخضر في الخارج لبعثات تدريبية تستهدف قطاعات معينة؛ إلخ. 			

<p>الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): الاستناد إلى نتائج المشروع السابق، عن طريق التشجيع على الحشد المستمر للموارد البشرية والاجتماعية والمهنية التي يتمتع بها أبناء الرأس الأخضر بالخارج، كوسيلة للمساهمة في عملية بناء القدرات ضمن القطاعات الأساسية للرأس الأخضر.</p>	<p>المانح: التعاونية الإسبانية (الإسبانية)</p>	<p>مشروع "Djunta mon pa" disenvolvimentu de Cabo Verde' (DIAS 2 de Cape Verde) (بالبرتغالية) (يجري تطبيقه في الوقت الحالي)</p>	<p>معهد شؤون الجاليات (بالبرتغالية) التابع لوزارة الخارجية والتعاون (بالبرتغالية)</p>
<p>الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): تعزيز الربط بمهاجري الرأس الأخضر والجالية الناشئة من المهاجرين، وتكوين هويتهم الوطنية، من خلال إيجاد فرص لعودتهم المؤقتة في العطل الصيفية، والتفاعل مع الحياة الاجتماعية والثقافية والتشاركية في الرأس الأخضر، وغير ذلك.</p>	<p>جميعيات مختصة بالمهاجرين والشباب</p>	<p>برنامج "الرأس الأخضر بالقلب" (بالبرتغالية) الذي يمنح مهاجري جمهورية الرأس الأخضر والأشخاص المتحدّرين منها فرصة زيارة البلاد خلال العطل الصيفية.</p>	<p>معهد شؤون الجاليات (بالبرتغالية) التابع لوزارة الخارجية والتعاون (بالبرتغالية)</p>
<p>الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): المساعدة في دمج مهاجري الرأس الأخضر والجالية الناشئة من المهاجرين المقيمين في الدول الأفريقية، وبالتحديد سان تومي وبرينسيبي، من خلال تطبيق برامج التدريب المهني، وتقديم المنح الدراسية، وإنشاء المراكز الاجتماعية، إلخ.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>مشروع "شباب بالمشاركة" (بالبرتغالية) الذي يركز على دعم عملية اندماج مهاجري جمهورية الرأس الأخضر والجالية الناشئة من المهاجرين ضمن بيئة الدول الأفريقية، وبالتحديد سان تومي وبرينسيبي.</p>	<p>معهد شؤون الجاليات (بالبرتغالية) التابع لوزارة الخارجية والتعاون (بالبرتغالية)</p>
<p>الأهداف الأساسية: تشجيع الاستثمارات التي يقدّمها أبناء الرأس الأخضر المقيمين بالخارج، وتسهيلها، وتوجيهها.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>نشر مؤلف "عشرين فكرة عمل مفيدة للرأس الأخضر"</p>	<p>معهد شؤون الجاليات (بالبرتغالية) التابع لوزارة الخارجية والتعاون (بالبرتغالية)</p>

الأهداف الأساسية: توفير معلومات عن الرأس الأخضر تعود بالفائدة على أبناء الرأس الأخضر المقيمين بالخارج.	غير متوافر	تأليف "كيتيب للمهاجرين بالخارج" (بالبرتغالية)	معهد شؤون الجاليات (بالبرتغالية) التابع لوزارة الخارجية والتعاون و الجاليات (بالبرتغالية)
الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): تسهيل وتعزيز عملية تنقل شباب الرأس الأخضر داخل البلاد وتطبيق برامج تبادلهم بين الداخل والخارج، من خلال توفير مجموعة متنوعة من الخدمات الخاصة والحسومات في مجال النقلات العامة، وشراء أجهزة الكمبيوتر والمعدات السمعية البصرية، وتأمين المساكن إلخ.	عدة مؤسسات عامة وخاصة	برنامج البطاقة الشبابية	وزارة الشباب والرياضة (بالبرتغالية)
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصادر: مقابلة مع ممثل عن معهد شؤون الجاليات؛ إجابة معهد شؤون الجاليات عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ الموقع الإلكتروني لمعهد شؤون الجاليات: www.ic.cv ؛ والمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، ٢٠٠٩، تقرير الاحتياجات في مجال اللجوء والهجرة؛ ورقة استراتجية الحد من الفقر وتحقيق النمو (٢) لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ في الرأس الأخضر.			

بالإضافة إلى المبارات المنكورة أعلاه، طبقت حكومة الرأس الأخضر آليات متعددة لدعم المؤسسات والاتصال بمهاجرها بالخارج، بهدف تسهيل وتشجيع عودة موارد المهاجرين إلى أرض الوطن، وتزويدهم بالنصائح والإرشادات اللازمة، وتوطيد الرابط بين المهاجرين وأرض الوطن. ومن هذه الآليات ما يلي:

الجدول ٢-٣ الرأس الأخضر: آليات دعم المؤسسات والاتصال بالمغتربين		
الهدف	الوكالة/الوزارة	آلية الدعم
<p>الأهداف الأساسية (نزجة غير رسمية):</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. العمل كوسيط بين المراقق العامة في الرأس الأخضر ومواطني الدولة؛ ٢. تأمين منبر متعدد الوسائط يتضمن معلومات حول الأخبار والتشريع والحقوق المدنية والإجراءات الإدارية، إلخ؛ ٣. تسهيل عمليات التفاعل بين الرأس الأخضر ورعاياه المقيمين بالخارج؛ إلخ. <p>يشكل بيت المواطن محطة إلكترونية واحدة يقف عندها المستثمرون المحتملون للاستفادة من التسهيلات المتاحة في مجال تأسيس الشركات، بالإضافة إلى ذلك، لبيت المواطن مركز " كائن في برايا يقدم فيه المعلومات والإرشادات للمستثمرين، فضلا عن الخدمات التي تسهل عملية تأسيس الشركات، حيث يسمح بإنشاء شركة خلال ٢٤ ساعة فقط.</p>	حكومة الرأس الأخضر	تأسيس "بيت المواطن" (بالبرتغالية)
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>جذب رؤوس الأموال المالية التي يملكها المهاجرون وتشجيعهم على العودة إلى البلاد.</p>	مصرف الرأس الأخضر المركزي (بالبرتغالية)	حسابات مصرفية بالعملية الأجنبية

ملاحظة: هذه الآلية غير شاملة.

المصادر: إجابة معهد شؤون الجاليات عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ الموقع الإلكتروني لبيت المواطن؛ مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الرأس الأخضر

٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة

طرحت السلطات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة المتواجدة في الرأس الأخضر عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٢ - ٤، الرأس الأخضر: مبادرات المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة			
الهدف	التعاون	المبادرة	الوكالة
الاهداف الأساسية: تشجع النقل والهجرة الدائرية بطريقة قانونية بين الرأس الأخضر والبرتغال.	معهد شؤون الجاليات (بالبرتغالية)	مركز دعم المهاجرين في البلاد (بالبرتغالية) (تم تأسيسه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ثم أجريت عليه تحسينات بحيث أصبح يدبر المبادرة التالية: تعزيز قدرات الرأس الأخضر على إدارة الهجرة والعمل وهجرة العودة)	التعاونية البرتغالية (بالبرتغالية)
الهدف العام: الانطلاق من مبادرة «مركز دعم المهاجرين في البلاد»، فتشجع النقل بطريقة قانونية بين الرأس الأخضر والاتحاد الأوروبي، من خلال تعزيز أواصر التعاون حول الهجرة والتنمية بين الجهتين ومكافحة الهجرة غير القانونية. أما الأهداف الخاصة، فهي: ١. الملائمة بين المهارات والوظائف/المناسب الشاغرة، وتقديم المعلومات المناسبة حول فرص الهجرة قانونياً، بشكل يشجع على استخدام تقنية الهجرة القانونية بصفة دائمة؛ ٢. تسهيل إعادة دمج مهاجري الرأس الأخضر العائدين من دول الاتحاد الأوروبي إلى سوق العمل المحلية في بلادهم، ومساعدتهم على الاستفادة بأفضل طريقة ممكنة من المهارات والموارد التي اكتسبوها خلال تجربتهم في الخارج، بما يصب في مصلحتهم الخاصة ومصلحة التنمية في الرأس الأخضر على السواء، وبالتحديد عن طريق تشجيعهم على تنظيم المشاريع والأعمال الحرة.	معهد شؤون الجاليات (بالبرتغالية) معهد التوظيف والتدريب المهني في الرأس الأخضر (بالبرتغالية) المفوض الأعلى لشؤون الهجرة والحوار بين الثقافات (بالبرتغالية) معهد التوظيف والتدريب المهني في الرأس الأخضر (بالبرتغالية) التعاونية البرتغالية (بالبرتغالية) التعاونية الإسبانية (بالإسبانية) المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)، بعثة البرتغال	تعزيز قدرات الرأس الأخضر على إدارة هجرة العمل وهجرة العودة (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١) (مشروع يصب ضمن هيكلية عمل اتفاق «الشراكة حول التنقل» المنعقد بين الاتحاد الأوروبي والرأس الأخضر)	بعثة الاتحاد الأوروبي إلى جمهورية الرأس الأخضر (بالبرتغالية)

<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>إشراك المهاجرات النساء من غرب أفريقيا، المقيمت في إيطاليا، في عملية تطوير بلادهن الأم.</p> <p>كانت النتيجة الأساسية لهذا المشروع اختيار ١٢ مقررًا لمشاريع عرضتها النساء المهاجرات وجمعياتهن في إيطاليا؛ وقد استفدن من التمويل اللازم لتطبيق هذه المشاريع. من أصل هذه المشاريع الاثني عشر، طبق أحدها في الرأس الأخضر، وكان يركز على قطاع التجارة.</p>	<p>المانح: التعاونية الإيطالية (بالإنجليزية)</p>	<p>نساء مهاجرات من أجل التنمية في أفريقيا (بالإنجليزية)</p>	<p>المنظمة الدولية للهجرة (بالإنجليزية)</p>
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>دعم القوى الفاعلة الصغيرة النطاق على المساهمة في الربط بين الهجرة والتنمية في ١٦ بلد منشأ معين. أما المجالات التي تحظى الأولوية، فهي: أ. الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون؛ ب. جاليات المهاجرين؛ ج. إمكانيات المهاجرين؛ د. وحقوق المهاجرين.</p>	<p>مكتب فريق الأمم المتحدة في الرأس الأخضر، بعثة الاتحاد الأوروبي في الرأس الأخضر وحكومة الرأس الأخضر</p>	<p>مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة في الرأس الأخضر (بالإنجليزية) ٢٠١٠-٢٠٠٨</p>	<p>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الرأس الأخضر (بالإنجليزية)</p>
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>توفير المعلومات حول تكاليف إرسال الحوالات وشروطها بين فرنسا ودول معينة، بحيث يتمكن الأشخاص من الاختيار، بأكبر قدر ممكن من الحرية والموضوعية، المؤسسة المالية و/أو الوسيلة الأنسب لإرسال أموالهم مع التقيّد بشروط الأمن والسرعة والكلفة.</p>	<p>مجموعة من المصارف والوكالات المختصة بنقل الحوالات</p>	<p>إنشاء موقع إلكتروني يبيّن تكاليف إرسال الحوالات المالية في مجموعة من الدول: www.envoidargent.org</p>	<p>الوكالة الفرنسية للتنمية (بالإنجليزية)</p>
<p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.</p> <p>المصادر: إجابة معهد شؤون الجاليات عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ مقابلة مع ممثل عن مشروع "مركز دعم المهاجرين في البلاد" في برابا؛ الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية للهجرة؛ الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وموقع www.envoidargent.org الذي تمت زيارته في ٢٠١٠/٣/٢٢.</p>			

التحديات الأساسية:

- أثبت معهد شؤون الجاليات، التابع لوزارة الخارجية في الرأس الأخضر، أنه وكالة حكومية رائدة تشرف على المسائل المتعلقة بجاليات المغتربين كما تنسق مع الوزارات و/أو الأقسام الوزارية الأخرى التي تشارك، بدورها، في معالجة القضايا المرتبطة بمواطني الرأس الأخضر بالخارج. وبفضل إنشاء وزارة جاليات المغتربين، أخيراً، ارتقت قضية جاليات المغتربين درجات إضافية على سلم البنية المؤسساتية. لكن من التحديات التي تصطدم بها السلطات المعنية، في محاولتها تخطي القيود المحيطة بهذه المسألة، هي انعدام هيئة أو آلية مؤسساتية مستقلة، ذات مسؤوليات وصلاحيات خاصة بها تخولها التنسيق بين المؤسسات.
- طبق معهد شؤون الجاليات، خلال السنوات الأخيرة، أنواعاً مختلفة من الأنشطة، سواء بصفة مستقلة أم بالتعاون مع أصحاب المنفعة الدوليين، من أجل تعزيز عودة المهاجرين أصحاب القدرات إلى البلاد وتوظيف هذه القدرات في سبيل تحقيق النمو في الرأس الأخضر؛ كما بذل المعهد جهوداً لتعزيز مستوى الاتصال بالمهاجرين وتوجيههم، إلى جانب توطيد الروابط بالمهاجرين والأشخاص المتحدّرين من الرأس الأخضر. لكن لعلّ أحد الصعوبات التي يواجهها معهد شؤون الجاليات في هذا المجال، محدودية موارده والعراقيل المحتملة التي يمكن أن تحدّ من تطوير أنشطته وتحقيق أهدافه.

التجربة المصرية

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جدة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

جدول المحتويات

٣	معلومات عامة	٣
٣	١-١ تاريخ الهجرة	٣
٤	٢-١ السلطات المختصة	٤
٥	٣-١ دول المقصد	٥
٧	٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين	٧
٧	٥-١ الحوالات المالية المقدّرة	٧
٨	٦-١ مميزات الدولة	٨
٩	نتائج الجردة	٩
٩	١-٢ إطار عمل التشريعات والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين	٩
٩	١-١-٢ التشريع الوطنية	٩
١٠	٢-١-٢ التشريع الدولية	١٠
١٠	٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية	١٠
١١	٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون	١١
١١	١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين	١١
١٣	٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات	١٣
١٤	٣-٢-٢ أهم السلطات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين	١٤
١٥	٤-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين	١٥
١٦	٣-٢ الممارسات المؤسساتية	١٦
١٦	١-٣-٢ المؤسسات الوطنية	١٦
١٨	٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة	١٨

١-١ تاريخ الهجرة

بدأت موجة الهجرة الحديثة من مصر في منتصف القرن التاسع عشر، وهي ترتبط أساساً بحركات العمّال المهاجرين. عندما يجري الحديث عن تدفقات الهجرة إلى الخارج، يمكن تقسيم حركات الهجرة الحديثة من مصر إلى ثلاث مراحل أساسية^١:

▪ في الخمسينات والستينات
الموجة الأولى من الهجرة: ضمّت بشكل أساسي المهاجرين أصحاب المهارات العالية المتوجهين نحو أوروبا الغربية وأميركا الشمالية وأستراليا.

▪ من السبعينات حتى نهاية الثمانينات
الموجة الثانية من الهجرة: سيطر عليها المهاجرون ذوو المهارات المتدنية المتوجهون نحو دول الخليج وليبيا لفترة مؤقتة أو أطول زمنياً. وقد ساهمت ثلاثة عوامل قانونية في زيادة معدّل الهجرة إلى الخارج خلال هذه المرحلة:

- إجازة الهجرة المؤقتة والدائمة بموجب المادة ٥٢ من دستور ١٩٧١ (بالانكليزية).

- إصدار قانون ٧٣ لعام ١٩٧١ الذي يمنح موظفي القطاع العام حقّ العودة إلى وظائفهم خلال عام واحد من استقالتهم. وقد تمّ تمديد هذه الفترة لاحقاً لتصبح عامين.

- تعميم قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ (بالعربية)

▪ من نهاية الثمانينات حتى يومنا الحالي
الموجة الثالثة من الهجرة: خلال الثمانينات، شهدت مصر انخفاضاً في معدّل الهجرة نحو دول الخليج بسبب هبوط إيرادات النفط إثر اندلاع حرب العراق-إيران، وانخفاض الطلب على عمّال البناء في الدول العربية، إلى جانب أسباب أخرى. في الفترة التالية، تطوّر تيار ثالث للهجرة، ضمّ المهاجرين غير النظاميين المتوجهين نحو الدول الأوروبية بشكل أساسي. ويتألف هؤلاء المهاجرون عادةً من المتخرّجين الجدد وطلاب القسم المهني الساعين، بشكل عام، إلى الهجرة لفترة مؤقتة.

وفقاً للمسح الوطني الذي نشر عام ٢٠٠٦، بعنوان مواقف الشباب المصري من الهجرة إلى أوروبا (بالانكليزية)، ترتبط الهجرة الحديثة من مصر، بشكل أساسي، بعوامل الدفع والجذب في سوق العمل والميدان المالي. لكن لا يمكن الإغفال عن العوامل الاجتماعية والديموغرافية والتربوية التي أدّت أيضاً دوراً مهماً في تعزيز الهجرة، وما زالت تفعل ذلك حتى أيامنا هذه (الجدول ١-١).

^١ زهري، أيمن، ٢٠٠٥، الروابط المشتركة بين الهجرة الداخلية والدولية في مصر: دراسة رائدة؛ إجابة د. أيمن زهري عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

الجدول ١-١ مصر: العوامل المؤثرة على هجرة المصريين إلى الخارج

عوامل الدفع	
البطالة، وخاصة بين الشباب*	عوامل سوق العمل
انعدام الآفاق الاقتصادية**	العوامل الاقتصادية
الزيادة في مستويات الأسعار	
ظروف العيش غير الثابتة	
طلب العائلة من الفرد تأمين الدعم المادي	
النمو السكاني المرتفع***	العوامل الديموغرافية
عوامل الجذب	
فرص عمل مغربية	عوامل سوق العمل
توجهات الاستهلاك (ويديرها في العديد من الحالات المهاجرون المقيمون في الخارج، من خلال إرسال الحوالات المالية المستخدمة للزواج مثلاً، أو بناء البيوت في الأرياف وغير ذلك)	العوامل الاقتصادية
فرص التحصيل العلمي/التدريب	العوامل التربوية
لم تشمل الأسر	العوامل الاجتماعية
دور الشبكات (أي الأسر، الأقارب، الأصدقاء، الجمعيات المهنية والثقافية)	

* عام ٢٠٠٥، بلغ عدد عاطلين عن العمل في مصر مليوني شخص، أي ما يعادل ٩,٣٪ من إجمالي القوة العاملة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يُقدّر عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل كل سنة بستمئة ألف عامل تقريباً. (المصدر: تقرير التنمية البشرية الخاص بمصر لعام ٢٠٠٨ وورقة استراتيجية دولة مصر لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية)

** خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٢، قدّر أن ٤٤٪ من السكان المصريين يعيشون لقاء أقل من ١,٧ يورو يومياً (خط الفقر الأعلى). عام ٢٠٠٥، حلت مصر في المرتبة ١١٩ من أصل ١٧٧ دولة وفقاً لدليل التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (المصدر: ورقة استراتيجية دولة مصر لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية)

*** تُقدّر نسبة زيادة السكان سنوياً بـ ٢٪ (المصدر: ورقة استراتيجية دولة مصر لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية)

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصادر: زهري، أيمن، ٢٠٠٦، مواقف الشباب المصري من الهجرة إلى أوروبا ٢٠٠٦، المنظمة الدولية للهجرة، التعاونية الإيطالية ووزارة القوى العاملة والهجرة المصرية؛ تقرير التنمية البشرية الخاص بمصر لعام ٢٠٠٨.

٢-١ السلطات المختصة

الجدول ٢-١ مصر: أهم السلطات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين

مجالات المسؤولية	الوزارة	الوكالة
تحديد وتأمين فرص العمل القانونية للمهاجرين، سواء في مصر أم في الخارج. وترمي الاستراتيجية الراهنة التي يعتمدها قطاع شؤون الهجرة في الخارج إلى تحقيق الأهداف التالية:	وزارة القوى العاملة والهجرة (بالعربية)	قطاع شؤون الهجرة في الخارج
١. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بشؤون الهجرة المصرية، تشمل فرص العمل في الخارج، الأرقام، الإحصائيات، ونظام مبرمج عبر الإنترنت لربط المصريين في الخارج بمسقط رؤوسهم؛		
٢. تعزيز دور "اتحاد المصريين في الخارج" وغيره من منظمات المجتمع المدني التي تمثل المغتربين المصريين في الخارج.		

غير متوافرة	وزارة الخارجية (بالانكليزية)	تقديم الخدمات للمصريين في الخارج والأجانب المتواجدين في مصر. من الخدمات التي يستفيد منها المصريون في الخارج، نذكر: التسجيل المجاني في سجلات القنصليات، ترحيل الأسر في حالات الطوارئ، تجديد جوازات السفر ووثائق أخرى، وتسجيل الأحداث ذات الطابع المدني، وغير ذلك.
غير متوافرة	وزارة الداخلية (بالانكليزية)	لتطبيق السياسة العامة القاضية بتسهيل الهجرة القانونية. من أهم المسؤوليات: ١. تسهيل الإجراءات الإدارية للمصريين الذين يريدون السفر إلى الخارج من خلال إصدار وثائق السفر مثلاً، وتأشيرات الهجرة والشهادات الوطنية؛ ٢. تقديم التسهيلات للمصريين في الخارج للتأكد من عيشهم ضمن بيئة آمنة؛ ٣. ضبط الهجرة من/إلى مصر عبر حدودها.

التنسيق بين المؤسسات

الوكالة	الوزارة	مجالات المسؤولية
اللجنة العليا للهجرة	وزارة القوى العاملة والهجرة (بالعربية) - يرأس وزير القوى العاملة والهجرة اللجنة العليا للهجرة	لتسهيل: ١. إنشاء مراكز التدريب المهنية للمهاجرين المحتملين؛ ٢. تنظيم دروس متخصصة بهدف تأهيل المهاجرين المحتملين؛ ٣. التباحث في التسهيلات التي يمكن منحها للمهاجرين، إما قبل مغادرتهم، وإما خلال إقامتهم في الخارج، أو بعد عودتهم المؤقتة أو الدائمة إلخ.

٣-١ دول المقصد

تقدّر وزارة الخارجية المصرية ووزارة القوى العاملة والهجرة المصرية بأنّ عدد المصريين الذين يقيمون في الخارج يبلغ ٤٧٢٧٣٩٦ شخصاً. يقيم أغلبية المهاجرين المصريين في الدول العربية (٨٠,٧٪)، حيث تعتبر المملكة العربية السعودية أهم دولة مقصد في هذا المجال^٢. ومن الدول الأساسية الأخرى التي تستقبل المصريين أيضاً، ليبيا، الأردن، الكويت، الإمارات العربية المتحدة وعمان^٣ (الجدول ٣-١).

الجدول ٣-١ مصر: التوزيع التقديري لجماعات المغتربين المصريين في أهم مناطق الاستقبال لعام ٢٠٠٦				
الوجهة	الدولة	السكان المقترنون	المجموع	المجموع (%)
الدول العربية	السعودية	١٣٥٠٠٠٠	٣٣٤٦٨٥٩	٧٠,٨
	ليبيا	٩٥٠٠٠٠		
	الأردن	٥٠٠٠٠٠		
	الكويت	٢٥٠٠٠٠		
	الإمارات العربية المتحدة	١٦٠٠٠٠		
	عمان	٤٠٠٠٠		
	غيرها	٩٦٨٥٩		

^٢ المرجع نفسه.

^٣ المرجع نفسه.

^٤ المرجع نفسه.

معلومات عامة

أوروبا	معلومات مفصلة في الجدول ٤-١	معلومات مفصلة في الجدول ٤-١	١٠,٨
أميركا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية	٦٣٥٠٠٠	١٦,٤
	كندا	١٤١٠٠٠	
أوقيانيا	أستراليا	٨٠٣٥٠	١,٧
	نيوزلندا	٣٠٠٠	
غير ذلك	غير متوافر	غير متوافر	٠,٣
المصادر: زهري، أيمن، ٢٠٠٩، أنماط هجرة المصريين في إيطاليا وفرنسا			

تمثل أوروبا، أميركا الشمالية وأوقيانيا بعض المناطق الأساسية الأخرى التي يقصدها المهاجرون المصريون^٥. وفقاً للبحث المنشور عن مركز روبرت شومن للدراسات المتقدمة (الانكليزية)، بعنوان **أنماط هجرة المصريين في إيطاليا وفرنسا** (بالانكليزية)، يتركز ٨٠٪ من المهاجرين المصريين المقيمين في أوروبا ضمن أربع دول أساساً، هي: إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا واليونان. من دول المقصد الأخرى أيضاً، ألمانيا، هولندا، النمسا، سويسرا، السويد، الدانمارك، قبرص، إسبانيا وبلجيكا (الجدول ٤-١).

الجدول ٤-١ مصر: التوزيع التقريبي لجماعات المغتربين المصريين في أوروبا		
السكان المهاجرون (%)	السكان المهاجرون	دول المقصد
٤١,١	٢١٠٠٠٠	إيطاليا
١٤,٦	٧٤٧٦٤	المملكة المتحدة
١٣,٧	٧٠٠٠٠	فرنسا
٩,٨	٥٠٠٠٠	اليونان
٧,٩	٤٠٢٦٥	ألمانيا
٣,٩	٢٠٠٠٠	هولندا
٣,٩	٢٠٠٠٠	النمسا
٢,٣	١٢٠٠٠	سويسرا
٠,٧	٣٥١٠	السويد
٠,٤	٢٠٠٠	الدانمارك
٠,٤	٢٠٠٠	قبرص
٠,٢	١٠٠٠	إسبانيا
٠,٢	١٠٠٠	بلجيكا
٠,٨	٤٣٣٩	غيرها
المصادر: زهري، أيمن، ٢٠٠٩، أنماط هجرة المصريين في إيطاليا وفرنسا		

في السنوات الأخيرة، أصبحت الدول الأوروبية، بشكل متزايد، وجهات مهمة بالنسبة للمهاجرين المصريين. وفقاً لورقة استراتيجية دولة مصر لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية (بالانكليزية)، تشمل تدفقات الهجرة من مصر إلى أوروبا المهاجرين القانونيين وغير النظاميين على السواء^٦.

^٥ المرجع نفسه.

^٦ ورقة استراتيجية دولة مصر لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية

٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين

تتألف جماعات المغتربين المصريين، أساساً، من المهاجرين أصحاب المهارات العالية والمتدنية. ووفقاً للبنك الدولي (بالانكليزية)، تلقى ٤,٢٪ من المهاجرين المصريين تعليماً جامعياً. فضلاً عن ذلك، من المقدّر أنّ ٢,١٪ من الأطباء المدربين في مصر و ٥,٥٪ من طاقم التمريض قد غادروا البلاد. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأرقام تعتبر متدنية نسبياً بالمقارنة مع بقية الدول التي يشملها هذا المسح.

يتمركز أغلبية المهاجرين المصريين، ومعظمهم من العمّال المهاجرين، في دول الخليج^٧. فيقيم المهاجرون ذوو المهارات العليا عادةً (من أطباء ومدرسين ومهندسين وغيرهم) في دول أوروبا وأميركا الشمالية^٨. ولا يخفى على أحد أنّ بنية أسواق العمل في دول المقصد، وشبكات الهجرة المصرية المتواجدة في الخارج حالياً، تؤدي دوراً مهماً في اختيار المهاجرين للدولة التي سيتوجهون إليها. في دول الخليج، تتولى وكالات توظيف مرخصة في العادة تنظيم وإدارة سفر المهاجرين المصريين بداعي العمل. أما في حالة أوروبا، فيستفيد المهاجرون المصريون إجمالاً من الشبكات الاجتماعية للدخول إلى دولة معيّنة^٩.

٥-١ الحوالات المالية المقدّرة

وفقاً لإحصائيات البنك الدولي، احتلت مصر المرتبة الأولى بين أهمّ الدول النامية المتنافسة للحوالات المالية عام ٢٠٠٨. في السنة نفسها، قدّرت الحوالات المالية الرسمية التي أرسلها المصريون من الخارج بـ ٩,٥ مليار دولار أميركي^{١١}. فشكّل هذا الأمر زيادة ملحوظة بالمقارنة مع العام ٢٠٠٧، حين بلغ مقدار الحوالات ٧,٦ مليار دولار. فضلاً عن ذلك، مثّلت الحوالات في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ دخلاً مهماً جداً للبلاد بالمقارنة مع إيرادات قناة السويس (حوالي ٥,٢ مليار دولار)^{١٢}.

تستخدم الحوالات المالية بشكل أساسي لتغطية النفقات الأسرية والرعاية الصحية المباشرة^{١٣}. كما تُتفق هذه الأموال، بنسبة أقل، على البناء أو شراء الأراضي أو القطعان أو التعليم أو شراء السلع الاستهلاكية المستدامة (الجدول ١-٥). ولا تُخصّص إلا كمية محدودة من الحوالات المالية للاستثمارات الإنتاجية وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فوفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ الخاص بدولة مصر (الانكليزية)، شكّلت الحوالات المالية الرأسمال الأولي لـ ١,٤٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

الجدول ١-٥ مصر: تقدير إنفاق الحوالات المالية في المحاور الأساسية	
استخدام الأسر للأموال (%)	محور الإنفاق
٧٤	المصاريف الأسرية اليومية (المأكل، الملابس والرعاية الصحية)
٧,٣	البناء (شراء بيت أو بناؤه أو إصلاحه)
٣,٩	تمويل تعليم أحد أفراد الأسرة
١٤,٨	غير ذلك

المصادر: زهري، أيمن، ٢٠٠٣، الهجرة المصرية المعاصرة ٢٠٠٣، المنظمة الدولية للهجرة، التعاونية الإيطالية، ووزارة القوى العاملة والهجرة

^٧ <http://remi.revues.org/index2664.html>، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٢/١١.

^٨ زهري، أيمن، ٢٠٠٩، أنماط هجرة المصريين في إيطاليا وفرنسا

^٩ <http://remi.revues.org/index2664.html>، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٢/١١.

^{١٠} البنك الدولي، كتيّب التعليمات رقم ٨ الخاص بالهجرة والتنمية، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، نتيجة تدفقات الحوالات المالية ٢٠٠٨-٢٠١٠: يتوقع أن تهدأ وتيرة النمو بشكل ملحوظ، لكن التدفقات ستبقى مرنة

^{١١} المرجع نفسه.

^{١٢} المرجع نفسه، وإجابات مركز دراسات الهجرة واللجئين التابع للجامعة الأميركية في القاهرة عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{١٣} إجابات مركز دراسات الهجرة واللجئين التابع للجامعة الأميركية في القاهرة عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

لعلّ الأسر التي تستقبل الحوالات المالية أكثر من غيرها هي تلك التي تتأثر بها نساء ذوات دخل مادي محدود^{١٤}. وتزداد نسبة تلقي هؤلاء النساء للحوالات المالية إذا كان الزوج أو أحد الأقارب الذكور من المهاجرين في الخارج^{١٥}. في المقابل، تقل نسبة استقبال الحوالات من المغتربين الذين يملكون شهادات ثانوية أو جامعية. فيلاحظ هذا الأمر بشكل واضح في أوساط المهاجرين المصريين المتواجدين في الدول الأوروبية^{١٦}. يمكن تفسير هذه الظاهرة، في حالة المصريين القاطنين في ألمانيا، بأنّ العديد من المهاجرين الذين يحملون شهادات عليا يتحدرون من أسر ثرية من الطبقة العليا أو المتوسطة في مصر. فتجري العادة أن ترافقهم زوجاتهم وأطفالهم إلى الخارج أو أن يؤسسوا عائلة جديدة في ألمانيا. نتيجة لذلك، لا يبقى في البلد المنشأ في تلك الحالة إلا العديد من الأقارب البعيدين؛ وبالتالي، فإنّ الحوالات المالية لا ترسل بصفة انتظامية ولكن رداً على حاجة معيّنة لدى أحد أفراد الأسرة ربما^{١٧}.

٦-١ مميّات الدولة

عام ١٩٨٣، عمّمت مصر قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣. يعتبر هذا القانون قانون الهجرة الأساسي في مصر الذي يرفع شؤون المهاجرين المصريين في الخارج^{١٨}. وهو يتألف من خمسة أبواب تغطي الأحكام العامة المطبقة على المهاجرين كافة، إلى جانب الهجرة الموقوتة والدائمة، وحقوق المهاجرين، والأحكام الختامية والانتقالية^{١٩}. للمزيد من التفاصيل حول هذا القانون، يمكن الاطلاع على نتائج الجردة.

^{١٤} فان دالن وغيره، ٢٠٠٥، الحوالات المالية وتأثيرها على مقاصد الهجرة في مصر، المغرب وتركيا

^{١٥} المرجع نفسه.

^{١٦} المرجع نفسه.

^{١٧} (GTZ)، ٢٠٠٦، جماعات الشتات المصرية، الأفغانية والصربية- في ألمانيا: كيف تساهم في تنمية بلدها الأصلي،

^{١٨} زهري، أيمن، ٢٠٠٥، الروابط المشتركة بين الهجرة الداخلية والدولية في مصر: دراسة رائدة

^{١٩} قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣

١-٢ إطار عمل التشريعات والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين

١-١-٢ التشريعات الوطنية

يعتبر قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ (بالعربية) الذي صدر في مصر قانون الهجرة الأساسي في البلاد^{٢٠}. ويتألف هذا القانون من خمسة أبواب:

١. الأحكام العامة المطبقة على المهاجرين كافة
٢. الهجرة الدائمة
٣. الهجرة الموقوتة
٤. حقوق المهاجرين إلى الخارج
٥. الأحكام الختامية والانتقالية

إنّ الهدف الأساسي من قانون الهجرة المصري هو المحافظة على روابط متينة بالمصريين المقيمين بالخارج^{٢١}. فضلاً عن ذلك، يرمي هذا القانون، بالإجمال، إلى هدفين خاصين، هما^{٢٢}:

- وضع نظام لإدارة الهجرة الدائمة والموقوتة إلى الخارج؛
- تحديد الأحكام المتعلقة بتأمين الرعاية والتسهيلات الإضافية اللازمة للمهاجرين المصريين المقيمين بالخارج، سواء قبل مغادرتهم للأراضي المصرية، أو بعد وصولهم إلى الدول المضيفة، أو عند اتخاذهم قراراً بالعودة إلى مصر.

لكن في ما خلا قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣، لا وجود في مصر لسياسة هجرة موحدة وشاملة^{٢٣}.

١-١-٢-١ الجنسية المزدوجة

يمثل قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ (بالعربية)، الذي عدّلت بعض أحكامه في قانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ (بالعربية)، قانون الجنسية المصرية. يعرف هذا القانون بمقومات المواطن المصري، ويفسّر الإجراءات التي يجب أن يتبّعها الأجانب لنيل الجنسية المصرية. بموجب القانون المصري، لا يجوز لمصري أن يتجنس بجنسية أجنبية إلا إذا أسقطت عنه الجنسية المصرية. لكن يجوز، في بعض الظروف، الاحتفاظ بكلتا الجنسيين بانتظار موافقة وزارة الداخلية على ذلك.

في هذا الإطار، تتوسّع المادة ١٠ في الشروط المفروضة على المواطن المصري للحصول على الجنسية المزدوجة: "[...] مع ذلك يجوز أن يتضمّن الإنّ بالتجنيس إجازة احتفاظ المأنون له وزوجته وأولاده القصر بالجنسية المصرية، فإن أعلن رغبته في الإفادة من ذلك خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ اكتسابه الجنسية الجديدة، ظلوا محتفظين بجنسيتهم المصرية رغم اكتسابهم الجنسية الأجنبية".

^{٢٠} زهري، أيمن، ٢٠٠٩، أنماط هجرة المصريين في إيطاليا وفرنسا

^{٢١} المرجع نفسه.

^{٢٢} المرجع نفسه.

^{٢٣} المرجع نفسه.

استحقاقات الجنسية المزدوجة:

يتمتع المصريون الذين حصلوا على جنسية مزدوجة بكافة الحقوق المدنية الممنوحة، ما خلا الانتساب إلى الجمعية الشعبية وشغل منصب رئيس الجمهورية المصرية^{٢٤}.

٢-١-١-٢ المحفزات المالية

يتوسّع قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ (بالعربية) في سلسلة من المبادرات المالية التي تهدف إلى تشجيع المهاجرين المصريين بالخارج على الاستثمار داخل مصر.

وتتوسّع المادة ١٥ في هذه المبادرات كما يلي: "يُعفى عائد استثمار الودائع التي يودعها المهاجرون المصريون في أحد البنوك العاملة في مصر من كافة الضرائب والرسوم. كما يعامل رأس المال الذي يشارك به المصري المهاجر أو غيره من المصريين العاملين بالخارج في مشروعات أو أعمال استثمارية داخل البلاد على أساس تمتعه بكافة المزايا المقررة لرأس المال الأجنبي الذي يعمل في نفس المجال أو رأس المال الوطني أيهما أصلح له. فإذا تفررت أكثر من معاملة تبعاً لاختلاف جنسية رأس المال الأجنبي، كانت معاملة رأس المال الذي يشارك به على أساس المعاملة الأكثر ميزة".

٢-١-٢ التشاريع الدولية

تنتسب مصر، بصفتها بلداً شديد التأثير بظاهرة هجرة العمل، إلى عدّة اتفاقيات دولية ذات علاقة بالهجرة الدولية والمهاجرين في الخارج. ومن هذه الاتفاقيات:

■ **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠** (بالانكليزية) التي صادقت عليها مصر في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٩٩٣.

٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية

وقّعت مصر على اتفاقات ثنائية تُعنى بشؤون الهجرة مع دول متنوّعة، وذلك تأميناً منها لإطار عمل قانوني يحمي مواطنيها في الخارج. ومن هذه الاتفاقات^{٢٦}:

آسيا	أوروبا	الدول العربية
■ الصين	■ اليونان ■ إيطاليا	■ العراق ■ الأردن ■ الكويت ■ ليبيا ■ المغرب ■ قطر ■ السودان ■ اليمن

^{٢٤} إجابة د. أيمن زهري عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٢٥} تمت زيارة الموقع الإلكتروني في http://portal.unesco.org/shs/en/ev.php-URL_ID=3693&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٢/٥.

^{٢٦} أنظمة وأدوات معلومات الاتصال الخاصة بالهجرة (LISTE) - المنظمة الدولية للهجرة ووزارة الداخلية الإيطالية

٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون

١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين

وزارة القوى العاملة والهجرة- قطاع الهجرة إلى الخارج

أنشئ منصب وزير شؤون الهجرة والمصريين بالخارج بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٨١ الذي صيغ بهدف تحديد مسؤوليات الوزير^{٢٧}. عام ١٩٩٦، صدر المرسوم الرئاسي رقم ١٦٥ الذي نقل مسؤوليات وزير شؤون الهجرة والمصريين بالخارج إلى وزارة القوى العاملة والتوظيف- المعروفة حالياً باسم وزارة القوى العاملة والهجرة (بالعربية)^{٢٨}.

يتولى قطاع شؤون الهجرة، التابع لوزارة القوى العاملة والهجرة، تنفيذ مسؤولياته وفقاً للأهداف التالية^{٢٩}:

١. وضع الخطط والسياسات التنفيذية لتشجيع المصريين على الهجرة وتوفير فرص نجاحها، إيماناً بأنَّ الهجرة ظاهرة طبيعية ومستمرة؛
٢. تقديم الرعاية إلى المصريين في الخارج وتشجيعهم على تشكيل التجمعات والاتحادات والنادي، مع الاهتمام بالجيل الثاني والثالث ودعم علاقات الترابط والانتماء بينهم وبين الوطن الأم؛
٣. تعظيم الاستفادة من الطاقات المصرية في الخارج، سواء على مستويات نقل المعرفة العلمية والبحثية، أو المساهمة بمدخراتهم في خطط التنمية المصرية ودعم القدرات المصرية العامة في الداخل والخارج على السواء؛
٤. إنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن المصريين في الخارج وأسواق الهجرة والقوانين المنظمة للهجرة في دول المهجر.

الجدول ٢-١ مصر: وزارة القوى العاملة والهجرة

المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بالوزارة
نظام معلومات الهجرة المتكامل (بالانكليزية) ٢٠٠١-٢٠٠٥	١. الموقع الإلكتروني لوزارة القوى العاملة والهجرة: www.emigration.gov.eg (بالعربية)؛
نظام معلومات الهجرة المتكامل-تابع (بالانكليزية) ٢٠٠٨-٢٠١٠	٢. زيارات البعثات الممثلة و/أو الممثلين الأفراد عن وزارة القوى العاملة والهجرة (بالعربية) إلى دول المقصد حيث تقيم أعداد كبيرة من المهاجرين في الخارج؛ إلخ.
مؤتمرات المصريين في الخارج (بالانكليزية): تشرف على تنظيمها وزارة القوى العاملة والهجرة مرتين سنوياً. وقد عقد المؤتمر الأخير في القاهرة في تموز/يوليو ٢٠٠٩.	أقنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى
	١. السفارات والقنصليات المصرية في الخارج، إلخ.

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.
*تتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: "الممارسات المؤسساتية".
المصدر: مقابلة مع ممثل عن وزارة القوى العاملة والهجرة؛ و www.emigration.gov.eg

^{٢٧} إجابة د. أيمن زهري عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٢٨} المرجع نفسه.

^{٢٩} تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٥/١/٢٠١٠. <http://www.emigration.gov.eg/AboutUs/Objectives.aspx>

وزارة الخارجية

تهدف وزارة الخارجية المصرية (بالانكليزية)، في ما يتعلق بجاليات المهاجرين المصريين في الخارج، إلى حماية المهاجرين القانونيين من التمييز العنصري وضمان حقوق جاليات المغتربين المصريين وكرامتهم، بما يتوافق، كل التوافق، مع القوانين المطبقة في دول المقصد^{٣٠}. كما تقدم وزارة الخارجية إلى مواطنيها المصريين في الخارج، من خلال السفارات والقنصليات المصرية، مجموعة من الخدمات، منها على سبيل المثال^{٣١}:

- التسجيل المجاني للمغتربين في سجلات القنصليات خلال الأشهر الستة الأولى في إقامتهم في الخارج؛
- ترحيل العائلات في حالات الطوارئ؛
- تجديد جوازات السفر وغيرها من الوثائق؛
- التصديق على الوثائق الرسمية؛
- تسجيل الأحداث المدنية (كحالات الولادة، الوفاة، الطلاق، الزواج).

الجدول ٢-٢ مصر: وزارة الخارجية	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال بالوزارة
تعدّر جمع المعلومات حول هذا الموضوع.	١. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية: www.emigration.gov.eg (بالانكليزية). يقدم هذا الموقع معلومات للمصريين المقيمين بالخارج حول ما مواضيع كثيرة منها: - كيفية الحصول على تأشيرات الدخول ورخص الإقامة؛ - البعثات المصرية في الخارج في حال الحاجة إليها؛ - جمعيات المصريين؛ - القوانين المطبقة في دول الاستقبال؛ - الأحكام القانونية المطبقة في حال انتهاك القانون.
	٢. السفارات والقنصليات المصرية في الخارج، إلخ.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
المصدر: علي الصاوي، ٢٠٠٥، المؤسسات والسياسات المرتبطة بالهجرة في مصر؛ و www.mfa.gov.eg	

^{٣٠} زهري، أيمن، ٢٠٠٩، أنماط هجرة المصريين في إيطاليا وفرنسا

^{٣١} المرجع نفسه.

وزارة الداخلية

تهدف وزارة الداخلية المصرية (بالانكليزية)، في ما يتعلق بالهجرة المصرية إلى الخارج، إلى اتباع سياسة عامة من شأنها أن تسهل من الهجرة القانونية^{٣٢}. كما تعتبر الوزارة مسؤولة عن تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بالمهاجرين المصريين قبل مغادرتهم البلاد، وهي تشرف على شؤون المهاجرين عند تقديمهم لطلبات من أجل الحصول على تأشيرات عمل، أو نيل جنسية أخرى، أو هجرتهم إلى الخارج، إلخ^{٣٣}.

فضلاً عن ذلك، تتحمل وزارة الداخلية مسؤولية تقديم التسهيلات للمصريين بالخارج، للحرص على إحاطتهم ببيئة آمنة خلال تواجدهم في الخارج^{٣٤}.

الجدول ٢-٣ مصر: وزارة الداخلية	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال بالوزارة
تعذر جمع المعلومات حول هذا الموضوع.	١. الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية: www.moiegypt.gov.eg (بالعربية)، إلخ.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: علي الصاوي، ٢٠٠٥، المؤسسات والسياسات المرتبطة بالهجرة في مصر؛ وزهري، أيمن، ٢٠٠٩، أنماط هجرة المصريين في إيطاليا وفرنسا	

٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات

اللجنة العليا للهجرة

تشكّلت اللجنة العليا بموجب القرار رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٩٩٧^{٣٥}. يرأسها وزير القوى العاملة والهجرة، وتنتسب إليها الوزارات التالية^{٣٦}:

- وزارة القوى العاملة والهجرة
- وزارة الخارجية
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة البحث العلمي
- وزارة الداخلية
- وزارة الاقتصاد
- وزارة التخطيط
- وزارة الدفاع
- وزارة الإعلام
- وزارة السياحة والطيران المدني
- وزارة التأمينات
- وزارة المالية

تنص المادة ٥ من قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ (بالعربية) على اختصاص اللجنة العليا للهجرة التي تُنَاطُ بها **المسؤوليات** التالية:

^{٣٢} علي الصاوي، ٢٠٠٥، المؤسسات والسياسات المرتبطة بالهجرة في مصر

^{٣٣} المرجع نفسه.

^{٣٤} المرجع نفسه.

^{٣٥} إجابة د. أيمن زهري عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٣٦} قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣

١. دراسة إنشاء مراكز متخصصة لتدريب الراغبين في الهجرة وبصفة خاصة في مجالي الزراعة والصناعة؛

٢. دراسة تنظيم دورات متخصصة لتأهيل الراغبين في الهجرة؛

٣. العمل على توفير احتياجات المصريين المقيمين في الخارج من مواد ثقافية وإعلامية وقومية تحفظ صلاتهم بالوطن، وتوفير وسائل نشر اللغة العربية بين أبنائهم، ودعم الجهود التي تبذلها الجهات الدينية المصرية لتعميق التراث الروحي المصري بين المصريين في الخارج؛

٤. اقتراح التيسيرات التي تُمنح للمهاجرين الى الخارج، سواء قبل سفرهم أو خلال فترة تواجدهم بالخارج أو عند عودتهم للوطن مؤقتاً أو نهائياً.

يُفترض باللجنة العليا للهجرة أن تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر بناءً على طلب رئيس اللجنة^{٣٧}. غير أنها تصطدم بتحديات عدة تعرقل اجتماعها بشكل دوري، وبالتالي فإنّ العديد من مهامها لم يُطبّق بعد^{٣٨}. هذه هي الظروف التي أدّت إلى عرقلة إنشاء المراكز المتخصصة لتدريب الراغبين في الهجرة (المسؤولية الأولى المذكورة أعلاه)^{٣٩}.

٣-٢-٢ أهم السلطات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين

تعتبر المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية) ومكتبها الإقليمي لدى الشرق الأوسط في القاهرة (بالانكليزية) من أهمّ المحاورين الدوليين الذين يتباحثون والحكومة المصرية في المسائل المتعلقة بالهجرة إلى الخارج.

لكن تشارك مؤسسات دولية أخرى في معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة، ومنها:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر (بالانكليزية)
- جامعة الدول العربية (بالعربية)، إدارة السياسات السكانية والهجرة
- بعثة الاتحاد الأوروبي إلى مصر (بالانكليزية): ارتسمت أطر العمل الاستراتيجية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر من خلال ورقة استراتيجية دولة مصر لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ والبرنامج الإرشادي الوطني في مصر لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ (بالانكليزية) الصادرين عن الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن سياسة الجوار الأوروبي. أما المواضيع الرئيسية الثلاثة التي بحثت فيها ورقة الاستراتيجية لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، فهي^{٤٠}:

١. دعم الإصلاحات في مصر في مجالات الديمقراطية، حقوق الإنسان، إدارة الحكم السليم والعدالة؛

٢. تطوير روح التنافسية والإنتاج للاقتصاد المصري؛

٣. تأمين استدامة عملية التنمية من خلال سياسات اجتماعية، اقتصادية وبيئية فعالة، وإدارة أفضل للموارد الطبيعية.

^{٣٧} إجابة د. أيمن زهري عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٣٨} المرجع نفسه.

^{٣٩} المرجع نفسه.

^{٤٠} ورقة استراتيجية دولة مصر الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣.

أما العلاقة بين الموضوع/الأول من جهة، أي دعم الإصلاحات في مصر في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدارة الحكم السليم والعدالة، وقضية الهجرة من جهة أخرى، فهي تجسده لأحد مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر^{٤١}. ففي مجال العدالة على سبيل المثال، يتمثل أحد الأهداف التي ترمي إليها خطة عمل سياسة الجوار الأوروبي **بتعزيز التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي حول إدارة تدفقات الهجرة**، سواء القانونية منها أم غير النظامية^{٤٢}. في هذا السياق، يمكن وصف النتيجة المتوقعة للتعاون ومؤشر الأداء المتعلق بالهجرة كما يلي^{٤٣}:

النتائج المتوقعة:

- تعزيز قدرة مصر على إدارة الهجرة القانونية والتعامل مع تدفقات الهجرة غير النظامية الواصلة إلى أراضيها، ومع الإتجار بالبشر.

مؤشرات الأداء:

- توطيد الحوار مع مصر حول قضايا متنوعة ذات علاقة بالهجرة.

٢-٢-٤ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين

في ما يتعلق بجمع البيانات حول القضايا المتعلقة بالمصريين في الخارج، وتحديد فرص عودة موارد المهاجرين، فإنّ الحكومة المصرية تفوّض مسؤولية تنفيذ هذه المهام عادةً إلى مركز دراسات الهجرة واللجوء (بالانكليزية) والجامعة الأميركية في القاهرة (بالانكليزية).

ولم تتوفر معلومات عن أي مؤسسات غير حكومية أخرى تشارك في معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة في مصر.

^{٤١} المرجع نفسه.

^{٤٢} المرجع نفسه.

^{٤٣} المرجع نفسه.

٣-٢ الممارسات المؤسسية

١-٣-٢ المؤسسات الوطنية

طرحت السلطات الوطنية في مصر عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي، وقد ركزت بشكل أساسي على التنمية الاجتماعية والمالية للمصريين المغتربين وكيفية التواصل معهم.

الجدول ٢-٤ مصر: مبادرات المؤسسات الوطنية			
الهدف	التعاون	المبادرة	المؤسسة الوطنية
رمت هذه المبادرة إلى توفير أداة تقنية من شأنها أن تدعم قطاع شؤون الهجرة في إدارته لتتفقات الهجرة القانونية القادمة من مصر، مما يحسن من الوضع الاجتماعي للمهاجرين في دول المقصد ويساعد في تسيير الموارد البشرية والمالية التي تولدها الهجرة ضمن أفتية معينة.	المانح: <u>التعاونية الإيطالية</u> (بالإنكليزية) الوكالة القائمة بالإفاد: <u>المنظمة الدولية للهجرة</u> (بالإنكليزية)	نظام معلومات الهجرة المتكامل (بالإنكليزية) ٢٠٠٥-٢٠٠١	قطاع شؤون الهجرة التابع لوزارة القوى العاملة والهجرة (بالعربية)
أثمر هذا المشروع عن إنشاء موقع إلكتروني للإعلان عن فرص العمل المتوافرة في الخارج، كما ساهم في إنشاء بوابة إلكترونية للمهاجرين المصريين: www.emigration.gov.eg (بالعربية).	المانح: <u>التعاونية الإيطالية</u> (بالإنكليزية) الوكالة القائمة بالإفاد: <u>المنظمة الدولية للهجرة</u> (بالإنكليزية)	نظام معلومات الهجرة المتكامل-تابع (بالإنكليزية) ٢٠٠٨-٢٠١٠	قطاع شؤون الهجرة التابع لوزارة القوى العاملة والهجرة (بالعربية)
رمت هذه المبادرة إلى تشذيب نظام معلومات الهجرة المتكامل الذي تبلور في المرحلة الأولى من المشروع، وتعزيز الروابط الاجتماعية والاقتصادية مع المصريين في الخارج، وإدارة هجرة العمل المصرية بشكل أكثر فعالية.			

<p>رمت هذه المبادرة إلى:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تحسين عملية التنمية في مصر وبيئة الاستثمار وشروطه؛ 2. تعزيز التفاعل مع الأجيال الثانية والثالثة من المهاجرين وتوطيد صلاتهم بمصر؛ 3. فتح أبواب النقاش حول أحدث التطورات في قطاع الاتصالات في مصر؛ 4. فتح أبواب النقاش حول المشاركة السياسية والعملية الديمقراطية في مصر. وقد خضع موضوع المشاركة في العملية الانتخابية لنقاش موسع. 	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الاستثمار - وزارة الاتصالات - وزارة التعليم العالي - وزارة التربية - وزارة الخارجية - وزارة الداخلية - وزارة الدفاع - الصندوق الاجتماعي للتنمية - المجلس القومي للشباب - بنك مصر - سوق الأسهم 	<p>مؤتمرات المصريين في الخارج (بالإنجليزية): تشرف على تنظيمها وزارة القوى العاملة والهجرة من تين سنوياً. وقد عقد المؤتمر الأخير في القاهرة في تموز/يوليو ٢٠٠٩.</p>	<p>قطاع شؤون الهجرة التابع لوزارة القوى العاملة والهجرة (بالعربية)</p>
<p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: مقابلة أجريت مع وزارة القوى العاملة والهجرة؛ والموقع الإلكتروني http://www.emigration.gov.eg/AboutUs/AboutMISProject.aspx، تمت زيارة الموقع في ١٢/١٠/٢٠١٠.</p>			

تعذر جمع أي معلومة عن آليات الدعم المؤسسية التي تطبقها السلطات المصرية من أجل تشجيع المهاجرين على العودة بمواردهم نحو مصر.

٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة

طرحت السلطات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة المتواجدة في مصر عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٢-٥ مصر: مبادرات المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة			
الهدف	التعاون	المبادرة	الوكالة
رمت هذه المبادرة إلى دراسة الدور الذي يمكن أن يؤديه المهاجرون المصريون في الخارج من أجل تطوير جاليات بلادهم.	وزارة القوى العاملة والهجرة (بالعربية)	مشروع البحث: ديناميكية الشتات المصري- تعزيز الروابط التنموية (بحري تطبيقه في الوقت الحالي)	المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية) ومكتبها الإقليمي لدى الشرق الأوسط في القاهرة (بالانكليزية)
رمت هذه المبادرة إلى دراسة أنماط إرسال الحوالات المالية وكيفية استخدامها على مستوى الأسر في المناطق التي يهاجر منها أبناءها بكثرة، واكتشاف مدى القدرة على تجميع هذه الحوالات وتوظيفها في سبيل تنفيذ مشاريع تنموية تعود بالفائدة على الجماعة ككل.	وزارة القوى العاملة والهجرة ومركز دراسات الهجرة واللاجئين (بالانكليزية) والجامعة الأميركية في القاهرة (بالانكليزية)	مشروع البحث (تابع لمشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل): فرص استثمار المهاجرين في مصر (بحري تطبيقه في الوقت الحالي)	
رمت هذه المبادرة إلى دعم القوى الفاعلة الصغيرة من أجل المساهمة في الربط بين الهجرة والتنمية ضمن ١٦ بلد منشأ محدد. أما المواضيع التي تحتل الأولوية في هذا المجال، فهي: أ. الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون، ب. جاليات المهاجرين، ج. إمكانات المهاجرين، د. وحقوق المهاجرين.	وزارة القوى العاملة والهجرة	مشروع البحث: تعزيز الروابط الحالية بين الشتات المصري ووطنهم (بحري تطبيقه في الوقت الحالي)	
رمت هذه المبادرة إلى دعم القوى الفاعلة الصغيرة من أجل المساهمة في الربط بين الهجرة والتنمية ضمن ١٦ بلد منشأ محدد. أما المواضيع التي تحتل الأولوية في هذا المجال، فهي: أ. الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون، ب. جاليات المهاجرين، ج. إمكانات المهاجرين، د. وحقوق المهاجرين.	مكتب فريق الأمم المتحدة في مصر، بعثة الاتحاد الأوروبي في مصر والحكومة المصرية.	مشروع البحث: تعزيز الروابط الحالية بين الشتات المصري ووطنهم (بحري تطبيقه في الوقت الحالي)	المنظمة الدولية للهجرة هي جهة التنسيق المسؤولة عن مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة في مصر (بالانكليزية) ٢٠٠٨-٢٠١١

وزارة التنمية الدولية (بالإنجليزية)	إنشاء موقع إلكتروني حول تكاليف إرسال الحوالات المالية في بعض الدول: www.sendmoneymoneyhome.org	غير متوافرة	الأهداف الأساسية: تزويد الأشخاص بمعلومات مقارنة ومحدثة حول تكلفة إرسال الحوالات المالية بين الدول المتتوعة.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، المكتب الإقليمي لدى الشرق الأوسط في القاهرة؛ http://www.egypt.iom.int/Doc/Migration%20and%20Development%20Fact%20Sheet.pdf ؛ تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/٦. تمت زيارة الموقع في www.sendmoneymoneyhome.org ؛ تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٦/٢٦. تمت زيارة الموقع في http://www.migration4development.org/content/egypt ؛ ٢٠١٠/٦/٢٦.			

التحديات الأساسية:

- تعترف السلطات المصرية بالأهمية البالغة التي يتمتع بها موضوع الهجرة والتنمية أولاً، وقضية عودة موارد المهاجرين إلى البلاد ثانياً (البشرية منها والاجتماعية والمالية) لضمان تطوّر مصر. لكن من العراقيل التي تقف حاجزاً دون تنفيذ هذه الخطوة، **نقص البيانات المتوفرة** حول مواصفات جاليات المهاجرين المصريين التي كان يمكن أن تساعد في صياغة سياسات واعية وقائمة على المعارف.
- إضافةً إلى المحفّزات المادية المنصوص عليها في قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم ١١١ لسنة ٣٨٩١، يُلاحظ أن **الافتقار إلى مجموعة متنوعة من محفّزات الاستثمار** التي تساهم في عودة الحوالات المالية إلى البلاد يؤثر على مدى استعداد المغتربين المصريين للاستثمار في القطاع الإنتاجي داخل مصر.
- يساعد إنشاء اللجنة العليا للهجرة في توفير أساس داعم لعمليات التنسيق بين المؤسسات. لكن من العراقيل التي تصادفها السلطات المعنية في هذا المجال **محدودية الإمكانيات المؤسسية** التي تتمتع بها اللجنة العليا للهجرة وضعفها في تنفيذ المسؤوليات الموكلة إليها.
- يواجه المهاجرون المصريون المقيمون في الخارج تحديات تتعلق باندماجهم في بلد المقصد. في هذا السياق، لا بدّ من إيلاء اهتمام متزايد، وفق ما تعترف به السلطات المصرية، بتوطيد **أنشطة التواصل** مع العمّال المهاجرين في الخارج لإعلامهم بحقوقهم، هذا إلى جانب أنشطة متنوعة أخرى.

التجربة الأثيوبية

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جدة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

جدول المحتويات

معلومات عامة ٣

- ١-١ تاريخ الهجرة ٣
- ٢-١ السلطات المختصة ٤
- ٣-١ دول المقصد ٥
- ٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين ٦
- ٥-١ الحوالات المالية المقدّرة ٧
- ٦-١ مميزات الدولة ٨

نتائج الجردة ٩

- ١-٢ إطار عمل التشاريح والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين ٩
- ١-١-٢ التشاريح الوطنية ٩
- ٢-١-٢ التشاريح الدولية ١١
- ٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية ١٢
- ٤-١-٢ الاتفاقات الثنائية حول الاستثمار ١٢
- ٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون ١٣
- ١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين ١٣
- ٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات ١٥
- ٣-٢-٢ حكومات الولايات المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٦
- ٤-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٧
- ٥-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٨
- ٣-٢ الممارسات المؤسساتية ١٩
- ١-٣-٢ المؤسسات الوطنية ١٩
- ٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة ٢٢

١-١ تاريخ الهجرة

أثيوبيا دولة غير ساحلية تقع في القرن الأفريقي وتمتاز بتاريخ طويل من الهجرة الإقليمية إلى داخل البلاد، وعبرها، وخارجها. انطلقت حركات الهجرة من الأراضي الأثيوبية نحو المناطق الخارجية التي تتعدى مساحة القرن الأفريقي منذ السبعينات. في عصرنا هذا، ترتبط حركات الهجرة الحديثة المنطلقة من أثيوبيا، بشكلٍ غالب، بتحركات اللاجئين والمشردين، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية^١:

- **الموجة الأولى من الهجرة:** ضمت الأشخاص الذين أمسوا لاجئين ومشردين إثر الإطاحة بالامبراطور هيلا سيلاسي والعمل بنظام الدرغ العسكري. وقد توجه اللاجئين الذين فروا من طغيان النظام العسكري، إجمالاً، نحو الدول المجاورة قبل أن يستقرّوا ثانية في دول الغرب، حيث ازدهرت جماعات المغتربين.
- **الموجة الثانية من الهجرة:** ضمت، بشكلٍ أساسي، الأشخاص الذين سعوا إلى لمّ شمل أسرهم في دول الغرب.
- **الموجة الثالثة من الهجرة:** يغلب عليها الأشخاص ذوو الكفاءات والمهارات العليا الذين هاجروا من البلاد إثر سقوط نظام "منغستو" عام ١٩٩١.

خسرت أثيوبيا، نتيجة هجرة أبنائها، قوةً عاملة ذات مهارة عالية، كما عانت نقصاً في الموظفين الكفؤين في مختلف المجالات المهنية، وبالتحديد ضمن القطاع الصحي^٢. بين ١٩٨٠ و ١٩٩١، فقدت أثيوبيا حوالي ٧٤,٦٪ من رأسمالها البشري^٣. خلال الفترة نفسها، غادر أكثر من ثلث الأطباء الأثيوبيين البلاد، متوجهين غالباً نحو الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية^٤. واليوم، ما زالت البلاد تخسر خيرة أبنائها المحترفين. فوفقاً للمنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)، تحتل أثيوبيا المرتبة الأولى بين سائر الدول الأفريقية في ما يتعلق بخسارة الأطباء الأثيوبيين وغيرهم من المهنيين المحترفين^٥.

تعتبر العوامل التي تؤثر على الهجرة الأثيوبية إلى الخارج داخليّة (عوامل جذب) وخارجية (عوامل دفع) على السواء. فمنذ سبعينات القرن الماضي، والأثيوبيون يغادرون بلادهم نتيجة لانعدام الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة بشكل أساسي. لكن لا يمكن الإغفال عن العوامل الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، الديموغرافية، وتلك المرتبطة بسوق العمل التي أدت دوراً مهماً في تعزيز الهجرة، وما زالت تفعل ذلك حتى أيامنا هذه (الجدول ١-١).

^١ نيرازاس، آرون ماتيو، ٢٠٠٧، ما بعد الدائرة الإقليمية: نشوء الشتات الأثيوبي

^٢ http://www.ethemb.se/ee_community.html، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٢/١٥.

^٣ <http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=49412>، تمت زيارة الموقع في ٢٠٠٩/١٢/١٦.

^٤ المرجع نفسه.

^٥ المرجع نفسه.

الجدول ١-١ أثيوبيا: العوامل المؤثرة على هجرة الأثيوبيين إلى الخارج

عوامل الدفع	
العوامل السياسية	النزاعات المسلّحة
العوامل الاقتصادية	انعدام الآفاق الاقتصادية*
	النموّ البطيء الذي يشهده القطاع الزراعي في المناطق الريفية**
العوامل الديموغرافية	النموّ الاقتصادي البطيء في المدن
	النموّ السكاني المرتفع***
العوامل البيئية	الجفاف والمجاعة
	تدهور البيئة
عوامل الجذب	
العوامل السياسية	مستوى أعلى من الحريات السياسية وأمن الإنسان
عوامل سوق العمل	فرص عمل مغرية
العوامل الاجتماعية	لمّ شمل الأسر
	فرص التحصيل العلمي/التدريب

* عام ٢٠٠٥، كان ٣٤٪ من السكان الأثيوبيين يعيشون دون خط الفقر. خلال السنة نفسها، بلغ مستوى الدخل للفرد الواحد ١٥٥ دولاراً أميركياً. (المصدر: ورقة استراتيجية دولة أثيوبيا لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية)

** ارتفع إجمالي الناتج المحلي في قطاع الزراعة بنسبة ١,٤٪ سنوياً خلال السنوات الأربع الماضية، وهي زيادة دون مستوى النمو السكاني. (المصدر: ورقة استراتيجية دولة أثيوبيا لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية)

*** تُقدّر نسبة زيادة السكان سنوياً بـ ٣-٢,٥٪ (المصدر: ورقة استراتيجية دولة أثيوبيا لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية)

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصدر: ورقة استراتيجية دولة أثيوبيا لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية؛ تيرازاس، آرون ماتيو، ٢٠٠٧، ما بعد الدائرة الإقليمية: نشوء الشتات الأثيوبي، والموقع الإلكتروني <http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=49412> الذي تصفحه فريق الإعداد يوم ١٦/١٢/٢٠٠٩.

٢-١ السلطات المختصة

الجدول ٢-١ أثيوبيا: أهم السلطات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين

الوكالة	الوزارة	مجالات المسؤولية
المديرية العامة لشؤون المغتربين الأثيوبيين (بالانكليزية)	وزارة الخارجية الأثيوبية (بالانكليزية)	تعزيز العلاقة بين الأثيوبيين في الخارج وأثيوبيا: الأهداف الأساسية: ١. تشكيل صلة وصل بين مختلف الوزارات والأثيوبيين في الخارج؛ ٢. التشجيع على مشاركة المغتربين الأثيوبيين بشكل فاعل في الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية في أثيوبيا؛ ٣. صون الحقوق والامتيازات للأثيوبيين في الخارج؛ ٤. حشد الجماعات الأثيوبية في الخارج لتحسين صورة البلاد بشكل مستدام ومنظم.

مركز تنسيق شؤون الشتات	وزارة بناء القدرات	تقديم الدعم لبقية الوزارات وهيئات القطاع العام عموماً من خلال تنسيق عملية العودة الطوعية المؤقتة للأثيوبيين أصحاب الكفاءات العليا القاطنين في الخارج.
مديرية تشجيع إدارات التوظيف	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (بالانكليزية)	بهدف: ١. حماية العمّال المهاجرين الأثيوبيين في الخارج؛ ٢. مساعدة المواطنين في الحصول على فرص عمل سواء داخل البلاد أم في الخارج؛ ٣. صياغة سياسات موجّهة نحو حماية حقوق العمّال المهاجرين؛ ٤. تسهيل الهجرة القانونية.
وكالة الاستثمارات الأثيوبية (بالانكليزية)	وزارة التجارة والصناعة	تشجيع الاستثمارات في أثيوبيا، وتنسيقها، وتسهيلها.
هيئة الجمارك	وزارة التجارة والصناعة	ضبط استيراد البضائع

١-٣ دول المقصد

وفقاً لورقة استراتيجية دولة أثيوبيا لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية (بالانكليزية)، تضمّ جماعات المغتربين الأثيوبيين مئات الآلاف من المحترفين الأثيوبيين أصحاب الكفاءات العالية. وتشير بعض المصادر الأخرى إلى أنّ جماعات المغتربين تُقدّر بحوالي مليون أثيوبي^٦.

الجدول ٣-١ أثيوبيا: الأثيوبيون المولودون في الخارج (٢٠٠٠)			
العدد	بلد الإقامة	العدد	بلد الإقامة
٢٤٩٩	غانا	٧٣٠٦٦	الولايات المتحدة الأميركية
١٩٧٢	سويسرا	٥٨٩٠٠	إسرائيل
١٦٦١	زامبيا	٢١٩٩٢	المملكة العربية السعودية
١٤٨٣	الكويت	١٤٤٨٦	كندا
١٢٣٣	اليمن	١١٢٨١	السويد
١٢٠١	بوركينافاسو	٩٥٤٢	ألمانيا
١١٠٨	صربيا والجبل الأسود	٨٧٨١	الأردن
١٠٢٢	بلجيكا	٨١٢٢	المملكة المتحدة
٩١٩	روسيا	٧٥٩٢	هولندا
٧٩١	زمبابوي	٦٣١٠	إيطاليا
٧٨٣	الهند	٥١١٢	السودان
٧٣٥	العراق	٤١٩٦	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٧٢٣	كينيا	٣٧١٥	فرنسا
٧٢١	أوزبكستان	٣٥٤٤	أستراليا

^٦ ورقة استراتيجية دولة أثيوبيا لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية

الإمارات العربية المتحدة	٣٣٦٣	فنلندا	٦٩٤
باكستان	٣٢١١	نيوزلندا	٦٥٧
لبنان	٣٠٨٨	جنوب أفريقيا	٦٣٨
ساحل العاج	٢٥١١	مصر	٦٣٦
اليونان	٢٥٠٧	نيجيريا	٦١٧

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة
المصادر: تيرازاس، آرون ماتيو، ٢٠٠٧، ما بعد الدائرة الإقليمية: نشوء الشتات الأثيوبي

يقيم أغلبية المهاجرين الأثيوبيين في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل^٧. أما في أوروبا، فيتركز وجود الأثيوبيين ضمن السويد وألمانيا وهولندا، حيث تستقبلهم هذه الدول عادة بموجب برامج إعادة توطين اللاجئين^٨. ومن دول المقصد الأوروبية الأخرى التي يقصدها الأثيوبيون عادة: المملكة المتحدة، إيطاليا، فرنسا، اليونان، سويسرا وبلجيكا. أما في الشرق الأوسط وأفريقيا، فيقيمون أساساً في المملكة العربية السعودية، الأردن، السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الإمارات العربية المتحدة ولبنان.

وتؤكد البيانات المتعلقة بالأجانب المتحدّرين من أصل أثيوبي على هذه الوجهات الأساسية التي تقيم فيها جماعات المغتربين الأثيوبيين (الجدول ١-٣). بالفعل، إذا أخذنا في الحسبان الأشخاص المتحدّرين من أصل أثيوبي عند تقدير حجم جماعات المغتربين الأثيوبيين، للمسنا زيادة في حجم التقديرات. فوفقاً لمسح "ما بعد الدائرة الإقليمية: نشوء الشتات الأثيوبي" (بالانكليزية)، الصادر عن معهد سياسات الهجرة (الانكليزية)، يُقدّر عدد المغتربين الذي ولدوا في أثيوبيا والأشخاص المتحدّرين من أصل أثيوبي بـ ٤٦٠ ألف نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية و ١٠٥٥٠٠ نسمة في إسرائيل؛ كما تفيد التقديرات نفسها أن ٩٠ ألف شخص يعيشون في المملكة العربية السعودية، يليهم مرتبة ٣٠ ألف في إيطاليا و ٣٠ ألف في لبنان أيضاً.

٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين

تتألف جماعات المهاجرين الأثيوبيين، أساساً، من المهاجرين أصحاب المهارات العالية، والأشخاص ذوي المهارات الدنيا بنسبة أقل. وفقاً للبنك الدولي (بالانكليزية)، تلقى ١٧٪ من المهاجرين الأثيوبيين تعليماً جامعياً^٩. فضلاً عن ذلك، من المقدّر أن ٢٥,٦٪ من الأطباء المدرّبين في أثيوبيا و ١٦,٨٪ من طاقم التمريض قد غادروا البلاد^{١٠}. ويقيم أغلبية الأثيوبيين الكفوئين الذين سافروا إلى الخارج في دول الغرب. أما المهاجرون أصحاب المهارات الدنيا، فيقيمون في دول الشرق الأوسط أساساً.

يُعرف عن المغتربين الأثيوبيين عادةً تمتّعهم بمستوى عالٍ من التنظيم. فقد أنشأ هؤلاء المغتربون، في العديد من المدن التي يقيمون فيها، آليات للاتصال بواسطة مختلف وسائل الإعلام (كصحف الاغتراب، والبرامج الإذاعية، و"الصفحات الصفراء الأثيوبية" في واشنطن العاصمة). ومن المعروف أنّ هذه الآليات تساهم في تعزيز روابط المغتربين بمسقط رأسهم، وتصور هويتهم الوطنية^{١١}.

بالإضافة إلى ذلك، ينخرط الأثيوبيون بشكل فاعل في الجمعيات القائمة على العون الذاتي. تقدّم هذه الجمعيات مجموعة متنوعة من الخدمات بهدف مساعدة المهاجرين الجدد، وتحسين مستوى عيش الأثيوبيين القاطنين في الخارج، وغير ذلك من الأهداف. ومن الخدمات الأخرى تأمين الوظائف، وتقديم الاستشارات للفرد لاختيار مسيرته المهنية، وتوفير الدروس الخصوصية بعد الدوام المدرسي، وتنظيم دروس التربية للأهالي، فضلاً عن دروس لتعليم اللغة الأثيوبية للأجيال الأصغر سناً، إلخ^{١٢}.

^٧ تيرازاس، آرون ماتيو، ٢٠٠٧، ما بعد الدائرة الإقليمية: نشوء الشتات الأثيوبي

^٨ المرجع نفسه.

^٩ البنك الدولي، ٢٠٠٨، سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية بالنسبة لأثيوبيا.

^{١٠} المرجع نفسه.

^{١١} http://www.ethiomeia.com/press/reconfiguring_ethiopia.html، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٢/١٥.

^{١٢} المرجع نفسه.

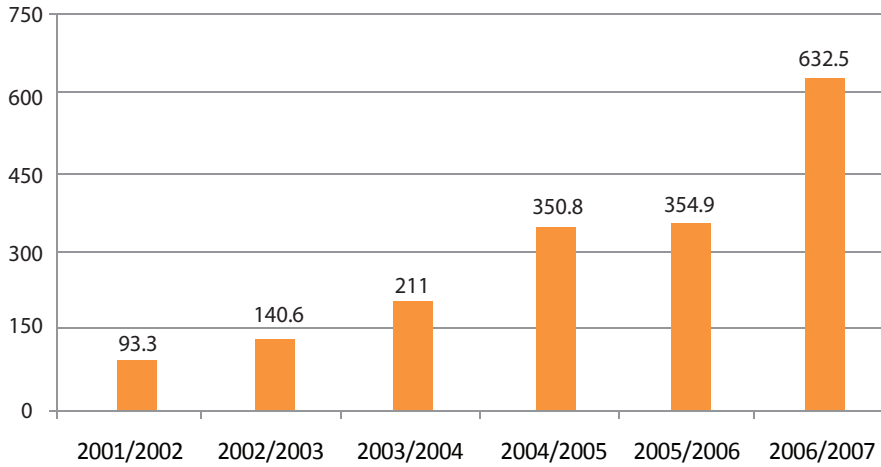
تتركز جماعات المغتربين الأثيوبيين أيضاً ضمن أماكن العبادة الكائنة في دول المقصد؛ وهي تتألف في معظمها من الكنائس الأرثوذكسية الأثيوبية، فضلاً عن المساجد والكنائس البروتستانتية بنسبة أقل^{١٣}. على الصعيد الدولي، تم إنشاء منتديات عابرة للحدود الوطنية للمغتربين الأثيوبيين، لعل أهمها منتديات إدارة الأعمال السنوية، والدورات الرياضية السنوية، والجمعيات ذات المهام التي تتجاوز الحدود المحلية^{١٤}.

١-٥ الحوالات المالية المقدرة

تؤدي الحوالات المالية دوراً هاماً في تحريك عجلة الاقتصاد الأثيوبي، سيما وأنها تعتبر مصدراً للاستثمارات الخارجية، وأساساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد^{١٥}. وقد بلغت الحوالات المالية الرسمية التي أرسلها المغتربون الأثيوبيون إلى البلاد، وفقاً للإحصائيات الصادرة عن مصرف أثيوبيا الوطني (بالانكليزية)، ٦٣٢,٥ مليون دولار أميركي في ٢٠٠٦/٢٠٠٧. من هنا، يمكن القول إن هذا الرقم يشكل، بالمقارنة مع السنوات السابقة، زيادة ملحوظة (الرسم البياني ١-١).

تُرسل الحوالات المالية الرسمية بواسطة المصارف وشركات تحويل الأموال، على غرار "سترن يونيون"، "ماني غرام"، "مانيفلو"، "آدم فاندز" وغيرها^{١٦}. لكن لعل النظام غير الرسمي لإرسال الحوالات المالية يشكل القناة الأكثر شيوعاً في هذا المجال، حيث يقوم المغتربون بإرسال الأموال عن طريق الأصدقاء أو الأقارب أو موظفي "الحوالة التقليدية"^{١٨}.

الرسم البياني ١-١ أثيوبيا: تدفق الحوالات المالية بين ٢٠٠١-٢٠٠٧ (بالملايين (دولار أميركي))



المصادر: أليمو، غنتنت، ٢٠٠٩، فعاليات المؤتمر الدولي السادس حول الاقتصاد الأثيوبي. الجمعية الأثيوبية لعلم الاقتصاد (EEA).

^{١٣} المرجع نفسه.

^{١٤} المرجع نفسه.

^{١٥} أليمو، غنتنت، ٢٠٠٩، فعاليات المؤتمر الدولي السادس حول الاقتصاد الأثيوبي. الجمعية الأثيوبية لعلم الاقتصاد (EEA).

^{١٦} المرجع نفسه.

^{١٧} المرجع نفسه.

^{١٨} المرجع نفسه.

تجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف الحوالات النقدية المستخدمة للاستثمار في أثيوبيا تقد من المهاجرين الأثيوبيين في الولايات المتحدة وكندا^{١٩}. ووفقاً للوكالة الأثيوبية للاستثمار، يُقدم المغتربون الأثيوبيون على الاستثمار في قطاعي العقارات والبناء أساساً^{٢٠}. لكن من القطاعات الأخرى التي لا تقل أهمية أيضاً، نذكر الصناعة، والصحة، والتربية، والتجارة، والزراعة، والفنادق. وتصبّ معظم الاستثمارات الأثيوبية في العاصمة. فخلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٢ و ٢٠٠٨، كانت ٩٠,٢٪ من استثمارات المهاجرين تقريباً مرتكزة في أديس أبابا. رغم ذلك، تنال مدنٌ أخرى نصيبها من الاستثمارات، مثل أمهرة، أروميا، تيغراي، ديري ديوا، إلى جانب إقليم الأمم والجنسيات والشعوب الجنوبية^{٢١}.

٦-١ مميّزات الدولة

مع أن أثيوبيا لا تعترف بحق الأثيوبيين الذين يحملون جنسيةً أجنبيةً بالحصول على جنسيتين مختلفتين في الوقت عينه، إلا أن الحكومة الأثيوبية طرحت في العام ٢٠٠٢ نظام **بطاقة الهوية للأشخاص ذوي الأصل الأثيوبي** ("البطاقة الصفراء"). وفقاً لمكتب تنسيق شؤون الشتات التابع لوزارة بناء القدرات، تخول هذه البطاقة المغتربين الأثيوبيين التمتع بكل الحقوق المتصلة بالجنسية الأثيوبية، باستثناء حق الاقتراع وشغل وظيفة على المستوى الوزاري^{٢٢}. تعتبر هذه البطاقة صالحة لخمس سنوات، ويمكن تجديدها كل سنتين بعد ذلك. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على نتائج الجردة.

^{١٩} http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1110315015165/Chacko_Gebre.pdf، تمت زيارة الموقع في ١٦/١٢/٢٠٠٩.

^{٢٠} المرجع نفسه.

^{٢١} المرجع نفسه.

^{٢٢} مقابلة مع ممثل عن مكتب تنسيق شؤون الشتات التابع لوزارة بناء القدرات.

١-٢ إطار عمل التشريعات والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين

١-١-٢ التشريعات الوطنية

يعتبر الإعلان رقم ٢٠٠٢/٣٥٤ لعام ٢٠٠٣ الذي حمل عنوان "إعلان الهجرة"، هيكلية العمل القانونية الأساسية في أثيوبيا التي ترعى شؤون الهجرة^{٢٣}. يتوسّع هذا القانون في الأحكام الوطنية المتعلقة بدخول المواطنين الأثيوبيين والأجانب إلى أثيوبيا، وخروجهم منها. وهو يغطي، بالإجمال، المجالات التالية:

١. الدخول إلى أثيوبيا؛
٢. الخروج من أثيوبيا؛
٣. ترحيل الأجانب من أثيوبيا؛
٤. وثائق السفر وتأشيرات الدخول؛
٥. تسجيل الأجانب وإجازات الإقامة؛
٦. أحكام قانونية متتوّة.

لكن في ما خلا إعلان الهجرة المذكور أعلاه، لا وجود لسياسة موحّدة شاملة تُعنى بشؤون الهجرة في أثيوبيا. رغم ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة الأثيوبية مكّيّة، في الوقت الحالي، على صياغة "سياسة خاصة بالشتات"^{٢٤}. وقد توصّلت الحكومة، فعلاً، إلى صياغة مسودة أولية عن هذه السياسة؛ ومن المتوقّع أن تعقد جلسات استشارية مع ممثّلين عن جاليات المهاجرين الأثيوبيين في بداية العام ٢٠١٠، قبل أن تمضي قدماً في تطوير السياسة المذكورة^{٢٥}.

١-١-٢-٢ الجنسية المزدوجة

يخضع قانون الجنسية في أثيوبيا لأحكام دستور جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الاتحادية الصادر عام ١٩٩٤ (بالانكليزية) وإعلان رقم ٢٠٠٣/٣٧٨ حول الجنسية الأثيوبية (بالانكليزية). يتوسّع الإعلان في طريقة اكتساب الجنسية الأثيوبية، كما يشرح الإجراءات الواجب أن يتّبعها غير الأثيوبيين للحصول على هذه الجنسية. بالإضافة إلى ذلك، يورد الإعلان أنه لا يحقّ للمواطنين الأثيوبيين المقيمين في الخارج الحصول على جنسية مزدوجة، في حال قرّروا، بملء إرادتهم، تقديم طلب لنيل جنسية أجنبية^{٢٦}.

تنظرّق المادة ١/٢٠، في ما يلي، إلى فقدان المواطن الأثيوبي لجنسيته الأثيوبية عند اكتسابه جنسية أخرى:

"[...] يعتبر كل أثيوبي اكتسب، بملء إرادته، جنسيةً أخرى، متخلّياً بملء إرادته عن جنسيته الأثيوبية."

^{٢٣} مقابلة مع المديرية العامة لشؤون المغتربين الأثيوبيين التابعة لوزارة الخارجية الأثيوبية؛ وإجابة هذه المديرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٢٤} مقابلة مع المديرية العامة لشؤون المغتربين الأثيوبيين التابعة لوزارة الخارجية الأثيوبية.

^{٢٥} المرجع نفسه.

^{٢٦} إعلان رقم ٢٠٠٣/٣٧٨ حول الجنسية الأثيوبية

بطاقة الهوية للأشخاص ذوي الأصل الأثيوبي

رغم ما تقدّم، بدأت الحكومة الأثيوبية، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، بتطبيق إعلان رقم ٢٧٠/٢٠٠٢ أي "إعلان منح المواطنين الأجانب ذوي الأصل الأثيوبي بعض الحقوق التي يمكنهم التمتع بها في بلدهم الأصل" (بالانكليزية). هدف هذا الإعلان إلى إيجاد وسيلة تمكن الأثيوبيين الذين حصلوا على جنسية أجنبية من التمتع بالحقوق والمؤهلات نفسها التي يتمتع بها المواطن الأثيوبي العادي، عن طريق منح المواطنين الأجانب ذوي الأصول الأثيوبية ما يُعرف ببطاقة الهوية للأشخاص ذوي الأصل الأثيوبي ("البطاقة الصفراء")^{٢٧}.

أما الحقوق والامتيازات والقيود التي تنصّ عليها البطاقة الصفراء، فهي على الشكل التالي^{٢٨}:

الحقوق والامتيازات:

- الدخول إلى أثيوبيا دونما الحاجة إلى تأشيرة؛
- عدم الحاجة إلى إجازة إقامة للسكن في أثيوبيا؛
- الحصول على فرص عمل في أثيوبيا دونما الحاجة إلى إجازة عمل؛
- الحق في الاستثمار كمستثمر محلي، مع جني منافع متطابقة؛
- الحصول على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية نفسها الموضوعة بتصرف المواطنين الأثيوبيين؛ إلخ.

القيود:

- لا يحقّ لحاملي البطاقة الصفراء التصويت في الانتخابات أو الترشّح لأي منصب على المستوى الحكومي؛
- لا يحقّ لحاملي البطاقة الصفراء شغل وظيفة في قطاعات الدفاع الوطني، الأمن، الشؤون الخارجية وغيرها من المؤسسات السياسية المشابهة.

تبقى بطاقة الهوية للأشخاص ذوي الأصل الأثيوبي صالحة لمدة خمس سنوات، ويمكن تجديدها كل سنتين بعد ذلك.

٢-١-١-٢ المحفّزات المالية

يقدم قانون الاستثمار الأثيوبي محفّزات قانونية متنوّعة من شأنها أن تشجع على الاستثمار في أثيوبيا، ومنها^{٢٩}:

- إعفاء جمركي قدره ١٠٠٪ على استيراد الآليات والمعدّات الخاصة بمشاريع الاستثمار؛
- الإعفاء من ضريبة الدخل عند الاستثمار في الصناعات الجديدة، والصناعة الزراعية، والقطاع الزراعي، لمدة تتراوح ما بين سنتين وسبع سنوات، استناداً إلى حجم الصادرات ومكان الاستثمار؛
- إعفاء جمركي قدره ١٠٠٪ على استيراد قطع الغيار التي لا تزيد قيمتها عن ١٥٪ من القيمة الإجمالية للسلع الإنتاجية المستوردة؛ إلخ.

^{٢٧} بيلاي ه، باتسبيا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والثغرات - دراسة حالة: أثيوبيا.

^{٢٨} إعلان رقم ٢٧٠/٢٠٠٢ أي "إعلان منح المواطنين الأجانب ذوي الأصل الأثيوبي بعض الحقوق التي يمكنهم التمتع بها في بلدهم الأصل"

^{٢٩} الموقع الإلكتروني الخاص بوكالة الاستثمارات الأثيوبية؛ الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الإيرادات الأثيوبية؛ بيلاي ه، باتسبيا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والثغرات - دراسة حالة: أثيوبيا.

بالإضافة إلى ذلك، صار يحقّ للمغتربين الأثيوبيين الذين قرروا العودة إلى البلاد، منذ العام ٢٠٠١، استيراد مقتنياتهم الشخصية كالأثاث والأدوات والمعدّات الكهربائية والسيارات الخاصة وغير ذلك، بدون تسديد رسوم إضافية^{٣٠}. يغطي هذا المرسوم المواطنين الأثيوبيين أو الأجانب ذوي الأصل الأثيوبي الذين أقاموا في الخارج لمدة تزيد عن الخمس سنوات^{٣١}. غير أنّ وزارة الإيرادات الأثيوبية (بالانكليزية) أصدرت، في تموز/يوليو ٢٠٠٦، أمراً توجيهياً يضع حداً لامتنياز استيراد السيارات بدون رسوم^{٣٢}. أما الأسباب التي دعت إلى ذلك، كما أفادت بعض المصادر، فهي إساءة استغلال هذا الامتنياز، كنقل السيارات بشكل غير قانوني إلى فريق ثالث بدون دفع الضرائب اللازمة إلى الحكومة^{٣٣}.

من المحفّزات الأخرى التي أطلقتها الحكومة الأثيوبية من أجل التشجيع على الاستثمار وعودة الأثيوبيين في الخارج إلى بلادهم، تخصيص قطع أراضٍ للأثيوبيين غير المقيمين في أثيوبيا والأشخاص ذوي الأصل الأثيوبي، كي يبنوا فيها البيوت السكنية^{٣٤}. لكنّ الحكومة الأثيوبية عادت فرفعت، عام ٢٠٠٩، كل المحفّزات التي كان يستفيد منها الأثيوبيون بالخارج. وليس من المؤكّد بعد إن كانت الحكومة ستعيد العمل بهذه المحفّزات^{٣٥}.

نقل الحوالات المالية

أصدر مصرف أثيوبيا الوطني، سعياً منه لتطوير النظام الرسمي لإرسال الحوالات المالية في أثيوبيا، وتسهيلاً لإرسال الحوالات المالية عن طريق الأقبية الرسمية، الأمر التوجيهي رقم ٢٠٠٦/٣٠، بعنوان "أحكام خدمات إرسال الحوالات المالية الدولية"^{٣٦}. يتضمّن هذا الأمر التوجيهي إجراءات عدة، كما يلي^{٣٧}:

- زيادة الشفافية المحيطة بخدمات إرسال الحوالات المالية عن طريق الكشف عن الشروط والرسوم المفروضة، ومدّة إرسال الحوالات، وأسعار الصرف وغير ذلك؛
- تقديم أسعار تنافسية من خلال حظر إبرام العقود الحصرية بين الشركات الدولية لإرسال الأموال والمصارف التجارية المحلية؛
- إمكانية نقل الحوالات عبر المصارف بواسطة نظام "سوفت"؛
- التشجيع على افتتاح وحدات عمل منفصلة في المصارف المركزية والتجارية في أثيوبيا، هدفها تسهيل إرسال الحوالات المالية؛ إلخ.

٢-١-٢ التشريع الدولية

تتنسب أثيوبيا، بصفتها بلداً شديداً التأثير بحركة اللاجئين، إلى عدّة اتفاقيات دولية ذات علاقة بالهجرة الدولية والمهاجرين في الخارج. ومن هذه الاتفاقيات:

- الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ (بالانكليزية) وبروتوكول العام ١٩٦٧ (بالانكليزية). وقد صادقت عليهما أثيوبيا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩.

وما زال من المنتظر أن تصادق أثيوبيا على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ (بالانكليزية).

^{٣٠} بيلاي ٥٠، باتسبيا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والثغرات - دراسة حالة: أثيوبيا.

^{٣١} المرجع نفسه.

^{٣٢} المرجع نفسه.

^{٣٣} مقابلة مع ممثل عن جمعية مؤسسات التمويل البالغ الصغر الأثيوبية.

^{٣٤} هانز نغر، لورانس، آذار/مارس ٢٠٠٧، روابط الهجرة والتنمية في أثيوبيا: مقارنة حكومية استباقية.

^{٣٥} مقابلة مع المنظمة الدولية للهجرة.

^{٣٦} الأمر التوجيهي رقم ٢٠٠٦/٣٠؛ بيلاي ٥٠، باتسبيا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والثغرات - دراسة حالة: أثيوبيا.

^{٣٧} المرجع نفسه.

٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية

لم يتوفّر جمع أي معلومات حول هذا الموضوع.

٤-١-٢ الاتفاقات الثنائية حول الاستثمار

وقّعت الحكومة الأثيوبية، بهدف تأمين إطار عمل قانوني يضبط حركة الاستثمارات في أثيوبيا، على الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالاستثمار مع الدول التالية^{٣٨}:

■	إسرائيل	■	الدانمارك	■	الكويت
■	ألمانيا	■	السودان	■	ليبيا
■	إيران	■	السويد	■	ماليزيا
■	إيطاليا	■	سويسرا	■	النمسا
■	تركيا	■	الصين	■	هولندا
■	تونس	■	فرنسا	■	اليمن
■	الجزائر	■	فنلندا		

^{٣٨} الموقع الإلكتروني لسفارة تجارة أديس أبابا.

٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون

١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين

وزارة الخارجية الأثيوبية- المديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج

أُنشئت المديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج (بالانكليزية) عام ٢٠٠٢ ضمن وزارة الخارجية الأثيوبية (بالانكليزية)، وأوكلت إليها مهمة تعزيز العلاقات مع جاليات المغتربين الأثيوبيين، وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة داخل أثيوبيا^{٣٩}.

ترمي المديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج، التابعة لوزارة الخارجية الأثيوبية، إلى تحقيق الأهداف التالية^{٤٠}:

١. تشكيل صلة وصل بين الوزارات المختلفة والأثيوبيين بالخارج؛
٢. تشجيع المغتربين الأثيوبيين على المشاركة الفاعلة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تُنظّم في أثيوبيا؛
٣. صون الحقوق والامتيازات الخاصة بالأثيوبيين بالخارج؛
٤. حشد جاليات المغتربين الأثيوبيين من أجل تأمين صورة مشرّفة ومنظمة عن البلاد.

سعيًا لتحقيق هذه الأهداف، تركّز المديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج أنشطتها الأساسية ضمن المجالات التالية^{٤١}:

- نشر المعلومات الموجّهة نحو جاليات الأثيوبيين بالخارج من خلال وسائل إعلامية متنوّعة؛
- إجراء الأبحاث الهادفة إلى تحديد الصعوبات التي يواجهها الأثيوبيون بالخارج، بهدف تحسين التشريع اللازمة لزيادة مشاركتهم في بناء الدولة؛
- ضمان صالح الأثيوبيين بالخارج، وسلامتهم وأمنهم فضلاً عن حقوقهم وامتيازاتهم؛
- إبقاء جاليات المهاجرين الأثيوبيين على اطلاع بالفضايا التي تهتمّهم.

السفارات والقنصليات الأثيوبية

بههدف تعزيز الروابط بين أثيوبيا وجاليات المهاجرين الأثيوبيين المقيمين في دول المقصد الرئيسية، منحت أثيوبيا دوراً جديداً لبعثاتها الدبلوماسية والقنصلية. فقد أوفدت، على سبيل المثال، شخصيات دبلوماسية للمشاركة في بعثات تركّز، تحديداً، على المسائل المتعلقة بالمغتربين الأثيوبيين، على غرار^{٤٢}:

- أ. إقامة الروابط مع المغتربين الأثيوبيين؛
- ب. تسجيل الأثيوبيين بالخارج؛
- ج. إنشاء إدارات تابعة لبعثات معيّنة، مخصصة لإشراك جاليات المهاجرين الأثيوبيين.

^{٣٩} الموقع الإلكتروني الخاص بالمديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج التابع لوزارة الخارجية الأثيوبية: www.mfa.gov.et/Ethiopians_Origin_Abroad/Ethiopia-Origin.php؛ ببلاي ه، باتسببا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والثغرات- دراسة حالة: أثيوبيا.

^{٤٠} الموقع الإلكتروني الخاص بالمديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج التابع لوزارة الخارجية الأثيوبية: www.mfa.gov.et/Ethiopians_Origin_Abroad/Ethiopia-Origin.php

^{٤١} المرجع نفسه.

^{٤٢} المرجع نفسه؛ ببلاي ه، باتسببا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والثغرات- دراسة حالة: أثيوبيا.

نتيجةً لذلك، قامت ١٣ سفارة، عام ٢٠٠٧، بإنشاء مكاتب لها مخصصة للاتصال بجاليات المهاجرين. وقد رمت هذه المكاتب إلى تحقيق الغايات التالية^{٤٢}:

- تعديل الخطة العامة التي وضعتها وزارة الخارجية من أجل إشراك الأثيوبيين بالخارج بحيث تتلاءم مع البيئة المحلية، وتطبيق خطة العمل الناتجة عنها؛
- تقديم المعلومات الدقيقة والصحيحة والمحدثة حول أثيوبيا؛
- إجراء كل سفارة لأبحاث حول جاليات الأثيوبيين في المنطقة الكائنة فيها، متسلحةً بالاستبيانات والاجتماعات؛
- إنشاء الروابط مع جاليات المهاجرين وضمها؛
- إعلام الأثيوبيين بالخارج عن الامتيازات التي خصصتها الحكومة من أجل تحفيزهم على المشاركة في تطور أثيوبيا.

الجدول ٢-١ أثيوبيا: المديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج التابعة لوزارة الخارجية الأثيوبية	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بالمديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج
المنتدى المشترك لبناء التأييد المحلي، حزيران/يونيو ٢٠٠٦	١. الموقع الإلكتروني الخاص بالمديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج التابعة لوزارة الخارجية الأثيوبية: www.mfa.gov.et/Ethiopians_Origin_Abroad/Ethiopia_Origin.php (بالانكليزية)؛
نشر كتيّب معلومات عن الأثيوبيين والمواطنين الأجانب ذوي الأصول الأثيوبية المقيمين بالخارج	٢. زيارات البعثات الممثلة و/أو الممثلين الأفراد عن وزارة الخارجية إلى دول المقصد حيث تقيم أعداد كبيرة من المهاجرين في الخارج؛
نشر "ليليل الاستثمار الأثيوبي" (بالانكليزية)	٣. السفارات والقنصليات الأثيوبية في الخارج؛
تنظيم "يوم الشتات الأثيوبي" السنوي في أديس أبابا وفي الخارج	٤. إقامة الروابط مع جمعيات المهاجرين في دول المقصد؛
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	٥. شبكات المعارف الخاصة بجاليات المهاجرين؛
دعم إطلاق البرامج التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية عام ٢٠٠٦ (بإدارة التلفزيون الأثيوبي)	٦. وسائل الإعلام؛
نشر المعلومات عبر السفارات والقنصليات عن فرص الاستثمار والمحفّرات المالية المتوفرة في أثيوبيا من أجل الأثيوبيين بالخارج	٧. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلخ.

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

*تتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: "الممارسات المؤسساتية".

المصادر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج التابعة لوزارة الخارجية الأثيوبية: www.mfa.gov.et/Ethiopians_Origin_Abroad/Ethiopia_Origin.php؛ إجابة المديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ سفارة أثيوبيا في واشنطن العاصمة؛ سفارة أثيوبيا في السويد؛ بيلاي ه. باتسبيا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والثغرات - دراسة حالة: أثيوبيا؛ هانز نغر، لورانس، آذار/مارس ٢٠٠٧، روابط الهجرة والتنمية في أثيوبيا: مقارنة حكومية استباقية.

^{٤٢} بيلاي ه. باتسبيا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والثغرات - دراسة حالة: أثيوبيا.

وزارة بناء القدرات - مركز تنسيق شؤون الشتات

اعترافاً بالإمكانات التي يمكن أن تنتج عن مشاركة الأثيوبيين بالخارج في برامج بناء القدرات، أنشأت وزارة بناء القدرات عام ٢٠٠٥ مركزاً لتنسيق شؤون الشتات^{٤٤}. أما الهدف الأساسي لهذا المركز، فهو^{٤٥}:

■ بناء وتعزيز العلاقات مع المجموعات والأفراد ضمن جاليات المهاجرين الأثيوبيين، مع التركيز على جذب المعارف ونقل المواد اللازمة من أجل بناء القدرات.

يُكلف مركز تنسيق شؤون الشتات بالإشراف على مبادرات متنوعة متعلقة ببناء القدرات ضمن الإدارات الحكومية، والقطاع العام، مع إعطاء الأولوية لقطاعات الصحة والتربية والمياه والصرف الصحي^{٤٦}.

الجدول ٢-٢ أثيوبيا: مركز تنسيق شؤون الشتات التابع لوزارة بناء القدرات	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بمركز تنسيق شؤون الشتات
تقدير الاحتياجات ضمن القطاعات الأثيوبية التي تحلّ الأولوية	١. شبكات المعارف الخاصة بجاليات المهاجرين؛
تنسيق وتمويل برامج خاصة بالعودة الطوعية المؤقتة تستهدف الأثيوبيين أصحاب المهارات العالية بالخارج	٢. الموقع الإلكتروني لبرنامج الهجرة من أجل التنمية في أثيوبيا التابع للمنظمة الدولية للهجرة؛ إلخ.
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى
نشر المعلومات من أجل الأثيوبيين بالخارج، من خلال السفارات والقنصليات، حول إمكانية عودة المهاجرين بشكل مؤقت وطوعي إلى أثيوبيا، بفضل الفرص التي يقدّمها برنامج الهجرة من أجل التنمية في أثيوبيا (بالانكليزية) التابع للمنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)	١. السفارات والقنصليات الأثيوبية في الخارج، إلخ.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
* تتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: "الممارسات المؤسساتية".	
المصدر: مقابلة مع ممثل عن مركز تنسيق شؤون الشتات التابع لوزارة بناء القدرات الأثيوبية.	

٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات

بغية تأمين أساس متين للتنسيق والحوار بين المؤسسات حول المسائل المتعلقة بالأثيوبيين بالخارج، أنشأت السلطات الأثيوبية عام ٢٠٠٦، وبرعاية المديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج، التابعة لوزارة الخارجية الأثيوبية، لجنة فنية تجمع تحت سقفها المؤسسات الحكومية الفدرالية وتُعنى بالقضايا التي تهمّ جاليات المغتربين^{٤٧}.

^{٤٤} مقابلة مع ممثل عن مركز تنسيق شؤون الشتات التابع لوزارة بناء القدرات الأثيوبية.

^{٤٥} بيلاي ٥٠، باتسيبا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والثغرات - دراسة حالة: أثيوبيا

^{٤٦} مقابلة مع ممثل عن مركز تنسيق شؤون الشتات التابع لوزارة بناء القدرات الأثيوبية.

^{٤٧} بيلاي ٥٠، باتسيبا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والثغرات - دراسة حالة: أثيوبيا

يرأس هذه اللجنة الفنية وزير الخارجية، وهي تضم رؤساء الأقسام في المؤسسات الوطنية التالية^{٤٨}:

- وزارة الخارجية
- هيئة الإيرادات والجمارك
- وزارة التجارة والصناعة
- دائرة الهجرة
- وزارة الثقافة والسياحة
- مصرف أثيوبيا الوطني
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

تتمثل المسؤولية الأساسية لهذه اللجنة بمتابعة مدى التطور في توفير الخدمات الفعالة للأثيوبيين بالخارج، وذلك وفق ما تقتضيه الخطة السنوية لكل مؤسسة أخذت على عاتقها إشراك جماعات المهاجرين في الأنشطة التنموية. ومن المقرر أن تجتمع هذه اللجنة مرةً شهرياً لمراجعة الأنشطة التي تم تنفيذها وتحديد المسائل التي تتطلب المتابعة^{٤٩}.

٢-٣ حكومات الولايات المتعاملة مع جاليات المغتربين

أقدمت كل من الولايات التسع والمدينتان الإداريتان في أثيوبيا، منذ العام ٢٠٠٦، سعياً منها لإرساء سياسة وطنية على المستوى الإقليمي تتعلق بالأثيوبيين بالخارج، ولتطبيق الأنشطة الوطنية ضمن إطار لامركزي، على إنشاء مكتب مهمته الأساسية تنظيم أنشطة جاليات المهاجرين بالخارج: مكاتب تنسيق شؤون الشتات^{٥٠}.

قام كلٌّ من هذه المكاتب بوضع خطة عمل سنوية تتعلق بجماعات المهاجرين، وهي تشمل بنوداً عدة على غرار ما يلي^{٥١}:

- الإجراءات المطلوبة لتقديم خدمات إلى الأثيوبيين بالخارج؛
 - التوجيهات اللازمة لصياغة أمور توجيهية واضحة تتعلق بتأمين قطعة أرض من أجل بناء مسكن، أو الاستثمار، أو غير ذلك؛
 - التخطيط لافتتاح مكاتب لجاليات المغتربين في المدن والدوائر الكبرى في كل منطقة؛
 - إنشاء قواعد بيانات إقليمية تتعلق بالمشاريع التنموية السابقة والمقبلة، كطريقة لتزويد المهاجرين في الخارج بالمعلومات اللازمة حول كل نشاط من الأنشطة الإقليمية؛ إلخ.
- أما آلية الإحالة المستخدمة من أجل ضمان التنسيق بين المؤسسات الوطنية والمكاتب الإقليمية المسؤولة عن جاليات المهاجرين في الخارج، فهي نشر المعلومات مباشرة من الوزارات إلى جهات التنسيق المتواجدة في المكاتب الإقليمية^{٥٢}.

^{٤٨} المرجع نفسه.

^{٤٩} المرجع نفسه.

^{٥٠} مقابلة مع ممثل عن مركز تنسيق شؤون الشتات التابع لوزارة بناء القدرات الأثيوبية.

^{٥١} هانزغر، لورانس، آذار/مارس ٢٠٠٧، روابط الهجرة والتنمية في أثيوبيا: مقارنة حكومية استباقية؛ بيلاي ٥٠، باتسيبا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والثغرات - دراسة حالة: أثيوبيا

^{٥٢} مقابلة مع ممثل عن مركز تنسيق شؤون الشتات التابع لوزارة بناء القدرات الأثيوبية.

٢-٢-٤ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين

تتعدّد المؤسسات الدولية التي تشارك في معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة في أثيوبيا، ومنها:

■ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أثيوبيا (بالانكليزية)

■ المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)

ومن أصحاب المنفعة الآخرين على الصعيد الدولي:

■ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (بالانكليزية)

■ الاتحاد الأفريقي (بالانكليزية) ومديرية المواطنين الأفارقة (بالانكليزية) التابعة لها: يقدّم الاتحاد الأفريقي، من خلال الموقف الأفريقي المشترك حول الهجرة والتنمية (بالانكليزية) الصادر عام ٢٠٠٦، إطار عمل خاص بالسياسات يوجز المجالات التي تحتل الأولوية في ما يتعلق بموضوع الهجرة، وهي^{٥٣}:

- الهجرة والتنمية
- الموارد البشرية واستنزاف الأدمغة
- هجرة العمل
- الحوالات المالية
- الشتات الأفريقي
- الهجرة والسلام، الأمن والاستقرار
- الهجرة وحقوق الإنسان
- الهجرة والنوع الجنسي
- الأطفال والشباب
- الأشخاص المسنون
- المبادرات الإقليمية

فضلاً عن ذلك، يرفع الموقف الأفريقي المشترك، حرصاً منه على معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة والتنمية، ولتخطي التحديات التي تطرحها قضية الهجرة في أفريقيا والدول النامية، عدة توصيات للتحرك على ثلاثة مستويات^{٥٤}: الوطنية، القارية والدولية.

■ بعثة الاتحاد الأوروبي إلى أثيوبيا (بالانكليزية): بفضل إقرار بعض أطر العمل الاستراتيجية، مثل ورقة استراتيجية دولة أثيوبيا والبرنامج الإرشادي الوطني في أثيوبيا لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (بالانكليزية) الخاصة بالاتحاد الأوروبي، تمّ تحديد آلية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وأثيوبيا. أما مجالات العمل الثلاثة التي تركّز عليها الورقة الاستراتيجية والبرنامج الإرشادي الوطني، فهي كما يلي^{٥٥}:

١. النقل والدمج الإقليمي
٢. التنمية الريفية والأمن الغذائي
٣. الدعم على مستوى الاقتصاد الكلي وإدارة الحكم

^{٥٣} الموقف الأفريقي المشترك حول الهجرة والتنمية

^{٥٤} المرجع نفسه.

^{٥٥} ورقة استراتيجية دولة أثيوبيا لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، أطلق الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٩، بالتشارك مع أثيوبيا، برنامج الاتحاد الأوروبي وأثيوبيا حول الهجرة^{٥٦}. أنشئ هذا البرنامج استناداً إلى المفهوم القائل بأن التطور يخلف تأثيره على مستوى الهجرة، وأن تعزيز الحوار حول المسائل المتعلقة بالهجرة خطوة أساسية في هذا المجال^{٥٧}. يتضمن برنامج الاتحاد الأوروبي ٥ مجموعات فرعية، وهي^{٥٨}:

المجموعة الفرعية	رئيس المجموعة
مكافحة الإتجار	وزارة العدل الأثيوبية هولندا
الهجرة القانونية	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الأثيوبية إسبانيا المملكة المتحدة
الشتات	وزارة الخارجية الأثيوبية وزارة بناء القدرات الأثيوبية المملكة المتحدة
إدارة الحدود	دائرة الهجرة الأثيوبية هولندا السويد
اللاجئون والعائدون	الإدارة الأثيوبية لشؤون اللاجئين والعائدين ألمانيا

٢-٥ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين

تضم أثيوبيا العديد من المنظمات غير الحكومية. لكن مشاركة هذه المنظمات في المسائل المتعلقة بالهجرة، كمسألة جماعات المهاجرين في الخارج بشكل خاص، تعتبر مشاركة محدودة بسبب عوامل عدة، منها محدودية الموارد المتوافرة و/أو قدرات المؤسسات على المشاركة بشكل نظامي في المشاريع المرتبطة بجاليات المغتربين^{٥٩}.

من المنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع الأثيوبيين المقيمين بالخارج، ما يلي^{٦٠}:

- هيريت ليليمات ماكل (بالانكليزية)
- المنتدى الدولي للأثيوبيين المقيمين ضمن جماعات الشتات
- مركز التصدير والاستثمار الخاص بالشتات الأثيوبي

^{٥٦} مقابلة مع ممثل عن السفارة البريطانية والسفارة الإيطالية في أثيوبيا.

^{٥٧} المرجع نفسه.

^{٥٨} المرجع نفسه.

^{٥٩} مقابلة مع ممثل عن منظمة هيريت ليليمات ماكل

^{٦٠} عرض ميهاري تاديلي مارو، مبادرات نموذجية للشتات ومن الشتات: حالة أثيوبيا.

٣-٢ الممارسات المؤسساتية

١-٣-٢ المؤسسات الوطنية

طرحت السلطات الوطنية في أثيوبيا عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي؛ وقد ركزت بشكل أساسي على عودة الاستثمار ومهارات المهاجرين، إلى جانب بذل الجهود في مجال الاتصال بالأثيوبيين المقيمين بالخارج وتوجيههم.

الجدول ٢-٣ أثيوبيا: مبادرات المؤسسات الوطنية			
الهدف	التعاون	المبادرة	المؤسسة الوطنية
التباحث والاتفاق حول كيفية إشراك جاليات المهاجرين الأثيوبيين؛	- وكالات الحكومة الفدرالية - مكاتب تنسيق شؤون الشتات التابعة لحكومات المناطق والمدن الإدارية	المنتدى المشترك لبناء التأيد المحلي، حزيران/يونيو ٢٠٠٦	المديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج
تطبيق آلية مناسبة بطريقة تساهم في تجنّب العرقيل الإدارية وتقديم معلومات مفيدة، وفي موعدها، لتسهيل مشاركة الأثيوبيين بالخارج في التطور الاجتماعي والاقتصادي لأثيوبيا؛ إلخ.	غير متوافر	نشر كتيب معلومات عن الأثيوبيين والمواطنين الأجانب ذوي الأصول الأثيوبية المقيمين بالخارج	(بالانكليزية) التابعة لوزارة الخارجية الأثيوبية
تقديم المعلومات المفيدة حول أثيوبيا للأثيوبيين بالخارج.	غير متوافر	نشر "دليل الاستثمار الأثيوبي" (بالانكليزية)	المديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج
تزويد الأثيوبيين المقيمين بالخارج بالمعلومات اللازمة حول محفّرات وفرص الاستثمار، ونظمة الاستثمار، والبيئة الاقتصادية في أثيوبيا، وتفصيل الاتصال بالمؤسسات الوطنية، والسفارات والقنصليات، إلخ.	غير متوافر	تنظيم "يوم الشتات الأثيوبي" في أديس أبابا والخارج	(بالانكليزية) التابعة لوزارة الخارجية الأثيوبية
تعزيز الروابط بين أثيوبيا والأثيوبيين المقيمين بالخارج، إلخ.	غير متوافر		

مركز تنسيق شؤون الشتات التابع لوزارة بناء القدرات	تقدير الاحتياجات ضمن القطاعات الأثيوبية التي تحتل الأولوية	المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)	تحديد الاحتياجات والتغرات ضمن القطاعات الأثيوبية التي تحتل الأولوية، سعياً لتصميم برامج العودة الطوعية المؤقتة التي تستهدف الأثيوبيين ذوي المهارات العالية في الخارج
مركز تنسيق شؤون الشتات التابع لوزارة بناء القدرات	تنسيق وتمويل برامج العودة الطوعية المؤقتة تستهدف الأثيوبيين ذوي المهارات العالية في الخارج	- الوكالات الحكومية؛ - المؤسسات العامة؛ إلخ.	تقديم خدمات الدعم للوزارات والمؤسسات العامة من خلال تنسيق وتمويل برامج العودة الطوعية المؤقتة (بين ٦ و ٢٤ شهراً) التي تستهدف الأثيوبيين ذوي المهارات العالية في الخارج
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصادر: مقابلة مع ممثل عن مركز تنسيق شؤون الشتات التابع لوزارة بناء القدرات الأثيوبية؛ الموقع الإلكتروني للمديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج التابعة لوزارة الخارجية الأثيوبية: www.mfa.gov.et ؛ سفارة إثيوبيا في واشنطن العاصمة؛ سفارة إثيوبيا في السويد؛ بيلاي ٥٥، باتسيبا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والتغرات - دراسة حالة: إثيوبيا؛ هانز نغر، لورانس، آذار/مارس ٢٠٠٧، روابط الهجرة والتنمية في إثيوبيا: مقاربة حكومية استباقية.			

بالإضافة إلى ذلك، أقدمت الحكومة الأثيوبية، تسهياً وتعزيزاً منها لعودة موارد المهاجرين إلى البلاد، على تطبيق آليات مؤسسية مختلفة لدعم الأثيوبيين بالخارج. ومن هذه الآليات:

الجدول ٢ - ٤: إثيوبيا: آليات دعم المؤسسات	
الهدف	الوكالة/الوزارة
آلية الدعم	وزارة التجارة والصناعة
المصائب المصرفية بالعملات الأجنبية (بالانكليزية)	مصرف إثيوبيا الوطني (بالانكليزية)
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: الموقع الإلكتروني الخاص بوكالة الاستثمار الأثيوبية؛ الموقع الإلكتروني للمديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج التابعة لوزارة الخارجية الأثيوبية: www.mfa.gov.et/Ethiopians_Origin_Abroad	

إضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه، طبقت المؤسسات العاملة في أثيوبيا، و/أو تنوي أن تطبق، المبادرات التالية:

الجدول ٢-٥ أثيوبيا : مبادرات المؤسسات العامة				
الهدف	التعاون	المبادرة	المؤسسة الوطنية	
<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز عملية تبادل الأكاديميين الأثيوبيين المقيمين بالخارج، والتشجيع على عودتهم؛ - توفير إطار عمل مؤسسي لإجراء الأبحاث حول جاليات الأثيوبيين بالخارج. 	غير متوافر	افتتاح مكتب للخريجين والشقات (ما زالت الجامعة تعد لهذا الافتتاح)	جامعة أديس أبابا (بالانكليزية)	
<p>الاتصال بالأثيوبيين الذي يتابعون تحصيلهم العلمي بالخارج للحصول على شهادات عليا، من أجل منحهم فرصة المشاركة في مناهج تدريس قصيرة المدى ضمن الجامعة.</p> <p>تتولى جامعة أديس أبابا تغطية هذه الأنشطة.</p>	غير متوافر	تطبيق نظم "التدريب المقسم إلى وحدات مستقلة" الذي يشارك فيه الأكاديميون الأثيوبيون المقيمون بالخارج	جامعة أديس أبابا (بالانكليزية)	
<p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.</p> <p>المصدر: مقابلة مع ممثل عن جامعة أديس أبابا.</p>				

٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة

طرحنا السلطات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة المتواجدة في أثيوبيا عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٢-٢ أثيوبيا: مبادرات المؤسسات الدولية			
الهدف	التعاون	المبادرة	الوكالة
<p>دعم الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الأثيوبية لتعزيز إمكانيات المؤسسات أملا في تسهيل عودة المهنيين الأثيوبيين، من أجل معالجة مشكلة ندرة الموارد البشرية في البلاد.</p> <p>يهدف المشروع إلى مأسسة نظام لحشد وتوظيف الموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد ذات الصلة، ضمن جاليات المهاجرين الأثيوبيين وأصحاب الكفاءات المعنيين الآخرين. ويتم التركيز بشكل خاص على قطاع الصحة.</p>	<p>المانح: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أثيوبيا (بالانكليزية)</p>	<p>برنامج الهجرة من أجل التنمية في أثيوبيا (بجري تطبيقه في الوقت الحالي)</p>	<p>المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)</p>
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>دعم القوى الفاعلة الصغيرة النطاق للمساهمة في الربط بين الهجرة والتنمية في ١٦ بلد منشأ معين. أما المجالات التي تحتل الأولوية، فهي: أ. الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون؛ ب. جاليات المهاجرين؛ ج. إمكانيات المهاجرين؛ د. وحقوق المهاجرين.</p>	<p>مكتب فريق الأمم المتحدة في أثيوبيا، بعثة الاتحاد الأوروبي في أثيوبيا و الحكومة الأثيوبية</p>	<p>مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة في أثيوبيا (بالانكليزية) لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١</p>	<p>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أثيوبيا (بالانكليزية)</p>

<p>وضع خطة لإجراء حوار حول المسائل التالية المتعلقة بشؤون الهجرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مكافحة الإتجار - الهجرة القانونية - الشنات - إدارة الحدود - اللاجئين والعائدين 	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الخارجية الأثيوبية - وزارة بناء القدرات الأثيوبية - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الأثيوبية - وزارة العدل الأثيوبية - دائرة الهجرة الأثيوبية - الإدارة الأثيوبية لشؤون اللاجئين والعائدين - ألمانيا - هولندا - السويد - إسبانيا - المملكة المتحدة 	<p>برنامج الاتحاد الأوروبي وأثيوبيا حول الهجرة (بحري تطبيقه في الوقت الحالي)</p>	<p>بعثة الاتحاد الأوروبي إلى أثيوبيا (بالانكليزية)</p>
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>تزويد الأشخاص بمعلومات مقارنة ومحدّثة حول تكاليف إرسال الحوالات المالية بين الدول المختلفة</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>إنشاء موقع إلكتروني يبيّن تكاليف إرسال الحوالات المالية في مجموعة من الدول:</p> <p>www.sendmoneyhome.org</p>	<p>إدارة التنمية الدولية (بالانكليزية)</p>
<p>ملاحظة: هذه اللاتحة غير شاملة.</p> <p>المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أثيوبيا، مقابلة مع ممثل عن السفارة البريطانية و السفارة الإيطالية في أثيوبيا؛ إدارة التنمية الدولية؛ موقع www.sendmoneyhome.org الذي تمّت زيارته في ٢٠١٠/٣/٦.</p>			

التحديات الأساسية:

- ساهم إنشاء المديرية العامة لشؤون الأثيوبيين بالخارج، التابعة لوزارة الخارجية الأثيوبية، في تشكيل وكالة حكومية رائدة مهمتها معالجة المسائل المتعلقة بجماعات المغتربين. غير أن انعدام منصب أرفع مستوى من المديرية، التي تعتبر مجرد قسم تابع لوزارة، يجعل من الصعب على المعنيين تحسين صورة جاليات المهاجرين الأثيوبيين بالخارج.
- تعترف الحكومة الأثيوبية بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه جماعات المهاجرين الأثيوبيين بالخارج لضمان تطور أثيوبيا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. لكن من العراقيل التي تقف حاجزاً دون تنفيذ هذه الخطوة، نقص البيانات المتوفرة حول مواصفات جاليات المهاجرين الأثيوبيين التي كان يمكن أن تساعد في صياغة سياسات واعية وقائمة على المعارف.
- تتميز مراكز تنسيق شؤون الشتات، التابعة لحكومات المناطق والمدينتين الإداريتين، ببنية لامركزية، يقصد منها إرساء سياسة وطنية على المستوى الإقليمي تتعلق بالأثيوبيين بالخارج؛ كما إنها تسهل من تنظيم الأنشطة الوطنية المرتبطة بجاليات المهاجرين بالخارج. لكن من الصعوبات التي تواجهها السلطات في هذا المجال نقص الموارد المناسبة لتعزيز الإمكانات المؤسساتية الخاصة بمركز تنسيق شؤون الشتات، بهدف الاستمرار في توطيد مشاركة أصحاب المنفعة في المنطقة.
- تبذل الحكومة الأثيوبية جهوداً ناشطة في سبيل تشجيع وتسهيل عودة المهاجرين أصحاب المهارات إلى أرض الوطن، أملاً في معالجة مشكلة نقص الموارد البشرية في البلاد. لكن من التحديات المطروحة في هذا المجال انعدام الموارد التي تحتاج إليها السلطات الوطنية من أجل تطوير أنشطتها أكثر فأكثر.

التجربة الغانية

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جدة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

جدول المحتويات

معلومات عامة ٣

- ١-١ تاريخ الهجرة ٣
٢-١ السلطات المختصة ٥
٣-١ دول المقصد ٦
٤-١ الخصائص عامة لجماعات المغتربين ٧
٥-١ الحوالات المالية المقدّرة ٧
٦-١ مميّزات الدولة ٨

نتائج الجردة ٩

- ١-٢ إطار عمل التشرييع والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين ٩
١-١-٢ التشرييع الوطنية ٩
٢-١-٢ التشرييع الدولية ١١
٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية ١١
٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون ١٢
١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين ١٢
٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات ١٥
٣-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٧
٣-٢ الممارسات المؤسساتية ١٩
١-٣-٢ المؤسسات الوطنية ١٩
٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة ٢٢

١-١ تاريخ الهجرة

تعتبر أنماط الهجرة في غانا معقدة وديناميكية، كما هي الحال في معظم الدول الأفريقية^١. وتتميز الهجرة الحديثة من غانا بأربع مراحل أساسية بارزة^٢، هي:

الموجة الأولى من الهجرة: منذ الفترة السابقة للاستعمار وحتى الستينات، كانت غانا محوراً جذاباً للمهاجرين، لا سيما أولئك القادمين من دول غرب أفريقيا، بالنظر إلى ما كانت تتمتع به هذه الدولة من ازدهار اقتصادي. وقد بقي عدد عمليات الهجرة إلى الخارج، خلال العقد الأول الذي تلا استقلال العام ١٩٥٧، متدنياً في غانا. أما أهم المناطق التي درج الغانيون على التوجه إليها، فهي الدول الناطقة باللغة الانكليزية (كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية)، وذلك لأهداف تتعلق بالدراسة ومزاولة الأعمال. في السبعينات، بدأ عدد الغانيين المهاجرين من البلاد يزداد أكثر فأكثر، أملاً في النجاة من ظروف العيش الصعبة والضيقة الاقتصادية.

▪ بين الخمسينات والسبعينات

الموجة الثانية من الهجرة: خلال هذه الفترة، كان الغانيون يهاجرون بشكل أساسي إلى الدول المجاورة، كنيجيريا وساحل العاج خاصة. ويمكن ردّ هجرة الغانيين المتزايدة في تلك الآونة ضمن منطقة غرب أفريقيا إلى صدور البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عام ١٩٧٩ (بالانكليزية). بالإضافة إلى ذلك، أدت الاضطرابات السياسية التي سادت في عهد الأنظمة العسكرية إلى هجرة واسعة النطاق للغانيين إلى الخارج. وفيما كان العمّال أصحاب الكفاءات العالية يشكّون، في الماضي، الجزء الأكبر من المهاجرين الغانيين، باتت شريحة المواطنين المهاجرين تتألف، بحلول الثمانينات، من العمّال أصحاب الكفاءات المتوسطة والمتدنية الذين أخذوا يغادرون البلاد بدورهم^٣.

▪ بين السبعينات وحتى نهاية الثمانينات

الموجة الثالثة من الهجرة: سجّلت نقطة تحول في تاريخ الهجرة الدولية من غانا منذ الثمانينات والتسعينات، حيث ازدادت نسبة الغانيين المتوجهين نحو أوروبا وأميركا الشمالية، رغم أنّ الهجرة إلى دول غرب أفريقيا وبقية الدول في أفريقيا بقيت محافظة على أهميتها^٤. ومع أنّ الطلاب الذين هاجروا في الستينات لمتابعة تحصيلهم العلمي في الخارج قد عادوا إلى وطنهم بعد إتمام دراستهم، إلا أنّ فترة الثمانينات وما تلاها شهدت هجرة دولية دائمة لأصحاب الكفاءات العالية من غانا ونحو أوروبا وأميركا الشمالية. وقد أدى ذلك إلى خسارة قطاعات مهمة، كالصحة والتربية، لأهل الخبرة والاختصاص.

▪ بين نهاية الثمانينات والتسعينات

^١ بامب، ميكا، ٢٠٠٦، غانا: البحث عن الفرص في الوطن وفي الخارج، معهد دراسة الهجرة الدولية، جامعة جورج تاون.
^٢ يصف أنارفي ومؤلفون آخرون، ٢٠٠٣، هذه المراحل على الشكل التالي: أ. مرحلة الهجرة الدنيا؛ ب. مرحلة الهجرة الأولية؛ ج. مرحلة الهجرة على نطاق واسع؛ د. مرحلة ازدياد كثافة الغانيين الشتات وانتشارهم في الخارج. وقد استند هذا القسم المتعلق بتاريخ الهجرة في غانا إلى دراسة «أنارفي ومؤلفين آخرين». أنظر: أنارفي ومؤلفين آخرون (Anarfi et al) ٢٠٠٣، الهجرة من غانا إليها: معلومات عامة. ورقة عمل مركز الأبحاث التنموية حول شؤون الهجرة: رقم ث ٤. مركز ساسكس: مركز الأبحاث التنموية حول شؤون الهجرة والعمالة والفرق.
^٣ بامب، ميكا، ٢٠٠٦، غانا: البحث عن الفرص في الوطن وفي الخارج، معهد دراسة الهجرة الدولية، جامعة جورج تاون.
^٤ كوارتي، بيتر، ٢٠٠٩، الهجرة في غانا: ملف الدولة، المنظمة الدولية للهجرة.

■ بين التسعينات وحتى اليوم

الموجة الرابعة من الهجرة: في هذه الفترة، أصبحت أنماط الهجرة الدولية المنطلقة من غانا أكثر تعقيداً. فانتشرت الجاليات الغانية في مختلف أنحاء العالم، مثل المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وألمانيا، وهولندا التي مثلت جميعها أبرز دول المقصد التي توجه إليها المواطنون الغانيون. فضلاً عن ذلك، ساهم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي النسبي الذي شهدته غانا خلال العقد الأخير في حث المهاجرين على العودة، لا سيما المواطنين الغانيين أصحاب الكفاءات العالية المقيمين بالخارج. رغم ذلك، ما زالت ضغوطات الهجرة تلقي بثقلها على المواطنين، وبالتحديد الشباب منهم، بما أن الهجرة أصبحت تعتبر، بالنسبة للأفراد والأسر، استراتيجية مناسبة تساعدهم في التغلب على المشاكل والصعوبات المتعلقة بالفقر وظروف العيش الصعبة.

الجدول ١-١ غانا: العوامل المؤثرة على هجرة الغانيين إلى الخارج

عوامل الدفع	
البطالة*	عوامل سوق العمل
الرواتب المتدنية	
عدم الرضا عن الوظيفة	
انعدام الآفاق الاقتصادية**	العوامل الاقتصادية
تأثير برامج التكيف الهيكلي	
تمثيل الراشدين الشباب لنسبة كبيرة من أصل مجموع السكان***	العوامل الديموغرافية
التغيير المناخي	العوامل البيئية
عوامل الجذب	
شروط عمل مغرية وفرص ثمينة لتطوير المسيرة المهنية	عوامل سوق العمل
مهارات متدنية وازدياد طلب على اليد العاملة في بعض الدول المنتسبة إلى منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي	
فرص الحصول على أجور أفضل	العوامل الاقتصادية
فرص التحصيل العلمي/التدريب	العوامل التربوية
لمّ شمل الأسر	العوامل الاجتماعية
الشبكات الاجتماعية	
* عام ٢٠٠٠، قُدّرت نسبة البطالة في غانا بـ ١٠,٤٪ (المصادر: كوارتي، بيتر، ٢٠٠٩، الهجرة في غانا: ملف الدولة، المنظمة الدولية للهجرة)	
** بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، كان ٥٣,٦٪ من سكان غانا، وفقاً للتقديرات، يعيشون لقاء أقل من دولارين أميركيين يومياً. وفي العام ٢٠٠٧، حلّت غانا في المرتبة ١٥٢ من أصل ١٨٢ دولة وفقاً لمؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (المصادر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩)	
*** قُدّر معدل النمو السكاني بـ ٢,٧٪ (المصادر: كوارتي، بيتر، ٢٠٠٩، الهجرة في غانا: ملف الدولة، المنظمة الدولية للهجرة)	
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
المصادر: إجابة وزارة الداخلية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ وزارة السياحة؛ مصلحة خدمات الهجرة في غانا؛ وزارة التجارة والصناعة؛ وزارة العمل والرعاية الاجتماعية؛ كوارتي، بيتر، ٢٠٠٩، الهجرة في غانا: ملف الدولة، المنظمة الدولية للهجرة؛ المنظمة الدولية للهجرة؛ (GTZ)، ٢٠٠٩، الشتات الغاني في ألمانيا؛ أنارفي وغيره (Anarfi et al)، ٢٠٠٣، الهجرة من غانا وإليها: معلومات عامة. ورقة عمل مركز الأبحاث التنموية حول شؤون الهجرة: رقم ٤. مركز ساسكس: مركز الأبحاث التنموية حول شؤون الهجرة والعولمة والفقر.	

° المرجع نفسه.

٢-١ السلطات المختصة

الجدول ٢-١ غانا: أهم السلطات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين		
مجالات المسؤولية	الوزارة	الوكالة
المسؤوليات الأساسية: ١. تقديم المشورة إلى حكومة غانا حول القضايا المتعلقة بالهجرة إلى داخل البلاد وخارجها؛ ٢. تطبيق القوانين والسياسات والأنظمة التي تتعلق بالهجرة إلى غانا وهجرة المواطنين الغانيين إلى الخارج؛ ٣. دراسة الطلبات التي يقدمها المواطنون الأجانب للحصول على الجنسية الغانية، وتلك التي يقدمها المواطنون الغانيون للتخلي عن الجنسية الأصلية أو الحصول على الجنسية المزدوجة؛ ٤. جمع البيانات عن طريق استمارات الدخول والخروج الخاصة بالهجرة إلى غانا ومنها. ويتم معالجة هذه البيانات بالتعاون مع المعهد الغاني للإحصائيات؛ إلخ.	وزارة الداخلية (بالانكليزية)	مصلحة خدمات الهجرة الغانية (بالانكليزية)
المسؤوليات الأساسية: ١. تعزيز مصالح المواطنين الغانيين بالخارج وصدونها؛ ٢. جمع البيانات المتعلقة بالمهاجرين الغانيين بالخارج، وتحليلها (من خلال مكتب شؤون الهجرة)؛ ٣. معالجة مسألة إصدار جوازات السفر الغانية وتأثيرات الدخول للأجانب الذين يريدون زيارة غانا؛ إلخ.	وزارة الخارجية والاندماج الإقليمي (بالانكليزية)	غير متوافرة
المسؤوليات الأساسية: ١. إقامة الروابط بالمهاجرين الغانيين المقيمين بالخارج لتشجيع السياحة والاستثمارات في غانا؛ ٢. تشجيع المغتربين الغانيين على العودة إلى غانا والاستثمار فيها؛ إلخ.	وزارة السياحة (بالانكليزية)	غير متوافرة
المسؤولية الأساسية: تقديم حوافز لتعزيز تدفق الاستثمارات في قطاعي التجارة والصناعة وتشجيع جاليات المغتربين على المشاركة في الأنشطة التي تتطلب إغداق الاستثمارات في ميدان الأعمال؛ إلخ.	وزارة التجارة والصناعة (بالانكليزية)	غير متوافرة
المسؤولية الأساسية: تنسيق الأنشطة وتطبيقها وصياغة السياسات المتعلقة بهجرة العمل؛ إلخ.	وزارة العمل والرعاية الاجتماعية (بالانكليزية)	غير متوافرة
المسؤولية الأساسية: استقطاب المتخصصين الغانيين في حقل الصحة المقيمين بالخارج من أجل تطوير نظام الصحة الوطني، وتحويل هجرة أصحاب الكفاءات في حقل الصحة إلى هجرة نحو الداخل، من خلال نقل المعرفة والتشجيع على عودة الغانيين المتخصصين إلى البلاد.	وزارة الصحة (بالانكليزية)	غير متوافرة
المسؤولية الأساسية: استقطاب جاليات المغتربين الغانيين من أجل تشجيع الاستثمار ودوران عجلة الأعمال في غانا، من خلال التعاون مع جمعيات المهاجرين بالخارج وغيرها من المؤسسات ذات الصلة.	المكتب الخاص بالرئيس	مركز تشجيع الاستثمار الغاني (بالانكليزية)

٣-١ دول المقصد

لا تقدّم الإحصائيات المتوفرة صورةً دقيقةً عن حجم الهجرة الغانية إلى الخارج أو عن أهميتها. فوفقاً لتقديرات وزارة الخارجية والاندماج الإقليمي (بالانكليزية)، كان المهاجرون الغانيون منتشرين، عام ٢٠٠٨، في أكثر من ٣٣ دولة حول العالم، أغلبيتها من الدول الناطقة باللغة الانكليزية^٦.

الجدول ٣-١ غانا: معدّل توزيع الجاليات الغانية في أبرز دول المقصد غير الأفريقية		
السكان المهاجرون	الدولة	العام
٩٦٦٥٠	المملكة المتحدة	٢٠٠٦
٦٧١٩٠	الولايات المتحدة الأميركية	٢٠٠٠
٣٤٤٩٩	إيطاليا	٢٠٠٥
٢٠٦٣٦	ألمانيا	٢٠٠٤
١٧٠٧٠	كندا	٢٠٠١
١٢١٩٦	هولندا	٢٠٠٧
١٢٠٦٨	إسبانيا	٢٠٠٦
٤٠٩٦	فرنسا	١٩٩٩

المصادر: كوارتي، بيتر، ٢٠٠٩، الهجرة في غانا: ملف الدولة، المنظمة الدولية للهجرة.

تشير تقديرات البنك الدولي (بالانكليزية) إلى أنّ الغانيين المقيمين بالخارج يبلغون ١,٧ مليون نسمة، أي ما معدّله ٧,٦٪ من عدد السكان الإجمالي^٧. أما المسح السكاني الذي أجري عام ٢٠٠٠، فيفيد أنّ عدد الغانيين بالخارج بلغ ٩٥٧٨٨٣ نسمة، أي ما معدّله ٤,٦٪ من عدد السكان الإجمالي^٨. من جهتها، تشير تقديرات أخرى إلى أنّ عدد المواطنين المقيمين بالخارج يبلغ ٣ ملايين^٩.

تمثل الدول المنتسبة^{١٠} إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بالانكليزية) أبرز دول المقصد التي يتوجه إليها المهاجرون الغانيون المقيمون في القارة الأفريقية، مع الإشارة إلى أنّ الغانيين أصبحوا يشاركون، بشكل متزايد، في موجات الهجرة الدولية إلى خارج أفريقيا. كما تستضيف الدول المجاورة (ساحل العاج ونيجيريا وبوركينا فاسو) حوالي ٥٥٪ من إجمالي عدد المهاجرين الغانيين بالخارج^{١١}. فضلاً عن ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ جنوب أفريقيا وسيبيراليون تمثّلان، بدورهما، وجهتين مهمتين أُخريين بالنسبة للغانيين الموجودين في القارة الأفريقية^{١٢}.

بالإضافة إلى ذلك، تمثّل المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأميركية، كندا، ألمانيا، هولندا، السويد، وبشكل متزايد إيطاليا وإسبانيا، أبرز الدول التي يقصدها الغانيون خارج نطاق القارة الأفريقية. وبالنظر إلى الروابط اللغوية، يتوجّه الغانيون غالباً نحو الدول الناطقة باللغة الانكليزية. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ المعتربين الغانيين المقيمين في المملكة المتحدة يشكّلون الجالية الأكبر بين سائر الجاليات الأفريقية المتواجدة في تلك الدولة.

^٦ مصلحة خدمات الهجرة في غانا؛ المسح الغاني لمستويات المعيشة؛ عرض وزارة السياحة الغانية خلال اجتماع الخبراء الافتتاحي في لاهاي، هولندا، في ٢٣-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، ضمن إطار هجرة العبور عبر المتوسط.

^٧ سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية في غانا الخاص بالبنك الدولي.

^٨ كوارتي، بيتر، ٢٠٠٩، الهجرة في غانا: ملف الدولة، المنظمة الدولية للهجرة.

^٩ بلاك، ر.، ومؤلفون آخرون، ٢٠٠٣، الهجرة، العودة وتطوّر الشركات الصغيرة في غانا: طريق للخروج من الفقر؟ وثيقة عمل حول الهجرة صادرة عن مركز ساسكس، جامعة ساسكس، برايتون، المملكة المتحدة.

^{١٠} الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي: بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا كوناكري، غينيا بياو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون وتوغو.

^{١١} كوارتي، بيتر، ٢٠٠٩، الهجرة في غانا: ملف الدولة، المنظمة الدولية للهجرة.

^{١٢} مركز الأبحاث التنموية، قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأصول المهاجرين، جامعة ساسكس ٢٠٠٧، آذار/مارس ٢٠٠٧.

٤-١ الخصائص عامة لجماعات المغتربين

يُعد المهاجرون الغانيون من مختلف أنحاء الدولة الغانية، وبالتحديد منطقة «برونغ أهافو»، المنطقة الوسطى، منطقة «أشانتي» ومنطقة أكرا الكبرى^{١٣}. ويتألف المهاجرون الغانيون، بشكل غالب، من فئة الذكور. غير أن التوجهات الأخيرة أظهرت أن العنصر الأنثوي أصبح يدخل، أكثر فأكثر، في تركيبة الهجرة الدولية الغانية^{١٤}. فوفقاً للبيانات الصادرة عن المكتب الإحصائي الفدرالي الألماني (بالانكليزية)، شهدت نسبة المهاجرات الغانيات، من أصل إجمالي المهاجرين الغانيين المقيمين في ألمانيا، زيادة مطردة من ٢١٪ عام ١٩٨٠، إلى ٤٠,٤٪ عام ٢٠٠٠ فـ٤٤٪ عام ٢٠٠٤^{١٥}.

يتوزع الغانيون المقيمون في الخارج على فئات مختلفة، فيتنوعون بين اللاجئين/ملتزمي اللجوء، الطلاب، المهاجرين غير الموثقين، الأشخاص المقبولين عن طريق لم شمل الأسر، والعمال المهاجرين بمن فيهم المهاجرين أصحاب المهارات العالية^{١٦}.

وكانت هجرة اليد العاملة الماهرة من غانا قد أثارت مخاوف بشأن التأثيرات السلبية التي يمكن أن يخلفها هذا الأمر على البلاد. فقد أوردت تقارير عدة أن هجرة أصحاب المهارات والكفاءات إلى الخارج قد أثرت، سلباً، على قطاعات أساسية مثل الصحة والتربية. فيقدر عدد الأطباء الغانيين المقيمين بالخارج والمولودين في غانا بـ١٦٣٩ فرداً، وهم يشكلون ٥٦٪ من العدد الإجمالي للأطباء في غانا^{١٧}. بالإضافة إلى ذلك، يتركز في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية حوالي ٨٧٪ من إجمالي عدد الأطباء ذوي الأصل الغاني^{١٨}. أما الممرضون والممرضات ذوو الأصل الغاني المقيمون بالخارج (٤٧٦٦ فرداً)، وبالتحديد في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة، فيمثلون ٢٤٪ من إجمالي طاقم عمل التمريض الغاني^{١٩}.

٥-١ الحوالات المالية المقدرة

استخدم مصرف غانا (بالانكليزية) والبنك الدولي (بالانكليزية) منهجيات مختلفة لتحديد كمية الحوالات المالية المرسله إلى غانا وحجمها، مما أدى إلى تباين التقديرات بين الجهتين. فبلغت الحوالات المالية المرسله إلى غانا عام ٢٠٠٥، وفقاً لتقديرات مصرف غانا، ١,٥ مليار دولار أميركي، مما شكّل زيادةً بنسبة ٣٠٠٪ بالمقارنة مع المبلغ المرسل عام ١٩٩٩ (٤٧٩ مليون دولار أميركي). من جهته، قدر البنك الدولي أن الحوالات المالية قد ازدادت من ٣٢ مليون دولار أميركي عام ٢٠٠٦ إلى ١٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٧^{٢٠}.

يرسل المهاجرون الغانيون الأموال بواسطة أجنبية متنوّعة (كالأصدقاء، وإرسال الأموال خلال الزيارات، والمبالغ النقدية، ومكاتب تحويل الأموال، إلخ)^{٢١}. وتفيد التقديرات أن الحوالات المالية المتدفقة عبر الألفية غير الرسمية تمثل ٦٤٪ من الحجم الإجمالي للحوالات المالية المرسله إلى غانا تقريباً^{٢٢}.

^{١٣} مقابلة مع ممثل عن مصلحة خدمات الهجرة الغاني.

^{١٤} أنارفي ومؤلفون آخرون (Anarfi et al) ٢٠٠٣، الهجرة من غانا واليهها: معلومات عامة. ورقة عمل مركز الأبحاث التنموية حول شؤون الهجرة: رقم ٤. مركز ساسكس: مركز الأبحاث التنموية حول شؤون الهجرة والعولمة والفقير.

^{١٥} (GTZ)، ٢٠٠٩، الشتات الغاني في ألمانيا

^{١٦} بوس-جونز، ر، ٢٠٠٥، النظرة الهولندية إلى الهجرة المعاصرة، تنقيح نكيوا مانوه، «داخل بيتك أينما كنت في العالم؟» الهجرة والتنمية الدولية في غانا المعاصرة وغرب أفريقيا، منشورات أفريقيا جنوب الصحراء، أكرا (غانا)، اقتبس في: كوارتي، بيتر، ٢٠٠٩، الهجرة في غانا: ملف الدولة، المنظمة الدولية للهجرة.

^{١٧} كليمانس م. وج. بيترسون، ٢٠٠٧، البيانات الجديدة حول الأخصائيين الصحيين الأفارقة بالخارج، ورقة عمل رقم ٩٥، مركز التنمية العالمية، واشنطن العاصمة.

^{١٨} المرجع نفسه.

^{١٩} المرجع نفسه.

^{٢٠} كوارتي، بيتر، ٢٠٠٩، الهجرة في غانا: ملف الدولة، المنظمة الدولية للهجرة.

^{٢١} أوروذكو، م. ومؤلفون آخرون، ٢٠٠٥، الشتات، التنمية والهجرة عبر الحدود الوطنية: الغانيون في الولايات المتحدة الأميركية، المملكة المتحدة وألمانيا، معهد الدراسات حول الهجرة الدولية والحوار بين الدول الأميركية.

^{٢٢} مازوكاتو، فالنتينا ومؤلفون آخرون، ٢٠٠٨، في: الحوالات المالية في غانا: أصلها ووجهتها والمسائل المتعلقة بالمقاييس، الهجرة الدولية، المجلد ٤٨.

بالإضافة إلى ذلك، أورد تقرير الجولة الخامسة من المسح المتعلق بمعايير المعيشة في غانا (٢٠٠٨) (بالانكليزية) أن المناطق الأقوى اقتصادياً، مثل منطقة أشانتي، تستقبل مقداراً أكبر من الحوالات المالية بالمقارنة مع المناطق المعدمة اقتصادياً، كالمناطق الشمالية، والمنطقة الشرقية العليا، والغربية العليا. وتؤدي الحوالات بالإجمال، سواء أكانت عينية أم نقدية، دوراً أساسياً في تحسين معايير معيشة الأسر والجماعات ضمن غانا^{٢٣}.

تجدر الإشارة إلى أن الحوالات المالية تستخدم في المقام الأول لتغطية الاحتياجات الأساسية (كالمأكل، والملبس، وتربية الأطفال، والرعاية الصحية، إلخ.)، وتغطية تكاليف الأعياد والمهرجانات الأسرية والمآتم. ومن الأنشطة الأخرى التي تغطيها الحوالات، نذكر الأقساط الدراسية والاستثمارات في قطاع الأعمال، لا سيما في قطاعات العقارات والزراعة والسياحة^{٢٤}. كما يواظب المهاجرون الغانيون على إرسال السلع (الأدوات الكهربائية، والوسائل الترفيهية، وأجهزة الكمبيوتر، والمعدات التكنولوجية) لأهداف اقتصادية وخاصة^{٢٥}.

٦-١ مميزات الدولة

في ظل الاستقرار السياسي الراهن والازدهار الاقتصادي السائد نسبياً، تشير بعض الأدلة إلى ازدياد نسبة المهاجرين العائدين، لا سيما في أوساط المواطنين أصحاب المهارات العالية والجالية الناشئة من المهاجرين الغانيين. غير أن عمليات العودة هذه، سواء كانت مؤقتة أم دائمة، قد تخلف تأثيراً سلبياً طاعياً على النمو الاقتصادي والرفاهية في غانا. لكن إذا أقدمت السلطات على تعزيز ومأسسة الممارسات التي تعتمدها، فمن الممكن أن تساهم في تحويل هجرة أهل الخبرة والمعرفة إلى تدفقهم نحو الداخل.

^{٢٣} تقرير الجولة الخامسة من المسح المتعلق بمعايير المعيشة في غانا (٢٠٠٨).

^{٢٤} أورو زكو، م. ومؤلفون آخرون، ٢٠٠٥، الشتات، التنمية والهجرة عبر الحدود الوطنية: الغانيون في الولايات المتحدة الأميركية، المملكة المتحدة وألمانيا، معهد الدراسات حول الهجرة الدولية والحوار بين الدول الأميركية.

^{٢٥} شرودر، ٢٠٠٦ في (GTZ)، ٢٠٠٩، الشتات الغاني في ألمانيا.

١-٢ إطار عمل التشريعات والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين

١-١-٢ التشريع الوطنية

تطبق السلطات الرسمية في غانا أطر عمل تشريعية متنوّعة ذات علاقة بالهجرة. ومن أهم التشريعات الوطنية التي تتعلق بالهجرة من غانا وإليها و/أو بجاليات المغتربين، نذكر^{٢٦}:

■ دستور جمهورية غانا الصادر عام ١٩٩٢ (بالانكليزية): تتوسّع المواد المدرجة في هذا الدستور في حقّ الغانيين بالهجرة إلى الخارج وحقّ الأشخاص بالتنقل بحرية داخل غانا.

تنصّ المادة ٢١/١/ج على ما يلي: "يتمتع كل الأشخاص بالحق في حرية التنقل، أي التحرك بحرية داخل غانا، والحق في الدخول إلى الأراضي الغانية والخروج منها، والحصانة ضد الطرد من غانا."

■ قانون الهجرة إلى الداخل لعام ٢٠٠٠ (المادة ٥٧٣) (بالانكليزية): يرفع هذا القانون مسألة الهجرة إلى غانا والإجراءات الواجب اتباعها لاكتساب مركز المهاجر في غانا. كما يتضمّن أحكاماً حول الدخول إلى الأراضي الغانية والخروج منها سواء بالنسبة للمواطنين الغانيين أم الأجانب. أما القضايا التي ينظر فيها قانون الهجرة إلى الداخل بوجه عام، فهي:

- الدخول إلى غانا ومغادرتها؛
- إقامة المواطنين الأجانب وعملتهم؛
- الترحيل؛
- الإعفاءات، الاحتجاز والالتماسات؛
- أحكام وجرائم متنوّعة.

■ السياسة السكانية الوطنية في غانا، كما نُقّحت في العام ١٩٩٤ (بالانكليزية): تشمل محورين أساسيين من محاور الهجرة الدولية تركّز عليهما الحكومة الغانية، وهما^{٢٧}:

- المراجعة المنتظمة للقوانين والقواعد الإجرائية التي تضبط شؤون الهجرة إلى الداخل والخارج، وتحديثها بشكل مستمر بحيث تكون متوافقة مع الموجبات التعاقدية المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية، وبشكل يضمن ألا تخلف تدفقات الهجرة تأثيراً سلبياً على اليد العاملة الغانية وبقيّة الاحتياجات التنموية في البلاد؛
- تعاون الحكومة الغانية مع بقية الحكومات الوطنية والوكالات الدولية، والتفاوض معها والاتصال بها، سعياً لتوفير الحماية الكاملة لمواطنيها الذين يسافرون للإقامة أو العمل في الخارج سواء بصورة مؤقتة أم دائمة، وحماية ممتلكاتهم وحقوقهم بالتوافق مع القوانين والمعايير والاتفاقيات الدولية.

^{٢٦} أنظر كوارتي، بيتر، ٢٠٠٩، الهجرة في غانا: ملف الدولة، المنظمة الدولية للهجرة.

^{٢٧} السياسة السكانية الوطنية في غانا، كما نُقّحت في العام ١٩٩٤

في ما يتعلق بإطار العمل التشريعي حول الهجرة، فإنّ الحكومة الغانية تصبّ جهودها، في الوقت الراهن، على صياغة *مسوّدة سياسة للهجرة*. بدورها، تساعد الوحدة الوطنية المعنية بالهجرة، المنضوية تحت لواء وزارة الداخلية، في تطوير هذه السياسة. (للمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، يمكن الاطلاع على الفصل ٢-٢-٢: التنسيق بين المؤسسات)

٢-١-١-٢ الجنسية المزدوجة

تخضع مسألة الجنسية المزدوجة لأحكام قانون الجنسية لعام ٢٠٠٠ (المادة ٥٩١) (بالانكليزية) وأنظمة الجنسية لعام ٢٠٠١ (ل.أ. ١٦٩٠) (بالانكليزية). في هذا السياق، يجيز قانون الجنسية للمواطن الغاني المقيم بالخارج الحصول على جنسية أخرى، فلا يفقد جنسيته الأصلية عند تقديمه، طوعاً، طلباً للحصول على جنسية أجنبية جديدة.

تنصّ **المادة ١٦** من قانون الجنسية على حقّ المواطن الغاني بالحصول على جنسية مزدوجة:

”يحقّ لكل مواطن غاني أن يكتسب جنسية أيّ بلد آخر إلى جانب جنسيته الغانية الأصلية.“

استحقاقات الجنسية المزدوجة:

لا يُلزم المهاجرون الغانيون الحاصلون على جنسية ثانية بطلب تأشيرة دخول لزيارة غانا. وهم يتمتعون بكافة الحقوق والموجبات التي تُطبّق على بقية الغانيين، باستثناء عدم إمكانية ترشّحهم لمنصب رئيس البلاد، أو نائب الرئيس، أو وزير دولة، أو رئيس أيّ مؤسسة أمنية^{٢٨}.

أما حقّ المواطنين الغانيين غير المقيمين في غانا بالمشاركة في عملية التصويت، فيسلّط عليه الضوء قانون ٦٦٩ لتمثيل الشعب (التعديل) (بالانكليزية). يذكر هذا القانون أنه يجوز للغانيين المقيمين بالخارج التصويت في الانتخابات العامة واستطلاعات الرأي.

٢-١-١-٢ المحفّزات المالية

تشدّد الحكومة الغانية، في نصّ *السياسة السكانية الوطنية في غانا*، كما نُفّحت في العام ١٩٩٤ (بالانكليزية)، على الدور الحيوي الذي تؤديه الحوالات المالية في تحريك عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في غانا، وأهمية زيادة فعالية الموارد (المالية منها وغير المالية) التي يرسلها المهاجرون من أجل تطوير بلدهم الأم^{٢٩}:

”ستعتمد الحكومة سياسات أو قواعد ضريبية وتشريعية تضمن أنّ الوطن ككل، وبالتحديد الجماعات المحلية أو الأسر التي يتحدّر منها المهاجرون، تستفيد كل الاستفادة من الموارد المالية وغيرها من أنواع الموارد التي يرسلها المهاجرون بشكل منتظم.“

أما في ما يتعلق بأطر العمل التشريعية التي تطبّقها الحكومة من أجل تعزيز عودة موارد المهاجرين إلى البلاد، فمن أبرز التشريعات المعمول بها في غانا ما يلي:

^{٢٨} إجابة مصلحة خدمات الهجرة الغاني عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٢٩} السياسة السكانية الوطنية في غانا، كما نُفّحت في العام ١٩٩٤.

■ قانون القطع الأجنبي لعام ٢٠٠٦ (المادة ٧٢٣) (بالانكليزية): يتوسّع في سلسلة من المبادرات التي أطلقتها الحكومة من أجل حتّ المستثمرين الأجانب والمواطنين الغانيين المقيمين بالخارج على الاستثمار في غانا. ويتحمّل مصرف غانا (بالانكليزية) مسؤولية تطبيق هذا القانون.

■ قانون الاستثمار الغاني (بالانكليزية): يعتبر هذا القانون القانون الأساسي الذي ينظّم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في غانا^{٣٠}. وهو يجيز مشاركة الأجانب في بعض القطاعات التجارية، كما يسمح بإرسال الحوالات المالية الشخصية، وغير ذلك من الأمور.

■ مركز تشجيع الاستثمار الغاني (تشجيع السياحة) صكّ عام ٢٠٠٥ (ل.أ.١٨١٧) (بالانكليزية): يشمل عدة محفّزات ضريبية تتعلّق بأنواع معيّنة من المؤسسات التجارية ومشاريع الاستثمار.

فضلاً عن ذلك، أطلقت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في غانا (بالانكليزية) عام ٢٠٠٧ سند اليوبييل الذهبي للادخار (بالانكليزية)، وهو يعرف أيضاً بـ"سند الادخار الغاني"، بهدف تشجيع الغانيين المقيمين في الوطن والخارج على الادخار والاستثمار. وترمي الحكومة الغانية، من خلال إطلاق سند اليوبييل الذهبي للادخار، إلى تحسين مستوى الاستثمار في مشاريع البنى التحتية وتعزيز ثقافة الادخار الطويل الأمد والاستثمار بين المواطنين الغانيين^{٣١}.

٢-١-٢ التشاريع الدولية

صادقت غانا على عدّة اتفاقيات دولية واتفاقات إقليمية ذات علاقة بالهجرة الدولية والمهاجرين في الخارج. ومنها ما يلي:

■ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ (بالانكليزية) (صادقت عليها غانا في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)

■ البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار لعام ١٩٧٩ (بالانكليزية) الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

■ البروتوكول الخاص بالتعريف بجماعة المواطنين لعام ١٩٨٢ (بالانكليزية) الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

■ اتفاق كوتونو لعام ٢٠٠٠ (بالانكليزية)

٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية

صاغت غانا مسودّات لاتفاقات ثنائية حول هجرة العمل مع الدول التالية^{٣٢}:

■ إيطاليا؛

■ إسبانيا؛

■ كوريا؛

■ ليبيا.

^{٣٠} إيميافا هاردكاسل/دودي سيدو (٢٠١٠) الأحكام القانونية الغانية، لائحة جمعيتها: سفارة سويسرا، أكرا، كانون الثاني/يناير. وقد تمّت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٣/١٠؛ إجابة وزارة التجارة والصناعة عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٣١} <http://www.mofep.gov.gh/bond31207.htm>، تمّت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/٣١

^{٣٢} http://portal.unesco.org/shs/en/ev.php-URL_ID=3693&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html، تمّت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٢/٥.

^{٣٣} عام ٢٠٠٨، لم تكن هذه الاتفاقات قد صدرت بصيغتها النهائية ولا أصبحت سارية المفعول بعد. (المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٨، أنظمة وأدوات معلومات الاتصال المتعلقة بالهجرة)

٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون

١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين

في الوقت الراهن، لا وجود لوزارة مختصة في غانا، أو هيئة تابعة لوزارة معيّنة، مسؤولة عن النظر في شؤون جاليات المغتربين^{٣٤}. من هذا المنطلق، تتضمن اللائحة المذكورة أدناه الوزارات الغانية الأكثر مشاركة، حالياً، في المسائل المتعلقة بالمهاجرين الغانيين المقيمين بالخارج^{٣٥}.

وزارة الداخلية

تعتبر وزارة الداخلية الغانية (بالانكليزية) أهم مؤسسة مسؤولة عن تنسيق وتطبيق الأنشطة المتعلقة بالهجرة إلى غانا ومنها، وصياغة السياسات الخاصة بهذا المجال. لذا، تستضيف الوزارة عدّة هيئات فرعية تُعنى بهذه المسائل، كما تتولى مهمة الإشراف على أنشطة هذه الهيئات، ومنها^{٣٦}:

١. الوحدة الوطنية للهجرة (بالانكليزية): أنشئت هذه الوحدة لتنسيق أنشطة المؤسسات الحكومية التي تنظر في المسائل ذات الصلة بالهجرة.
٢. مصلحة خدمات الهجرة الغانية (بالانكليزية): هي الوكالة التابعة للحكومة الغانية التي تقدّم الاستشارات حول الأنظمة والقوانين المتعلقة بالهجرة إلى غانا، وما يرتبط بها من قضايا، كما تشرف على تطبيق هذه الأنظمة والقوانين. على صعيد المواطنين الغانيين المقيمين بالخارج، تتحمّل مصلحة خدمات الهجرة المسؤوليات التالية^{٣٧}:
 - معالجة المسائل المتعلقة باكتساب الجنسية المزدوجة والتخلي على الجنسية الأصلية؛
 - تزويد المواطنين الغانيين بالمعلومات اللازمة حول الجنسية المزدوجة وشروط التخلي عن الجنسية الأصلية؛ إلخ.
٣. مجلس اللاجئين الغاني: مسؤول عن إدارة الأنشطة المتعلقة باللاجئين في غانا، بما في ذلك منح ملتسمي اللجوء مركز اللاجئين.

في تموز/يوليو ٢٠٠٦، أسست مصلحة خدمات الهجرة الغانية مكتب معلومات الهجرة (بالانكليزية). تعتبر هذه الهيئة جزءاً من مكتب إدارة الهجرة التابع لمصلحة خدمات الهجرة الغانية، وقد أوكلت إليها مهمة جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمهاجرين الوافدين إلى غانا والمواطنين المهاجرين منها. بالإضافة إلى ذلك، يقدّم المكتب المعلومات اللازمة إلى الأشخاص المحتمل أن يهاجروا، فيحيطهم علماً بالظروف المتوافرة في بعض الدول التي يقصدها المواطنون الغانيون، والأنظمة المتعلقة بالدخول إلى تلك البلاد، والإقامة والعمل فيها.

^{٣٤} مقابلة مع ممثلين عن وزارة السياحة، ووزارة العمالة والرعاية الاجتماعية، ووزارة الصحة إلخ.

^{٣٥} المرجع نفسه.

^{٣٦} الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية: <http://mint.gov.gh>

^{٣٧} المرجع نفسه.

الجدول ٢-١ غانا: وزارة الداخلية	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بالوزارة
إنشاء الوحدة الوطنية للهجرة (بالانكليزية) لتتسق بين المؤسسات حول المسائل المتعلقة بالهجرة.	١. الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية: http://mint.gov.gh (بالانكليزية)؛
تنفيذ مهمة جمع البيانات وتحليلها حول الهجرة من غانا وإليها (بالانكليزية) (التفاصيل في الموقع الإلكتروني لمصلحة خدمات الهجرة الغانية (بالانكليزية))	٢. مصلحة خدمات الهجرة الغانية والموقع الإلكتروني المخصص له: www.ghanaimmigration.org (بالانكليزية).
نشر التوعية حيال فوائد الهجرة الآمنة ومخاطر الهجرة غير النظامية من خلال مكتب معلومات الهجرة (بالانكليزية). وتنفذ هذه المهمة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بالانكليزية)، إلخ.	
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى
معلومات حول القوانين والأنظمة المتعلقة بالهجرة والجنسية (التفاصيل في الموقع الإلكتروني لمصلحة خدمات الهجرة الغانية (بالانكليزية))	١. السفارات والمفوضيات العليا والقنصليات الغانية في الخارج، إلخ.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. *يتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: "الممارسات المؤسسية". المصادر: إجابة مصلحة خدمات الهجرة الغانية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية الغانية: http://mint.gov.gh ؛ والموقع الإلكتروني لمصلحة خدمات الهجرة الغانية: www.ghanaimmigration.org	

وزارة السياحة

تعتبر وزارة السياحة الغانية مسؤولة عن جعل غانا وجهة مقصودة بالنسبة للمهاجرين الغانيين بالخارج، فضلاً عن الأفريقيين الأميركيين وبقية المواطنين الأفارقة الذين يرغبون في الاستثمار داخل غانا. في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أولكت إلى وزارة السياحة (بالانكليزية) صلاحيات إضافية، فأصبحت مسؤولة عن "تطوير العلاقات مع المهاجرين الشتات والمحافظة عليها".

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الغانية تسعى، من خلال وزارة السياحة، إلى توطيد الروابط بين المهاجرين الغانيين بالخارج، فضلاً عن جاليات الأفريقيين الأميركيين و/أو المتحدرين من أصل أفريقي في مناطق أخرى، من خلال تشجيعهم على زيارة غانا، والاستثمار فيها، واصطحاب أولادهم إليها، والتخطيط لتقاعدهم في رحابها^{٣٨}.

الجدول ٢-٢ غانا: وزارة السياحة	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بالوزارة
تنظيم الاحتفالات السنوية بـ"يوم التحرر".	١. الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة: www.touringghana.com (بالانكليزية)؛
	٢. نسج الاتصالات والروابط بجمعيات المهاجرين الغانيين، وجمعيات الأفريقيين الأميركيين؛ إلخ.

^{٣٨} إجابة وزارة السياحة الغانية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ كوارتي، بيتر، ٢٠٠٩، الهجرة في غانا: ملف الدولة، المنظمة الدولية للهجرة.

أفنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى	أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين
١. السفارات والمفوضيات العليا والقنصليات الغانية في الخارج؛ إلخ.	تزويد المغتربين الغانيين بالمعلومات اللازمة حول فرص الاستثمار السياحية وما يتصل بها من استثمارات، من خلال السفارات و/أو القنصليات و/أو جمعيات المهاجرين.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. * يتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: "الممارسات المؤسسية". المصادر: إجابة وزارة السياحة الغانية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة: www.touringghana.com	

وزارة الخارجية والاندماج الإقليمي

تعتبر وزارة الخارجية والاندماج الإقليمي (بالانكليزية) مسؤولة عن تعزيز وحماية مصالح المواطنين الغانيين المقيمين بالخارج. كما تتولى الوزارة إعداد الاتفاقات الثنائية بين غانا وبقية الدول الشريكة في مختلف المجالات، على غرار الهجرة إلى الخارج. فضلاً عن ذلك، تقوم وزارة الخارجية والاندماج الإقليمي، من خلال السفارات والمفوضيات العليا والقنصليات الغانية (بالانكليزية)، بتأمين عدد من الخدمات للغانيين بالخارج، منها:

- تسجيل الأشخاص في سجلات القنصليات؛
- تسجيل الأحداث المدنية (كحالات الولادة، الوفاة، الطلاق، الزواج)؛
- تجديد جوازات السفر؛
- توفير المعلومات حول الطلبات المتعلقة بالجنسية المزدوجة؛
- التصديق على الوثائق الرسمية؛
- تقديم المعلومات والأخبار حول الأنشطة المنظمة في غانا، و/أو الدولة المقصد المعنية، التي تعود بالفائدة على الغانيين المقيمين بالخارج.

علاوة على ذلك، تم إنشاء مكتب للهجرة تابع لوزارة الخارجية عام ٢٠٠٨، مهمته جمع البيانات المتعلقة بالمغتربين الغانيين وتحليلها. لكن إثر إعادة تنظيم الوزارة في بداية العام ٢٠٠٩، وبالنظر إلى تغيير الحكومة في غانا، تم تحويل مكتب الهجرة إلى شعبة، وما لبثت أن ألحقت هذه الشعبة بالمكتب الاستشاري^{٣٩}.

^{٣٩} مكتب المنظمة الدولية للهجرة في غانا.

الجدول ٢-٣ غانا: وزارة الخارجية والاندماج الإقليمي	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال بالوزارة
تنظيم دوري للأنشطة الثقافية من خلال السفارات و/أو القنصليات.	١. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية والاندماج الإقليمي: www.ghana.gov.gh (بالانكليزية)؛
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	٢. السفارات والمفوضيات العليا والقنصليات الغانية في الخارج؛
نشر معلوماتٍ للراغبين في الاستثمار حول الجوانب التالية:	٣. الاتصال بجمعيات المهاجرين في بلدان المقصد؛
١. فرص الاستثمار في غانا؛	٤. تقنيات المعلومات والاتصالات؛ إلخ.
٢. الصناعات الخاضعة لتنظيم الحكومة؛	
٣. الحوافز والامتيازات المرتبطة بمزاولة الأعمال في غانا؛ إلخ.	

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصادر: الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية والاندماج الإقليمي www.ghana.gov.gh؛ السفارة الغانية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ والمفوضية الغانية العليا في المملكة المتحدة.

٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات

تتنوّع البنى والهيكلية التي تطبّقها الحكومة الغانية من أجل ضمان التنسيق بين المؤسسات حول القضايا المرتبطة بالهجرة، ومنها:

■ الوحدة الوطنية للهجرة

تأسّست الوحدة الوطنية للهجرة (بالانكليزية) بصفة رسمية في تموز/يوليو ٢٠٠٨، تحت جناح وزارة الداخلية الغانية (بالانكليزية). تتمثل مسؤوليتها بتنسيق الأنشطة الحكومية المتعلقة بالهجرة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل دمج الهجرة ضمن أطر العمل التنموية الوطنية. تنفّذ الوحدة الوطنية للهجرة عملياتها عن طريق ثلاث هيئات أساسية، هي ٢٠٠٨:

- اللجنة المشتركة بين الوزارات؛
- أمانة السر؛
- مجموعات العمل المختصة بمواضيع معيّنة.

أما أهمّ المجالات التي تركّز عليها الوحدة الوطنية للهجرة اهتمامها، فهي ٢٠٠٨:

- الهجرة والتنمية الاقتصادية؛
- هجرة العمل والهجرة غير النظامية؛
- السياسات والمعلومات والأبحاث المختصة بالهجرة.

^{٤٠} الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية: <http://mint.gov.gh>

^{٤١} كوارتي، بيتر، ٢٠٠٩، الهجرة في غانا: ملف الدولة، المنظمة الدولية للهجرة.

تتألف الوحدة الوطنية للهجرة، بالإجمال، من اثني عشر ممثلاً عن المؤسسات الوطنية التالية:

١. وزارة الداخلية (بالانكليزية) - المؤسسة الرئيسية
٢. وزارة الخارجية والاندماج الإقليمي (بالانكليزية)
٣. وزارة السياحة (بالانكليزية)
٤. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (بالانكليزية)
٥. وزارة العمالة والرعاية الاجتماعية (بالانكليزية)
٦. وزارة الصحة (بالانكليزية)
٧. وزارة شؤون المرأة والطفل (بالانكليزية)
٨. وزارة التجارة والصناعة (بالانكليزية)
٩. وزارة العدل (بالانكليزية)
١٠. مصلحة خدمات الهجرة الغانية (بالانكليزية)
١١. مصرف غانا (بالانكليزية)
١٢. لجنة التخطيط للتنمية الوطنية (بالانكليزية)

من الأنشطة الأساسية التي تنفذها الوحدة الوطنية للهجرة في الوقت الراهن، نذكر المساهمة في تطوير إطار عمل سياسة تُعنى بالهجرة في غانا^{٤٢}. يستند هذا الأمر إلى اعتراف الحكومة الغانية بحاجتها إلى وضع سياسة شاملة حول الهجرة، إلى جانب توحيد أطر العمل التشريعية والسياسية الحالية التي تنظم شؤون الهجرة^{٤٣}.

بالإضافة إلى ذلك، لما كانت الوحدة الوطنية للهجرة تعترف بالحاجة إلى تعزيز صورة جاليات المغتربين، فإنها ترمي، في ما ترمي، إلى إنشاء مديرية للغانيين بالخارج في المستقبل القريب، تكون منضوية تحت لواء الوحدة الوطنية للهجرة^{٤٤}.

■ فريق العمل التقني وفريق العمل المشترك بين الوزارات حول شؤون هجرة العمل

تأسس فريق العمل التقني وفريق العمل المشترك بين الوزارات تحت جناح وزارة العمالة والشؤون الاجتماعية (بالانكليزية) بهدف صياغة سياسة تنظم هجرة العمل. ومن المؤسسات الوطنية المنتسبة إلى هذين الفريقين، نذكر^{٤٥}:

^{٤٢} مقابلة مع ممثل عن وزارة الداخلية.

^{٤٣} المرجع نفسه.

^{٤٤} مقابلة مع ممثل عن وزارة السياحة.

^{٤٥} مقابلة مع ممثل عن وزارة العمالة والشؤون الاجتماعية

- وزارة العمالة والشؤون الاجتماعية (بالانكليزية) - المؤسسة الرئيسية
- وزارة الداخلية (بالانكليزية)
- وزارة الخارجية والاندماج الإقليمي (بالانكليزية)
- المدعي العام
- مصلحة خدمات الهجرة الغانية (بالانكليزية)

٢-٣-٣ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين

من المؤسسات الدولية التي تتعاطى بشؤون الهجرة في غانا، نذكر على سبيل التعداد لا الحصر:

- المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)
- منظمة العمل الدولية (بالانكليزية)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غانا (بالانكليزية)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان في غانا (بالانكليزية)

لكن تشارك مؤسسات دولية أخرى في معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة في غانا، ومنها:

- بعثة الاتحاد الأوروبي إلى جمهورية غانا (بالانكليزية): بفضل أطر العمل الاستراتيجية، على مثال ورقة استراتيجية الدولة والبرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (بالانكليزية) الصادرين عن الاتحاد الأوروبي حول غانا، ارتسمت في الأفق آلية تعاون بين الاتحاد الأوروبي وغانا. أما المواضيع الرئيسية التي يركّز عليها التعاون بين الاتحاد الأوروبي وغانا في الوقت الراهن، والمنصوص عليها في ورقة الاستراتيجية لدولة غانا، فهي^{٤٦}:
- شبكة النقل والاندماج الإقليمي؛
- إدارة الحكم: تعزيز أنظمة الحكم المحلي، العمل بالمبادئ الديمقراطية وإشراك المجتمع المدني في الحوار الوطني؛
- دعم الميزانية العامة، مع التركيز بشكل خاص على الغايات المدرجة ضمن "الأهداف الإنمائية للألفية" وإدارة المالية العامة.

^{٤٦} ورقة استراتيجية الدولة والبرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

بالإضافة إلى ذلك، يرمي الاتحاد الأوروبي إلى تزويد الحكومة الغانية بالدعم اللازم لتسهيل العمليات التجارية، والهجرة، والتعاون البيئي والتقني. أما في يتعلق بجاليات المغتربين على وجه الخصوص، فلا بد من الإشارة إلى جزء صغير من البرنامج الإرشادي الوطني يتعمق في موضوع "الهجرة والشتات والأمن"^{٤٧}. وترمي المشاركة في هذا الموضوع بالتحديد إلى تحقيق هدف واضح هو^{٤٨}:

«الحرص على مساهمة هجرة الشتات ومواردهم البشرية والمالية، مساهمة فعّالة، في عملية التنمية الوطنية، وتقليل كلفة «استنزاف الأدمغة» (بالتحديد في قطاع الصحة) مع رفع مساهمات الشتات إلى أقصى حد. زيادة قدرات الشرطة ووكالات شؤون الهجرة على إنفاذ القوانين، مع تحسين مستوى مساهمتها واحترامها لحقوق الإنسان.»

يهدف تحقيق هذه الأهداف، تعتمد المفوضية الأوروبية إلى دعم المبادرات التي يطلقها القطاع العام والخاص، إضافةً إلى مبادرات المجتمع المدني، في سبيل إشراك الغانيين المقيمين بالخارج في عملية تطوير غانا^{٤٩}.

^{٤٧} المرجع نفسه. أقل من ١٪ من البرنامج الإرشادي الوطني الإجمالي.

^{٤٨} المرجع نفسه.

^{٤٩} المرجع نفسه.

٣-٢ الممارسات المؤسسية

١-٣-٢ المؤسسات الوطنية

طرحت السلطات الوطنية في غانا عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي؛ وقد ركزت هذه المبادرات بشكل أساسي على عودة الاستثمارات ومهارات المهاجرين إلى البلاد، وجمع البيانات، والتنسيق بين المؤسسات، والتوعية، والاتصال بالغائبين المقيمين بالخارج.

الجدول ٢-٤ غانا: مبادرات المؤسسات الوطنية			
الهدف	التعاون	المبادرة	المؤسسة الوطنية
الهدف الأساسي: إنشاء هيئة مسؤولة عن تنسيق الأنشطة الحكومية المتعلقة بالهجرة.	حكومة غانا	إنشاء الوحدة الوطنية للهجرة (بالانكليزية)	وزارة الداخلية (بالانكليزية)
الاهداف الأساسية: ١. جمع البيانات المتعلقة بأنماط الهجرة وتوجهاتها من غانا واليها؛ ٢. إنشاء نظام مركزي لجمع البيانات (من خلال برنامج مشترك لتكنولوجيا المعلومات)؛ إلخ.	غير متوافر	تنفيذ مهمة جمع البيانات وتحليلها حول الهجرة من غانا واليها (بالانكليزية) (التفاصيل في الموقع الإلكتروني لمصلحة خدمات الهجرة الغانية (بالانكليزية))	وزارة الداخلية (بالانكليزية)
الهدف الأساسي: لجم الهجرة غير النظامية وتعزيز الهجرة القانونية من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالهجرة ونشرها.	عدة جهات دولية متوّعة وغيرها من أصحاب المنفعة ذوي الصلة (بالانكليزية)	نشر التوعية حيال فوائد الهجرة الآمنة ومخاطر الهجرة غير النظامية من خلال مكتب معلومات الهجرة (بالانكليزية).	وزارة الداخلية (بالانكليزية)
الاهداف الأساسية: ١. جعل غانا وطناً للمهاجرين المتحدّرين من أصل أفريقي؛ ٢. جعل غانا وجهة مقصودة للسياحة والاستثمار بالنسبة للمواطنين الغانيين المقيمين بالخارج وجاليات المغتربين الأفارقة بشكل عام.	مؤسسات وطنية متوّعة	تنظيم الاحتفالات بـ "عيد التحرر"	وزارة السياحة (بالانكليزية)

<p>مركز تشجيع الاستثمار الغانبي (بالإنجليزية)</p>	<p>تنظيم قمة العودة إلى الوطن في أكرا عام ٢٠٠١</p>	<p>الحكومة الغانية، مؤسسات وطنية متعددة وجمعيات المهاجرين الغانيين بالخارج</p>	<p>الأهداف الأساسية: ١. ربط جاليات المغتربين الغانيين بالمواطنين في غانا؛ ٢. رفع التوصيات وتقديم الاقتراحات حول كيفية تحويل المعرفة والخبرات الغانية المتدفقة نحو الخارج إلى تدفق نحو الداخل؛ ٣. تعزيز مساهمات المواطنين الغانيين المقيمين بالخارج في تنمية وطنهم الأم.</p> <p>من المقرر أن "١٦٠٠ غاني، معظمهم من أهل الاختصاص، قد شاركوا في اجتماع القمة. وتفيد التقارير أن مستوى المشاركة المرتفع قد أثر على قرار الحكومة الغانية بتأسيس أمانة سرّ الغانيين غير المقيمين التابعة لمركز تشجيع الاستثمارات.</p> <p>الهدف الأساسي: جذب استثمارات الغانيين بالخارج إلى أرض الوطن من أجل خلق الوظائف، وتحديث المهارات، وتحسين البنى التحتية، وتأمين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلخ.</p>
<p>مركز تشجيع الاستثمار الغانبي (بالإنجليزية)</p>	<p>تنظيم بعثات إلى أهم دول المقصد التي يقم فيها الغانيون بالخارج (المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، إلخ.)</p>	<p>الحكومة الغانية</p>	<p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصادر: الموقع الإلكتروني لمركز تشجيع الاستثمار الغاني؛ الموقع الإلكتروني لأخبار الشركات التجارية في غانا؛ كوراني، بيتر، ٢٠٠٩، الهجرة في غانا؛ ملف الدولة، المنظمة الدولية للهجرة.</p>

٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة

طرحت السلطات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة المتواجدة في غانا عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٢-٧ غانا: مبادرات المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة			
الهدف	التعاون	المبادرة	الوكالة
<p>الهدف الأساسي:</p> <p>تعزيز مساهمات جالية المغتربين الغانيين المقيمين في إيطاليا سعياً لتحقيق ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - دعم عملية التنمية في مناطق الأصل؛ - توجيه الحركات نحو الأنشطة الإنتاجية التي تشجع على التواصل بين الجماعات المتواجدة في مناطق الأصل في غانا وجاليات المغتربين الغانيين، أملاً في تبادل المعرفة والخبرات بين الطرفين؛ الخ. 	<p>المانح: <u>التعاونية الإيطالية (بالإيطالية)</u></p>	<p>مشروع "الهجرة من أجل التنمية" في أفريقيا (بالانكليزية)</p> <p>(لفترة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)</p>	<p>المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)</p>
<p>الهدف الأساسي: إشراك المهاجرين من بلدان غرب أفريقيا والمقيمين في إيطاليا في جهود إنماء وطنهم الأم.</p> <p>تجلت حصيلة المشروع الأساسية في اختيار ١٢ اقتراحاً لتنفيذ مشاريع تقدمت بها المهاجرات والجمعيات التي ينتمين إليها في إيطاليا؛ وقد حصلت هذه الاقتراحات على الدعم المالي اللازم لتطبيقها. وبالتالي، من أصل ١٢ مشروعاً تم تنفيذ مشروعات في غانا، ركزنا على قطاع الزراعة.</p>	<p>المانح: <u>التعاونية الإيطالية (بالإيطالية)</u></p>	<p>مشروع "مهاجرات من أجل التنمية" في أفريقيا (بالانكليزية)</p> <p>(لفترة شباط/فبراير ٢٠٠٨- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)</p>	
<p>الهدف العام: المساهمة في تطوير قطاع الصحة في غانا.</p> <p>الأهداف الخاصة:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. تسهيل العودة المؤقتة للمتخصصين الغانيين في قطاع الصحة، المقيمين في هولندا وبقية دول الاتحاد الأوروبي، وتعيينهم بصورة مؤقتة في مختلف المؤسسات الصحية في غانا بهدف تمكين نظام الصحة الوطني؛ ٢. منح المتخصصين الغانيين في قطاع الصحة، المقيمين في غانا، فرص تدرج في مؤسسات صحية كائنة في هولندا والمملكة المتحدة. <p>تمكن المشروع، منذ العام ٢٠٠٥، بتنظيم عمليات عودة ١٢٠ من المتخصصين الغانيين بصفة مؤقتة.</p>	<p>المانح: <u>وزارة الخارجية الهولندية (بالانكليزية)</u></p> <p>تشرف على التطبيق المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية) تحت إشراف وزارة الصحة (بالانكليزية) وبالتعاون مع السفارة الهولندية في أكرا، السفارة الغانية في لاهاي ومجموعات المتقربين الغانيين في هولندا والمملكة المتحدة وألمانيا.</p>	<p>مشروع الصحة في غانا المتعلق "الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا" (بالانكليزية)</p> <p>(٢٠١٢-٢٠٠٨)</p> <p>المرحلة الثانية (٢٠٠٨-٢٠٠٥)</p> <p>المرحلة الأولى (٢٠٠٣-٢٠٠٤)</p>	

برنامح الأمم المتحدة الإنمائي في غانا <u>(بالانكليزية)</u>	مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة في غانا <u>(بالانكليزية)</u> ٢٠١١-٢٠٠٨	مكتب فريق الأمم المتحدة في غانا، بعثة الاتحاد الأوروبي في غانا والحكومة الغانية	الأهداف الأساسية: دعم القوى الفاعلة الصغيرة النطاق على المساهمة في الربط بين الهجرة والتنمية في ١٦ بلد منشأ معين. أما المجالات التي تحتل الأولوية، فهي: أ. الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون؛ ب. جاليات المهاجرين؛ ج. إمكانيات المهاجرين؛ د. وحقوق المهاجرين.
صندوق الأمم المتحدة للسكان في غانا <u>(بالانكليزية)</u>	دراسة حول هجرة الإناث العابرة للحدود في غانا <u>(بالانكليزية)</u>	- المنظمة الدولية للهجرة <u>(بالانكليزية)</u> ؛ - مصلحة خدمات الهجرة الغانية <u>(بالانكليزية)</u> ؛ - جامعة غانا <u>(بالانكليزية)</u> .	الهدف الأساسي: التحقيق في الأسباب والتحديات والقوى الديناميكية المرتبطة بهجرة النساء الغانيات ومساهمتهم في تنمية وطنهم الأم، وصياغة التوصيات اللازمة لوضع السياسات التي تعزّز قدرتهم على تطوير الوطن.
المفوضية الأوروبية <u>(بالانكليزية)</u> والتعاونية الإيطالية <u>(بالإيطالية)</u>	مشروع (AENEAS) الخاص بهجرة العمل <u>(بالانكليزية)</u> (٢٠٠٦)	تشرف على التطبيق المنظمة الدولية للهجرة <u>(بالانكليزية)</u> تحت إشراف وزارة العمالة والرعاية الاجتماعية <u>(بالانكليزية)</u>	الأهداف الأساسية: ١. تقدير التشاريع والسياسات وأطر العمل المؤسسية المتعلقة بهجرة العمل إلى غانا؛ ٢. المساعدة في صياغة سياسة تنظم شؤون هجرة العمل الغانية؛ إلخ.
إدارة التنمية الدولية <u>(بالانكليزية)</u>	إنشاء موقع إلكتروني يبين تكاليف إرسال الحوالات المالية في مجموعة مختارة من الدول: www.sendmoneyhome.org	غير متوافر	الهدف الأساسي: تزويد الأشخاص بمعلومات مقارنة محدثة عن تكاليف عمليات التحويل بين دول متوّعة.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غانا، الموقع الإلكتروني www.sendmoneyhome.org ، تمت زيارته في ٢٤/٣/٢٠١٠؛ والموقع الإلكتروني migration-ghana، تمت زيارته في ٢٤-٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.			

التحديات الأساسية:

- في الوقت الراهن، لا وجود لوزارة مختصة في غانا، أو هيئة تابعة لوزارة معينة، مسؤولة عن النظر في شؤون جاليات المغتربين. لكن إثر إقرار الحكومة الغانية بأهمية محور الهجرة والتنمية، وبالحاجة إلى تأسيس هيئة مؤسساتية مسؤولة عن شؤون جاليات المغتربين، اصطدمت الحكومة بعدة تحديات، منها **محدودية الموارد المالية** التي تخولها التعاطي مع أهمية الهجرة المتزايدة وفقاً لبرنامج العمل الوطني.
- طبقت حكومة غانا عدة أطر عمل مشتركة بين المؤسسات لتضمن التنسيق بين السلطات الوطنية التي تنتظر في المسائل المتعلقة بالهجرة، كما أسست كيانات مهمتها جمع البيانات حول الهجرة إلى الداخل والخارج. لكن من التحديات التي تواجهها الحكومة في هذا المجال هو **نقص البيانات الشاملة** حول الهجرة وجاليات المغتربين الغانيين التي كان يمكن أن تساعد في صياغة سياسة للهجرة القائمة على المعرفة التي تعمل غانا على صياغتها في الوقت الراهن.

التجربة اللبنانية

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جدة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

جدول المحتويات

معلومات عامة ٣

- ١-١ تاريخ الهجرة ٣
٢-١ السلطات المختصة ٥
٣-١ دول المقصد ٦
٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين ٧
٥-١ الحوالات المالية المقدّرة ٨
٦-١ مميزات الدولة ٩

نتائج الجردة ١٠

- ١-٢ إطار عمل التشريع والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين ١٠
١-١-٢ التشريع الوطنية ١٠
٢-١-٢ التشريع الدولية ١٣
٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية ١٣
٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون ٤١
١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين ١٤
٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات ١٧
٣-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٧
٤-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٨
٣-٢ الممارسات المؤسسية ١٩
١-٣-٢ المؤسسات الوطنية ١٩
٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة ٢١

١-١ تاريخ الهجرة

شهد لبنان منذ زمن بعيد موجات كثيرة من الهجرة، ويعود تاريخ الهجرة الحديثة فيه إلى منتصف القرن التاسع عشر. بشكل عام، يمكن تقسيم تاريخ الهجرة الحديثة في لبنان إلى أربع مراحل أساسية:

▪ ما بين ١٨٤٠ و ١٩٤٠: **الموجة الأولى من الهجرة:** توجهت أولى موجات الهجرة بشكل أساسي إلى بلدان غرب أفريقيا، والأميركيتين الشمالية والجنوبية. وكان المهاجرون بغالبيتهم من المسيحيين الذين رحلوا بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل في الخارج. كما أسفر تنامي عدد السكان القاطنين في منطقة جبل لبنان وتزايد عدد السكان المتقنين^١ الباحثين عن فرص عمل عن نمو هذه الظاهرة. وقد ساهم أيضاً الانتدابان البريطاني والفرنسي في تدفق المهاجرين بوتيرة متزايدة من لبنان إلى بلدان غرب أفريقيا إبان تلك الفترة. الملفت أن اللبنانيين الذين هاجروا إلى البلدان الأفريقية كانوا بمعظمهم رجالاً يزاولون أعمال التجارة. ولكن، يُعرّف أنّ عدد المهاجرين الذين غادروا لبنان في فترة ما بين الحربين العالميتين تضاعف نسبياً، بسبب الركود الاقتصادي الذي ضرب العالم وسياسات الهجرة المتشددة التي انتهجتها بلدان أميركا الشمالية.

▪ ما بين ١٩٤٠ و ١٩٧٤: **الموجة الثانية من الهجرة:** سلكت تدفقات الهجرة طريقها نحو الأميركيين الشمالية والجنوبية، وغرب أفريقيا، وأستراليا، ودول الخليج وأوروبا الغربية. انطبعت هذه الفترة بازدياد ملحوظ في عدد المهاجرين ذوي المهارات العادية والعالية، وكذلك بقدر أكبر من التوازن الطائفي بين مختلف المجموعات السكانية المهاجرة. ومنذ الستينات، شهد لبنان نمو تدفقات الهجرة نحو دول الخليج، عقب الازدهار الاقتصادي لقطاع النفط واستثمار أموال طائلة في مجال تطوير البنية التحتية في تلك المنطقة.

▪ ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٩: **الموجة الثالثة من الهجرة:** ارتفعت معدلات الهجرة إلى بلدان أفريقيا وأستراليا وأميركا الشمالية ودول الخليج لعدة أسباب نذكر منها، على سبيل التعداد لا الحصر، انعدام الاستقرار السياسي والضيق الاقتصادي التي ألمت بلبنان في تلك الفترة الزمنية. وقد طالت هذه الموجة لبنانيين من كل الفئات الاجتماعية والاقتصادية، كانوا يهاجرون عموماً مع باقي أفراد عائلاتهم. فقدّر عدد الأشخاص الذين هاجروا من لبنان آنذاك ما بين ٦٠٠ ألف و ٩٠٠ ألف مهاجر. وغالباً ما كانت الجاليات اللبنانية التي استقرت في الخارج هي التي تسهّل موجات الهجرة هذه.

^١ غيتا حوراني، ٢٠٠٧، الجالية اللبنانية وعلاقتها بالوطن الأم؛ غيتا حوراني ويوجين سنسنيغ دبوس، ٢٠٠٧، انعدام الأمن، والهجرة، والعودة: حالة لبنان عقب حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦؛ بطرس لبكي، ٢٠٠٦، دور الجماعات العابرة للحدود في تعزيز التنمية في بلدان المنشأ، حالة لبنان؛ كارا مورفي، ٢٠٠٦، الأزمة اللبنانية وتأثيرها على المهاجرين واللجئين، مصدر المعلومات حول الهجرة؛ بول طبر، ٢٠٠٩، الهجرة والتنمية البشرية: شهادات من لبنان، بحث حول التنمية البشرية ٢٠٠٩/٣٥؛ معهد هامبورغ للاقتصاد الدولي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة السنغال. ملاحظة: أشارت وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية إلى فترات متعاقبة من الهجرة اللبنانية: ١٨١١-١٩٢٠، ١٨٤٠-١٩٤٥، ١٩٣٩-١٩٧٥، ٢٠٠٠ ولغاية يومنا الحاضر. (المصدر: إجابة وزارة الخارجية والمغتربين عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة).

^٢ جاء الاستثمار في قطاع التعليم حصيلة رؤوس الأموال والموارد الاجتماعية التي أرسلها المهاجرون اللبنانيون منذ أولى موجات الهجرة من لبنان. (المصدر: بول طبر، ٢٠٠٩، الهجرة والتنمية البشرية: شهادات من لبنان، بحث حول التنمية البشرية ٢٠٠٩/٣٥).

▪ من التسعينات وحتى اليوم: **الموجة الرابعة من الهجرة:** منذ التسعينات، اكتسبت البلاد العربية ودول الخليج أهمية متعاظمة، بوجه خاص، بصفتها بلداناً يقصدها المهاجرون اللبنانيون، لا سيما أصحاب المهارات العالية منهم.

منذ موجة الهجرة الأولى في القرن التاسع عشر، تكررت تدفقات الهجرة من لبنان بوتيرة منتظمة ولا تزال تحافظ على هذه الوتيرة حتى يومنا الحاضر. إلا أنّ موجات الهجرة بدأت تظال في الآونة الأخيرة، وبشكل أساسي، المهاجرين من شباب لبنان المثقفين، ذوي المهارات العالية، على نحو يهدد باستنزاف الأدمغة. هذا، فضلاً عن أنّ آخر موجات الهجرة من لبنان أخذت طابعاً نسائياً، باعتبار أنّ عدداً متزايداً من النساء يسعى إلى الهجرة بصورة مستقلة بهدف إيجاد فرص عمل في الخارج^٢.

إنّ عوامل الدفع التي أثرت على هجرة اللبنانيين هي داخلية وخارجية على السواء، وترتبط أساساً بظروف اجتماعية واقتصادية من جهة، وبظروف سياسية وتاريخية من جهة أخرى. فأسباب الهجرة الحديثة من لبنان تجد تبريرها ضمن مجموعة متنوعة من العوامل السياسية والمالية والاجتماعية.

الجدول ١-١ لبنان: العوامل المؤثرة على هجرة اللبنانيين إلى الخارج

عوامل الدفع	
العوامل الاقتصادية	البطالة، لا سيما بين صفوف الشباب*
	تدني الأجور في سوق العمل المحلي
العوامل السياسية	عدم توافر الاستقرار السياسي**
عوامل الجذب	
عوامل سوق العمل	الطلب على اليد العاملة في دول الخليج***
	فرص عمل مغرية
العوامل التربوية	فرص التحصيل العلمي/التدريب****
العوامل الاجتماعية	لمّ شمل الأسر
	دور شبكة المعارف (من أفراد العائلة، والأقارب، والأصدقاء)
	الانجذاب إلى "تمط العيش الغربي"
* في العام ٢٠٠٧، تراوح معدل البطالة ما بين ١٥-٢٠٪. إضافة إلى ذلك، سجّل معدل البطالة بين صفوف الوافدين حديثاً إلى سوق العمل ضعف المعدل الوطني. (المصدر: ورقة استراتيجية صادرة عن المفوضية الأوروبية حول لبنان لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ والبرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠).	
** كالتراعات المسلحة، والصراعات الداخلية، والحروب الأهلية (١٩٧٣، ١٩٨٥، ١٩٧٥-١٩٩٠، تموز/يوليو ٢٠٠٦، وأيار/مايو ٢٠٠٧).	
*** نتيجة ازدهار الصناعات النفطية والاستثمارات الضخمة في إنماء البنية التحتية في دول الخليج.	
**** اعتادت فرنسا أن تجذب الشباب اللبنانيين المنتمين إلى بيئات اجتماعية واقتصادية أرقى، فيما كانت بلدان أوروبا الشرقية تستميل آخرين لما توفره من فرص التعليم المجاني في الجامعات (المصدر: بول طبر، ٢٠٠٩، الهجرة والتنمية البشرية: شهادات من لبنان، بحث حول التنمية البشرية ٢٠٠٩/٣٥).	
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
المصادر: (إجابة وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة)؛ والورقة الاستراتيجية حول لبنان لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ والبرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، وملف الهجرة الخاص بلبنان الصادر في تموز/يوليو ٢٠١٠ عن اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية (كاريم).	

^٢ تبعاً لوزارة الخارجية والمغتربين، طالبت آخر موجات الهجرة الحديثة الرجال والنساء بنسب متساوية. (المصدر: إجابة وزارة الخارجية والمغتربين عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة).

٢-١ السلطات المختصة

الجدول ٢-١ لبنان: أهم المؤسسات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين		
مجالات المسؤولية	الوزارة	الوكالة
المسؤوليات الأساسية: ١. توطيد العلاقات بين اللبنانيين المقيمين في الداخل والخارج؛ ٢. نشر الإرث الثقافي اللبناني من خلال تنظيم البرامج التربوية والثقافية؛ ٣. توثيق الروابط بين الجاليات اللبنانية في الخارج (عبر الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم* مثلاً، ومن خلال دعم إنشاء الاتحادات والجمعيات اللبنانية في العالم أجمع، وما شابه)؛ ٤. تدعيم المشاريع والسياسات التي تحيل حصة من مساهمات الجماعات المهاجرة اللبنانية إلى مشاريع تنموية محلية.	وزارة الخارجية والمغتربين (بالانكليزية)	المديرية العامة للمغتربين (بالانكليزية)
المسؤوليات الأساسية: نشر الإرث الثقافي اللبناني، وتعزيز السياحة الموسمية على يد المغتربين اللبنانيين، وتشجيع الاستثمار في لبنان، لا سيما في القطاع السياحي.	وزارة السياحة (بالانكليزية)	قسم الترويج السياحي
المسؤوليات الأساسية: ١. تشجيع المغتربين اللبنانيين على الاستثمار في لبنان وتقديم تسهيلات لهم؛ ٢. توقيع اتفاقيات ثنائية مع البلدان التي تستقبل جاليات لبنانية واسعة من أجل إنشاء إطار قانوني يمنح المستثمرين والاستثمارات أحسن معاملة؛ ٣. إعداد برنامج "لاستقطاب الاستثمارات من المغتربين اللبنانيين" يسعى إلى اجتذاب اللبنانيين المقيمين في الخارج وتشجيعهم على الاستثمار في لبنان.	غير متوافرة	المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" (بالانكليزية)
المسؤوليات الأساسية: يعمل بصفته وكالة تنفيذية لمشروع "توكتن" (برنامج نقل المعارف عن طريق المغتربين) الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باسم الحكومة اللبنانية، فيروج لهذا المشروع عبر الوزارات اللبنانية والمؤسسات العامة، وينسق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود الساعية إلى جمع الأموال اللازمة للمشروع.	غير متوافرة	مجلس الإنماء والإعمار (بالانكليزية)

* للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، راجع نتائج الجردة: ٢-٤، أهم المؤسسات غير الحكومية

٣-١ دول المقصد

يقدّر البنك الدولي أن عدد المواطنين اللبنانيين المقيمين في الخارج بلغ ٦٢١٩٠٣ في العام ٢٠٠٥، مع حلول الولايات المتحدة الأميركية في المراتب الأولى على قائمة بلدان المقصد الأساسية. ولكن، لا بدّ من تصحيح هذا الرقم صعوداً، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأشخاص المتحدرين من أصل لبناني عند تقدير جماعات المغتربين اللبنانيين. فبحسب التقديرات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتبيّن أنّ عدد المغتربين اللبنانيين الموزعين في كل أقطار العالم يفوق ١٤ مليون نسمة. وتشمل هذه التقديرات ٦ ملايين متحدرًا من أصل لبناني متواجدين في البرازيل، و٣ ملايين في بلدان أخرى من أميركا اللاتينية، و٣ ملايين في أميركا الشمالية، وحوالي نصف مليون في بلدان أفريقيا وأوروبا وأستراليا، وفي الدول العربية^٤. إلى ذلك، تشير البيانات المستمدة من دراسة استطلاعية أجرتها جامعة القديس يوسف (بالإنكليزية) إلى أنّ ما يُقدَّر بـ ٤٦٦٠١٩ مواطناً لبنانياً هاجروا ما بين الأعوام ١٩٩٢ و٢٠٠٧.

ينتشر المهاجرون اللبنانيون في بلاد الاغتراب (الجدول ٣-١). أما غالبيتهم فيقيمون في الدول العربية (٣٤,٩٪)، مع حلول المملكة العربية السعودية في صدارة البلدان التي يقصدها المهاجرون. ففي العام ٢٠٠٣، قدّر مجموع المهاجرين اللبنانيين الذين يعيشون في المملكة العربية السعودية نحو ١٥٠ ألف نسمة، يليهم في هذه القائمة ٦٥ ألفاً في الإمارات العربية المتحدة، و٣٤ ألفاً في الكويت، و١٧ ألفاً في دول أخرى من الخليج^٥.

الجدول ٣-١ - لبنان: معدل توزيع جاليات المهاجرين اللبنانيين في مناطق المقصد

مناطق المقصد	جاليات المهاجرين	جاليات المهاجرين بـ(%)
الدول العربية	١٦٢٦٦٣	٣٤,٩٪
أوروبا	١٠٤٦١٩	٢٢,٤٪
أميركا الشمالية	١٠٣٢٧١	٢٢,٢٪
أستراليا	٤١٤٦٢	٨,٩٪
أفريقيا	٣٦٧١٦	٧,٩٪
أميركا الجنوبية/الوسطى	١٤٦٨٢	٣,٢٪
مناطق أخرى	٢٦٠٥	٠,٦٪
المجموع	٤٦٦٠١٩	١٠٠٪

ملاحظة: تركز هذه التقديرات على المواطنين اللبنانيين الذين هاجروا بين ١٩٩٢ و٢٠٠٧.

المصادر: شوهيغ كاسباريان، ٢٠٠٨، "هجرة الشباب اللبنانيين ومشاريعهم المستقبلية"، جامعة القديس يوسف (ورد ذكر هذا المرجع لدى بول طبر الهجرة والتنمية البشرية: شهادات من لبنان، بحث حول التنمية البشرية ٢٠٠٩/٣٥).

أما في ما يتعلق بأوروبا، فتعتبر ألمانيا من أبرز بلدان المقصد^٦، فتستضيف ثاني أكبر جالية لبنانية. وتصبّ فرنسا أيضاً في خانة البلدان الأوروبية الهامة الأخرى التي يقصدها المهاجرون اللبنانيون، نظراً إلى روابط اللغة والثقافة التي تجمعها بلبنان. يُذكر أخيراً أنّ قسماً كبيراً من الجماعات المهاجرة اللبنانية تقيم في أستراليا، والبرازيل، وكندا.

^٤ التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية في لبنان لفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.

^٥ المهاجرون والمتحدرين من أصل لبناني.

^٦ المرجع نفسه.

^٧ شوهيغ كاسباريان، ٢٠٠٨، هجرة الشباب اللبنانيين ومشاريعهم المستقبلية، جامعة القديس يوسف (ورد ذكر هذا المرجع لدى بول طبر، ٢٠٠٩، الهجرة والتنمية البشرية: شهادات من لبنان، بحث حول التنمية البشرية ٢٠٠٩/٣٥).

^٨ المرجع نفسه.

^٩ تشير التقديرات إلى أنّ ٤١ ألف مهاجر لبناني يقيمون في ألمانيا في العام ٢٠٠٥ (المصدر: برنامج تسهيل الاستثمار والشراكة بين البلدان الأورو-متوسطة، ٢٠٠٦، دراسة حول زيادة فعالية حوالات العمال إلى البلدان المتوسطة).

٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين

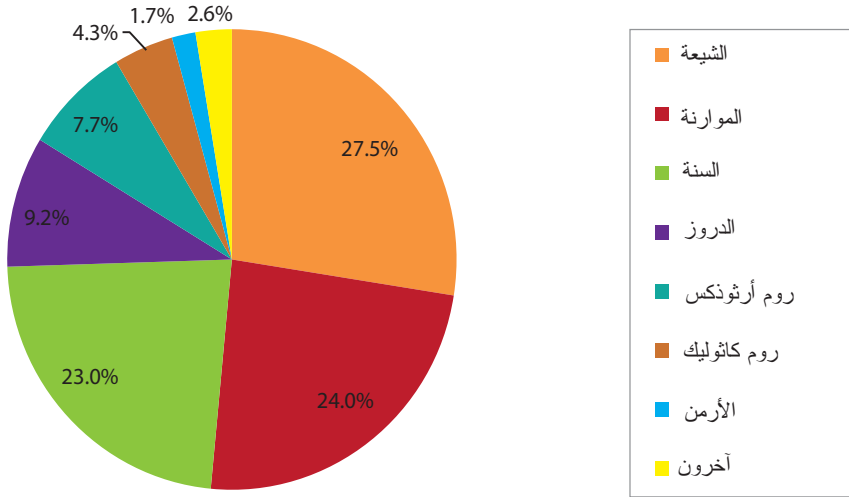
تتألف الجماعات المهاجرة اللبنانية بالدرجة الأولى من مهاجرين ذوي مهارات عالية. وبحسب البنك الدولي، يتبين أن ٢٩,٧٪ من المغتربين اللبنانيين هم من حملة الشهادات الجامعية. وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب مقارنة بالنسب المسجلة في بلدان أخرى شملت هذه الجردة.

لقد برز نمطان مختلفان من أنماط الهجرة لدى اللبنانيين في الأعوام الماضية الأخيرة حيث اتخذت الهجرة إلى الدول العربية طابعاً مؤقتاً في الأساس، فيما أخذت الهجرة إلى باقي بلدان العالم منحىً دائماً. وكان معظم المهاجرين اللبنانيين إلى الدول العربية من فئة العمال الرجال الذين تبقى عائلاتهم في لبنان، مما يضطرهم إلى القيام بزيارات متكررة إلى الوطن الأم^{١٠}.

عند اختيار بلد المقصد، يستند المهاجرون اللبنانيون بشكل أساسي على شبكة علاقاتهم الاجتماعية وحلقة معارفهم الشخصية^{١١}. ومن هذا المنطلق، تُصنّف الجاليات اللبنانية بعدة تصنيفات على المستوى المحلي، تبعاً للمناطق أو القرى أو البلدات، أو وفقاً للانتماءات الطائفية أو العائلية في لبنان، أو بحسب النشاطات الاقتصادية أو المهنية التي تقوم بها في بلدان المقصد^{١٢}.

يرى البعض أنّ تغيّرات طرأت على حجم الجاليات اللبنانية وتركيبها الطائفية مع مرّ الأعوام. فإذا كانت الهجرة قد طالت الشريحة الأكبر من أبناء الطائفة المسيحية في منتصف القرن التاسع عشر، فهي أخذت مسلكاً آخر اليوم بعد أن شملت أبناء الطائفة المسلمة أيضاً (الرسم البياني ١-١).

الرسم البياني ١-١ - لبنان: تركيبة جاليات المهاجرين اللبنانيين بحسب انتماءاتهم الطائفية



ملاحظة: تركز هذه التقديرات على المواطنين اللبنانيين الذين هاجروا ما بين ١٩٩٢ و٢٠٠٧.

المصادر: شوهيغ كاسباريان، ٢٠٠٨، جامعة القديس يوسف (ورد ذكر هذا المرجع لدى بول طبر، ٢٠٠٩، الهجرة والتنمية البشرية: شهادات من لبنان، بحث حول التنمية البشرية ٢٠٠٩/٣٥).

^{١٠} بطرس لبكي، ٢٠٠٦، دور الجماعات العابرة للحدود في تعزيز التنمية في بلدان المنشأ، حالة لبنان.

^{١١} غيتا حوراني، ويوجين سنسنيغ دبوس، ٢٠٠٧، انعدام الأمن، والهجرة، والعودة: حالة لبنان عقب حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦.

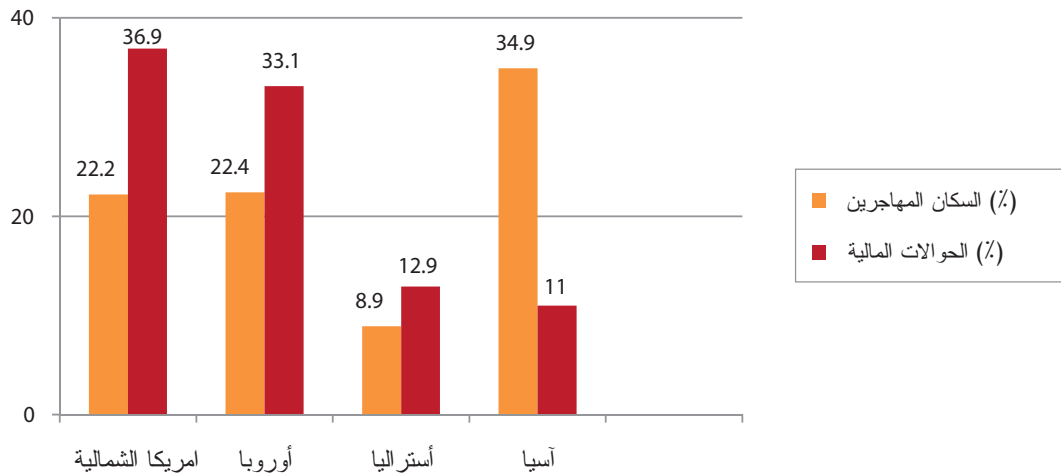
^{١٢} المرجع نفسه.

٥-١ الحوالات المالية المقدّرة

إنّ الحوالات المالية المتدفقة من المهاجرين اللبنانيين المنتشرين في العالم أجمع لا يُستهان بها، إذ بلغت قيمتها ٥٧٦٩ مليار دولار أميركي في العام ٢٠٠٧.^{١٢} فلبنان يحلّ بين أول عشرة بلدان تتلقّى حوالات مالية من المهاجرين من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولعلّ الأهمية الاقتصادية البالغة التي تشغلها هذه الحوالات المالية بالنسبة إلى لبنان تعود إلى أنها تمثّل ٢٤,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي^{١٤}، أي ما يوازي حوالة مالية بقيمة ١٤٠٧ دولارات أميركية لكلّ مهاجر لبناني يقيم في الخارج.

تردّ أضخم الحوالات المالية من المهاجرين اللبنانيين المنتشرين في بلدان أميركا الشمالية (حوالي ٣٦,٩٪)، حيث تقيم نسبة ٢٢,٢٪ من مجموع المهاجرين، تليها الحوالات المالية الواردة من المهاجرين اللبنانيين الذين يعيشون في أوروبا (الرسم البياني ٢-١). وتبعاً لدراسة^{١٥} قام بها برنامج تسهيل الاستثمار والشراكة بين البلدان الأورو-متوسطة (بالانكليزية) في العام ٢٠٠٦ حول زيادة فعالية حوالات العمال إلى البلدان المتوسطة (بالانكليزية)، يتبيّن أنّ الحوالات المالية الرسمية، الواردة من ألمانيا، تمرّ أساساً عبر شركات تحويل الأموال. أما الحوالات المالية التي تمرّ عبر النظام المصرفي، فيقوم بتسهيلها عدد كبير من فروع المصارف في لبنان والفروع المصرفية اللبنانية المنتشرة في بلدان المقصد التي تقيم فيها الجاليات اللبنانية المغتربة^{١٥}.

الرسم البياني ٢-١ - لبنان: الحوالات المالية المرسلّة من بلدان المقصد (٪) بالترابط مع المغتربين



ملاحظة: تركّز هذه التقديرات على المواطنين اللبنانيين الذين هاجروا ما بين ١٩٩٢ و٢٠٠٧.
المصادر: التقديرات الصادرة عن شوهيغ كاسباريان، ٢٠٠٨، جامعة القديس يوسف.

^{١٢} تقرير عام ٢٠٠٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية.

^{١٤} المرجع نفسه.

^{١٥} إنّ وجود ٩٥٠ فرعاً مصرفياً يمثّل نسبة مرتفعة من الفروع بالنسبة للفرد الواحد. (المصدر: مقابلة مع نسيب غريل، رئيس قسم الأبحاث والدراسات الاقتصادية في مجموعة بنك بيبيلوس).

يستخدم الأفراد والعائلات الحوالات التي يتلقونها بالدرجة الأولى لأغراض **الاستهلاك المنزلي**. وتأخذ الأموال التي يرسلها لبنانيون يعيشون في الخارج أشكالاً أخرى، كالهبات والمنح التعليمية والاستثمارات الموظفة في مراكز التعليم والبنية التحتية المحلية، وكذلك شكل دعم للصناعة السياحية من خلال الزيارات التي يقوم بها المهاجرون اللبنانيون إبان مواسم الأعياد والعطل^{١٦}.

لا شك في أنّ السياسات النقدية التي حافظت على استقرار معدل الصرف على مدار السنوات الثماني عشرة الماضية، وغياب الضوابط على حركة رؤوس الأموال والعملات الأجنبية، والنظام المصرفي المتطور، والتدخل الحكومي بحده الأدنى، والقيود المحدودة على قطاع الاستثمار في لبنان، كلّ هذه العوامل ساهمت بشكل غير مباشر في تدفق الحوالات والاستثمارات من المغتربين اللبنانيين^{١٧}.

٦-١ مميّزات الدولة

إنّ ما يفسر الرابطة القائم بين جماعات المغتربين وظروف التنمية في السياق اللبناني هو خصوصية بارزة تتمثل **بالدور القوي الذي يضطلع به المجتمع المدني**. فالدعم الذي يلقاه لبنان من المهاجرين اللبنانيين، في ما يشبه تقليداً راسخاً لديهم، إنّما يتجلى بالتدفقات المالية الضخمة والحوالات الاجتماعية التي تساهم في إنماء الاقتصاد اللبناني وتطويره. وفي هذا السياق، تقرّ الحكومة اللبنانية بما للهجرة من تأثير بالغ على الوطن، بما في ذلك الدور الهام الذي يؤديه المهاجرون اللبنانيون في إنماء البلد. فالعلاقة بين لبنان وجماعته المهاجرة قاد إلى إقرار عدد من السياسات الحكومية التي آلت، من بين ما آلت إليه، إلى إمكانية حمل جنسيتين، وغياب القيود على حركة المواطنين، واعتماد نظام اقتصادي ليبرالي على نحو يسمح بإشاعة ظروف مؤاتية لقطاع الأعمال في لبنان.

١٦ المرجع نفسه.

١٧ المرجع نفسه.

١-٢ إطار عمل التشريع والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين

١-١-٢ التشريع الوطنية

شهدت الساحة التشريعية في لبنان مجموعة متنوعة من أطر العمل التشريعية والتنظيمية التي تترعى شؤون جاليات المغتربين اللبنانيين. لكن لا وجود لسياسة موحدة وشاملة في لبنان تنظم أحوال المهاجرين بالخارج. رغم ذلك، تفيد وزارة الخارجية والمغتربين أن السلطات المعنية تقوم حالياً بتطوير استراتيجية طويلة الأمد تتعلّق بالمهاجرين اللبنانيين بالخارج^{١٨}.

١-١-٢-٢ الجنسية المزدوجة

يعتبر المرسوم رقم ١٥ لعام ١٩٢٥ (بالانكليزية)، كما هو معدّل بموجب قانون ١٩٦٠/١/١١ (بالانكليزية)، قانون الجنسية الرسمي في لبنان. يعرف هذا القانون بالجنسية اللبنانية، كما يورد الإجراءات الواجب أن تتبّعها النساء الأجنبية، المتزوجات من لبنانيين، إذا أردن الحصول على الجنسية اللبنانية.

تعترف الجمهورية اللبنانية بحقّ المواطن اللبناني بالحصول على جنسية مزدوجة. فينظر قانون ١٩٤٦ (بالانكليزية)، كما هو معدّل بموجب المرسوم رقم ١٠٨٢٨ لعام ١٩٦٢ (بالانكليزية)، في مسألة اكتساب الجنسية الأجنبية وفقدان الجنسية اللبنانية. في هذا المنظور، تتوسّع المادة ١،١، بشكل أكثر تحديداً، في فقدان المواطن اللبناني لجنسيته اللبنانية، موضحةً أنه لا يجوز للمواطن الذي اكتسب جنسية أجنبية أن يتخلى عن جنسيته الأصلية إلا بموجب مرسوم يأذن له بذلك.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم المرسوم رقم ١٠٨٢٨ لعام ١٩٦٢ (بالانكليزية) بتسهيل عملية اكتساب الجنسية الأجنبية، وبالتحديد في البلدان التي لا تمنح الأشخاص جنسيتها إلا بعد أن يكونوا قد تخلّوا عن جنسياتهم الأخرى. في تلك الحالة، يصدر مرسوم آخر بناءً على طلب الشخص الذي نال الجنسية الجديدة نفسه^{١٩}؛ ويقوم هذا المرسوم بإبطال عمل المرسوم الأول، متيحاً للمواطنين اللبنانيين الذين حصلوا على الجنسية الأجنبية بالمحافظة على جنسيتهم اللبنانية^{٢٠}.

تتطرق المادة ٢ في الشروط المفروضة على الأشخاص ذوي الأصول اللبنانية من أجل الحصول على الجنسية اللبنانية:

”لكل شخص من أصل لبناني مقيم خارج لبنان ولم يختَر الجنسية اللبنانية، يمكنه إذا عاد نهائياً إلى لبنان، أن يطلب اعتباره لبنانياً فيصدر بذلك مرسوم يتّخذ بمجلس وزراء.“

^{١٨} مقابلة مع ممثل عن وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية؛ وإجابة هذه الوزارة عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتمتية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{١٩} مجلس الهجرة واللجنين في كندا، (E.LBN٤١٩٧٤)، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، على الموقع التالي: <http://www.unhcr.org/refworld/docid/485ba86b28.html>، وتمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٢/٢٨.

^{٢٠} المرجع نفسه.

استحقاقات الجنسية المزدوجة

يتمتع اللبنانيون الذين حصلوا على جنسية مزدوجة بكافة الحقوق المدنية التي يستفيد منها المواطنون اللبنانيون المقيمون داخل لبنان^{٢١}، بما في ذلك حق الاقتراع خلال الانتخابات النيابية. كما يمنح قانون رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٨ (بالانكليزية) المغتربين حق التصويت غيابياً (عملية الاقتراع خارج البلاد)^{٢٢} في الانتخابات النيابية.

٢-١-١-٢ المحفزات المالية

أقرت الحكومة اللبنانية، منذ العام ٢٠٠١، عدداً من القوانين والمراسيم في محاولةٍ منها لتشجيع الاستثمار داخل لبنان. ومن المحفزات القانونية التي تهدف إلى تعزيز تدفقات الاستثمار داخل لبنان، ما يلي:

■ المرسوم الاشتراعي رقم ١١٦١٤ لعام ١٩٦٩ كما هو معدّل بموجب قانون رقم ٢٩٦ لعام ٢٠٠١ حول اكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان (بالانكليزية): يعرف هذا المرسوم بالحدود المسموح بها للبنانيين والأجانب في مجال العقارات، كما يخفّف من القيود القانونية المفروضة على تملك الأجانب، مشجّعاً بالتالي على الاستثمار داخل لبنان لا سيّما في قطاعي الصناعة والسياحة. فضلاً عن ذلك، يخفّف المرسوم من رسوم التسجيل التي يتوجّب على اللبنانيين والأجانب تسديدها عند شراء العقارات.

■ قانون رقم ٣١٨ لعام ٢٠٠١ حول مكافحة تبييض الأموال (بالانكليزية)

■ قانون رقم ٤٤٠ لعام ٢٠٠٢ حول التحكيم في عقود الدولة مع الكيانات الخاصة في لبنان (بالانكليزية)

■ قانون رقم ٣٦٠ لعام ٢٠٠١ بشأن تشجيع الاستثمارات في لبنان (بالعربية) (يُشار إليه باسم قانون الاستثمار): يضبط هذا القانون مسألة تشجيع استثمارات الشركات المحلية والأجنبية في لبنان؛ كما ينصّ على سلسلة من المحفزات، كإعفاء المستثمرين في قطاعات التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات، فضلاً عن قطاعات الإعلام والسياحة والصناعة والزراعة، من الضرائب المفروضة. بالإضافة إلى ذلك، يصنّف القانون المناطق اللبنانية ثلاث مناطق استثمارية كائنة خارج بيروت، وتخضع كل منها لأحكام خاصة بها.

فضلاً عن ذلك، ينصّ القانون المذكور أعلاه على إنشاء مؤسسة عامة تُدعى "المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان" (بالعربية). وقد أوكل إلى هذه المؤسسة وضع برنامج يهدف إلى جذب المهاجرين اللبنانيين وتشجيعهم على الاستثمار في لبنان، إلى جانب مهام أخرى. في هذا السياق، تدرس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان إمكانية تطبيق مشروع دراسة حول الاغتراب (بالعربية) يرمي إلى تشجيع المغتربين اللبنانيين على الاستثمار في لبنان.

^{٢١} خدمة العلم غير إلزامية في لبنان (المصدر: مقابلة مع ممثل عن وزارة الخارجية والمغتربين)

^{٢٢} سيوضع حق الاقتراع الغيابي للمغتربين اللبنانيين موضع التنفيذ في انتخابات العام ٢٠١٣ (المصادر: طبر، بول، ٢٠٠٩، الهجرة والتنمية البشرية: شهادات من لبنان، بحث حول التنمية البشرية ٢٠٠٩/٣٥).

٢-١-١-٣ الاتفاقات الدولية لتشجيع وحماية الاستثمار

أقدم لبنان، سعياً منه لتوفير إطار عمل قانوني للإحاطة بالاستثمارات التي يقوم بها المواطنون اللبنانيون بالخارج، على توقيع اتفاقات تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة (بالانكليزية) مع دول متعددة، منها:

أفريقيا	آسيا	أوروبا	غيرها
بنين	أذربيجان	إسبانيا	تشيلي
تشاد	الأردن	ألمانيا	كندا
تونس	أرمينيا	أوكرانيا	كوبا
السودان	الإمارات العربية المتحدة	إيسلندا	
الغابون	إيران	إيطاليا	
غينيا	باكستان	بلجيكا/اللوكسمبورغ	
المغرب	البحرين	بلغاريا	
مصر	سلطنة عمان	بيلاروسيا	
موريتانيا	سوريا	تركيا	
	الصين	الجمهورية التشيكية	
	كوريا الجنوبية	الجمهورية السلوفاكية	
	الكويت	روسيا	
	ماليزيا	رومانيا	
	اليمن	السويد	
		سويسرا	
		فرنسا	
		فنلندا	
		قبرص	
		المجر	
		المملكة المتحدة	
		النمسا	
		هولندا	
		اليونان	

٢-١-١-٤ اتفاقيات تجنّب الازدواج الضريبي

أقدم لبنان، سعياً منه للتشجيع على تبادل السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وتقادياً للازدواج الضريبي، على توقيع اتفاقيات تجنّب الازدواج الضريبي مع ٣٣ دولة، كما هو مبين في الجدول أدناه:

أفريقيا	آسيا	أوروبا	غيرها
تونس	الأردن	إيطاليا	كندا*
الجزائر	أرمينيا	أوكرانيا	كوبا
السنغال	الإمارات العربية المتحدة	بلغاريا	
السودان	إيران	بولندا	
الغابون	باكستان	بيلاروسيا	
المغرب	البحرين	تركيا	
مصر	سلطنة عمان	الجمهورية التشيكية	
	سوريا	روسيا	
	الكويت	رومانيا	
	قطر	فرنسا	
	ماليزيا	قبرص	
	اليمن	مالطا	
		المملكة المتحدة	

* لم يتم التصديق عليها بعد

٢-١-٢ التشاريع الدولية

صادق لبنان، بصفته دولةً شديدة التأثير بظاهرة الهجرة إلى الخارج، على الاتفاقيات الدولية التالية المتعلقة بالهجرة الدولية والمهاجرين في الخارج، ومنها:

■ ٤٩ اتفاقية خاصة بمنظمة العمل الدولية (بالانكليزية)، بما في ذلك سبع اتفاقيات أساسية^{٢٣}.

ولم يصادق لبنان بعد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ (بالانكليزية).

٢-١-٣ اتفاقات الهجرة الثنائية

عقد لبنان اتفاقاً ثنائياً مع سوريا حول هجرة العمل (١٩٩٤). وما زال هذا هو الاتفاق الوحيد الذي وقّعه لبنان في هذا المجال^{٢٤}.

^{٢٣} من هذه الاتفاقيات: الاتفاقية المتعلقة بالعمل الجبري، اتفاقية بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، اتفاقية بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر، الاتفاقية المتعلقة بإلغاء السخرة، الاتفاقية المتعلقة بالتمييز في الاستخدام والمهنة، اتفاقية الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، الاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال.

^{٢٤} اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية (كازيم)، ٢٠١٠، ملف الهجرة الخاص بلبنان.

٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون

١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين

وزارة الخارجية والمغتربين

وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية هي الهيئة الوطنية الأساسية المسؤولة عن شؤون المواطنين اللبنانيين المقيمين بالخارج. كانت وزارة المغتربين السابقة قد استُحدثت بموجب القانون رقم ٢١٣ لعام ١٩٩٣، لكن مع إقرار القانون رقم ٢٧٤ لعام ٢٠٠٠، أُدمجت وزارة المغتربين بوزارة الخارجية، لتتسأ بذلك وزارة الخارجية والمغتربين (بالانكليزية). غير أن البنية الأساسية لوزارة المغتربين لم تتغير، فأدرجت كمديرية ضمن الوزارة الأم الجديدة وأصبحت تُعرف باسم المديرية العامة للمغتربين (بالانكليزية)

أما الهدف الأساسي الذي تسعى إليه وتلتزم به وزارة الخارجية والمغتربين، في ما يتعلق بجاليات المغتربين، فهو حماية مصالح المواطنين اللبنانيين المقيمين بالخارج، وتوطيد الروابط التي تجمعهم بلبنان. لذا أنشأت الوزارة، سعياً منها لتحقيق هذا الهدف، هيكلية عمل خاصة لإقامة الروابط بالمواطنين اللبنانيين المقيمين بالخارج استناداً إلى المبادئ التالية^{٢٥}:

١. اعتماد الصراحة والشفافية عند التواصل مع المغتربين اللبنانيين: تساهم السفارات والقنصليات بتمثيل لبنان بالخارج، كما تحمي مصالح المغتربين اللبنانيين وتؤدي دوراً مهماً في تسهيل الروابط بين لبنان ومواطنيه بالخارج. ويتمتع كل مواطن لبناني بحق الحصول على الحماية القنصلية والدبلوماسية. بدورها، تعترف الحكومة اللبنانية أن التعاون مع المغتربين اللبنانيين جزء لا يتجزأ من نسج العلاقات المتينة مع الدول المضيفة وتحسين مستوى التعاون بين الحكومات.
٢. القطاع العام والخاص: تعترف الحكومة اللبنانية بالدور الإيجابي الذي تؤديه جاليات المغتربين في عملية التنمية. من هذا المنطلق، تطبق وزارة الخارجية والمغتربين عدّة سياسات من شأنها أن تربط المغتربين بعملية التنمية في لبنان، على غرار تشجيع التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص.
٣. الروابط التربوية بجاليات المغتربين: تحرص الحكومة اللبنانية على مدّ الجسور بين لبنان والأجيال الناشئة من المهاجرين اللبنانيين عن طريق إنشاء المعاهد والمدارس اللبنانية التي تؤمّن دروساً في اللغة العربية.
٤. جمعيات المغتربين: تشجّع وزارة الخارجية والمغتربين رعاياها اللبنانيين بالخارج على إنشاء الجمعيات والأندية والاتحادات اللبنانية من أجل توطيد العلاقات بين المهاجرين اللبنانيين. كما تنظم الوزارة، من خلال السفارات اللبنانية المنتشرة في العالم، المناسبات الثقافية والاجتماعية التي تهدف إلى الترويج لإرث لبنان الثقافي. فضلاً عن ذلك، تقدّم الحكومة اللبنانية المنح إلى الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم (بالعربية) لما تنظمه من أنشطة ثقافية^{٢٦}.
٥. دور الحوالات المالية: تتمتع الحوالات المالية التي يرسلها المغتربون اللبنانيون إلى لبنان بأهمية اقتصادية عظيمة بالنسبة للبلاد. لكن الحكومة اللبنانية لا تتدخل بتدفقات الحوالات التي يرسلها اللبنانيون بالخارج. رغم ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تبذل، من خلال دعمها لمبادرة عيش لبنان (بالعربية) التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جهوداً من أجل تسيير جزء من مساهمات المغتربين اللبنانيين نحو المشاريع التنموية في لبنان.
٦. الجنسية المزدوجة: يشكل الدور الذي تؤديه الجنسية المزدوجة عاملاً مهماً في تعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين المغتربين اللبنانيين ووطنهم الأم.

^{٢٥} مقابلة مع ممثل عن وزارة الخارجية والمغتربين.^{٢٦} للمزيد من المعلومات، أنظر قسم ٢-٢-٤ أهم المؤسسات غير الحكومية

المديرية العامة للمغتربين

تأسست المديرية العامة للمغتربين (بالعربية) عام ٢٠٠٠ بموجب القانون رقم ٢٤٧. ويتمثل هدف هذه المديرية بتعزيز الروابط الثقافية والتربوية بين لبنان وجالياته بالخارج. في ما يتعلق بجهود الاتصال ونسج العلاقات مع المغتربين، تنظم المديرية، من خلال سفاراتها وقنصلياتها المنتشرة في العالم بشكل أساسي، أنشطة متعددة. كما تشارك في مختلف أنواع الحوارات وشبكات الأبحاث الدولية التي تعالج شؤون المغتربين، ناهيك عن تعاونها مع العديد من المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال نفسه^{٢٧}.

الجدول ٢-١ لبنان: المديرية العامة للمهاجرين - وزارة الخارجية والمغتربين	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال بمديرية المغتربين
وضع خارطة اغترابية (بالعربية) لتأمين المعلومات اللازمة حول الجاليات اللبنانية المقيمة في مختلف أنحاء العالم.	١. الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للمغتربين: http://www.emigrants.gov.lb/ara (بالعربية)؛
مخيم الشباب اللبناني المهاجر في لبنان	٢. حملات التوعية والحملات الإعلامية التي تتوجه إلى جاليات المغتربين؛
	٣. إقامة الروابط بجمعيات المهاجرين في دول المقصد (من خلال الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم على سبيل المثال)؛
	٤. شبكات المعرفة الخاصة بالمغتربين اللبنانيين؛
	٥. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ إلخ.
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال عبر مؤسسات وطنية أخرى
تنظيم الأنشطة الثقافية والاجتماعية من خلال السفارات و/أو القنصليات.	١. السفارات والقنصليات اللبنانية في الخارج؛
التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسفارات والقنصليات اللبنانية لتوفير الدعم إلى مبادرة عيش لبنان (بالعربية)	٢. المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (بالعربية)؛ إلخ.
دعم مشروع دراسة حول الاغتراب (بالعربية)	
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
المصادر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للمغتربين: www.emigrants.gov.lb ، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان؛ الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم	

^{٢٧} مقابلة مع ممثل عن وزارة الخارجية والمغتربين.

مديرية الشؤون السياسية والقنصلية

أسّست وزارة الخارجية والمغتربين، سعياً منها لتوفير الحماية والمساعدة للمواطنين اللبنانيين المقيمين بالخارج، دائرة قنصلية لدى مديرية الشؤون السياسية والقنصلية. تساهم هذه الدائرة، من خلال السفارات والقنصليات اللبنانية، في تزويد المواطنين اللبنانيين المقيمين بالخارج بعدد من الخدمات، منها^{٢٨}:

- توفير معلومات حول الأنشطة المنظمة داخل لبنان و/أو في الدولة المقصد التي تستضيف الجالية اللبنانية؛
- توفير معلومات حول التطورات السياسية والاقتصادية في لبنان؛
- توفير معلومات حول فرص الاستثمار؛
- توفير معلومات حول السياحة؛
- تجديد جوازات السفر وغيرها من الوثائق؛
- التصديق على الوثائق الرسمية؛
- تسجيل الأحداث المدنية (كالولادات والوفيات وحالات الزواج والطلاق)؛
- تسجيل الجنسية اللبنانية؛
- تسجيل عملية الاقتراع خارج البلاد في فترات تنظيم الانتخابات اللبنانية.

الجدول ٢-٢ لبنان: مديرية الشؤون السياسية والقنصلية - وزارة الخارجية والمغتربين	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال بمديرية الشؤون السياسية والقنصلية
التنسيق مع وزارة السياحة لتنظيم المعارض الدولية والأنشطة الثقافية التي تستهدف المغتربين اللبنانيين، وذلك من خلال السفارات و/أو القنصليات الكائنة في البلدان حيث تقيم أعداد كبيرة من اللبنانيين.	<p>١. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية: www.foreign.gov.lb (بالإنكليزية). يزود هذا الموقع اللبنانيين في بلدان الاغتراب بمعلومات حول:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المعلومات القنصلية (تأشيرات الدخول، الزواج، الطلاق، الوفاة، الجنسية، جواز السفر)؛ - البعثات اللبنانية بالخارج في حال دعت الحاجة إلى ذلك؛ إلخ. <p>٢. السفارات والقنصليات اللبنانية في الخارج؛ إلخ.</p>
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
المصادر: الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية: www.foreign.gov.lb ؛ وزارة السياحة	

^{٢٨} الموقع الإلكتروني للسفارة اللبنانية في واشنطن: <http://www.lebanonembassyus.org>

٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات

تتعاون المؤسسات الوطنية الرسمية وتنسق في ما بينها، في إطار اجتماعات مشتركة، للبحث في مختلف المبادرات المتعلقة بجاليات المغتربين اللبنانيين. لكن لا وجود لمؤسسة أو آلية واحدة في لبنان توكل إليها مهمة التنسيق بين الدوائر والأقسام المتنوعة^{٢٩}.

٣-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بالانكليزية) في لبنان الهيئة الدولية الأساسية التي تتعاون مع الحكومة اللبنانية حول البرامج المتعلقة بشؤون المغتربين اللبنانيين.

ومن المؤسسات الدولية الأخرى التي تشارك في المسائل المتعلقة بالهجرة وجاليات المهاجرين بالخارج، ما يلي:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (بالانكليزية) قسم التنمية الاجتماعية، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان
- بعثة الاتحاد الأوروبي إلى لبنان (بالانكليزية): وقّع لبنان على اتفاق الشراكة الأوروبية - المتوسطية (بالانكليزية) عام ٢٠٠٢. وكان اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان (بالانكليزية) الذي أقرّ عام ٢٠٠٢، ودخل حيّز التنفيذ عام ٢٠٠٦، قد أدرج لبنان ضمن سياسة الجوار الأوروبي (بالانكليزية). فضلاً عن ذلك، ارتسمت أطر العمل الاستراتيجية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ولبنان من خلال خطة العمل الخاصة بسياسة الجوار الأوروبي (بالفرنسية) وورقة استراتيجية دولية لبنان لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ والبرنامج الإرشادي الوطني في لبنان لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ (بالانكليزية)، فوفّرت الآليات اللازمة لمساعدة لبنان في عملية الإصلاحات التي يقوم بها. في ما يتعلق بالهجرة، تُدرج كل من خطة العمل، وورقة الاستراتيجية، والبرنامج الإرشادي الوطني أهداف الحكومة اللبنانية في هذا المجال على المدى المتوسط والطويل. وهي:

١. دعم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؛
٢. التعاون القضائي والأمني؛
٣. التعاون حول موضوع الهجرة واللجوء؛
٤. إدارة تدفقات الهجرة.

^{٢٩} مقابلة مع ممثل عن وزارة الخارجية والمغتربين.

٢-٢-٤ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين

تتبعس تقاليد الدعم الراسخة التي يتقيد بها المهاجرون اللبنانيون من خلال العدد الكبير للمنظمات الأهلية، الوطنية منها والدولية، التي تُعنى بقضية المهاجرين. أما أهم المجالات التي تسجل فيها المنظمات غير الحكومية اللبنانية مشاركتها، فمنها:

١. الصحة؛
٢. التربية؛
٣. دعم البنى التحتية المحلية؛
٤. الخدمات الاجتماعية؛
٥. الأنشطة الثقافية؛
٦. الهبات الدينية.

ولعل أهم الجهات المسؤولة عن إجراء الإحصاءات المتعلقة بالهجرة اللبنانية هي تلك التي تنفذها منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الأبحاث اللبنانية. ومن أبرز مؤسسات الأبحاث اللبنانية التي تتعمق في شؤون المهاجرين بالخارج، نذكر:

١. مركز دراسات الانتشار اللبناني في جامعة سيدة اللويزة (بالانكليزية)؛
٢. معهد دراسات شؤون الهجرة في الجامعة اللبنانية الأميركية (بالانكليزية)؛
٣. جامعة القديس يوسف في بيروت (بالانكليزية)؛
٤. المؤسسة اللبنانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (بالانكليزية).

فضلاً عن ذلك، أدت الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم (بالعربية) دوراً حاسماً في تنظيم شؤون الجاليات اللبنانية عبر العالم. وكانت الجامعة اللبنانية الثقافية قد تأسست عام ١٩٥٩ كمنظمة غير سياسية، لا تتوخى الربح، هدفها توطيد الروابط بين المغتربين اللبنانيين وتعزيز صلاتهم الثقافية بلبنان. فقامت الجامعة بتأسيس شبكة متطورة ذات هيئات تمثيلية في مختلف أنحاء العالم، وهي تمثل نموذجاً لكيفية ترسيخ الروابط بين المهاجرين من مختلف الإثنيات والطوائف من جهة ووطنهم الأم من جهة أخرى (رغم أنها غير ناشطة إلا بشكل جزئي في الوقت الحاضر^{٢٠}).

^{٢٠} تقرير اللجنة العليا حول الشتات الهندي، ٢٠٠٠، الشتات الآخر: نظرة عالمية

٣-٢ الممارسات المؤسسية

١-٣-٢ المؤسسات الوطنية

طرحنا السلطات الوطنية في لبنان عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي، وقد ركزت بشكل أساسي على تعزيز الروابط الثقافية، وتشجيع الاستثمارات في لبنان، إضافة إلى السياحة الموسمية:

الجدول ٣-٢ لبنان: مبادرات المؤسسات الوطنية			
الهدف	التعاون	المبادرة	المؤسسة الوطنية
الاهداف الأساسية: تعزيز الروابط الثقافية بين الأجيال الناشئة من المهاجرين اللبنانيين ولبنان.	الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم (بالعربية)	مخيم الشباب اللبناني المهاجر في لبنان	المديرية العامة للمغتربين التابعة لوزارة الخارجية والمغتربين (بالعربية)
الاهداف الأساسية: وضع خارطة اعترافية (بالعربية) لتأمين المعلومات اللازمة حول الجاليات اللبنانية المقيمة في مختلف أنحاء العالم.	غير متوافر	الخارطة الاعترافية (بالعربية)	المديرية العامة للمغتربين التابعة لوزارة الخارجية والمغتربين (بالعربية)
الاهداف الأساسية: ١. تعزيز إرث لبنان الثقافي وتشجيع المهاجرين اللبنانيين بالخارج على السياحة الموسمية؛ ٢. تشجيع المهاجرين اللبنانيين بالخارج على الاستثمار في المشاريع السياحية. لذا أنشأت وزارة السياحة الموقع الإلكتروني التالي: www.destinationlebanon.com ، الذي يمنح زواره معلومات وأقية حول السياحة والسفر إلى لبنان، بما في ذلك الحقائق، والخرائط، والتاريخ، والثقافة، ووسائل النقل، وحال الطقس في لبنان.	- وزارة الخارجية والمغتربين (بالانكليزية) - المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (بالعربية) - القطاع الخاص	تشجيع السياحة في لبنان، التوجه إلى اللبنانيين المقيمين بالخارج	وزارة السياحة (بالانكليزية)

<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>تحسين وتسهيل استثمارات المغتربين اللبنانيين في لبنان. يقوم هذا المشروع على ثلاث مراحل، تشمل تطبيق الأنشطة التالية:</p> <p><u>المرحلة الأولى:</u> تنظيم مسح لجمع المعلومات حول مميزات المهاجرين اللبنانيين والوجهات التي يقصدها في العالم، وتحديد فرص وإمكانيات الاستثمار في لبنان.</p> <p><u>المرحلة الثانية:</u> طرح إجراء بعض التغييرات اللازمة في التشريعات اللبنانية لتسهيل نقل خبرات المغتربين اللبنانيين ومواردهم إلى لبنان.</p> <p><u>المرحلة الثالثة:</u> إعداد استراتيجية اتصال مناسبة لإعلام المستثمرين المحتملين في أوساط المهاجرين اللبنانيين بفرص ومحفزات الاستثمار المتوافرة في لبنان.</p>	<p><u>المديرية العامة للمغتربين</u> (بالعربية)</p>	<p><u>مشروع دراسة حول</u> <u>الاغتراب</u> (بالعربية)</p>	<p><u>المؤسسة العامة لتشجيع</u> <u>الاستثمارات في لبنان</u> (بالعربية)</p>
<p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: موقع المديرية العامة للمغتربين: www.emigrants.gov.lb، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان؛ وزارة السياحة.</p>			

٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة

طرحت السلطات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة المتواجدة في لبنان عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٢-٤ لبنان: مبادرات المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة			
الهدف	التعاون	المبادرة	الوكالة
<p>الاهداف الأساسية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تشجيع وتسهيل مساهمة المغتربين اللبنانيين في تطوير المناطق المحرومة في لبنان عن طريق الإنترنت. 2. إنشاء شبكة شراكة تجمع بين منظمات المجتمع المدني، والسلطات المحلية والأجنبية، والقطاع الخاص، والمغتربين اللبنانيين من أجل الترويج لهذا المشروع. <p>في هذا السياق، يعتبر موقع www.livelebanon.net مبراً رسمياً للمشروع، حيث يتيح للزائرين تقديم الهبات عبر الإنترنت إلى المشاريع التنموية والأهلية في مختلف الأنحاء اللبنانية، كما يتابع عملية تطبيق المشاريع في مختلف مراحلها.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - المديرية العامة للمغتربين - <u>الناشطة لوزارة الخارجية والمغتربين (بالعربية)؛</u> - <u>وزارة السياحة (بالانكليزية)؛</u> - <u>التعاونية الإيطالية للإئماء (بالانكليزية)؛</u> - <u>البلديات المحلية؛</u> - <u>المنظمات غير الحكومية؛</u> - <u>السفارات اللبنانية في العالم؛</u> - <u>البعثات الأجنبية في لبنان؛</u> - <u>شركات الأعمال؛</u> - <u>المنظمات الثقافية التي تتصل بجاليات المغتربين اللبنانيين؛ إلخ.</u> 	<p>عيش لبنان (بالعربية) (بحري تطبيقها في الوقت الحالي)</p>	<p>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان (بالانكليزية)</p>
<p>الاهداف الأساسية:</p> <p>يشجع برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (توكتن) (بالانكليزية) على نقل الخبرات والمعرفة والمهارات التي يتمتع بها المغتربون اللبنانيون الراغبون في العمل كمشتركين في المشاريع ذات الأمد القصير، مع منح الأولوية لاحتياجات لبنان التنموية. وهو يهدف إلى ما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تحسين إمكانيات المؤسسات الوطنية من خلال تقديم الخبرات الفنية والاستشارات في مجال صوغ السياسات؛ 2. التشجيع على العودة الطوعية في أوساط المغتربين اللبنانيين وتسهيل إجراءاتها؛ إلخ. 	<p>مجلس الإئماء والإعمار (بالانكليزية) هو الوكالة المسؤولة عن المشروع في لبنان</p>	<p>برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (توكتن) (بالانكليزية)</p>	

<p>المجلس الاعترابي اللبناني للاستثمار (بالعربية)</p>	<p>بلاييت لبنان (بالعربية) هو مؤتمر أنسج الشبكات وتمتين الروابط مع رجال الأعمال المغتربين اللبنانيين والعرب (من المقرر أن يُعقد المؤتمر المقبل، بعنوان "بلاييت لبنان ٢٠١٠"، في حزيران/يونيو ٢٠١٠).</p>	<p>المديرية العامة للمغتربين التابعة لوزارة الخارجية والمغتربين (بالعربية)</p>	<p>الأهداف الأساسية: يرمي هذا المؤتمر إلى تطوير فرص العمل من خلال تعزيز الروابط مع الشركات ورجال الأعمال اللبنانيين والعرب في مختلف أنحاء العالم. من المقرر أن يشمل مؤتمر "بلاييت لبنان ٢٠١٠" المقبل المحاور التالية: ١. الانخراط الاستراتيجي اللبناني في الاقتصاد العالمي (بالعربية)؛ ٢. تعزيز أواصر العلاقة بين المغتربين اللبنانيين لتحفيز التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط (بالعربية)؛ ٣. مغتربون... سبيل نحو ازدهار لبنان (بالعربية)؛ ٤. تحديات القرن الحادي والعشرين: هيكله العولمة في المستقبل (بالعربية).</p>
<p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان؛ www.livelebanon.net؛ المجلس الاعترابي اللبناني للاستثمار.</p>			

التحديات الأساسية:

■ وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية هي الهيئة الوطنية الأساسية المسؤولة عن شؤون المواطنين اللبنانيين المقيمين بالخارج. لكن في ظل انتشار العديد من المؤسسات الوطنية التي تُعنى بقضايا الهجرة و/أو جاليات المغتربين اللبنانيين، يتمثل أحد العراقيل بغياب هيئة أو آلية مؤسساتية مهمتها تأمين التنسيق بين المؤسسات.

التجربة المالية

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جدة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

جدول المحتويات

معلومات عامة ٣

- ١-١ تاريخ الهجرة ٣
- ٢-١ السلطات المختصة ٤
- ٣-١ دول المقصد ٥
- ٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين ٦
- ٥-١ الحوالات المالية المقدّرة ٧
- ٦-١ مميزات الدولة ٨

نتائج الجردة ٩

- ١-٢ إطار عمل التشرييع والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين ٩
- ١-١-٢ التشرييع الوطنية ٩
- ٢-١-٢ التشرييع الدولية ١٠
- ٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية ١١
- ٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون ٢١
- ١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين ١٢
- ٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات ١٦
- ٣-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٦
- ٤-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٨
- ٣-٢ الممارسات المؤسساتية ١٩
- ١-٣-٢ المؤسسات الوطنية ١٩
- ٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة ٢٣

١-١ تاريخ الهجرة

مالي دولة غير ساحلية من دول أفريقيا جنوب الصحراء، معرضة للجفاف، وقد كانت منذ القرن الرابع تستقبل تدفقات الهجرة الوافدة إلى الداخل، والعبارة لأراضيها، كما تصدّر المهاجرين إلى الخارج^١. يعود تاريخ الهجرة الحديث من الأراضي المالية إلى منتصف القرن التاسع عشر. وهي ترتبط بشكل أساسي بتحركات المهاجرين الذكور الذين غادروا البلاد بعد فترة الاستقلال عن فرنسا في الستينات. يمكن تقسيم الهجرة الحديثة من مالي، بشكل عام، إلى ثلاث مراحل أساسية^٢:

- الستينات **الموجة الأولى من الهجرة:** ضمت أساساً الرجال غير المتزوجين، أصحاب المهارات الدنيا، القادمين من المناطق الريفية. وقد قصد الرجال الذين يهاجرون عادةً دول غرب ووسط أفريقيا، مثل ساحل العاج وغانا واليابون. كما تمثّلت الوجهات الأخرى بالدول الأوروبية، خاصةً فرنسا.
- السبعينات والثمانينات **الموجة الثانية من الهجرة:** شهدت هذه الفترة هجرةً متزايدةً للمفكرين والتقنيين إلى دول غرب أفريقيا والدول الأوروبية. كما خبرت مالي هجرة بعض نساءها خلال تلك الفترة أيضاً. بالرغم من هذه التطورات، كان الرجال ما زالوا يشكلون المجموعة الأساسية من المهاجرين الماليين نحو الخارج.
- من التسعينات وحتى اليوم **الموجة الثالثة من الهجرة:** تميّزت هذه المرحلة بهجرة متزايدة للماليين نحو أميركا الشمالية، وبالتحديد الولايات المتحدة الأميركية. وما زالت تدفقات الهجرة إلى الخارج، منذ التسعينات، تتميز بتنوّعها، حيث تشمل التدفقات نحو غرب ووسط أفريقيا وأوروبا وأميركا الشمالية. يتألف هؤلاء المهاجرون عادةً من الرجال الشباب الذين يغادرون بلدهم لفترة تتراوح بين ثلاث وسبع سنوات، فيدخرون الأموال اللازمة للعودة إلى البلاد والزواج. لكن يحدث أيضاً، تبعاً لظروف العمل والعيش في الدولة المقصد، أن يهاجر المواطن المالي من جديد لفترة أخرى من الزمن.

تعتبر العوامل التي تؤثر على الهجرة المالية إلى الخارج داخلية (عوامل جذب) وخارجية (عوامل دفع) على السواء. ارتبطت الهجرة من مالي، تاريخياً وبشكل أساسي، بعوامل ثقافية واقتصادية على غرار الحج، التجارة ببعض المجموعات الإثنية، إضافةً إلى التقاليد الثقافية التي تشجّع على تنقل الأشخاص كوسيلة لبلوغ مرحلة النضوج، وغير ذلك^٣. جديرٌ بالذكر أن الهجرة المالية الحديثة ما زالت تتأثر بهذه العوامل، لكن بدرجة أقل. اليوم، أصبحت العوامل السياسية، الاجتماعية والبيئية تؤدي دوراً أهم في هذا المجال (الجدول ١-١).

^١ فندلي سالي أ، ٢٠٠٤، مالي: طلب الفرص في الخارج.

^٢ إجابة وزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، ورقة استراتيجية دولة مالي لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية، وفندلي سالي أ، ٢٠٠٤، مالي: طلب الفرص في الخارج.

^٣ دولفن رانفيغ، أغيناس ٢٠٠٩، تقريب المسافات- كيف تعزز الحكومات روابطها بشتاتها.

الجدول ١-١ مالي: العوامل المؤثرة على هجرة المالبين إلى الخارج

عوامل الدفع	
العوامل السياسية	انعدام الاستقرار السياسي
العوامل الاقتصادية	اقتصاد وطني هش*
	انعدام الآفاق الاقتصادية**
عوامل سوق العمل	البطالة
العوامل البيئية	الجفاف
	التصدّر في المناطق الزراعية
العوامل الديموغرافية	النمو السكاني المرتفع***
عوامل الجذب	
العوامل السياسية	مستوى أعلى من الحريات السياسية وأمن الإنسان
عوامل سوق العمل	فرص عمل مغرية
العوامل الاجتماعية	فرص التحصيل العلمي/التدريب
	قدرة على الوصول إلى مستوى أعلى من خدمات القطاع الصحي
* يخضع اقتصاد مالي، بصفتها مصدرًا للمواد الأولية، لتقلبات في أسعار السلع العالمية، لا سيما الذهب والقطن (المصدر: http://ec.europa.eu/europeaid/where/acp/country-cooperation/mali/mali_en.htm ، تمت زيارة الموقع في ١٠/١/٥)	
** على امتداد فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، قُدِّرَت نسبة السكان المالبين الذين يعيشون على أقل من دولارين أميركيين يومياً بـ٧٧,١٪. عام ٢٠٠٧، حلّت مالي في المرتبة ١٧٨ من أصل ١٨٢ دولة وفقاً لمؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المصدر: ورقة استراتيجية دولة مالي لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية؛ وتقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٩ الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	
*** تُقدَّر نسبة زيادة السكان سنوياً بـ٣٪. عام ٢٠٠٦، قُدِّرَ عدد سكان مالي بـ١٢,٧ مليون. ومن المتوقع أن يصل عدد السكان، حتى العام ٢٠١٥، إلى ١٨ مليون (المصدر: ورقة استراتيجية دولة مالي لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية)	
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
المصادر: دوفلن رانفيغ، أغيناس ٢٠٠٩، تقريب المسافات- كيف تعزّز الحكومات روابطها بشناتها؛ فندي سالي أ.، ٢٠٠٤، مالي: طلب الفرص في الخارج، وورقة استراتيجية دولة مالي لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية.	

٢-١ السلطات المختصة

الجدول ٢-١ مالي: أهم السلطات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين

الوكالة	الوزارة	مجالات المسؤولية
المديرية العامة لشؤون المالبين بالخارج*	وزارة المالبين بالخارج والاندماج الأفريقي (بالفرنسية)	حماية المالبين في الخارج، تشجيع مشاركة المهاجرين في الأنشطة التنموية، تسهيل إعادة دمج المهاجرين العائدين والمرحلين، وتنسيق برامج نقل المهارات التي تديرها المنظمات الدولية.
المجلس الأعلى للمالبين بالخارج**	وزارة المالبين بالخارج والاندماج الأفريقي (بالفرنسية) تشرف على أعمال المجلس الأعلى	يعتبر الممثل الرسمي لجماعات المغتربين المالبين أمام الهيئات السياسية الوطنية ويشجع على مشاركة المهاجرين في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ويحمي البيئة.

إدارة العلاقات القنصلية والديبلوماسية مع دول المقصد والعلاقات الخارجية مع جماعات المغتربين، إلخ.	وزارة الخارجية والتعاون الدولي (بالفرنسية)	غير متوافرة
تطبيق برنامج التنمية المشتركة (بالانكليزية) القائم بين فرنسا ومالي. يهدف البرنامج إلى تسهيل المبادرات وعودة موارد المهاجرين لتأمين تطوّر مالي.	وزارة الاقتصاد والموارد المالية (بالفرنسية)	الشعبة التقنية للتنمية المشركة ***
تشجيع تطوّر الاستثمارات المباشرة والمساهمة في تطوير وتنظيم القطاعات الصناعية. وتقدّم وكالة النهوض بالاستثمار، من خلال نظام "الشباك الموحد" (بالفرنسية) الخاص بها، فرصة تحوّل المهتمين بإنشاء الشركات أو الحصول على المساعدة للاستثمار بأن ينفذوا خطتهم بخطوة واحدة.	وزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة (بالفرنسية) ****	وكالة النهوض بالاستثمار (بالفرنسية) ****
<p>* الاسم الرسمي بالفرنسية: Délégation Générale des Maliens de l'Extérieur (DGME)</p> <p>** الاسم الرسمي بالفرنسية: Haut Conseil des Maliens de l'Extérieur (HCME)</p> <p>*** الاسم الرسمي بالفرنسية: Cellule Technique du Co-développement</p> <p>**** الاسم الرسمي بالفرنسية: Agence pour la Promotion des Investissements – Mali (API)</p> <p>***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère de l'Industrie, des Investissements et du Commerce</p>		

٣-١ دول المقصد

تقدّر حكومة مالي عدد المالكين القاطنين في الخارج بأربعة ملايين نسمة، يمثلون تقريباً ربع العدد الإجمالي لسكان مالي. تقيم الأكثرية في دول أفريقية أخرى (٣,٥ مليون)، حيث تعتبر ساحل العاج الوجهة الأكثر شيوعاً بين المالكين في هذا المجال (مليوناً مالي). ومن الوجهات المهمة الأخرى، نذكر السنغال، غانا، نيجيريا، موريتانيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنغولا، الغابون، الكاميرون، غينيا الاستوائية، وجمهورية أفريقيا الوسطى.^٤

الجدول ٣-١ مالي: التوزيع التقديري لجماعات المغتربين المالكين في مناطق الاستقبال	
السكان المهاجرون (%)	الوجهة
٨٢,٧%	غرب أفريقيا
٤,٥%	أوروبا
٣,٨%	وسط أفريقيا
٠,٣%	أميركا الشمالية
٠,١%	شمال أفريقيا
٨,٦%	غيرها

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة غير النظامية من غرب أفريقيا إلى منطقة المغرب والاتحاد الأوروبي: نظرة عامة إلى الاتجاهات الأخيرة

^٤ دولفن رانفيغ، أغيناس ٢٠٠٩، تقريبات المسافات - كيف تعزّر الحكومات روابطها بشبكتها
^٥ المرجع نفسه.

وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)، يقيم ١٣,٤٪ من المهاجرين الماليين خارج أفريقيا (الجدول ١-٣). فمن المقدّر أن ٤,٥٪ منهم يعيشون في الدول الأوروبية، وبالتحديد فرنسا (١٢٠ ألف)، بلجيكا، إسبانيا وإيطاليا^٦. وتمثّل بعض الدول في الشرق الأوسط، آسيا وأميركا الشمالية وجهات أخرى بدأت تكتسب أهمية متزايدة في هذا المجال، لعل أبرزها المملكة العربية السعودية، الصين، تايلاند، كندا والولايات المتحدة الأميركية^٧.

لكنّ المواطنين الماليين ما زالوا يهاجرون، بشكل غالب، ضمن المحيط الإقليمي. أما الأسباب التي تبرّر هذه النزعة إلى الهجرة الإقليمية، فهي: أ. إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بالانكليزية) التي انضمت إليها مالي، مما سمح بحرية تنقل الأشخاص والسلع بين الدول الأعضاء^٨، ب. والاتفاقات الثنائية التي تتيح للمهاجرين الماليين التنقل بحرية بين مالي والدول المجاورة، مثل بوركينا فاسو، غينيا، موريتانيا والنيجر^٩.

يهاجر أغلبية الماليين مباشرة من المناطق الريفية نحو وجهات أجنبية (حوالي ٦٠٪ منهم^{١٠}). وفقاً لوزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، تتعدّد مسارات الهجرة بين بعض مناطق الأصل ودول المقصد. فيهاجر الماليون من المناطق الجنوبية عادةً نحو ساحل العاج وإسبانيا، فيما يتوجه الماليون في المناطق الشمالية إجمالاً نحو غانا. أما الماليون من منطقة كايس الغربية، فيقصدون الغابون، فرنسا^{١١} وإسبانيا في معظم الأحيان (الجدول ١-٤).

الجدول ١-٤ مالي: مسارات الهجرة بين مناطق الأصل ودول المقصد	
دولة المقصد	مناطق الأصل
ساحل العاج، إسبانيا	سيغو
ساحل العاج، إسبانيا	سيكاسو
غانا	غاو
غانا	تيمبوكتو
غابون، فرنسا، إسبانيا	كايس

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة

المصادر: إجابة وزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي ووزارة الخارجية المالية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين

تتألف جماعات المهاجرين الماليين، أساساً، من المهاجرين أصحاب المهارات العالية والممتدنية. ووفقاً للبنك الدولي (بالانكليزية)، تلقى ١١,٥٪ من المهاجرين الماليين تعليماً جامعياً^{١٢}. فضلاً عن ذلك، من المقدّر أن ٢٢,٩٪ من الأطباء المدربين في مالي و ١٥٪ من طاقم التمريض قد غادروا البلاد^{١٣}. غير أن أكثرية المهاجرين الماليين (حوالي ٦٠٪) لم يتموا مرحلة التعليم الثانوي^{١٤}.

^٦ المرجع نفسه.

^٧ المرجع نفسه.

^٨ معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبروتوكول أب/ب/٧٩/٥ الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار.

^٩ فندي سالي أ.، ٢٠٠٤، مالي: طلب الفرص في الخارج.

^{١٠} روني، ميري، ٢٠٠٥، منشورات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، الهجرة، الحوالات المالية والتنمية.

^{١١} وفقاً للشعبة التقنية للتنمية المشتركة التابعة لوزارة الاقتصاد والموارد المالية، إن ٩٠٪ من المهاجرين الماليين الذين يقيمون في فرنسا يقدون من منطقة كايس.

^{١٢} سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية في مالي الخاص بالبنك الدولي.

^{١٣} المرجع نفسه.

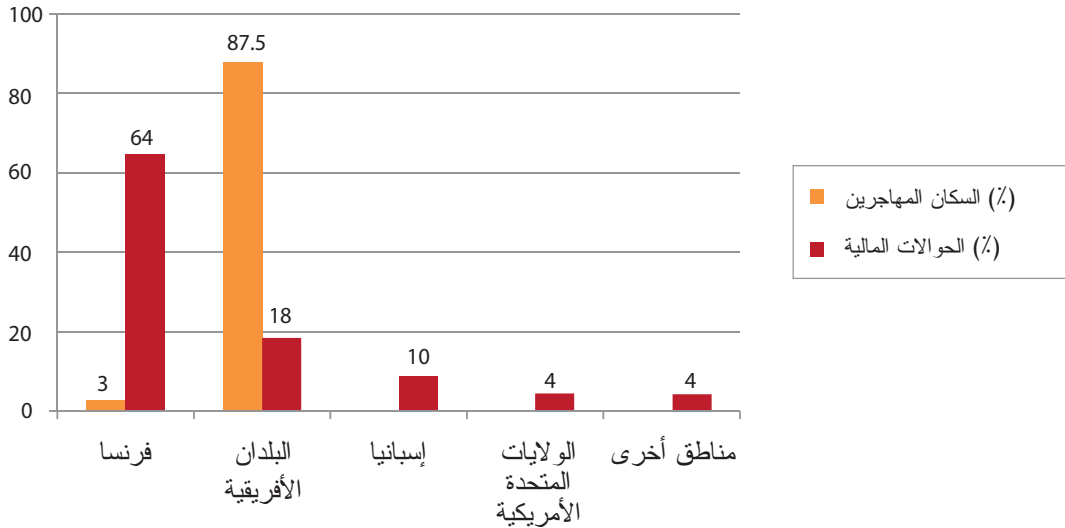
^{١٤} دوفان رانفيغ، أغيناس، ٢٠٠٩، تقريب المسافات- كيف تعزّز الحكومات روابطها بشبائنها.

لكن مالي تعاني، نتيجة للهجرة إلى الخارج، إجلالاً للرجال عن أراضيها وخسارة للمواطنين أصحاب المهارات العالية. هذا من جهة؛ أما من جهة ثانية، فمن التأثيرات الأخرى للهجرة، نذكر تطوّر جماعات من المغتربين الماليين المفكرين^{١٥}. فوفقاً لدراسة تقرب المسافات- كيف تعزّز الحكومات روابطها بشتاتها (بالانكليزية) التي أعدّها معهد سياسات الهجرة (بالانكليزية)، يبلغ عدد الماليين أصحاب المهارات العالية أكبر من المواطنين المقيمين في مالي.

٥-١ الحوالات المالية المقدّرة

تشكّل جماعات المهاجرين الماليين في الخارج مجموعة مهمة من المعارف، والمهارات، ورأس المال المادي المتراكم. عام ٢٠٠٧، بلغ مقدار الحوالات المالية الرسمية التي أرسلها المهاجرون الماليون ١٩٢ مليون دولار أميركي^{١٦}. ويمثّل مبلغ الحوالات المالية الإجمالي، أي بعد إضافة الحوالات غير الرسمية إليه (التي تشكّل إجمالاً ٧٣٪ من كافة المبالغ المرسلة إلى مالي) حوالي ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو يكاد يعادل المساعدة التنموية الرسمية التي تستفيد منها الدولة^{١٧}.

الرسم البياني ١-١-١ مالي: الحوالات المالية المقدّرة المرسلة من دول المقصد (٪) بالترابط مع السكان المهاجرين



ملاحظة: البيانات المرتبطة بالسكان المهاجرين في إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية و"المناطق الأخرى" غير متوافرة
المصادر: دوفلن رانفيغ، أغيناس ٢٠٠٩، تقرب المسافات- كيف تعزّز الحكومات روابطها بشتاتها

^{١٥} إجابات وزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{١٦} دوفلن رانفيغ، أغيناس ٢٠٠٩، تقرب المسافات- كيف تعزّز الحكومات روابطها بشتاتها

^{١٧} المرجع نفسه.

يُرسل ثلثا المبلغ الإجمالي للحوالات المالية (٦٤٪) تقريباً من فرنسا، حيث يقيم ٣٪ من إجمالي المهاجرين الماليين القاطنين في الخارج (١٢٠ ألف نسمة). ولا يرسل الماليون المقيمون في الدول الأفريقية إلا ١٨٪، رغم أن أفريقيا تضم ٨٧,٥٪ من إجمالي السكان المهاجرين في الخارج (٣,٥ مليون نسمة) (الرسم البياني ١-١)^{١٨}. ووفقاً لكتيب منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي (بالانكليزية)، بعنوان الهجرة، الحوالات المالية والتنمية (بالانكليزية)، تشكل الحوالات المالية التي ترسل إلى مالي من الخارج الآلية الأضمن لحماية الأسر العاملة بالقطاع الزراعي من مشكلة انعدام الأمن الغذائي^{١٩}. تجدر الإشارة إلى أن الحوالات المالية تُوظف في المقام الأول لتلبية الاحتياجات الأسرية المباشرة، وفي مجالات الاستثمار الخاص. كما تصب هذه الحوالات، بدرجة أقل، في مجال تنمية مجتمعات المناطق الأصل (مثلاً، بناء المدارس في القرى، المراكز الصحية، الطرقات، الآبار، أنظمة الري والجسور) و/أو تُستثمر في القطاع الإنتاجي.

٦-١ مميزات الدولة

وفقاً للشعبة التقنية للتنمية المشتركة التابعة لوزارة الاقتصاد والموارد المالية في مالي، تؤدي السلطات المحلية في مالي دوراً مهماً في تعزيز الروابط مع المواطنين في الخارج لتطوير المجتمعات المحلية. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص على منطقة كايس. بالفعل، في إطار برنامج التنمية المشتركة^{٢٠} الذي جمع بين فرنسا ومالي، شهدت حوالي ٨٠٪ من مشاريع التنمية المحلية التي يدعمها البرنامج مشاركة من السلطات المحلية في منطقة كايس^{٢١}.

أما المناطق الأخرى، مثل سيكاسو وسيغو، فلم تبدأ سلطاتها المحلية بأداء دور في استقطاب جماعات المهاجرين في الخارج وحشد مواردهم من أجل التنمية إلا مؤخراً. يرتبط هذا الأمر بشكل أساسي بالطبيعة الحديثة لتدفقات الهجرة الوافدة من هذه المناطق، نحو إسبانيا تحديداً، حيث بدأ المهاجرون الماليون يشكلون مجموعة جديدة من المهاجرين، ما زالت في طور تنظيم نفسها^{٢٢}.

^{١٨} المرجع نفسه.

^{١٩} روني، مبراي، ٢٠٠٥، منشورات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، الهجرة، الحوالات المالية والتنمية

^{٢٠} عام ٢٠٠٢، تم توقيع أول صندوق تضامن للأولويات في إطار التنمية المشتركة بين وزارة الخارجية الفرنسية ووزارة الاقتصاد والموارد المالية في مالي. كما تم تجديد موارد الصندوق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، فبلغت ٢٥٠٠٠٠٠ يورو للفترة الممتدة بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨.

^{٢١} مقابلة مع الشعبة التقنية للتنمية المشتركة التابعة لوزارة الاقتصاد والموارد المالية المالية.

^{٢٢} المرجع نفسه.

١-٢ إطار عمل التشريعات والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين

١-١-٢ التشريعات الوطنية

تمثل السياسة الوطنية للسكان الصادرة عام ١٩٩١، والمعدلة عام ٢٠٠٤، الهيكلية السياسية الأساسية في مالي التي ترعى شؤون المالكين في الخارج. وهي تتوسّع في أهمية دمج قوانين الهجرة الدولية ضمن استراتيجيّة التنمية الوطنية، وتعرّف بالخطوات المحددة الواجب اتخاذها في سبيل تطبيق هذا الأمر (ترجمة غير رسمية)^{٢٣}:

- تحديد المالكين المقيمين بالخارج وإجراء دراسات محدّدة حول هذه القضية؛
- وضع وتطبيق برنامج يهدف إلى مساعدة جاليات المغتربين المالكين؛
- تنظيم حملات لنشر الوعي حول مسألة الهجرة الدولية؛
- تسهيل عملية إعادة دمج المهاجرين العائدين إلى البلاد؛
- إنشاء صندوق مساعدات وضمن للمهاجرين في الخارج؛
- تسهيل إرسال الحوالات المالية إلى البلاد.

لكن بعد الإعلان عن السياسة الوطنية المعدلة للسكان عام ٢٠٠٤، واجهت حكومة مالي تحديات عدة عند محاولتها تنفيذ الخطوات المبيّنة أعلاه^{٢٤}. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، لم يكن قد نُفذ منها بعد إلا خطوات قليلة جداً^{٢٥}.

١-١-٢-٢ الجنسية المزدوجة

يمثّل القانون رقم ٦٢-١٨ لسنة ١٩٦٢ (بالفرنسية)، المعدّل بموجب القانون رقم ٩٥-٧٠ لسنة ١٩٩٥ (بالفرنسية)، قانون الجنسية المالي. يعرف هذا القانون بالمواطنين المالكين، ويشرح الإجراءات الواجب أن يتبّعها الأجنبي كي يحصلوا على الجنسية المالية. كما يجيز قانون الجنسية المالي للمواطنين المالكين المقيمين بالخارج أن يملكو جنسيةً مزدوجة، فلا يجرّدهم من جنسيتهم الأصلية في حال قدّموا طلباً للحصول على جنسية أجنبية جديدة.

في هذا السياق، تنصّ المادة ٣٨ على حق المالكين المغتربين بالحصول على جنسية مزدوجة (ترجمة غير رسمية):

”كل راشد من الجنسية المالية يقيم بالخارج ويطلب الحصول على جنسية أجنبية لا يفقد جنسيته المالية إلا في حال تمّ الإعلان عن ذلك بشكل محدّد [...]“

^{٢٣} الم رابط، عمر؛ جاندر، فرانسيس؛ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، المسائل المرتبطة بالهجرة في مالي - القيم، الاتجاهات والاتجاهات المعكوسة.

^{٢٤} المرجع نفسه.

^{٢٥} المرجع نفسه.

استحقاقات الجنسية المزدوجة:

يتمتع المليون الذين حصلوا على جنسية مزدوجة بكافة الحقوق المدنية الممنوحة، بما في ذلك حق الاقتراع خلال الانتخابات الرئاسية والنيابية. ويعرّف نصّ القانون الانتخابي رقم ٤٤-٦ لسنة ٢٠٠٦ (بالفرنسية) بحق الاقتراع.

٢-١-١-٢ المحفّزات المالية

هدفت المحفّزات التي تتضمنتها أطر العمل القانونية إلى التشجيع على عودة الموارد المالية الخاصة بالمهاجرين المالبين إلى بلد الأم، ومن هذه القوانين:

■ **قانون الاستثمار المالي (بالفرنسية):** يتوسّع في سلسلة من المبادرات التي تشجّع على الاستثمارات الأجنبية كما تحثّ المالبين المقيمين بالخارج على الاستثمار في مالي. من المحفّزات التي تشجّع المستثمرين الراغبين في إنشاء نشاط تجاري في مالي:

- الإعفاء من الرسوم والضرائب المفروضة على استيراد المعدّات ومواد البناء المطلوبة من أجل إنجاز مشاريع الاستثمار؛
- إعفاء من ضريبة أرباح الشركات والرخص؛
- تأمين امتيازات ضريبية خلال فترة تطبيق مشاريع الاستثمار إلخ.

■ **النظم الجمركية حول شروط استيراد السلع إلى الأراضي المالية وتصديرها منها (بالفرنسية):** يقدّم المحفّزات المالية إلى المهاجرين الذين قرّروا العودة بشكل دائم إلى البلاد. وهي تتضمن:

- الإعفاء كافة المهاجرين المالبين الذين قرّروا العودة بصفة دائمة إلى البلاد من الرسوم والضرائب المفروضة على استيراد الأمتعة المنزلية؛
- إعفاء الطلاب المالبين الذين قرّروا العودة إلى مالي بعد متابعة تحصيلهم العلمي في الخارج من الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على استيراد بعض أنواع السلع، إلخ.

٢-١-٢ التشاريع الدولية

لما كان أبناء مالي يهاجرون بكثرة إلى الخارج، فقد صادقت هذه الدولة على عدة اتفاقيات دولية تتعلق بقضية الهجرة الدولية والمهاجرين في الخارج، ومنها على سبيل المثال:

- **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الصادرة عام ١٩٩٠ (بالانكليزية).** صادقت عليها مالي في ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٣.
- **البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار لعام ١٩٧٩ (بالانكليزية)** الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
- **البروتوكول الخاص بالتعريف بجماعة المواطنين لعام ١٩٨٢ (بالانكليزية)** الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
- **اتفاق كوتونو لعام ٢٠٠٠ (بالانكليزية)**

^{١١} http://portal.unesco.org/shs/en/ev.php-URL_ID=3693&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html. تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٢/٥.

٢-١-٣ اتفاقات الهجرة الثنائية

وَقَّعت مالي على اتفاقات ثنائية تُعنى بشؤون الهجرة مع دول متنوّعة، وذلك تأميناً منها لإطار عمل قانوني يحمي مواطنيها في الخارج، ومن هذه الاتفاقات^{٢٧}:

أميركا الشمالية	أوروبا	أفريقيا
<ul style="list-style-type: none"> الولايات المتحدة الأمريكية 	<ul style="list-style-type: none"> فرنسا إسبانيا 	<ul style="list-style-type: none"> بوركينافاسو الكاميرون ساحل العاج غينيا كوناكري موريتانيا السنغال توغو

^{٢٧} إجابة وزارة الخارجية والتعاون الدولي المالية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ و "دليل المواطن المالي في الخارج" الصادر عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي.

٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون

١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين

وزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي- المديرية العامة للماليين بالخارج

أنشئت المديرية العامة للماليين بالخارج بموجب المرسوم الوطني رقم ٠٤٦-٠٠ لسنة ٢٠٠٠^{٢٨}. عام ٢٠٠٤، ارتقت المديرية العامة إلى مركز الوزارة الكامل، واختصت بشؤون الماليين بالخارج حتى أصبحت تُعرف بوزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي (بالفرنسية)^{٢٩}. غير أن المديرية العامة للماليين بالخارج حافظت على بنيتها الأصلية ضمن الوزارة، إنما على مستوى فرعي، حيث أضيفت إليها مديرية أخرى حملت عنوان: المديرية العامة للاندماج الأفريقي^{٣٠}.

ترمي المديرية العامة للماليين بالخارج، المنضوية تحت لواء وزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي، إلى تحقيق الأهداف التالية (ترجمة غير رسمية)^{٣١}:

١. ضمان حماية المواطنين الماليين المقيمين بالخارج، سواء لفترة مؤقتة أم دائمة؛
٢. تطبيق أنشطة تهدف إلى مساعدة المهاجرين الماليين على العودة إلى بلادهم، وتنسيقها ومراقبتها؛
٣. المساعدة في إيجاد بيئة مؤاتية من شأنها أن تشجع على مشاركة الماليين بالخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادهم؛
٤. تشجيع وتنسيق أنشطة البعثات القنصلية التي تتعلق بالماليين المقيمين بالخارج؛
٥. ضمان تطبيق الاتفاقات والمعاهدات المتعلقة بحركة الأشخاص والسلع.

يعرف المرسوم رقم ٠٠-٦١١ لسنة ٢٠٠٠ بالبنية التنظيمية الخاصة بالمديرية العامة للماليين بالخارج^{٣٢}. وهي تنوزع على الأقسام الفرعية التالية^{٣٣}:

- مكتب الإحصائيات والتوقعات الخاصة بالهجرة: مهمته إجراء الأبحاث حول الهجرة الدولية من مالي، وتحليل البيانات الإحصائية، وإجراء إحصاء للمواطنين الماليين العاملين في المنظمات الدولية.
- إدارة الشؤون القنصلية: مسؤولة عن تنسيق المبادرات والأنشطة المتعلقة بشؤون الماليين بالخارج مع البعثات الدبلوماسية والقنصلية المالية.
- إدارة التعزيز الاقتصادي وإعادة دمج الماليين بالخارج: موكلة بتنسيق برامج العودة التي تديرها المنظمات الدولية ودول المقصد من أجل الماليين بالخارج، وهدفها إيجاد بيئة مؤاتية تشجع الماليين بالخارج على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادهم.

^{٢٨} دوفلين، رانبيغ، أغيناس، ٢٠٠٩، تقريبات المسافات- كيف تعزز الحكومات روابطها بشقاتها

^{٢٩} المرجع نفسه.

^{٣٠} المرجع نفسه.

^{٣١} <http://www.mmeia.gov.ml/dgme.php>، تمت زيارة الموقع الإلكتروني يوم ٢٠١٠/٢/٢.

^{٣٢} دوفلين، رانبيغ، أغيناس، ٢٠٠٩، تقريبات المسافات- كيف تعزز الحكومات روابطها بشقاتها

^{٣٣} المرجع نفسه.

الجدول ٢-١ مالي: وزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقتية الاتصال بالوزارة
المنتدى الأول للمستثمرين من الشتات المالي (بالفرنسية)، ١١-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، باماكو.	١. الموقع الإلكتروني لوزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي: www.mmeia.gov.ml (بالفرنسية)؛
افتتاح مكاتب الاستقبال والاستعلامات والتوجيه عند أبرز نقاط الدخول والعبور التي يسلكها الماليون بالخارج خلال عودتهم إلى مالي.	٢. زيارات البعثات الممثلة و/أو الممثلين الأفراد عن وزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي (بالفرنسية) إلى دول المقصد حيث تقيم أعداد كبيرة من المهاجرين في الخارج؛
نشر دليل المواطن المالي في الخارج (بالفرنسية)	٣. حملات نشر الوعي والإعلام التي تستهدف جماعات المهاجرين في الخارج؛
	٤. الروابط والاتصالات بجمعيات المهاجرين في دول المقصد؛
نشر فهرس العلماء والمفكرين الماليين المغتربين (بالفرنسية) (آذار/مارس ٢٠٠٩)	٥. شبكات المعارف الخاصة بجماعات المهاجرين في الخارج؛
	٦. تقنيات المعلومات والاتصالات؛ إلخ.
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	أقتية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى
التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية للحصول على الدعم من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (توكنن) الخاص بمالي (بالفرنسية) (٢٠٠٩-٢٠١٢)	١. المجلس الأعلى للماليين بالخارج والمجالس الوطنية الملحقة به في دول المقصد (أنظر أدناه للمزيد من المعلومات)؛
التنسيق مع المفوضية الأوروبية للحصول على الدعم من أجل إنشاء مركز المعلومات وإدارة عمليات الهجرة (بالفرنسية)	٢. السفارات والفصليات المالية في الخارج، إلخ.
التنسيق مع المؤسسات الوطنية للحصول على الدعم من أجل تجديد المجلس الأعلى للماليين بالخارج (٢٠٠٤)	
توفير الدعم والتوجيه من أجل عقد ندوة مالي حول العلوم التطبيقية (بالانكليزية) التي ينظمها العلماء المهاجرون المقيمون بالخارج مرتين سنوياً. ومن المتوقع عقد الندوة المقبلة بين ١ و٧ آب/أغسطس ٢٠١٠ في باماكو.	
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
*تتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: "الممارسات المؤسسية".	
المصادر: إجابة وزارة الخارجية والتعاون الدولي المالية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ دوفلين، رانبيغ، أغيناس، ٢٠٠٩، تقريب المسافات - كيف تعزز الحكومات روابطها بشتاتها؛ والموقع الإلكتروني لوزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي: www.mmeia.gov.ml	

المجلس الأعلى للماليين بالخارج

تمّ إنشاء المجلس الأعلى للماليين بالخارج رسمياً بموجب قانون رقم ٠٧٦٤ لعام ١٩٩٣^{٣٤}. عام ٢٠٠٤، تمّ تجديد المجلس من خلال نشر قانون رقم ٠٣٨-٠٤ لسنة ٢٠٠٤ الذي صيغ بهدف التعريف بمركز المجلس الأعلى وصلاحياته^{٣٥}. أما أهدافه، فهي على الشكل التالي^{٣٦}:

١. تمثيل الماليين بالخارج في المنتديات والمؤسسات الوطنية؛
٢. توحيد المهاجرين الماليين المقيمين بالخارج بغضّ النظر عن منطقة أصلهم أو إبتيتهم أو دينهم أو مركزهم الاجتماعي أو نوعهم الجنسي أو مهنتهم؛
٣. تعزيز روح الاتحاد والتضامن بين الماليين المقيمين بالخارج؛
٤. تشجيعهم على المساهمة في التنمية الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، الثقافية والرياضية في مالي.
٥. الدعوة إلى السلام والاندماج بين الشعوب.

يقوم المجلس الأعلى للماليين بالخارج على بنية فدراتية، وهو يتألف من ممثلين منتخبين من عدّة مجالس وطنية تُعرف باسم "مجالس الماليين بالخارج" وتتوزّع ضمن ٦٣ دولة مقصد^{٣٧}. يضمّ كل من هذه المجالس الوطنية جمعيات، ومنظمات للمجتمع المدني، واتحادات وطنية كائنة في الدول المقصد بعينها^{٣٨}. ولا يحق للجمعيات الانتساب إلى مجالس الماليين بالخارج إلا إذا كانت مسجلة لدى سفارة أو قنصلية مالية كائنة في الدولة المعنية (أو لدى السفارة أو المجلس الذي يبسط صلاحياته على تلك الدولة)^{٣٩}.

في هذا الإطار، تتوسّع المادة الأولى من نظام المجلس الأعلى للماليين بالخارج في وصف بنية المجلس الأعلى للماليين بالخارج (ترجمة غير رسمية): "المجلس الأعلى للماليين بالخارج هو وكالة استشارية ذات طابع ترابطي، غير سياسي، علماني، غير تمييزي وغير ربحي [...] يتألف المجلس الأعلى من جمعيات، وأصدقاء، وشبكات من الجمعيات أو الأصدقاء المتواجدين في بلدان الإقامة والمسجلين لدى البعثات الدبلوماسية والقنصليات المالية".

يعتبر المجلس الأعلى للماليين بالخارج مؤسسة على قدر حسن من التنظيم^{٤٠}. فإلى جانب مكتبها الرئيس في باماكو، ومكاتبها التمثيلية في ٦٣ دولة، يتألف كل مجلس من مجالس الماليين بالخارج من ١٧ عضواً، بحيث يصبح إجمالي عدد أعضاء المجالس الوطنية المتواجدين في دول المقصد أكثر من ١٠٠٠ شخص^{٤١}. ويعتبر المجلس الأعلى للماليين بالخارج، رسمياً، المحاور الأساسي لدى الحكومة المالية حول كافة المسائل المتعلقة بجاليات المهاجرين الماليين في الخارج^{٤٢}.

^{٣٤} دوفلين، رانيغ، أغيناس، ٢٠٠٩، تقريب المسافات- كيف تعزز الحكومات روابطها بشبكتها

^{٣٥} المرجع نفسه.

^{٣٦} نظام المجلس الأعلى للماليين بالخارج

^{٣٧} دوفلين، رانيغ، أغيناس، ٢٠٠٩، تقريب المسافات- كيف تعزز الحكومات روابطها بشبكتها؛ ومقابلة مع المجلس الأعلى للماليين بالخارج.

^{٣٨} المرجع نفسه.

^{٣٩} المرجع نفسه.

^{٤٠} المرابط، عمر؛ جاندر، فرانسيس؛ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، المسائل المرتبطة بالهجرة في مالي- القيم، الاتجاهات والاتجاهات المعكوسة

^{٤١} المرجع نفسه.

^{٤٢} دوفلين، رانيغ، أغيناس، ٢٠٠٩، تقريب المسافات- كيف تعزز الحكومات روابطها بشبكتها

الجدول ٢-٢ مالي: المجلس الأعلى للماليين بالخارج	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بالمجلس الأعلى
مؤتمرات المجالس العليا للماليين بالخارج: نُظِمَ آخرها، أي المؤتمر الخامس الخاص بالمجلس الأعلى للماليين بالخارج، بين ١٣ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في باماكو.	١. مكاتب مجالس الماليين بالخارج المتوزعة ضمن ٦٣ دولة مقصد؛ ٢. المواقع الإلكترونية لمجالس الماليين بالخارج في دول المقصد (مثلاً مجلس الماليين بالخارج في ألمانيا) إلخ.
تنظيم دوري للأنشطة الثقافية من خلال مكاتب مجالس الماليين بالخارج المتوزعة ضمن دول المقصد.	
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	
تقديم الدعم المؤسسي للماليين المقيمين في دول المقصد حيث لا تكون السفارات و/أو القنصليات المالية متواجدة.	
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. *تتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: "الممارسات المؤسسية". المصادر: مقابلة أجريت مع المجلس الأعلى للماليين بالخارج؛ الموقع الإلكتروني لوزارة الماليين بالخارج والانديماج الأفريقي: www.mmeia.gov.ml ؛ والموقع الإلكتروني لمجلس الماليين بالخارج في ألمانيا.	

وزارة الخارجية والتعاون الدولي

في ما يتعلق بجماعات المهاجرين في الخارج، تقدم وزارة الخارجية والتعاون الدولي المالية (بالفرنسية)، من خلال تمثيلها الدبلوماسي والقنصليات التابعة لها، التوجيه والمساعدة والحماية للماليين المقيمين بالخارج^{٤٣}. كما تقدم الوزارة أيضاً، من خلال سفارتها وقنصلياتها المنتشرة في دول المقصد، عدداً من الخدمات التي تعود بالفائدة على مواطنيها، ومنها^{٤٤}:

- تسجيل المعلومات حول الأنشطة المنظمة في مالي و/أو دولة المقصد المعنية، إذا كانت تتعلق بشؤون الماليين المقيمين بالخارج؛
- تقديم المعلومات حول التطورات السياسية والاقتصادية في مالي؛
- تسجيل المهاجرين وجمعيات المهاجرين؛
- تجديد جوازات السفر وغيرها من الوثائق؛
- التصديق على الوثائق الرسمية؛
- تسجيل الأحداث المدنية (كحالات الولادة، الوفاة، الطلاق، الزواج).

^{٤٣} إجابة وزارة الخارجية والتعاون الدولي المالية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٤٤} إجابة وزارة الخارجية والتعاون الدولي المالية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ <http://ambamali.de>، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٢/٤؛ ودوفلين، راننبيغ، أغناس، ٢٠٠٩، تقريب المسافات- كيف تعزز الحكومات روابطها بشناتها.

الجدول ٢-٣ مالي: وزارة الخارجية والتعاون الدولي	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال بالوزارة
تنظيم دوري للأنشطة الثقافية من خلال السفارات و/أو القنصليات.	١. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية والتعاون الدولي: www.mae.gov.ml (بالفرنسية)؛
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	٢. السفارات والقنصليات المالية في الخارج؛
نشر المعلومات حول فرص ومحفّزات الاستثمار في مالي ووضعها بتصرّف المستثمرين المحتملين.	٣. الروابط والاتصالات بجمعيات المهاجرين في دول المقصد؛ إلخ.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
المصادر: إجابة وزارة الخارجية والتعاون الدولي المالية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ و http://ambamali.de .	

٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات

سعيًا لتأمين أساس للتنسيق والحوار بين المؤسسات، أنشئت هيكليّة عمل استشارية حول الهجرة في مالي، تجتمع تحت سقفها المؤسسات الوطنية التي تعالج المسائل المرتبطة بالهجرة المالية^{٤٥}. تتولى رئاسة هذه الهيكلية الاستشارية وزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي^{٤٦}، وهي تُقسّم إلى الأقسام الفرعية الثلاثة التالية (ترجمة غير رسمية)^{٤٧}:

- الهجرة والتنمية
- هجرة العمل
- استقبال المهاجرين العائدين وإعادة دمجم

لكن في ما خلا هيكلية العمل الاستشارية حول الهجرة، لا وجود لهيئة مؤسساتية واحدة في مالي توكل إليها مسؤوليات التنسيق بين الإدارات في مالي.

٢-٢-٣ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين

من المؤسسات الدولية التي تعالج المسائل المتعلقة بالهجرة في مالي، نذكر:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مالي (بالفرنسية)
- المنظمة الدولية للهجرة (بالفرنسية)

^{٤٥} مقابلة مع ممثل عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي المالية؛ "خطة مركز المعلومات وإدارة عمليات الهجرة - هيكلية العمل الاستشارية"

^{٤٦} "خطة مركز المعلومات وإدارة عمليات الهجرة - هيكلية العمل الاستشارية"

^{٤٧} المرجع نفسه.

ومن أصحاب المنفعة الآخرين:

- المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا (بالفرنسية) ومجلس إدارته الوطني لدولة مالي.
- بعثة الاتحاد الأوروبي إلى جمهورية مالي (بالفرنسية): بفضل بعض أطر العمل الاستراتيجية، مثل ورقة استراتيجية دولة مالي والبرنامج الإرشادي الوطني في مالي لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (بالفرنسية) الصادرين عن الاتحاد الأوروبي، تأسست آلية جديدة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومالي بموجب الصندوق الأوروبي للتنمية العاشر (بالانكليزية) الذي يشمل الفترة الممتدة بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٣. أما المواضيع الثلاثة الأساسية التي تطرحها الورقة الاستراتيجية والبرنامج الإرشادي الوطني بالنسبة لدولة مالي بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، فهي^{٤٨}:

١. إدارة الحكم؛
 ٢. التطور الاقتصادي في المناطق الشمالية ودلتا نهر النيجر؛
 ٣. دعم الميزانية العامة.
- لعلّ أهم نشاط يتعلق بالهجرة، في مجال إدارة الحكم، هو تقديم الدعم اللازم من أجل التعريف بسياسة للهجرة وتطبيقها في مالي^{٤٩}. ويستند هذا الأمر إلى الأهداف التالية (ترجمة غير رسمية)^{٥٠}:

- تعزيز مستوى الإلمام بتدفقات الهجرة المالية ضمن البلاد، وفي المناطق الفرعية، فضلاً عن تلك المتوجهة إلى أوروبا وبقية أنحاء العالم؛
- دعم صياغة سياسة توجيهية خاصة بالمهاجرين وتطبيقها؛
- تحسين مستوى إمكانيات دمج المهاجرين العائدين وإعادة دمجمهم؛
- تطوير رأس المال البشري والمالي والفني لجماعات المهاجرين في الخارج.

وسعيًا لتطبيق الأهداف المذكورة أعلاه، من المتوقع تنفيذ الخطوات التالية (ترجمة غير رسمية)^{٥١}:

- دعم عملية بناء القدرات في وزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي وأنشطة جمع المعلومات التي تنفذها الوزارة، بما في ذلك تمويل الدراسات الرامية إلى توفير فهم أفضل للهجرة؛
 - تمويل أنشطة التنمية المشتركة (بالتنسيق مع الدول الأعضاء الناشطة في هذا القطاع)؛
 - دعم البرامج التي تساعد في إعادة دمج العائدين.
- تجدر الإشارة إلى أنّ الخطوات المذكورة أعلاه ستنبور وتتطور بفضل الخبرات المكتسبة خلال تنفيذ مركز المعلومات وإدارة عمليات الهجرة^{٥٢}.

^{٤٨} ورقة استراتيجية دولة مالي الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

^{٤٩} المرجع نفسه.

^{٥٠} المرجع نفسه.

^{٥١} المرجع نفسه.

^{٥٢} المرجع نفسه.

٢-٢-٤ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين

تضمّ مالي ما يزيد عن المئة منظمة غير حكومية مشاركة في المسائل المتعلقة بالهجرة^{٥٢}. تقدّم أكثرية هذه المنظمات المساعدة إلى المهاجرين العائدين من خلال مجموعة متنوّعة من الخدمات الاجتماعية التي تتراوح بين المساعدة في شؤون الصحة إلى الدعم في إعادة الدمج الاجتماعي الاقتصادي^{٥٣}. ومن المجالات الأخرى التي تسجّل فيها المنظمات غير الحكومية المالية مشاركتها، الوقاية من الهجرة غير النظامية من خلال تنظيم حملات توعية ومشاريع تنموية ضيقة النطاق في المناطق الريفية^{٥٤}. في هذا السياق، من الأمثلة على المنظمات غير الحكومية المحلية في مالي، نذكر:

- الجمعية المالية من أجل الدمج والتنمية
- لجنة الشباب من أجل التنمية

^{٥٢} مقابلة مع الجمعية المالية من أجل الدمج والتنمية ولجنة الشباب من أجل التنمية.

^{٥٣} المرجع نفسه.

^{٥٤} المرجع نفسه.

٣-٢ الممارسات المؤسسية

١-٣-٢ المؤسسات الوطنية

طرحت السلطات الوطنية في مالي عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي، وقد ركزت بشكل أساسي على عودة الاستثمار ومهارات المهاجرين، إلى جانب بذل الجهود في مجال الاتصال بالماليين المقيمين بالخارج وتوجيههم.

الهدف	التعاون	المبادرة	المؤسسة الوطنية
<p>الاهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية):</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. القيام بتشخيص شامل لأبرز القيود المرتبطة بالاستثمارات، بهدف تحديد الطرق المنطقية لفك "هذه القيود"؛ ٢. تقييم تأثير التدفقات التي يرسلها المليون بالخارج على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مالي؛ ٣. تحديد المستثمرين المحتملين بين جاليات المهاجرين الماليين؛ ٤. توفير الآليات المؤسسية التي تسهل من دمج الماليين بالخارج اجتماعياً واقتصادياً؛ ٥. تحديد الدورات الاقتصادية التي تسمح بعودة موارد المهاجرين؛ ٦. اقتراح تدابير من شأنها أن تسهل على المهاجرين في الخارج الاستثمار في مشاريع تضيف قيمة إضافية على التنمية الوطنية؛ ٧. سرد أخبار وتجارب عن مشاريع استثمار سابقة للمهاجرين كُلت بالنجاح؛ ٨. صياغة وإقرار استراتيجية تنمية للمشاريع، هدفها التشجيع على عودة موارد الماليين بالخارج إلى بلدهم الأم؛ ٩. إنشاء لجنة مراقبة مهمتها متابعة التوصيات التي رفعها المنتدى؛ ١٠. وضع خطة عمل للجنة مراقبة المنتدى. 	<p>وزارة الاقتصاد والصناعة التجارة (بالفرنسية)</p>	<p>المنتدى الأول للمستثمرين من الشتات المالي (بالفرنسية)، ١١-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بامكو.</p>	<p>وزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي (بالفرنسية)</p>

<p>الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): تلبية حاجة السلطات إلى تسهيل دخول وتحرك المالىين بالخارج الذين يعودون إلى مالي والذين عبروا عن رغبتهم في العودة. يمكن العثور على مكاتب الاستقبال والاستعلامات والتوجيه في مطار باماكو (٢٠٠٣)، محطة قطارات باماكو (٢٠٠٤)، محطة قطارات ومطار كايس (٢٠٠٥)، ومحطة حافلات غاو (٢٠٠٧). فضلاً عن ذلك، من المتوقع افتتاح محطة حافلات سيغو ومونتي قريباً.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>افتتاح مكاتب الاستقبال والاستعلامات والتوجيه عند أبرز نقاط الدخول والعبور التي يسلكها المالىون بالخارج خلال عودتهم إلى مالي.</p>	<p>وزارة المالىين بالخارج والاندماج الأفريقي (بالفرنسية)</p>
<p>الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): توفير دليل معلومات للمالىين الذين يريدون الهجرة والمالىين الذين يقومون بالخارج لإجابة عن الأسئلة التي تتغل بهم. يقوم تصميم هذا الدليل على ثلاثة عناصر أساسية: المغادرة، الإقامة والعودة، سعياً منه للإحاطة بكافة المعلومات التي يطلبها المهاجر.</p>	<p>وزارة الخارجية والتعاون الدولي (بالفرنسية)</p>	<p>نشر دليل المواطن المالي في الخارج (بالفرنسية)</p>	<p>وزارة المالىين بالخارج والاندماج الأفريقي (بالفرنسية)</p>
<p>الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): توفير سجل للمالىين المقيمين بالخارج الذين يشغلون مناصب علمية وأكاديمية أخرى والذين يمكن أن يفكروا بالعودة إلى مالي سواء بصفة مؤقتة أو دائمة.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>نشر فهرس العلماء والمفكرين المالىين المغتربين (بالفرنسية) (أذار/مارس ٢٠٠٩)</p>	<p>وزارة المالىين بالخارج والاندماج الأفريقي (بالفرنسية)</p>
<p>الأهداف الأساسية للمؤتمر الخامس الخاص بالمجلس الأعلى للمالىين بالخارج (ترجمة غير رسمية): تجديد جهاز المجلس الأعلى للمالىين بالخارج، كما أقره المجتمعون في منتدى شؤون الشتات الذي انعقد في باماكو، مالي، بين ١٣ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. كانت الحصيصة النهائية التي أثمر عنها المؤتمر الخامس للمجلس الأعلى للمالىين بالخارج هي إقرار الجهاز الجديد للمجلس وانتخاب أعضائه الواحد والعشرين.</p>	<p>وزارة المالىين بالخارج والاندماج الأفريقي (بالفرنسية)</p>	<p>مؤتمرات المجالس العليا للمالىين بالخارج: نُظِم آخرها، أي المؤتمر الخامس الخاص بالمجلس الأعلى للمالىين بالخارج، بين ١٣ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في باماكو.</p>	<p>المجلس الأعلى للمالىين بالخارج</p>
<p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالىين بالخارج والاندماج الأفريقي: www.mmeia.gov.ml؛ الموقع الإلكتروني لوزارة المالىين بالخارج والاندماج الأفريقي: www.mmeia.gov.ml؛ دليل المواطن المالي في الخارج؛ فهرس العلماء والمفكرين المغتربين؛ موقع 936=article.pl?id=936 http://mali.viky.com/maliens_exterieur/cgi-bin/view_article.pl?id=936 الذي تمت زيارته في ٢٠١٠/٢/٩.</p>			

بالإضافة إلى ذلك، تتولى الحكومة المالية، بدعم من المجتمع الدولي، تطبيق المشاريع الأساسية التالية التي تساهم في عودة موارد المهاجرين، وتقديم الدعم إلى الراغبين في الهجرة أو العودة، كما تدعم الحكومة المالية في صياغتها لسياسة مالية خاصة بالهجرة.

الجدول ٢-٥ هـ مالي: المبادرات الوطنية المطبقة بدعم من المجتمع الدولي		
المبادرة	التعاون	الهدف
مركز المعلومات وإدارة عمليات الهجرة (بالفرنسية) (من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)	المانح: المفوضية الأوروبية (بالإنجليزية) يُطبق هذا المشروع بإشراف وزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي (بالفرنسية)	الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): المساهمة في التعريف بسياسة موحدة للهجرة وتطبيقها في مالي، شرط أن تعكس القوى الديناميكية الوطنية، الإقليمية والدولية وتطوراتها على هذا الصعيد، مع التركيز بشكل خاص على الرابط بين الهجرة والتنمية. فضلاً عن ذلك، يأمل المعنيزون أن يصبح مركز المعلومات وإدارة عمليات الهجرة، عند انتهاء مدة المشروع، مؤسسة مالية متكاملة (بعيداً عن تمويل المفوضية الأوروبية)، تابعة لوزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي. يتألف المركز من ثلاثة أقسام: ١. قسم الاستقبال والاستعلامات والتوجيه والدعم: وهو مسؤول عن دعم الأشخاص الذين يرغبون في الهجرة أو العودة، من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الخدمات التي يقدمها المركز، وتقديم الاستشارات والمعلومات الشاملة حول شروط الهجرة القانونية ومخاطر الهجرة غير النظامية، كما إنه مسؤول عن رسم صورة محترفة للمهاجرين كوسيلة لتوجيههم نحو قطاعات العمل وفرص التدريب المهني المتوافرة، إلخ. ٢. قسم الدراسات والأبحاث والتدريب والتوثيق: وهو مسؤول عن تقديم الدعم للحكومة المالية في ما يتعلق بتحسين مستوى الإلمام بالهجرة، من خلال تقديم المعلومات والتحليل حول الهجرة الوطنية، الإقليمية والدولية ومجالات التوظيف في مالي والمنطقة القارية. ٣. قسم دعم العمليات: وهو مسؤول عن المراقبة وتقديم الدعم اللازم من أجل تعزيز عودة الرأسمال البشري، الفني والمادي الذي تملكه جاليات المغتربين الماليين. يشمل هذا الأمر، بشكل خاص، دعم برنامج نقل المعارف عن طريق مغتربي الوطن (توتكن) وما يبذله من جهود في سبيل توسيع نطاق الأنشطة بحيث تطل القطاعات الأساسية. فضلاً عن ذلك، من المتوقع تطبيق أنشطة التنمية المشتركة بالتعاون والتنسيق مع المبادرات التي تمولها فرنسا. أخيراً، يكون هذا القسم مسؤولاً عن دعم حكومة مالي في صياغة التوصيات المتعلقة بنظام إرسال الحوالات المالية من الماليين بالخارج.
برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (توتكن) الخاص بمالي (بالفرنسية) (٢٠١٢-٢٠٠٩)	المانح: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بالإنجليزية) والمفوضية الأوروبية (بالإنجليزية) يُطبق هذا المشروع بإشراف وزارة الماليين بالخارج والاندماج الأفريقي (بالفرنسية)	الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): منح مالي فرصة لتطوير المهارات والمؤهلات التي يتمتع بها مغتربوها، كوسيلة للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمحاوّر أساسية كالتربية، الصحة، الزراعة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.
المصدر: الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات وإدارة عمليات الهجرة؛ وبرنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (توكنز) الخاص بمالي.

بالإضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه، طبقت حكومة مالي آليات متعددة لدعم المؤسسات، يستفيد منها المليون بالخارج، منها ما يلي:

الجدول ٢-٦ مالي: آليات دعم المؤسسات		
الهدف	الوكالة/الوزارة	آلية الدعم
الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): تسهيل الإجراءات الإدارية المطلوبة لإنشاء شركات الأعمال، وتقليص كافة الحصول على رخصة عمل والتأخيرات التي يصادفها المرء في هذا المجال بهدف ممارسة وتطبيق قانون الاستثمار، وتسهيل الإجراءات والوثائق المطلوبة للحصول على "رقم التعريف الوطني المميز" بعد إنشاء الشركة المعنية. يتألف نظام "الشباك الموحد" بالإجمال من: ١. خدمة إنشاء شركات أعمال (محطة واحدة لإنشاء شركات العمل)؛ ٢. خدمة التسجيل لإصدار السجلات والرخص وغيرها (الشباك الموحد لترخيص العمل).	وكالة النهوض بالاستثمار (بالفرنسية) التابعة لوزارة الاقتصاد والصناعة التجارة (بالفرنسية)	نظام "الشباك الموحد" (بالفرنسية)
الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): استكمال وتسهيل إجراءات التخليص الجمركي على كل البضائع التي تُعفى بشكل جزئي أو كلي من الضرائب والرسوم، إلخ.	المديرية العامة للجمارك (بالفرنسية) التابع لوزارة الاقتصاد والمالية (بالفرنسية)	مكتب الإعفاء من الجمارك والمالين بالخارج

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.
المصدر: الموقع الإلكتروني لسوكالة النهوض بالاستثمار؛ وقرنين الجمارك حول استيراد وتصدير السلع في الأراضي المالية.

٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة

طرحت السلطات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة المتواجدة في مالي عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٧-٢ مالي: مبادرات المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة			
الهدف	التعاون	المبادرة	الوكالة
الاهداف الأساسية: دعم بنين، الكاميرون، مالي والسنغال من أجل إدارة هجرة أصحاب الكفاءات بشكل أفضل بين بلدانهم الأصل ودول المقصد الأوروبية، كوسيلة لتحسين مستوى الهجرة الدائرية.	حكومات بنين، الكاميرون، مالي والسنغال	"الشراكة من أجل إدارة هجرة المهنيين" (بالفرنسية) (١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩-٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)	الاتحاد الأوروبي (بالإنكليزية)
الاهداف الأساسية: دعم القوى الفاعلة الصغيرة النطاق على المساهمة في الربط بين الهجرة والتنمية في ١٦ بلد منشأ معين. أما المجالات التي تحتل الأولوية، فهي: أ. الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون؛ ب. جاليات المهاجرين؛ ج. إمكانيات المهاجرين؛ د. وحقوق المهاجرين.	مكتب فريق الأمم المتحدة في مالي، بعثة الاتحاد الأوروبي في مالي والحكومة المالية	مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة في مالي (بالإنكليزية) لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠	برنامج الأمم المتحدة الإتصالي في مالي (بالفرنسية)
الاهداف الأساسية: توفير المعلومات حول تكاليف إرسال الحوالات وشروطها بين فرنسا ودول معيّنة، بحيث يتمكن الأشخاص من الاختيار، بأكثر قدر ممكن من الحرية والموضوعية، المؤسسة المالية و/أو الوسيلة الأنسب لإرسال أموالهم مع التقيد بشروط الأمن والسرعة والكفاءة.	مجموعة من المصارف والمكاتب المختصة في نقل الحوالات	إنشاء موقع إلكتروني يبين تكاليف إرسال الحوالات المالية في مجموعة من الدول: www.envoidargent.org	الوكالة الفرنسية للتنمية (بالإنكليزية)

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة في مالي؛ موقع www.envoidargent.org الذي تمت زيارته في ٢٠١٠/٢/٢٥؛ موقع الشركة من أجل إدارة هجرة المهنيين الذي تمت زيارته في ٢٠١٠/٣/٩.

التحديات الأساسية:

- تعترف السلطات المالية بالأهمية البالغة التي يتمتع بها موضوع الهجرة والتنمية، وتؤدي دوراً ناشطاً في تشجيع المالكين المقيمين بالخارج على المساهمة في التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. لكن من العراقيل التي تقف حاجزاً دون تنفيذ هذه الخطوة، **نقص البيانات المتوفرة** حول مواصفات جاليات المهاجرين المالكين التي كان يمكن أن تساعد في صياغة سياسات واعية وقائمة على المعارف.
- قامت المديرية العامة للمالكين بالخارج، التابعة لوزارة المالكين بالخارج والاندماج الأفريقي، بتطبيق مجموعة متنوعة من الأنشطة خلال السنوات الأخيرة من أجل تعزيز عودة موارد المالكين، وتوطيد الجهود المبذولة في ميدان الاتصال والتوجيه، وتقديم الحلول للتحديات الإدارية التي يواجهها المالكون بالخارج. لكن من الصعوبات التي تواجهها السلطات في هذا المجال، **نقص موارد المديرية العامة للمالكين بالخارج** بشكل يعيقها من تطوير أنشطتها وتطبيق أهدافها.
- إن إنشاء هيكلية العمل الاستشارية حول الهجرة يشكّل أساساً للتنسيق بين المؤسسات. لكن من الصعوبات التي تواجهها السلطات في هذا المجال، الافتقار إلى هيئة مؤسسية دائمة تكون مسؤولة عن التنسيق بين المؤسسات، أملاً في تعزيز التنسيق المستمر بين المؤسسات الوطنية المشاركة في المسائل المتعلقة بالمالكين بالخارج.

التجربة المغربية

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جدة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

جدول المحتويات

معلومات عامة ٣

- ١-١ تاريخ الهجرة ٣
٢-١ السلطات المختصة ٥
٣-١ دول المقصد ٧
٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين ٨
٥-١ الحوالات المالية المقدّرة ٩
٦-١ مميزات الدولة ١٠

نتائج الجردة ١١

- ١-٢ إطار عمل التشريع والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين ١١
١-١-٢ التشريع الوطنية ١١
٢-١-٢ التشريع الدولية ٣١
٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية ١٣
٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون ٤١
١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين ١٤
٢-٢-٢ المؤسسات العامة الأخرى المتعاملة مع جاليات المغتربين ٢١
٣-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات ٢٤
٤-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربي ٥٢
٥-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين ٢٦
٣-٢ الممارسات المؤسساتية ٢٧
١-٣-٢ المؤسسات الوطنية ٢٧
٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة ٣٦

١-١ تاريخ الهجرة

يعتبر المغرب، منذ القرن السابع، دولة هجرة إلى الخارج، وإلى الداخل، ودولة عبور أيضاً^١. ويعود تاريخ الهجرة الحديث من المغرب إلى منتصف القرن التاسع عشر، وهو يرتبط أساساً بحركة العمال المهاجرين نحو دول المقصد الأوروبية^٢. في الستينات، تطوّر البلد ليصبح أحد أهمّ الدول المصدّرة للعمال المهاجرين إلى أوروبا^٣. لكن، منذ منتصف التسعينات، تحوّل المغرب تدريجاً إلى دولة عبور وانطلاق يقصدها المهاجرون واللاجئون من أفريقيا جنوب الصحراء، في محاولة منهم للوصول إلى أوروبا^٤. عموماً، يمكن تقسيم الهجرة الحديثة إلى خارج المغرب إلى أربع مراحل أساسية^٥:

الموجة الأولى من الهجرة: ضمّت، بشكل أساسي، العمال المهاجرين ذوي المهارات المتدنية الذين استقطبتهم دول شمال غرب أوروبا للعمل فيها بسبب نقص في اليد العاملة ذات المهارة المتدنية والنمو الاقتصادي السريع في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد خضعت الهجرة آنذاك لأحكام الاتفاقات الثنائية المتعلقة بتوظيف "العمال الضيوف" التي انعقدت بين المغرب وألمانيا الغربية سابقاً (١٩٦٣)، فرنسا (١٩٦٣)، بلجيكا (١٩٦٤) وهولندا (١٩٦٩). غير أنّ إجراءات التوظيف الرسمية هذه لم تُطبّق فعلياً إلا خلال السنوات الأولى من هذه الاتفاقات. عوضاً عن ذلك، دأب العديد من المهاجرين المغاربة على مغادرة البلاد نحو الدول الأوروبية المذكورة أعلاه بهدف العثور على وظيفة، من دون أن يكونوا قد أمّتوا رخصة عمل مسبقة؛ وقد تمّ تشريع وضعهم في وقت لاحق^٦. وتجري العادة أن يتم توظيف العمال المهاجرين المغاربة عادة في قطاعات مثل المناجم، والتجارة، والبناء، والزراعة.

■ الستينات

^١ معهد هامبورغ للاقتصاد الدولي، شباط/فبراير ٢٠٠٩، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة المغرب
^٢ إجابة الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة
^٣ معهد هامبورغ للاقتصاد الدولي، شباط/فبراير ٢٠٠٩، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة المغرب
^٤ المرجع نفسه.
^٥ إجابة الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ معهد هامبورغ للاقتصاد الدولي، شباط/فبراير ٢٠٠٩، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة المغرب؛ دي هاس، هاين، ٢٠٠٧، بين التودد والتشدد: الدولة المغربية ومهاجروها. ورقة عمل رقم ٥٤، مركز شؤون الهجرة والسياسات والمجتمع، جامعة أكسفورد
^٦ نجح العديد من المهاجرين في الحصول على وثائق إقامة دائمة من خلال حملات تشريع وضع الأشخاص في هولندا (١٩٧٦)، بلجيكا (١٩٧٥) وفرنسا (١٩٨١-١٩٨٢). المصدر: معهد هامبورغ للاقتصاد الدولي، شباط/فبراير ٢٠٠٩، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة المغرب

■ السبعينات والثمانينات

الموجة الثانية من الهجرة: غلبت عليها هجرة النساء اللواتي سافرن بهدف لم شمل أسرهنّ في فرنسا، بلجيكا، هولندا وألمانيا. وقد تطوّر هذا النوع من الهجرة إلى الخارج، أساساً، نتيجة تشديد القيود على الهجرة إلى الداخل، وانخفاض الطلب في دول شمال غرب أوروبا على اليد العاملة ذات المهارات المتدنية، إثر انتكاس الأنظمة الاقتصادية العالمية وركود عائدات النفط عام ١٩٧٣. ولما كانت سياسات الهجرة إلى الخارج في دول المقصد لا ترحّب بإعادة دخول المهاجرين المغاربة الملزمين بالعودة إلى بلادهم، فقد أفضى الحال بالكثير منهم إلى البقاء في أوروبا بصورة دائمة. نتيجة لذلك، تبدّلت أنماط الهجرة المغربية إلى الخارج من هجرة عمل مؤقتة و/أو دائرية إلى استقرار دائم. خلال هذه الفترة أيضاً، شهد المغرب فترة من انعدام الاستقرار السياسي المتزايد بعد محاولتي انقلاب فاشلتين ضد الملك حسن الثاني (١٩٧١ و١٩٧٢)، أدتا إلى زيادة نسبة الهجرة من البلاد.

■ نهاية الثمانينات والتسعينات

الموجة الثالثة من الهجرة: خلال هذه الفترة، فقدت حركات لم شمل الأسر أهميتها، وأضحى تركيز العديد من المغاربة، عوضاً عن ذلك، على الزواج من مهاجر مغربي (/مهاجرة مغربية) في أوروبا، كوسيلة لمغادرة البلاد. في تلك الآونة أيضاً شهد المغرب وصول تدفقات متزايدة من المهاجرين غير النظاميين الذين انطلقوا من أراضيهم للوصول إلى جنوب أوروبا، وذلك بعد ارتفاع الطلب على اليد العاملة الرخيصة الكلفة في قطاع الزراعة، والبناء، وقطاع الخدمات في إسبانيا وإيطاليا. نتيجة لذلك، تنوّعت مسارات الهجرة المغربية نحو أوروبا.

■ من التسعينات وحتى اليوم

الموجة الرابعة من الهجرة: تألفت أساساً من المهاجرين أصحاب المهارات العالية المغادرين نحو الولايات المتحدة الأميركية وكندا، خاصةً بسبب نسبة البطالة المتفشية في أوساط أصحاب الكفاءات في المغرب. وقد تحوّل المغرب كذلك، منذ العام ١٩٩٥، إلى دولة للعبور يجتازها المهاجرون غير النظاميين القادمون من أفريقيا جنوب الصحراء.

وفقاً للبحث الصادر عن معهد هامبورغ للاقتصاد الدولي (بالانكليزية)، بعنوان الهجرة تحت المجهر: ملف دولة المغرب (بالانكليزية)، تشكّل جماعة المهاجرين المغربية المقيمين في أوروبا أكبر جماعة أفريقية مغتربة وأكثرها تشتتاً وانتشاراً في المنطقة. بالفعل، يفوق عدد المغاربة، وحدهم، عدد المهاجرين القادمين من دول غرب أفريقيا كافة للعيش في أوروبا^٧. فضلاً عن ذلك، يشكّل المهاجرون المغاربة ثاني أكبر مجموعة سكانية مهاجرة في أوروبا من خارج الاتحاد الأوروبي، تماماً بعد المهاجرين الأتراك^٨.

تعتبر العوامل التي تؤثر على الهجرة المغربية إلى الخارج داخلية (عوامل جذب) وخارجية (عوامل دفع) على السواء. فمنذ ستينيات القرن الماضي، والمغاربة يغادرون بلادهم نتيجة لعوامل متعلقة بالعمل والموارد المالية بشكل أساسي. لكن لا يمكن الإغفال عن العوامل السياسية، الاجتماعية، التربوية والجغرافية التي أدّت دوراً مهماً في تعزيز الهجرة، وما زالت تفعل ذلك حتى أيامنا هذه (الجدول ١-١).

^٧ معهد هامبورغ للاقتصاد الدولي، شباط/فبراير ٢٠٠٩، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة المغرب
^٨ المرجع نفسه.

الجدول ١-١ المغرب: العوامل المؤثرة على هجرة المغاربة إلى الخارج	
عوامل الدفع	
عوامل سوق العمل	البطالة*
العوامل الاقتصادية	قطاع زراعي ضعيف**
	انعدام الآفاق الاقتصادية***
العوامل السياسية	تحفيز وطني على الهجرة ضمن المناطق الناطقة باللهجة البربرية (وبالتحديد منطقة الريف) للتخفيف من حدّة التوتر بين القبائل
عوامل الجذب	
عوامل سوق العمل	فرص عمل مغربية
العوامل التربوية	فرص التحصيل العلمي/التدريب
العوامل الاجتماعية	مستوى أعلى من الضمان الاجتماعي
	لمّ شمل الأسر
العوامل الجغرافية	الهجرة عن طريق الزواج من مهاجر مغربي
	القرب الجغرافي من أوروبا
<p>* عام ٢٠٠٧، كان ٩,٥٪ من السكان العاملين في المغرب عاطلين عن العمل. غير أنّ نسبة بطالة اليد العاملة في المغرب انخفضت اليوم بالمقارنة مع النسبة التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة. عام ٢٠٠٥، كان ١١٪ من السكان العاملين في المغرب عاطلين عن العمل، فيما ارتفعت هذه النسبة إلى ١٣,٦٪ عام ٢٠٠٠.</p> <p>(المصدر: http://data.un.org/CountryProfile.aspx?crName=Morocco، تمّت زيارة الموقع في ٢٩/١/٢٠١٠).</p> <p>** يشكّل القطاع الزراعي في المغرب ١٥٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي، وهو يساهم في توظيف حوالي نصف السكان في البلاد. تتميز الزراعة في المغرب بمناخ شبه جاف، وقد كانت، وما زالت، حساسة تجاه التقلبات المناخية وتحرّر التجارة. (المصدر: ورقة استراتيجية دولة المغرب لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية)</p> <p>*** بين فترة ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، كان ١٤٪ من السكان المغاربة يعيشون لقاء أقل من دولارين يومياً. عام ٢٠٠٧، حلّ المغرب في المرتبة ١٣٠ من أصل ١٨٢ دولة، وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)</p> <p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.</p> <p>المصدر: خاشاني، محمد، ٢٠٠٤، المغاربة المغتربون: إدارة الهجرة في ظل الشراكة الأوروبية المغربية؛ دي هاس، هاين، ٢٠٠٧، بين التودد والتشدّد: الدولة المغربية ومهاجروها. ورقة عمل رقم ٥٤، مركز شؤون الهجرة والسياسات والمجتمع، جامعة أوكسفورد؛ ومعهد هامبورغ للاقتصاد الدولي، شباط/فبراير ٢٠٠٩، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة المغرب</p>	

٢-١ السلطات المختصة

الجدول ٢-١ المغرب: أهم المؤسسات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين		
الوكالة	الوزارة	مجالات المسؤولية
مديرية المغتربين	الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج (بالفرنسية)*	المسؤوليات الأساسية: تطوير وتطبيق سياسات حكومية ذات صلة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج.

المسؤوليات الأساسية: العمل كمؤسسة استشارية بهدف: ١. تقييم سياسات المغرب المتعلقة بالجالية المغربية بالخارج، ورفع التوصيات للملك محمد السادس بهدف حماية حقوق المهاجرين في الخارج وتشجيعهم على المشاركة في تطوير المغرب؛ ٢. اكتشاف التحديات التي تواجهها الدولة في مجال الهجرة والمساهمة في ترسيخ العلاقات بين المغرب ودول المقصد.	غير متوافرة	مجلس الجالية المغربية بالخارج (بالفرنسية)*****
المسؤوليات الأساسية: ١. إدارة الشؤون القنصلية وحماية المغاربة المقيمين بالخارج؛ ٢. قيادة المفاوضات حول الاتفاقات المتعلقة بالتنقل، الضمان الاجتماعي وهجرة العمل؛ ٣. الحرص على تطوير العلاقات الخارجية للمغرب في مجال الشؤون القنصلية والاجتماعية.	وزارة الخارجية والتعاون (بالفرنسية)*****	مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية(بالفرنسية)***
المسؤوليات الأساسية: صياغة سياسات لهجرة العمل ترعى شؤون المهاجرين إلى خارج البلاد وداخلها، فتنفيذها وتقييمها.	وزارة العمل والتعليم المهني (بالفرنسية)*****	غير متوافرة
المسؤوليات الأساسية: تسهيل الاستثمارات الأجنبية وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المغرب.	وزارة الداخلية	المركز الإقليمي للاستثمار ***** (الموقع الإلكتروني متوفر لكل مكتب إقليمي. مثلا (المركز الإقليمي للاستثمار في الرباط (بالفرنسية))
مؤسسات عامة أخرى ذات اختصاصات متعلقة بجماعات المغتربين		
مجالات المسؤولية	الوزارة	الوكالة
المسؤوليات الأساسية: العمل من أجل المحافظة على الروابط التي تجمع المغاربة المقيمين خارجاً ببلدهم الأم، ومساعدتهم على تخطي الصعوبات التي يمكن أن يواجهوها خلال مرحلة الهجرة وما بعدها.	غير متوافرة- برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم	مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (بالفرنسية)**
* الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère Chargé de la Communauté Marocaine Résidant à l'Étranger (MCMRE)		
** الاسم الرسمي بالفرنسية: La Fondation Hassan II pour les Marocains Résident à l'Étranger		
*** الاسم الرسمي بالفرنسية: La Direction des Affaires Consulaires et Sociales		
**** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère des Affaires Étrangères et de la Coopération		
***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Le Conseil de la Communauté Marocaine à l'Étranger (CCME)		
***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère de l'Emploi et de la Formation Professionnelle		
***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Centre Régional d'Investissement (CRI)		

٣-١ دول المقصد

عام ٢٠٠٧، قدّرت وزارة الخارجية والتعاون المغربية عدد المغاربة المقيمين بالخارج بـ ٣٢٩٢٥٩٩ مهاجراً، أي ما يوازي ١٠٪ من إجمالي عدد سكّان المغرب تقريباً. وقد شهد عدد السكّان المغاربة المقيمين بالخارج زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة. ففي العام ١٩٩٣، كان عدد أفراد الجالية المغربية يُقدّر بـ ١٥٤٥٠٣٦ شخصاً. بمعنى آخر، يمثل هذا الأمر، بالمقارنة مع إحصائيات العام ٢٠٠٧ المذكورة أعلاه، زيادةً إجمالية بلغت ١١٣٪ على امتداد ١٤ عاماً (الجدول ٣-١).

الجدول ٣-١ المغرب: معدّل توزيع جاليات المهاجرين المغاربة في مناطق المقصد عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٧			
مناطق المقصد	جاليات المهاجرين		نسبة الزيادة بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٧
	١٩٩٣	٢٠٠٧	
أوروبا	١٢٧٥٥٦٧	٢٨٣٧٦٥٤	١٢٢
الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)	١٩٦٠١٧	٢٨١٦٣١	٤٣
الأميركيّتان	٧٠٠٠٠	١٦١٢١٦	١٣٠
أفريقيا	٢٧٢١	٨٠٦١	١٩٦
آسيا وأوقيانیا	٧٣١	٤٠٣٧	٤٥٢
المجموع	١٥٤٥٠٣٦	٣٢٩٢٥٩٩	١١٣

المصادر: مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، ٢٠٠٧، الجاليات المغربية ٢٠٠٧. مرصد الجالية المغربية المقيمة في الخارج؛ الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، ٢٠٠٩، تجنيد كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة المغرب- عناصر الاستراتيجية. بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

يقيم أغلبية المغاربة في الدول الأوروبية (٨٦,١٨٪)، وتعتبر فرنسا دولة الاستقبال الأبرز في هذا المجال (حيث تضم ١١٣١٠٠٠ مغربياً)^{١٠}. ومن دول المقصد الأوروبية الأخرى، نذكر إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ألمانيا، المملكة المتحدة والدول الاسكندنافية (الجدول ٤-١)^{١١}.

الجدول ٤-١ المغرب: معدّل توزيع جاليات المهاجرين المغاربة في دول المقصد عام ٢٠٠٧			
دول المقصد الأوروبية	العدد	دول المقصد العربية	العدد
فرنسا	١١٣١٠٠٠	ليبيا	١٢٠٠٠٠
إسبانيا	٥٤٧٠٠٠	الجزائر	٨٠٠٠٠
إيطاليا	٣٧٩٠٠٠	المملكة العربية السعودية	٢٨٠٠٠
بلجيكا	٢٨٥٠٠٠	تونس	٢٦٠٠٠
هولندا	٢٧٨٠٠٠	الإمارات العربية المتحدة	١٣٠٤٠
ألمانيا	١٣٠٠٠٠	دول عربية أخرى	١٤٥٩١
دول أوروبية أخرى	٨٧٦٥٤	دول المقصد الأفريقية	العدد
دول المقصد الأميركية	العدد	ساحل العاج	١٩٧١

^٩ مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، ٢٠٠٧، الجاليات المغربية ٢٠٠٧. مرصد الجالية المغربية المقيمة في الخارج.

^{١٠} المرجع نفسه.

^{١١} المرجع نفسه.

الولايات المتحدة الأميركية	١٠٠٠٠٠	السنگال	١٩٠٠
كندا	٦٠٠٠٠	موريتانيا	١٦٥٣
دول أميركية أخرى	١٢١٦	جنوب أفريقيا	٨٣٢
دول المقصد في آسيا وأوقيانيا	العدد	الغابون	٧٨٥
دول في آسيا وأوقيانيا	٤٠٣٧	دول أفريقية أخرى	٩٢٠
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة			
المصادر: مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، ٢٠٠٧، الجاليات المغربية ٢٠٠٧، مرصد الجالية المغربية المقيمة في الخارج			

فضلاً عن ذلك، يتوجّه المهاجرون المغاربة أيضاً إلى الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بصفتها مقاصد هامة بالنسبة لهم. في هذا السياق، تعتبر ليبيا (١٢٠ ألف) والجزائر (٨٠ ألف) أبرز دولتي مقصد في هذا المجال. ومن الدول الأساسية الأخرى التي يهاجر نحوها المواطنون المغاربة، المملكة العربية السعودية، تونس والإمارات العربية المتحدة^{١٢}.

يتألف المهاجرون المغاربة في دول المقصد، بشكل أساسي، من الرجال أصحاب المهارات المتدنية الذين يهاجرون بشكل فردي، كعمال مهاجرين^{١٣}. لكن منذ السبعينات، أصبح الأشخاص المتحدرون من أصل مغربي، والنساء المغربيات، يشكلون جزءاً متزايداً وملحوظاً من الجاليات المغربية^{١٤}. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر قد ارتبط أساساً بظاهرتي لم تشمل الأسر وزواج المهاجرين من نساء مغربيات^{١٥}.

١-٤ الخصائص العامة لجماعات المغتربين

تتألف جماعات المهاجرين المغاربة، أساساً، من المهاجرين أصحاب المهارات العالية والمتدنية على السواء. وفقاً للبنك الدولي (بالانكليزية)، تلقى ٣,١٠٪ من المهاجرين المغاربة تعليماً جامعياً^{١٦}. فضلاً عن ذلك، من المقدّر أن ٧,٦٪ من الأطباء المدربين في المغرب و ٩,١٤٪ من طاقم التمريض قد غادروا البلاد^{١٧}.

يتمركز أغلبية المهاجرين المغاربة، وبالتحديد العمال المهاجرين، في الدول العربية والأوروبية. أما جماعات المهاجرين المغاربة في مناطق أميركا الشمالية، فلها مواصفات مختلفة تميزها عن الجماعات في الدول الأوروبية^{١٨}. بالفعل، تعتبر هذه الجماعات، أولاً، أقل عدداً، نظراً إلى طبيعة الهجرة الحديثة نحو هذه المنطقة؛ زد على أن المهاجرين هناك هم من حملة الشهادات العليا، ومعدل نموهم يعتبر أسرع^{١٩}.

^{١٢} المرجع نفسه.

^{١٣} إجابة الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

^{١٤} المرجع نفسه.

^{١٥} معهد هامبورغ للاقتصاد الدولي، شباط/فبراير ٢٠٠٩، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة المغرب

^{١٦} سجل البنك الدولي لوقائع الهجرة والحوالات المالية الخاصة بالمغرب

^{١٧} المرجع نفسه.

^{١٨} معهد هامبورغ للاقتصاد الدولي، شباط/فبراير ٢٠٠٩، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة المغرب

^{١٩} المرجع نفسه.

٥-١ الحوالات المالية المقدرة

شهدت السنوات الأخيرة ازدياداً مطّرداً في الحوالات المالية الرسمية التي يرسلها المهاجرون عادةً إلى المغرب. ففي العام ٢٠٠١، بلغت الحوالات المالية الرسمية التي أرسلها المهاجرون المغاربة المقيمون بالخارج ٣,٢ مليار دولار، ثم ازداد المبلغ إلى ٤,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥، و٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦. لكن بتأثير من الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨، سُجّل انخفاض وقدره ٤٪ في نسبة الحوالات المرسلّة ذلك العام، و١٠٪ في نسبة الحوالات التي أرسلت عام ٢٠٠٩.

بحلول العام ٢٠٠١، كانت الحوالات المالية الرسمية قد بلغت، تقريباً، ستة أضعاف المساعدة الإنمائية التي تستفيد منها البلاد رسمياً، وخمسة أضعاف الاستثمار المباشر الأجنبي؛ كما فاقت الحوالات العائدات الوطنية التي تجنيها الدولة من قطاع السياحة وتصدير المنتجات الزراعية والفوسفات^{٢٢}. وبفضل الزيادة التي شهدتها الحوالات المالية خلال السنوات التالية، حل المغرب، عام ٢٠٠٥، في المرتبة الخامسة بين أكثر دول نامية تستقبل الحوالات المالية في العالم، وذلك بعد الهند، الصين، المكسيك والفلبين^{٢٣}. جديرٌ بالذكر أن ٦٧٪ من الحوالات تقريباً كانت ترد من ثلاث دول أوروبية في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، وهي: فرنسا، إسبانيا وإيطاليا.

يمكن تفسير هذه الزيادة المتواصلة في الحوالات المالية، حتى العام ٢٠٠٨، من خلال الإشارة إلى المبادرات المتعددة التي طبقتها الحكومة المغربية في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز الروابط بين المهاجرين المغاربة في الخارج ووطنهم الأم، فضلاً عن الزيادة المطردة في عدد المغاربة العائدين إلى بلادهم لتمضية عطلة الصيف، إلى جانب أسباب أخرى. فخلال العام ٢٠٠٦ وحده، قُدّرت الزيارات التي قام بها المهاجرون المغاربة والجاليات الناشئة من الهجرة بحوالي ٣ ملايين زيارة. ويمثّل هذا الأمر زيادة ملحوظة بالمقارنة مع العام ١٩٩٣، حين زار البلاد ٨٤٨ ألف^{٢٤} مغترب مغربي خلال عطلة الصيف.

الجدول ٥-١ المغرب: القطاعات الأساسية التي استثمر فيها المغاربة المقيمون بالخارج عام ٢٠٠٥

قطاع الاستثمار	%
العقارات	٣٥,٦
التجارة	٢٧,٤
الزراعة	١٢,١
السياحة	١٠,٦
الصناعة	٧,٥
خدمات أخرى	٥,٣
غير ذلك	١,٥

المصادر: الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، ٢٠٠٩، تجنيد كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة المغرب-عناصر الاستراتيجية. بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

^{٢٠} سجل البنك الدولي لوقائع الهجرة والحوالات المالية الخاصة بالمغرب

^{٢١} خطاب عبد اللطيف جوهري، مصرف المغرب، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩- المؤتمر الدولي حول تأثير الأزمة على الهجرة

^{٢٢} دي هاس، ٢٠٠٧، تأثير الهجرة الدولية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناطق الإرسال المغربية: مراجعة للكتابات التجريبية، معهد الهجرة الدولي، جامعة أوكسفورد. وثائق العمل. البحث ٣

^{٢٣} دي هاس، هابن، ٢٠٠٧، بين التودد والتشدد: الدولة المغربية ومهاجروها. ورقة عمل رقم ٥٤، مركز شؤون الهجرة والسياسات والمجتمع، جامعة أوكسفورد

^{٢٤} يشمل هذا التقدير عمليات الدخول عبر الحدود البرية فقط، ولا يتضمن الدخول عن طريق الحدود الجوية

وفقاً للمعهد الوطني للإحصائيات والعلوم الاقتصادية التطبيقية (بالفرنسية) في المغرب، يستخدم المغاربة الحوالات المالية للاستثمار في مختلف القطاعات، لعل أبرزها وأضمنها هو قطاع العقارات (٣٥,٦٪)^{٢٥}. ومن القطاعات المهمة الأخرى، نذكر التجارة، السياحة، الزراعة والصناعة (الجدول ١-٥)^{٢٦}. إلى جانب الحوالات المالية الموظفة في الاستثمارات، يقوم المهاجرون المغاربة عادةً بحمل العديد من السلع المتنوعة معهم، من البلد حيث يقيمون إلى مسقط رؤوسهم (مثل الآلات الإلكترونية، الأدوات المنزلية، الأثاث، السيارات، قطع غيار السيارات، الثياب، إلخ.)^{٢٧}. عام ٢٠٠٢، قدّرت الهيئات المختصة أنّ الحوالات العينية تشكّل ما يتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪ من مجموع الحوالات المرسلة^{٢٨}.

٦-١ مميّزات الدولة

في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، أقرّت الحكومة المغربية نظام "تعاون المغاربة في الخارج" (بالفرنسية)^{٢٩}. يوفّر هذا النظام إطار العمل القانوني الذي يضمن التغطية الطبية للمغاربة العائدين بشكل مؤقت و/أو دائم من دولة مقصد لا ترتبط بأي اتفاق ثنائي مع المغرب^{٣٠}. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على نتائج الجرد.

^{٢٥} الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، ٢٠٠٩، تجنيد كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة المغرب - عناصر الاستراتيجية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

^{٢٦} المرجع نفسه.

^{٢٧} دي هاس، ٢٠٠٧، تأثير الهجرة الدولية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناطق الإرسال المغربية: مراجعة للكتابات التجريبية، معهد الهجرة الدولي، جامعة أوكسفورد. وثائق العمل. البحث ٣

^{٢٨} المرجع نفسه.

^{٢٩} http://www.marocainsdumonde.gov.ma/index.php?option=com_content&task=view&id=373&Itemid=20، تمت زيارة الموقع في ٢٤/٢/٢٠١٠.

^{٣٠} مقابلة مع وزارة العمل والتعليم المهني؛ ونظام "تعاون المغاربة في الخارج".

١-٢ إطار عمل التشريع والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين

١-١-٢ التشريع الوطني

يعتبر القانون رقم ٠٢-٠٣ لسنة ٢٠٠٣ (بالفرنسية) المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، والذي حل محل القانون الصادر في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩ بشأن تنظيم هجرة العمال المغاربة إلى الخارج، إطار العمل القانوني الأساسي في المغرب الذي يرفع شؤون الهجرة إلى الخارج^{٣١}. يتوسع هذا القانون في وصف الأحكام الجزائية الوطنية التي تنطبق على عمليات الهجرة غير النظامية إلى الداخل والخارج^{٣٢}. ويتناول بشكل خاص العقوبات الوطنية المفروضة على المهاجرين والمغتربين غير المسجلين^{٣٣}.

في ما خلا القانون رقم ٠٢-٠٣ لسنة ٢٠٠٣، يبقى على الحكومة المغربية أن تعمل على صياغة سياسة موحدة وشاملة للهجرة وتطبيقها.

الضمان الاجتماعي للمغاربة المقيمين بالخارج

في سياق التشريع الوطني المتعلق بجاليات المغتربين، أقرت الحكومة المغربية في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، المرسوم رقم ٢٨٦-٠٩ (بالفرنسية) "نظام تعاون المغاربة في الخارج"^{٣٤}. يوفر هذا النظام إطار العمل القانوني الذي يضمن التغطية الطبية للمغاربة العائدين بشكل مؤقت و/أو دائم من دولة مقصد لا ترتبط بأي اتفاق ثنائي مع المغرب^{٣٥}.

تتضمن المادة ١ شرحاً للتغطية الطبية التي يضمنها نظام تعاون المغاربة في الخارج (ترجمة غير رسمية):

١. [...] تغطية بعض تكاليف العلاج الطبي والجراحي [...]
٢. تغطية التكاليف المرتبطة بالشيخوخة، والوفاة، والإعاقة، والحوادث؛
٣. حماية الأطفال والأسر؛
٤. تحقيق التنمية الأخلاقية والفكرية والجسدية للأعضاء من خلال تنظيم الأنشطة الاجتماعية.

وتتوسع المادة ٧ في وصف الأفراد الذين يستفيدون من هذه التغطية الطبية (ترجمة غير رسمية):

- المستثمرون المغاربة في الخارج المقيمون في المغرب؛
- زوجات المغاربة في الخارج المقيمت في المغرب؛

^{٣١} دي بارتولوميو، أنا؛ فاخوري، تاميراس؛ بيران، دلفين، ٢٠٠٩، اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية- ملف الهجرة الخاص بدولة المغرب

^{٣٢} القانون رقم ٠٢-٠٣ لسنة ٢٠٠٣

^{٣٣} المرجع نفسه، والمدمد، خديجة، ٢٠٠٤، القانون المغربي الجديد الصادر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر والمتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٢/٢٢

^{٣٤} تمت زيارة الموقع الإلكتروني في http://www.marocainsdumonde.gov.ma/index.php?option=com_content&task=view&id=373&Itemid=20، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٢/٢٤

^{٣٥} مقابلة مع وزارة العمل والتعليم المهني؛ والمرسوم رقم ٢٨٦-٠٩ "نظام تعاون المغاربة في الخارج"

- المغربية في الخارج الذين عادوا إلى المغرب؛
- زوجات وأرامل الأعضاء المشاركين.

٢-١-١-١-٢ الجنسية المزدوجة

يمثل القانون رقم ٢٥٠-٥٨-١ لسنة ١٩٥٨ (بالفرنسية)، المعدل في العام ٢٠٠٧، قانون الجنسية المغربي. يعرف هذا القانون بالمواطنين المغربيين، وينص على الإجراءات الواجب أن يتبناها الأجانب كي يحصلوا على الجنسية المغربية. كما يجيز قانون الجنسية المغربي للمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج أن يملكوا جنسيةً مزدوجة، فلا يجردهم من جنسيتهم الأصلية في حال اكتسبوا طوعاً جنسيةً أجنبيةً جديدة. لكن يجوز، في بعض الظروف، تخلي المواطنين المغاربة الذين يملكون جنسيةً مزدوجة، عن الجنسية المغربية.

وتتوسّع المادة ١٩/١ في هذه الظروف كما يلي (ترجمة غير رسمية): "[...] المغربي الراشد الذي اكتسب عن طواعية في الخارج جنسيةً أجنبيةً والمأذون له بموجب مرسوم في التخلي عن الجنسية المغربية."

استحقاقات الجنسية المزدوجة:

يتمتع المغاربة الذين حصلوا على جنسية مزدوجة بكافة الحقوق المدنية الممنوحة^{٣٦}، بما في ذلك حق الاقتراع خلال الانتخابات الوطنية. وقد أقرّ حق المغاربة المقيمين بالخارج بالاقتراع بموجب القانون رقم ٢٣-٠٦ (بالفرنسية) الصادر عام ٢٠٠٧ المعدل والمكمل للقانون الانتخابي رقم ٩٧-٩ لسنة ٢٠٠٣ (بالفرنسية).

تنصّ المادة ٢٠١ من القانون رقم ٢٣-٠٦ على حق المغاربة المقيمين بالخارج بالاقتراع (ترجمة غير رسمية): "يجوز للمغاربة الذين ولدوا خارج أراضي المملكة والمقيمين بالخارج [...] أن يقدّموا ترشحهم في البلدة لإدراج أسمائهم على اللائحة المسجّلين عليها."

لكن من الجدير بالذكر أنّ المبادرات التي اتخذتها السلطات الوطنية، خلال الانتخابات الوطنية عام ٢٠٠٧، لتشجيع المواطنين المقيمين بالخارج بشكلٍ ناشطٍ على المشاركة في الانتخابات كانت مبادراتٍ محدودة وخجولة^{٣٧}.

٢-١-١-٢ المحفّزات المالية

حتى اليوم، لا تتوافر في المغرب أيّ محفّزات مالية ضمن أطر عمل قانونية تقرّها الحكومة المغربية لتشجيع المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار^{٣٨}. ولكن اعتمدت سلسلة من المبادرات غير القانونية في العام ٢٠٠٩، تهدف إلى دعم وتشجيع المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار داخل المغرب في أعقاب الأزمة المالية العالمية^{٣٩}. وتشمل هذه المحفّزات في ما تشمل الإجراءات الطويلة الأمد والمؤقتة التالية^{٤٠}:

١. مساعدات من الدولة تصل إلى نسبة ١٠٪ من تكاليف مشاريع الاستثمار (لا تقلّ عن مليون درهم (٨٩٢٠٠ يورو) ولا تتعدّى الخمسة ملايين درهم (٤٤٦١٠٠ يورو)) تقدّم إلى كل مدير للمشروع يحوّل نسبة ٢٥٪ على الأقل من ميزانية المشروع الكاملة بشكل عمالات أجنبية، ويمنح قرضاً مصرفياً لا يتعدى ٦٥٪ من ميزانية المشروع الكاملة.

^{٣٦} إجابة الوزارة المغربية المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

^{٣٧} دي هاس، هاين، ٢٠٠٧، بين التودد والتشدّد: الدولة المغربية ومهاجروها. ورقة عمل رقم ٥٤، مركز شؤون الهجرة والسياسات والمجتمع، جامعة أوكسفورد.

^{٣٨} مقابلة مع المركز الجهوي للاستثمار

^{٣٩} المرجع نفسه.

^{٤٠} مقابلة مع مكتب البنك الدولي في الرباط؛ ومقابلة مع بنك المغرب

٢. إعفاء من الرسوم على كل التحويلات المالية التي يرسلها المغاربة المقيمون بالخارج من خلال المصارف المغربية وفروعها في الخارج. سرى هذا المحفز حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٩.
٣. تخفيض بنسبة ٥٠٪ على عمولة سعر الصرف في ما يتعلق بكل المعاملات المالية خارج المغرب من حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٢-١-٢ التشاريع الدولية

يتسبب المغرب، بصفته بلداً شديداً للتأثير بظاهرة هجرة العمل، إلى عدة اتفاقيات دولية ذات علاقة بالهجرة الدولية والمهاجرين في الخارج. ومن هذه الاتفاقيات:

- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ (بالانكليزية) التي صادق عليها المغرب في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٣^{٤١}.

٢-١-٣ اتفاقات الهجرة الثنائية

وقّع المغرب على اتفاقات ثنائية تُعنى بشؤون هجرة العمل والضمان الاجتماعي مع دول متنوّعة، وذلك تأميناً منه لإطار عمل قانوني يحمي مواطنيه في الخارج. ومن هذه الاتفاقات^{٤٢}:

اتفاقات خاصة بالضمان الاجتماعي	اتفاقات خاصة بهجرة العمل
بلجيكا، ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٦٨	بلجيكا، ١٧ شباط / فبراير ١٩٦٤
كندا، ١ تموز/يوليو ١٩٩٨	فرنسا، ١ حزيران/يونيو ١٩٦٣
الدانمارك، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٢	ألمانيا، ٢١ أيار / مايو ١٩٦٣
فرنسا، ٩ تموز/يوليو ١٩٦٥	العراق، ٢٠ أيار/مايو ١٩٨١
ألمانيا، ٢٥ آذار/مارس ١٩٨١	إيطاليا، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
ليبيا، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٣	الأردن، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٣
هولندا، ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٢	ليبيا، ٤ آب/أغسطس ١٩٨٣
البرتغال، ١ تموز/يوليو ١٩٩٨	هولندا، ١٤ أيار/مايو ١٩٦٩
رومانيا، ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٣	قطر، ١٧ أيار/مايو ١٩٨١
إسبانيا، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩	إسبانيا، ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠١
السويد، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠	الإمارات العربية المتحدة، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١
تونس، ٥ شباط/فبراير ١٩٨٧	

^{٤١} http://portal.unesco.org/shs/en/ev.php-URL_ID=3693&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٢/٢٠

^{٤٢} إجابة الوزارة المغربية المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون

١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين

الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج

أنشئت الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج (بالفرنسية) بموجب المرسوم الوطني رقم ٩٨-٩١-٢ (بالفرنسية) لسنة ١٩٩٣^{٤٢}. وقد عملت الوزارة، خلال السنتين التاليتين لإنشائها (١٩٩٣-١٩٩٥)، كوزارة مستقلة. ولكن، في الفترة الممتدة بين ١٩٩٥ و٢٠٠٦، وكنتيجة لإعادة هيكلة الوزارات، تم دمج هذه الوزارة وخضعت لمسؤولية وزارة الخارجية والتعاون (بالانكليزية) المغربية. في العام ٢٠٠٧، أعيد إنشاء وزارة مستقلة وتم تعيين وزير جديد مندوب لدى رئيس مجلس الوزراء بموجب المرسوم الوطني رقم ١٣٩٠-٠٧-٢، يتولى رعاية شؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

بقي إطار العمل القانوني الخاص بالوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج كما نصّ عليه المرسوم الوطني رقم ٩٨-٩١-٢ (بالفرنسية) لسنة ١٩٩٣ ولم يخضع لأي تعديل وفقاً لبنينته الجديدة^{٤٤}. وبقيت صلاحيات الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج هي نفسها المنصوص عليها في المرسوم (المادة ١). وعليه، تتولى الوزارة تنفيذ مسؤولياتها وفقاً للأهداف التالية (ترجمة غير رسمية)^{٤٥}:

١. تشجيع وتنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية لصالح الجاليات المغربية المقيمة في الخارج؛
٢. المساهمة في ضمان مصالح جاليات المغتربين المعنوية والمادية سواء في البلد المضيف أو في المغرب؛
٣. تشجيع المغاربة على تشكيل التجمعات وإقامة علاقات الترابط في ما بينهم؛
٤. دراسة تحركات الهجرة الخاصة بالمغاربة في الخارج للتوصل إلى فهم أفضل لأسباب وأحوال الهجرة المغربية؛
٥. المشاركة في المفاوضات الهادفة إلى إقامة اتفاقات دولية وثنائية تتعلق بالجاليات المغربية المقيمة بالخارج ومراقبتها؛
٦. تمثيل الحكومة المغربية في المنظمات، والمؤتمرات، والاجتماعات الدولية والإقليمية المعنية بالمغاربة المقيمين بالخارج؛
٧. مراقبة وتنظيم الأنشطة الهادفة إلى دعم وتشجيع المغاربة المقيمين بالخارج للعودة نهائياً إلى بلدهم الأم.

^{٤٢} http://www.marocainsdumonde.gov.ma/index.php?option=com_content&task=view&id=40&Itemid=42. تمت زيارة الموقع الإلكتروني في

٢٠١٠/٣/٣

^{٤٤} نظم معلومات الاتصال والأدوات المتعلقة بالهجرة ٢٠٠٨ - المنظمة الدولية للهجرة ووزارة الداخلية الإيطالية

^{٤٥} المرسوم الوطني رقم ٩٨-٩١-٢

يعرّف المرسوم رقم ٩٨-٩١-٢ (بالفرنسية) بالبنية التنظيمية الخاصة بالوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج. تتألف الوزارة من مكتب الوزير ومن الإدارة المركزية. وتتوزع الإدارة المركزية على الأقسام الفرعية التالية^{٤٦}:

- **الإمين العام:** مهمته تنسيق أعمال الوزير ومراقبة عملية تنفيذ القرارات التي يتخذها الوزراء.
- **إدارة شؤون المهاجرين في الخارج:** مسؤولة عن:
 - دراسة تدفقات الهجرة المغربية وظروف معيشة المغاربة في دول المهجر؛
 - التأكد من مركزية المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالمغاربة بالخارج؛
 - المشاركة في المفاوضات الهادفة إلى إقامة الاتفاقات الدولية والثنائية، والمؤتمرات والاجتماعات الدولية المعنية بالمغاربة المقيمين بالخارج.
- **إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:** موكلة بتنفيذ المهمات التالية:
 - تنسيق وتطبيق الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتربوية والفنية والترفيهية للجانبات المغربية بالخارج،
 - إعلام المغاربة المقيمين بالخارج بفرص الاستثمار المتوافرة في المغرب.
- **إدارة الشؤون العامة:** مسؤولة عن إدارة شؤون الموظفين، وضمان صيانة المعدات والمباني، وإعداد وتطبيق الموازنة الخاصة بالوزارة.

مركز حقوق المهاجرين

بالإضافة إلى البنية التنظيمية للوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، تضم الوزارة أيضاً مركزاً لحقوق المهاجرين (بالفرنسية). يتولى المركز تحقيق الأهداف التالية (ترجمة غير رسمية)^{٤٧}:

- نشر المعلومات حول المفاهيم والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين؛
- بناء قدرات المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين؛
- إقامة وترسيخ أواصر التعاون مع المنظمات الدولية والوطنية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين.

^{٤٦} المرجع نفسه.

^{٤٧} تمت زيارة الموقع الإلكتروني في http://www.marocainsdumonde.gov.ma/index.php?option=com_content&task=view&id=38&Itemid=44 في ٢٠١٠/٣/٥

الجدول ٢-١ المغرب: الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بالوزارة
المنتدى الدولي الخاص بالكفاءات المغربية بالخارج (بالفرنسية)، ٢٥-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، الدار البيضاء.	١. الموقع الإلكتروني للوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج: www.marocainsdumonde.gov.ma (بالفرنسية)؛
نشر دراسة: <u>مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب</u> (بالفرنسية) (٢٠٠٩)	٢. زيارات الوزير المكلف بالجالية المغربية المقيمة بالخارج إلى دول المقصد حيث تقيم أعداد كبيرة من المهاجرين في الخارج؛
تنظيم المؤتمر الدولي: تأثير الأزمة على الهجرة (بالفرنسية)، ١٢-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الرباط.	٣. جمعيات المهاجرين في الخارج؛
تنظيم ندوة حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية لتشجيع المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار في المغرب، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الرباط.	٤. شبكات المعارف الخاصة بجماعات المهاجرين في الخارج؛
تنظيم "اليوم الوطني للجالية المغربية بالخارج" في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بعنوان «جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج: قوى التنمية المحليين في المغرب»	٥. الحملات الإعلامية والاتصال التي تستهدف جماعات المهاجرين في الخارج؛
نشر دليل عملي للمغاربة المقيمين بالخارج.	٦. وسائل الإعلام؛
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	٧. تقنيات المعلومات والاتصالات؛ إلخ.
التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني لتنظيم مؤتمر: <u>الكفاءات المغربية في ألمانيا</u> (بالفرنسية)، ١٩-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، فيس.	١. السفارات والقنصليات المغربية في الخارج، إلخ.
تنسيق أسابيع الثقافة في دول المقصد للجاليات المغربية بالخارج.	
بناء قدرات جمعيات المهاجرين في مجال المهارات التنظيمية كوسيلة لتنمية وإعداد وتقديم أفكار لمشاريع تنفذها جمعيات المهاجرين ويمكن أن تساهم في تنمية المغرب.	
تنظيم تدريب للمدرّبين للمغاربة بالخارج - الأعضاء في جمعيات المهاجرين - لتمكينهم من إعطاء دروس في اللغة العربية للناشئة من المهاجرين المغربية.	
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
* تتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: "الممارسات المؤسسية".	
المصادر: إجابة الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ مقابلة مع الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج؛ والموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج: www.marocainsdumonde.gov.ma	

مجلس الجالية المغربية بالخارج

تم إنشاء مجلس الجالية المغربية بالخارج (بالفرنسية) بموجب القانون رقم ٢٠٨-٠٧-١ لسنة ٢٠٠٧ (بالفرنسية). وقد تم إنشاؤه لفترة أولية من أربع سنوات وهو يتولى تنفيذ مهامه منذ تموز/يوليو ٢٠٠٨^{٤٨}. يعتبر مجلس الجالية المغربية بالخارج مؤسسة استشارية مستقلة ذات استقلالية إدارية ومالية. وهو ينفذ مسؤولياته وفقاً للأهداف التالية^{٤٩}:

- تقييم ومراقبة سياسات المغرب المتعلقة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج؛
- ضمان حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج؛
- تشجيع المغاربة بالخارج على المشاركة في التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمغرب؛
- اكتشاف التحديات المستقبلية التي من المحتمل أن يواجهها المغاربة بالخارج والناجمة عن الهجرة؛
- المساهمة في ترسيخ العلاقات بين المغرب ودول المقصد، فضلاً عن مجتمعات المغاربة بالخارج.

بالإضافة إلى ذلك، يوكل إلى مجلس الجالية المغربية بالخارج رفع التوصيات إلى ملك المغرب مرتين في السنة بشأن ما يلي^{٥٠}:

- المشاريع التمهيدية للقوانين المتعلقة بشؤون الهجرة وبالمغاربة بالخارج؛
- السياسات الهادفة إلى تمكين المواطنين المغاربة بالخارج من المحافظة على التزامهم بهويتهم المغربية (وبشكل خاص من خلال المبادرات التي تتخذ لهذا الهدف كالدروس في اللغة العربية، والتربية الدينية، والنشاطات الثقافية)؛
- الإجراءات الهادفة إلى حماية حقوق المغاربة بالخارج وضمان مصالحهم؛
- الوسائل الرامية إلى تشجيع المواطنين المغاربة بالخارج على المشاركة في تطوير المغرب؛
- استراتيجيات التواصل، والتفاعل والتعاون مع دول المقصد حيث تقيم جاليات المغتربين المغاربة.

يتألف مجلس الجالية المغربية بالخارج من أعضاء يتوزعون على فئتين^{٥١}:

^{٤٨} <http://www.ccme.org.ma/fr/Le-Conseil/Pr%C3%A9sentation/Le-Conseil-de-la-communaut%C3%A9-marocaine-%C3%A0-tranger.html>. تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٣/٣.

^{٤٩} المرجع نفسه.

^{٥٠} المرجع نفسه؛ مقابلة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج.

^{٥١} http://www.ccme.org.ma/en/images/stories/Council/Presentation/Council_for_the_Moroccan_Community_Abroad_Ang.pdf. تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٢/١٩.

١. الأعضاء الاستشاريون: وهم الرئيس، والأمين العام و ٥٠ عضواً في المجلس الاستشاري؛
٢. الأعضاء المراقبون: ١١ وزارة ومؤسسة وطنية.

الأعضاء الاستشاريون:

يهدف تحديد مجالات الاختصاص لأعضاء المجلس الاستشاري الخمسين، يتبع مجلس الجالية المغربية بالخارج بنيةً محددة تتوزع على ستة فرق عمل، تصاغ على أساسها التوصيات التي ترفع إلى ملك المغرب^{٥٢}:

١. المواطنة والمشاركة في العملية السياسية
٢. الثقافة والتربية والهوية
٣. النوع الاجتماعي والأجيال الجديدة
٤. الإدارة، حقوق المستخدم والسياسات العامة
٥. الكفاءات العلمية والتقنية والاقتصادية
٦. الطقوس والتربية الدينية

يُعيّن أعضاء المجلس الاستشاري بقرار من ملك المغرب لولاية من أربع سنوات^{٥٣}. في آذار/مارس ٢٠١٠، لم يشغل إلا ٣٧ مقعداً من أصل ٥٠ من مقاعد المجلس الاستشاري^{٥٤}. وقد تعرّض مجلس الجالية المغربية بالخارج لانتقادات بحجة أنه لا يمثل الجالية المغربية المقيمة بالخارج تمثيلاً ملائماً، كون أعضاء المجلس الاستشاري لا ينتخبون من قبل المغاربة في الخارج^{٥٥}. ولكن، وفقاً لمجلس الجالية المغربية بالخارج، لا يمثل المجلس الاستشاري انتشار الجاليات المغربية المقيمة بالخارج بل هو يمثل الخبرة المهنية الموجودة بين جماعات المغاربة بالخارج، والتي على أساسها يتم تعيين الأعضاء^{٥٦}.

^{٥٢} الموقع الإلكتروني الخاص بمجلس الجالية المغربية بالخارج: www.ccme.org.ma؛ ومقابلة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج.

^{٥٣} مقابلة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج

^{٥٤} المرجع نفسه.

^{٥٥} المرجع نفسه.

^{٥٦} المرجع نفسه.

المؤسسات الوطنية	الوزارات
<ul style="list-style-type: none"> ▪ المجلس الأعلى للعلماء ▪ مجلس العلماء المغربية في أوروبا ▪ مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج ▪ مؤسسة محمد الخامس للتضامن ▪ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ▪ ديوان المظالم (بالانكليزية) ▪ المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ وزارة العمل والتعليم المهني ▪ وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ▪ وزارة الثقافة ▪ الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج
	<ul style="list-style-type: none"> ▪ وزارة العدل ▪ وزارة الداخلية ▪ وزارة الخارجية والتعاون ▪ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ▪ وزارة الاقتصاد والمال ▪ وزارة التربية والتدريب والبحث العلمي ▪ وزارة الشباب والرياضة

الجدول ٢-٢ المغرب: مجلس الجالية المغربية بالخارج

المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين *	أقنية الاتصال بمجلس الجالية المغربية بالخارج
المؤتمر الدولي الأول لمجالس ومؤسسات الهجرة (بالفرنسية)، ٣-٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، الرباط.	١. الموقع الإلكتروني لمجلس الجالية المغربية بالخارج: www.ccme.org.ma (بالفرنسية)؛
المؤتمر الأول حول مغربيات من هنا وهناك: التحولات والتحديات والمسارات (بالفرنسية)، ١٩-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مراكش.	٢. جمعيات المهاجرين بالخارج؛
المؤتمر الثاني حول مغربيات من هنا وهناك: تأنيث الهجرة: ديناميات دولية وخصوصيات مغربية، ١٨-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مراكش.	٣. زيارات إلى دول المقصد حيث تقيم أعداد كبيرة من المهاجرين المغربية في الخارج. في العام ٢٠٠٩، قام مجلس الجالية المغربية بالخارج بزيارات إلى الدول التالية: ألمانيا، الولايات المتحدة الأميركية، وكندا؛ إلخ.
تنظيم ندوة: الشيخوخة في الهجرة: أية وضعية وأي تكفل بالمغاربة المسنين؟ (بالانكليزية)، ٣٠-٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، الدار البيضاء.	
تنفيذ دراسة: ملاحظات ومواقف المغاربة المقيمين بالخارج حيال المغرب (بالفرنسية) (٢٠٠٩)	

أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى
المعرض المتجول للذكريات المغربية في بريطانيا (بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في طنجة، الرباط والصويرة)	١. السفارات والقنصليات المغربية في الخارج، إلخ.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. * تتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: «الممارسات المؤسسية». المصادر: مقابلة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج؛ والموقع الإلكتروني لمجلس الجالية المغربية بالخارج: www.ccme.org.ma	

وزارة الخارجية والتعاون - مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية

في ما يتعلق بجماعات المهاجرين في الخارج، تعتبر مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية (بالفرنسية) التابعة لوزارة الخارجية والتعاون (بالانكليزية) المكتب الرئيسي المكلف بالقضايا المتعلقة بالمغاربة في الخارج. وتتولى مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية تنفيذ مهامها وفقاً للمسؤوليات التالية (ترجمة غير رسمية)^{٥٧}:

- إدارة الشؤون القنصلية والاجتماعية المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبالأجانب المقيمين في المغرب؛
- تأمين حماية المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج وضمان مصالحهم وممتلكاتهم؛
- قيادة المفاوضات حول الاتفاقات الثنائية المتعلقة بهجرة العمل وضمان تطبيقها؛
- قيادة المفاوضات حول الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالحماية الاجتماعية للمغاربة بالخارج وضمان تطبيقها؛ إلخ.

السفارات والقنصليات المغربية

تقدّم وزارة الخارجية المغربية، من خلال تمثيلها الدبلوماسي وقنصلياتها المنتشرة في الخارج (بالفرنسية)، عدداً من الخدمات التي تعود بالفائدة على مواطنيها، ومنها^{٥٨}:

- تسجيل المغتربين في سجلات القنصليات؛
- تجديد جوازات السفر، وبطاقات الهوية الوطنية الإلكترونية وغيرها من الوثائق؛
- التصديق على الوثائق الرسمية وترجمتها؛
- تسجيل الأحداث المدنية (كحالات الولادة، الوفاة، الطلاق، الزواج)؛
- استقبال طلبات استخلاص النفقات بالخارج؛
- إعادة جنّامين المغاربة في الخارج إلى المغرب.

^{٥٧} <http://www.maec.gov.ma/en/organigramme/dacs.asp>، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٢/١٨.

^{٥٨} <http://www.consulatdumaroc.ca/francais.htm>، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٣/٤.

جدير بالذكر أنه، وحرصاً على ضمان حسن تمثيل المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، ونظراً إلى التطور الديموغرافي لجاليات المغاربة المغتربين، فقد ازداد في السنوات الأخيرة عدد التمثيلات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج^{٥٩}. تجدر الإشارة إلى أنه في العام ٢٠٠٨ وحده تم افتتاح ست قنصليات جديدة في المدن التالية: اسطنبول، أورلي، طركونة، بلباو، فيرونا ودبي^{٦٠}.

الجدول ٢-٣ المغرب: وزارة الخارجية والتعاون	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال بالوزارة
تنظيم دوري للأنشطة الثقافية (كمعارض الصور الفوتوغرافية واللوحات، معارض الكتب) من خلال السفارات و/أو القنصليات.	١. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية والتعاون: www.maec.gov.ma (بالفرنسية)؛ ٢. السفارات والقنصليات المغربية في الخارج؛ ٣. الروابط والاتصالات بجمعيات المهاجرين في دول المقصد؛ إلخ.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
المصادر: الموقع الإلكتروني: www.maec.gov.ma/EN/default.html ؛ الموقع الإلكتروني للسفارة المغربية في إسبانيا: www.embajada-marruecos.es ؛ الموقع الإلكتروني للسفارة المغربية في كندا: www.ambamaroc.ca	

٢-٢-٢ المؤسسات العامة الأخرى المتعاملة مع جاليات المغتربين

مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج

تم إنشاء مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (بالفرنسية)، التي ترأسها صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، بموجب القانون رقم ٨٩-١٩ (بالفرنسية)، الصادر بتنفيذه الظهير رقم ٧٩-٩٠-١ لسنة ١٩٩٠.

تتولى المؤسسة تنفيذ مسؤولياتها وفقاً للأهداف التالية (ترجمة غير رسمية)^{٦١}:

- المساهمة في تغطية تكاليف الأنشطة التربوية المتعلقة بتعليم اللغة العربية، والثقافة الوطنية، والتربية الدينية، التي تنظم للمغاربة بالخارج، ولا سيما لأولادهم؛
- بناء واكتساب وتجهيز مدارس ومراكز اجتماعية ثقافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك وتنظيم العطلات للمغاربة المقيمين بالخارج وعائلاتهم؛
- تنظيم مخيمات صيفية ورحلات إلى المغرب للمتحررين من أصل مغربي المقيمين بالخارج؛
- توفير المساعدات المالية للمحتاجين من المغاربة المقيمين بالخارج، الذين لا يحظون بتغطية الضمان الاجتماعي؛
- تأمين المساعدة الطبية و/أو القانونية للمحتاجين من بين المغاربة المقيمين بالخارج؛
- تنظيم وتمويل أنشطة ثقافية، فنية ورياضية تعود بالمنفعة على المغاربة بالخارج؛

^{٥٩} إجابة الوزارة بالكلفة الجالية المغربية المقيمة بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

^{٦٠} المرجع نفسه.

^{٦١} القانون رقم ٨٩-١٩

- المساهمة في تحسين ظروف استقبال المغاربة بالخارج عند عودتهم إلى المغرب في فترات العطل والأعياد؛
- التعاون مع مكاتب الخدمة العامة والجمعيات في الأنشطة التي تنظمها ضمن إطار العمل الخاص بالمهام المحددة.

تتكوّن بنية المؤسسة من لجنة توجيهية ووحدة للأبحاث وست وحدات للعمليات، مكلفة بتنفيذ المهام التالية (ترجمة غير رسمية)^{٦٦}:

اللجنة التوجيهية: تتألف من رئيس منتدب، وأربعة نواب للرئيس، وأمين عام، وأمين صندوق، ونائبين، و١٨ مستشاراً.

وحدة الأبحاث:

- مرصد الجالية المغربية المقيمة بالخارج: أنشئ بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)، بهدف جمع وتحليل البيانات/المعلومات المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج.

وحدات العمليات:

- التربية، التبادل الثقافي، الرياضة والشباب: مسؤولة عن تنظيم البرامج الثقافية للناشئة المتحدرين من أصل مغربي في الخارج للمساهمة في المحافظة على القيم الثقافية المغربية. تتولى هذه الوحدة أيضاً مسؤولية توفير الدعم الديني للمغاربة المقيمين بالخارج.
- المساعدة القانونية: تتولى مهمة توفير الدعم القانوني للمغاربة بالخارج الذين يحتاجون إلى الدفاع عن مصالحهم في المغرب أو في بلد الإقامة (عادة النزاعات القانونية، والطلبات الإدارية والمشاكل المتعلقة بالأوضاع الشخصية).
- المساعدة الاجتماعية: مكلفة بتوفير المساعدة والدعم للمغاربة بالخارج في مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرضون لها في بلد الإقامة.
- التنمية الاقتصادية: مكلفة بمراقبة وتقييم البيئة الاقتصادية المغربية، وإعلام المستثمرين المحتملين بالقطاعات الاقتصادية في المغرب وتقديم المساعدة لهم لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.
- التعاون والشراكة: مولجة بتطوير أو اصر التعاون مع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والدولية المتخصصة بشؤون الهجرة في المغرب وفي دول إقامة المغاربة في الخارج.
- التواصل: مسؤولة عن تطوير استراتيجيات التواصل الداخلية والخارجية لمؤسسة الحسن الثاني.

^{٦٦} <http://www.alwatan.ma/html/FHII/presentation.html>، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٢/٢

الجدول ٢-٤: المغرب: مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج
تنظيم المنتدى الوطني: الهجرة والتنمية الإقليمية (بالفرنسية)، ٦-٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، وجدة.	١. الموقع الإلكتروني لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج: www.alwatan.ma (بالفرنسية)؛
تنظيم الندوة الدولية: المغاربة المقيمون في الخارج: انعدام الاستقرار وحقوق الإنسان (بالفرنسية)، ٢١-٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، الرباط.	٢. جمعيات المهاجرين في دول المقصد؛
تنظيم الندوة الدولية: التحويلات المالية للمهاجرين (بالفرنسية)، ١٩-٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٧، الرباط.	٣. ٣٢ ملحفاً اجتماعياً على مستوى السفارات والقنصليات في أهم دول المقصد؛ إلخ.
عمليات تبادل ثقافي (بالفرنسية) سنوية في المغرب للناشئة من المغاربة بالخارج (بين سن التاسعة والرابعة عشرة) المقيمين في أوروبا	
تنظيم دروس في اللغة العربية (بالفرنسية) للمغتربين في دول المقصد	
إرسال علماء في الدين (بالفرنسية) إلى أهم دول المقصد خلال شهر رمضان لنقل المعلومات حول شهر رمضان والقيم الثقافية الإسلامية	
توفير المساعدة القانونية (بالفرنسية) إلى المغاربة المغتربين الذين يحتاجون مثلاً للدفاع عن حقوقهم في المغرب أو بلد الإقامة	
توفير الدعم المالي لإعادة (بالفرنسية) جثامين المغاربة في الخارج، وللمغاربة المقيمين بالخارج الذين يواجهون المشاكل الاجتماعية	
تأمين توجيه الاستثمارات والمساعدة في الإجراءات الإدارية (بالفرنسية) للمغاربة في الخارج الراغبين بالاستثمار في المغرب	
نشر وثائق ودراسات متنوعة تركز على المغاربة في الخارج	
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى
إنشاء نظام خاص لاستقبال المهاجرين المغاربة عند عودتهم إلى المغرب خلال عطلة الصيف: «عملية مرحبا» (بالفرنسية). جدير بالذكر أن هذه المبادرة اليوم من مسؤولية مؤسسة محمد الخامس للتضامن (بالفرنسية).	١. السفارات والقنصليات المالية في الخارج، إلخ.
إنشاء محطة التلفزيون الفضائية «المغربية» (بالعربية). (وهي اليوم خاضعة لوزارة الاتصالات (بالفرنسية)	
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
*تتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: «الممارسات المؤسساتية».	
المصادر: مقابلة مع مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج؛ والموقع الإلكتروني لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج: www.alwatan.ma	

٢-٢-٣ التنسيق بين المؤسسات

سعيًا لتأمين أساس للتنسيق والحوار بين المؤسسات الوطنية حول القضايا المتعلقة بالمغاربة بالخارج، أنشأت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج **لجانًا مشتركة بين الإدارات** تضطلع كل منها بمسؤوليات مواضيعية خاصة^{٦٣}.

ومن الأمثلة على لجان المواضيع هذه، **اللجنة المشتركة بين الإدارات المعنية بالتربوية**، وهي تضم المؤسسات الوطنية الأعضاء التالية^{٦٤}:

- الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج (الوكالة الرئيسية)
- مجلس الجالية المغربية بالخارج
- مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج
- وزارة التربية
- وزارة الخارجية والتعاون

تتولى اللجنة حالياً صياغة برنامج إصلاحات للبرامج التدريبية الحالية حول الثقافة واللغة العربية المتوافرة للمغاربة في الخارج^{٦٥}.

بالإضافة إلى ذلك، تم في العام ٢٠٠٤ إنشاء **مرصد** ضمن وزارة الداخلية المغربية على أثر المرسوم رقم ٧٥١-٠٤-٢ لسنة ٢٠٠٤. وتتاط به الصلاحيات والمسؤوليات التالية^{٦٦}:

- المساهمة في صياغة سياسة وطنية للهجرة؛
- رفع التوصيات حول التشاريع المتعلقة بالهجرة؛
- تركيز الإعلام المرتبط بالهجرة؛
- بناء قاعدة بيانات إحصائية والتأكد من تحديث المعلومات؛
- قيادة دراسات وأبحاث حول توجهات الهجرة وتدفقاتها.

^{٦٣} مكتب المنظمة الدولية للهجرة في المغرب

^{٦٤} المرجع نفسه.

^{٦٥} المرجع نفسه.

^{٦٦} المرسوم رقم ٧٥١-٠٤-٢ لسنة ٢٠٠٤

تتوسّع المادة ٣ من المرسوم رقم ٧٥١-٠٤-٢ في تحديد أعضاء الجمعية العمومية التابعة للمرصد (ترجمة غير رسمية)^{٦٧}:

- | | | | | | |
|---|-----------------------------|---|--------------------------------------|---|----------------------------------|
| ■ | وزارة العدل | ■ | وزارة الدفاع الوطني | ■ | المديرية العامة للأمن العام |
| ■ | وزارة الخارجية والتعاون | ■ | المفوضية العليا للتخطيط | ■ | المديرية العامة للجمارك والضرائب |
| ■ | وزارة المالية والخصخصة | ■ | وحدة التفتيش التابعة للبحرية الملكية | ■ | غير المباشرة |
| ■ | وزارة العمل والتعليم المهني | ■ | المركز الرئيسي لجهاز الشرطة الملكية | ■ | القوات المساعدة |

٢-٤ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين

تعتبر المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية) ومكتبها الإقليمي في المغرب (بالفرنسية) من أهمّ المحاورين الدوليين الذين يتباحثون والحكومة المغربية في المسائل المتعلقة بالهجرة إلى الخارج.

لكن تشارك مؤسسات دولية أخرى في معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة في المغرب، ومنها:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب (بالفرنسية)
- منظمة العمل الدولية (بالانكليزية)
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لدول أفريقيا (بالانكليزية)
- جامعة الدول العربية (بالعربية)، إدارة السياسات السكانية والهجرة
- بعثة الاتحاد الأوروبي إلى المغرب (بالفرنسية): ارتسمت أطر العمل الاستراتيجية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمغرب من خلال ورقة استراتيجية دولة المغرب لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ (بالانكليزية) والبرنامج الإرشادي الوطني في المغرب لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ (بالفرنسية) الصادرين عن الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن خطة العمل (بالانكليزية) الحالية المطبقة بموجب سياسة الجوار الأوروبي (بالانكليزية). أما المواضيع الرئيسية الخمسة في مجال التعاون التي بحثت فيها ورقة الاستراتيجية لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ لدولة المغرب، فهي^{٦٨}:

١. صياغة السياسات الاجتماعية
٢. التحديث الاقتصادي
٣. الدعم المؤسسي
٤. الحكم السليم وحقوق الإنسان
٥. الحماية البيئية

^{٦٧} المرجع نفسه.

^{٦٨} ورقة استراتيجية دولة المغرب الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠

يرتبط كل من الموضوعين الثاني والرابع المعنيين بالتحديث الاقتصادي والحكم السليم وحقوق الإنسان على التوالي بالهجرة كقضية متشابكة. في سياق التحديث الاقتصادي، يعتبر الهدف المتمثل بزيادة مستوى النمو الوطني وخلق الوظائف وفرص العمل أمراً أساسياً في المناطق التي تشهد عدداً كبيراً من المهاجرين. في ما يتعلق بالموضوع الرابع، أي الحكم السليم وحقوق الإنسان، من المتوقع تعزيز التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي حول الهجرة على أساس الحاجات التي يحددها كلا الطرفين الشريكان^{٦٩}.

٥-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين

يضمّ المغرب عدداً كبيراً من المنظمات غير الحكومية. وتشارك هذه المنظمات بشكل كبير في المسائل المتعلقة بالهجرة. ومن المجالات التي تسجل فيها المنظمات غير الحكومية المغربية مشاركتها، الوقاية من الهجرة غير النظامية، لا سيما بين أوساط الشباب، في أهم المناطق التي تشهد أعداداً كبيرة من المهاجرين، من خلال التعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية، والضغط لتطبيق السياسات، إلخ.

في هذا السياق، من الأمثلة على المنظمات غير الحكومية التي تتلقى الاستشارات عادةً من الحكومة المغربية، في مجال صياغة السياسات المتعلقة بالمغاربة بالخارج، نذكر^{٧٠}:

■ الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة (بالفرنسية)

^{٦٩} المرجع نفسه.

^{٧٠} مقابلة مع «الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة»

٣-٢ الممارسات المؤسسية

١-٣-٢ المؤسسات الوطنية

طرحت السلطات الوطنية في المغرب عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي؛ وقد ركزت بشكل أساسي على عودة الموارد ومهارات المهاجرين، إلى جانب بذل الجهود في مجال الاتصال بالمغاربة المقيمين بالخارج وتوجيههم، بالإضافة إلى هجرة النساء وتبادل الممارسات مع سائر دول المنشأ الأخرى.

الجدول ٢-٥ المغرب: مبادرات المؤسسات الوطنية		
الهدف	التعاون	المبادرة
<p>الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية):</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. توفير الخبرة والمساعدة التقنية بهدف المساهمة في تطوير المغرب؛ 2. المساعدة في تطبيق وتقييم البرامج والمشاريع الاجتماعية الاقتصادية، والعلمية، والثقافية، والفنية؛ 3. تعزيز نقل التكنولوجيا والمعارف؛ 4. تعزيز الاستثمارات وشركات الأعمال؛ 5. تعزيز البحث العلمي؛ 6. التشجيع على أواصر التعاون بين السلطات المحلية والمغاربة بالخارج؛ 7. ترسيخ اتفاقيات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف؛ 8. دعم مشاريع الاستثمار المحتملة للمغاربة بالخارج. <p>تتمثل الحصيلة الرئيسية للمنتدى الدولي للكفاءات المغربية بالخارج بإنشاء بوابة إلكترونية على شبكة الإنترنت، لحث المهاجرين الخبراء المنتمين إلى جاليات المغتربين المغاربة على المشاركة في الأنشطة التتموية في المغرب.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (بالفرنسية) - المركز الوطني للأبحاث العلمية والتقنية (بالفرنسية) - الوكالة الوطنية لتعزيز العمالة والمهارات (بالفرنسية) - الاتحاد العام للشركات المغربية (بالفرنسية) - الجمعية المغربية للبحوث والتطوير (بالفرنسية) 	<p>الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج (بالفرنسية)</p> <p>المنتدى الدولي الخاص بالكفاءات المغربية بالخارج (بالفرنسية)، ٢٥-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، الدار البيضاء.</p>

<p>الأهداف الأساسية:</p> <ol style="list-style-type: none"> خلق ظروف ملائمة للاستثمار تجذب المغاربة بالخارج إلى المغرب؛ تحليل الخبرات المتوافرة لدى المغاربة بالخارج والتوسع في كيفية تقييم وتعزيز خبراتهم؛ تقييم الواباة الإلكترونية الخاصة بالمنندى الدولي لكفاءات المغاربة بالخارج لتحقيق التبادل بين المغرب والمغاربة المقيمين بالخارج؛ إلخ. <p>تتضمن الدراسة النهائية توصيات ملموسة وأدوات محددة حول كيفية تعزيز وتقدير قيمة تبادل الخبرات مع المغاربة بالخارج بالنسبة إلى تنمية المغرب وتتضمن أيضاً تقييماً حول وظائف بوابة المنندى الدولي لكفاءات المغاربة بالخارج وتوصيات حول كيفية تحسين خصائصها التشغيلية.</p>	<p>المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)</p>	<p>نشر دراسة: مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب (بالفرنسية) (٢٠٠٩)</p>	<p>الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج (بالفرنسية)</p>
<p>الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية):</p> <ol style="list-style-type: none"> دراسة تأثير الأزمة على الهجرة؛ تعزيز الحوار والشراكة بين دول المنشأ ودول المقصد المهاجرين كوسيلة لتخفيف تأثيرات الأزمات على المهاجرين، إلخ. 	<ul style="list-style-type: none"> المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية) مجلس الجالية المغربية بالخارج (بالفرنسية) مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (بالفرنسية) وزارة الخارجية والتعاون (بالفرنسية) وزارة الاقتصاد والشؤون العامة (بالفرنسية) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بالانكليزية) 	<p>تنظيم المؤتمر الدولي: تأثير الأزمة على الهجرة (بالفرنسية)، ١٢-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الرباط.</p>	<p>الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج (بالفرنسية)</p>

<p>الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): تقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية لتشجيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج في المغرب.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>تنظيم ندوة حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية لتشجيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج في المغرب المرتبطة بدراسة استنتاجية حث الجاليات على الاستثمار في المغرب، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الرباط.</p>	<p>الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج (بالفرنسية)</p>
<p>الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية):</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. توفير المعلومات حول جمعيات المغاربة بالخارج؛ 2. تشجيع المغاربة في الخارج على المشاركة في هذه الجمعيات؛ إلخ. 	<ul style="list-style-type: none"> - <u>وكالة إعاش أقاليم الشمال</u> (بالفرنسية) - <u>وكالة التنمية الاجتماعية</u> (بالفرنسية) - <u>المبادرة الوطنية للتنمية البشرية</u> (بالفرنسية) 	<p>تنظيم "اليوم الوطني للجالية المغربية بالخارج" في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بعنوان "جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج: قوى التنمية المحليين في المغرب"</p>	<p>الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج (بالفرنسية)</p>

الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج (بالفرنسية)	نشر دليل عملي للمغاربة المقيمين بالخارج.	غير متوافر	الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): تمتين الروابط مع المغاربة بالخارج وتشجيع مشاركتهم في التنمية الوطنية، عن طريق تزويدهم بالمعلومات والنصائح والتوجيه في ما يخص الإجراءات الإدارية (كإطلاق مثلاً أو الحصول على رخصة سوق)، والسياحة وفرص الاستثمار في المغرب. يتضمن الدليل أيضاً المعلومات حول جاليات المغتربين ودول المقصد، إلخ. يتوافر الدليل في سبع لغات: العربية، الهولندية، الإنكليزية، الألمانية، الفرنسية، الإيطالية والإسبانية.
مجلس الجالية المغربية بالخارج (بالفرنسية)	المؤتمر الدولي الأول لمجالس ومؤسسات الهجرة (بالفرنسية)، ٣-٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، الرباط.	غير متوافر	الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): ١. التعرف إلى المؤسسات المعنية بالمواطنين المقيمين خارجاً في دول أخرى؛ ٢. التعرف من المبادرات التي تستهدف المواطنين المقيمين خارجاً في دول أخرى؛ إلخ.
مجلس الجالية المغربية بالخارج (بالفرنسية)	المؤتمر الأول حول مغربيات من هنا وهناك: التحولات والتحديات والمسارات (بالفرنسية)، ١٩-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مراكش.	- جمعية الاحتفال بالعيد الـ ١٢٠٠ لمؤسسة فيس - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (بالإنكليزية)	الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): تقديم منتدى للنقاش حول الديناميات الحالية لهجرة النساء المغربيات.

الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): توفير منتدى للنقاش المستمر حول الديناميات المحركة لهجرة النساء المغربيات.	غير متوافر	المؤتمر الثاني حول مغربيات من هنا وهناك: تأييد الهجرة: ديناميات دولية وخصوصيات مغربية، ١٨-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مراكش.	مجلس الجالية المغربية بالخارج (بالفرنسية)
الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): تعزيز المعرفة والفهم للمشاكل التي يواجهها المغاربة المسنين بالخارج؛ إلخ.	المنظمات غير الحكومية المغربية والدولية	تنظيم ندوة: الشيخوخة في الهجرة: أية وضعية وأي تكفل بالمغاربة المسنين؟ (بالانكليزية)، ٣٠-٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩، الدار البيضاء.	مجلس الجالية المغربية بالخارج (بالفرنسية)
الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): تحديد ملاحظات ومواقف المغاربة المقيمين في ست دول أوروبية (هي فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، وألمانيا) حيال المغرب.	معهد BVA (بالفرنسية) (معهد دراسات السوق واستطلاعات الرأي الفرنسي)	تنفيذ دراسة: ملاحظات ومواقف المغاربة المقيمين بالخارج حيال المغرب (بالفرنسية) (٢٠٠٩)	مجلس الجالية المغربية بالخارج (بالفرنسية)

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصدر: الموقع الإلكتروني للوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج: www.marocainsdumonde.gov.ma؛ الموقع الإلكتروني لمجلس الجالية المغربية بالخارج: www.ccme.org.ma؛ مقابلة مع الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج؛ ومقابلة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج.

بالإضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه، طبقت الحكومة المغربية آليات متعددة لدعم المؤسسات، يستفيد منها المغاربة بالخارج، منها ما يلي:

الجدول ٢-٦ المغرب: آليات دعم المؤسسات		
الهدف	الوكالة/الوزارة	آلية الدعم
الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): دعم مشاريع الاستثمار التي ينفذها المغاربة بالخارج في المغرب عن طريق فرض مصرفي يمنح إلى المستثمرين (لا تتعدى نسبة ٦٥٪ من كامل الميزانية المخصصة للمشروع التي لا تقل عن المليون درهم ولا تتعدى الخمسة)	غير متوافر	إنشاء مصرف للقروض البالغة الصغر: <u>بنك الأمل</u> (بالانكليزية)
الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): ١. تسهيل وتعزيز الاستثمارات والتحويلات المالية للمغاربة بالخارج؛ ٢. تخفيض التكاليف على التحويلات؛ إلخ.	غير متوافر	إنشاء مكاتب إقليمية في دول المهجر للبنك الوطني "البنك الشعبي" في أهم دول المقصد التي تشهد أعداداً كبيرة من الحواليات المغربية بالخارج
الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): تسهيل الاستثمار وتشجيع المغاربة بالخارج على الاستثمار في المغرب.	<u>بنك المغرب</u> (بالانكليزية)	إنشاء حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية متاحة للمغاربة بالخارج
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: مقابلة مع بنك المغرب، والموقع الإلكتروني لبنك المغرب.		

بالإضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه التي اتخذتها المؤسسات الوطنية، طبقت المؤسسات العامة في المغرب المبادرات التالية:

الجدول ٧-٢ المغرب: مبادرات المؤسسات العامة				
الهدف	التعاون	المبادرة	المؤسسة العامة	
الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): إعلام المستثمرين المحتملين بالاقتصادي لمختلف المناطق في المغرب؛ إلخ.	جامعة محمد الأول في وجدة (بالفرنسية)	تنظيم المنتدى الوطني: الهجرة والتنمية الإقليمية (بالفرنسية)، ٦-٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، وجدة.	مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (بالفرنسية)	
الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): الدعوة إلى وإيجاد إجراءات مقبولة لمساعدة المغاربة بالخارج في حالات انعدام الاستقرار؛ إلخ.	غير متوافر	تنظيم الندوة الدولية: المغاربة المقيمون في الخارج: انعدام الاستقرار وحقوق الإنسان (بالفرنسية)، ٢١-٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، الرباط.	مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (بالفرنسية)	
الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): ١. اكتشاف وتقييم تكنولوجيات التحويل الجديدة؛ ٢. تطوير وسائل تحويل جديدة بهدف تقليص تكاليف التحويل وزيادة فعالية التحويلات؛ إلخ.	غير متوافر	تنظيم الندوة الدولية: التحويلات المالية للمهاجرين (بالفرنسية)، ١٩-٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٧، الرباط.	مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (بالفرنسية)	
الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية): ١. تعريف الناشئة المغاربة المقيمين بالخارج إلى بلد أهاليهم الأم؛ ٢. تعزيز الهوية الوطنية للناشئة من المغاربة المقيمين بالخارج؛ إلخ.	غير متوافر	عمليات تبادل ثقافي (بالفرنسية) سنوية في المغرب للناشئة من المغاربة بالخارج (بين سن التاسعة والرابعة عشرة) المقيمين في أوروبا	مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (بالفرنسية)	

مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (بالفرنسية)	تنظيم دروس في اللغة العربية (بالفرنسية) للمغتربين في دول المقصد	غير متوافر	الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): ترسيخ الروابط بين المغاربة بالخارج وهويتهم الوطنية/الثقافية.
مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (بالفرنسية)	إرسال علماء في الدين (بالفرنسية) إلى أهم دول المقصد خلال شهر رمضان لنقل المعلومات حول شهر رمضان والقيم الثقافية الإسلامية	غير متوافر	الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): ترسيخ الروابط بين المغاربة بالخارج وهويتهم الوطنية/الثقافية/الدينية.
مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (بالفرنسية)	توفير المساعدة القانونية (بالفرنسية) إلى المغاربة المغتربين الذين يحتاجون مثلاً للدفاع عن حقوقهم في المغرب أو بلد الإقامة	غير متوافر	الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): دعم حماية حقوق المغاربة بالخارج؛ إلخ.
مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (بالفرنسية)	توفير الدعم المالي لتنفيذ الإعادة إلى الوطن (بالفرنسية) لجائمين المغاربة في الخارج، وللمغاربة المقيمين بالخارج الذين يواجهون المشاكل الاجتماعية	غير متوافر	الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): توفير الدعم للمغاربة بالخارج في حالات الإعادة إلى الوطن؛ إلخ.

الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): دعم وتوجيه استثمار المغاربة المقيمين بالخارج إلى المغرب.	البنك الشعبي (بالفرنسية)	تأمين توجيه الاستثمارات والمساعدة في الإجراءات الإدارية (بالفرنسية) للمغاربة في الخارج الراغبين بالاستثمار في المغرب	مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (بالفرنسية)
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: الموقع الإلكتروني لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج: www.alwatan.ma ؛ ومقابلة مع مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.			

تسمى الحكومة المغربية أيضاً إلى اعتماد نظام "الشباك الموحد" ضمن مراكز الجهوية للاستثمار (مثلاً المركز الجهوي للاستثمار في الرباط) يكون مناطقاً بوزارة الداخلية المغربية.^{٧١} ولكن يبقى إطلاق هذا النظام غير محدد حتى الآن.^{٧٢}

^{٧١} مقابلة مع بنك المغرب؛ ومقابلة مع مركز الاستثمار المغربي في الرباط.
^{٧٢} المرجع نفسه.

٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة

طرحت السلطات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة المتواجدة في المغرب عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٢-٨ المغرب: مبادرات المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة			
الهدف	التعاون	المبادرة	الوكالة
الهدف الأساسي: قيادة دراسة حول إمكانات استثمار المواطنين المغاربة المقيمين في بلجيكا أو المواطنين البلجيكين من أصل مغربي في المغرب الهدف: الدراسة متوافرة.	الجهة المانحة: <u>التعاونية البلجيكية</u> (بالانكليزية)	تعبئة المغاربة المقيمين بالخارج لصالح المغرب (تاريخ الانتهاء: تموز/يوليو ٢٠٠٧)	<u>المنظمة الدولية للهجرة</u> (بالانكليزية)

<p>الأهداف الرئيسية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. توفير بيئة ملائمة بشكل أفضل للهجرة النوعية بين إيطاليا والمغرب؛ 2. توفير الظروف الملائمة لتحقيق الاندماج وإدخال المهاجرين المغاربة في سوق العمل قبل رحيلهم، والمهاجرين المغاربة المقيمين أصلاً في إيطاليا ولكنهم لا يعملون بما يتوافق مع مؤهلاتهم؛ 3. تحديد دروب العودة، إما بشكل مؤقت أو دائم، للمهاجرين المغاربة المقيمين في إيطاليا للمساهمة في التنمية المحلية وترسيخ التعاون بين الدولتين؛ 4. السعي بكل الوسائل إلى تحسين استخدام حوالات المهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب؛ 5. جمع البيانات حول التوزيع الجغرافي لاجلالية المغتربين في المغرب في إيطاليا والهدف منها زيادة فعالية التعاون اللامركزي بين إيطاليا والمغرب. 	<p>الجهة المانحة: <u>التعاونية الإيطالية (بالإنجليزية)</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - بالتعاون مع: <u>مركز الدراسات والأبحاث شباط/فبراير ٧٤ (بالإيطالية)؛</u> - مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية؛ - مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج. 	<p>مشروع موارد الهجرة: <u>الهجرة والعودة: موارد التنمية</u></p> <p>(المرحلة الأولى: ٢٠٠٦-٢٠٠٧)</p> <p>(المرحلة الثانية: ٢٠٠٨-٢٠٠٩)</p>
<p>من النتائج الرئيسية لمشروع موارد الهجرة:</p> <p><u>المرحلة الأولى:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالقوى الفاعلة ذات الصلة؛ - إنشاء موقع إلكتروني (www.migrationretours.org)؛ - تحديد وتدريب المهاجرين المغاربة المؤهلين لإعدادهم للتدرج في إيطاليا؛ - تحديد وتدريب المغاربة المقيمين في إيطاليا والمهتمين بمشروع العودة؛ - دراسة حول استخدام الحوالات؛ - نموذج تجريبي حول استخدام الحوالات في الاستثمار المحلي؛ إلخ. <p><u>المرحلة الثانية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - حصل ٢١ مهاجراً، خضعوا للتدريب خلال المرحلة الأولى، على المساعدة للحصول على تدرج في إيطاليا؛ - حصل ٣١ مهاجراً، خضعوا للتدريب خلال المرحلة الأولى، على المساعدة في مشاريع العودة؛ - رسم خارطة بالمغاربة المقيمين في إيطاليا على أساس المنطقة المنشأ ومنطقة الإقامة. 		

<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>دعم القوى الفاعلة الصغيرة النطاق على المساهمة في الربط بين الهجرة والتنمية في ١٦ بلد منشأ معين. أما المجالات التي تحتل الأولوية، فهي: أ. الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون؛ ب. جاليات المهاجرين؛ ج. إمكانيات المهاجرين؛ د. وحقوق المهاجرين.</p>	<p>مكتب فريق الأمم المتحدة في المغرب، بعثة الاتحاد الأوروبي في المغرب والحكومة المغربية</p>	<p>مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة في المغرب (بالإنجليزية) لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١</p>	<p>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب (بالفرنسية)</p>
<p>الهدف الأساسي:</p> <p>توفير المعلومات المقارنة والحديثة حول تكاليف إرسال الحوالات بين مجموعة من الدول.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>إنشاء موقع إلكتروني يبيّن تكاليف إرسال الحوالات المالية في مجموعة من الدول: www.sendmoneyhome.org</p>	<p>وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (بالإنجليزية)</p>
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>توفير المعلومات حول تكاليف إرسال الحوالات وشروطها بين فرنسا ودول معينة، بحيث يتمكن الأشخاص من الاختيار، بأكبر قدر ممكن من الحرية والموضوعية، المؤسسة المالية و/أو الوسيلة الأنسب لإرسال رأس مالهم مع التقيد بشروط الأمن والسرعة والكلفة.</p>	<p>مجموعة من المصارف والمكاتب المختصة في نقل الحوالات</p>	<p>إنشاء موقع إلكتروني يبيّن تكاليف إرسال الحوالات المالية في مجموعة من الدول: www.envoidargent.org</p>	<p>الوكالة الفرنسية للتنمية (بالإنجليزية)</p>

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصدر: الموقع الإلكتروني للـ المنظمة الدولية للهجرة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٧/٢/٢٠١٠.

التحديات الأساسية:

- قامت المؤسسات المغربية المعنية بالقضايا المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج بمجموعة متنوعة من المبادرات من أجل ترسيخ الروابط مع جاليات المغتربين بالخارج وتشجيع عودة موارد ومهارات المهاجرين. لكن من الصعوبات التي تواجهها السلطات في هذا المجال، تأمين مراقبة وتقييم الأنشطة بشكل مستمر سعياً لتجنب تجزئة المبادرات و/أو ازدواجيتها بين المؤسسات الوطنية والعامّة.
- قامت الحكومة المغربية بتطبيق مجموعة متنوعة من الآليات لدعم المؤسسات سعياً لتشجيع ودعم المواطنين المغاربة بالخارج إلى الاستثمار في المغرب. لكن من الصعوبات التي تواجهها السلطات في هذا المجال، نقص المحفزات المالية القانونية لتعزيز عودة الحوالات المالية إلى قطاع الإنتاجية في البلاد.

التجربة النيجرية

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جدة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

ملاحظة: نظراً للأحداث السياسية التي وقعت في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠، لم يتمكن فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة من إتمام مهام بعثة جمع المعلومات. وبالتالي، فإن هذا الفصل حول النيجر يستند إلى الأبحاث المكتنية التي قامت بها أمانة سرّ هجرة العبور عبر المتوسط، والمعلومات المحدودة التي جمعها فريق المشروع خلال البعثة، وأعمال المتابعة التي قام بها مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

جدول المحتويات

معلومات عامة ٣

- ١-١ تاريخ الهجرة ٣
٢-١ السلطات المختصة ٥
٣-١ دول المقصد ٦
٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين ٧
٥-١ الحوالات المالية المقدّرة ٧
٦-١ مميزات الدولة (قبل وقوع الأحداث السياسية في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠) ٨

نتائج الجردة ٩

- ١-٢ إطار عمل التشريعات والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين ٩
١-١-٢ التشريعات الوطنية ٩
٢-١-٢ التشريعات الدولية ١٠
٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية ١٠
٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون ١١
١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين ١١
٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات ١٤
٣-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٥
٤-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٥
٣-٢ الممارسات المؤسسية ١٦
١-٣-٢ المؤسسات الوطنية ١٦
٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة ١٩

ملاحظة: نظراً للأحداث السياسية التي وقعت في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠، لم يتمكن فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة من إتمام مهام بعثة جمع المعلومات. وبالتالي، فإن هذا الفصل حول النيجر يستند إلى الأبحاث المكتوبة التي قامت بها أمانة سر^٥ هجرة العبور عبر المتوسط، والمعلومات المحدودة التي جمعها فريق المشروع خلال البعثة، وأعمال المتابعة التي قام بها مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

معلومات عامة

وفقاً لورقة استراتيجية دولة النيجر الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (بالفرنسية)، ترتبط الهجرة الحديثة من النيجر، أساساً، بعوامل جذب ودفع بيئية، اقتصادية واجتماعية الطابع^٥. في هذا السياق، لا بدّ من التشديد على أهمية تحركات المهاجرين النيجريين عبر الحدود، لا سيما خلال موسم الجفاف، والحاجة إلى هذه التحركات كاستراتيجية مهمة لكسب العيش، بهدف التأقلم مع التحديات البيئية والاقتصادية التي يواجهها سكان النيجر بشكل عام^٦. لكن لا يمكن الإغفال عن العوامل التربوية والسياسية التي تؤدي أيضاً دوراً مهماً في تعزيز الهجرة (الجدول ١-١).

الجدول ١-١ النيجر: العوامل المؤثرة على هجرة النيجريين إلى الخارج

عوامل الدفع	
العوامل السياسية	النزاعات المسلّحة*
العوامل الاقتصادية	انعدام الآفاق الاقتصادية** استراتيجية كسب العيش***
العوامل التربوية	انعدام فرص التحصيل العلمي/التدريب
العوامل الاجتماعية	انعدام الأمن الغذائي
العوامل البيئية	التيارات الهوائية القوية والكوارث البيئية**** التصحّر شح المياه*****
عوامل الجذب	
العوامل السياسية	درجة أعلى من الأمن البشري
عوامل سوق العمل	فرص عمل
العوامل التربوية	فرص التحصيل العلمي/التدريب
العوامل الاجتماعية	درجة أعلى من الأمن الاجتماعي
* في شباط/فبراير ٢٠٠٧، اندلعت النزاعات المسلّحة من جديد في شمال النيجر (وبالتحديد منطقة أغاديز) بين القوات الحكومية وحركة المقاومة الطوارقية. (المصدر: ورقة استراتيجية دولة النيجر لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية)	
** بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، كان ٨٥,٦٪ من سكان النيجر، وفقاً للتقديرات، يعيشون لقاء أقل من دولارين أميركيين يومياً. إلى جانب ذلك، أفادت التقديرات نفسها أنّ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الراشدين لم يتجاوز الـ ٢٨,٧٪ بين ١٩٩٩ و٢٠٠٧. عام ٢٠٠٤، كان ٨٤٪ من السكان الناشطين اقتصادياً يعملون في القطاع الزراعي. وفي العام ٢٠٠٧، حل النيجر في المرتبة ١٨٢ من أصل ١٨٢ دولة وفقاً لمؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (المصدر: ورقة استراتيجية دولة النيجر لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية وتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩)	
*** تعتبر تحركات الهجرة الدائرية الموسمية التي يقوم بها المواطنون النيجريون عبر الحدود استراتيجية مهمة لكسب العيش، وحماية أكيدة من الأحوال المناخية السيئة والمجاعة. (المصدر: راين، دافيد، ١٩٩٩، المعتاشون من موسم الجفاف: هجرة العمل الدائرية في حزام الساحل داخل غرب أفريقيا، كولورادو، منشورات وستيفو)	
**** على سبيل المثال، تسببت التيارات الهوائية القوية وبلاء الجراد، عام ٢٠٠٤، بأزمة في النيجر على صعيد الأمن الغذائي. (المصدر: آفاق الاقتصاد الأفريقي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ حالة النيجر)	
***** عام ٢٠٠٥، لم يكن ٤١٪ من النيجريين المقيمين في الأرياف و ٢٠٪ من القاطنين في المدن يحصلون على مياه الشرب (المصدر: ورقة استراتيجية دولة النيجر لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية)	
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
المصدر: ورقة استراتيجية دولة النيجر الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛ سانغار، سعدتو، أ.، ٢٠٠٩، الهجرة والتنمية في النيجر: نقل الأموال والكفاءات، مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر؛ غيبار، باتريك، ٢٠٠٥، الفقر والتحركات الدائرية-قرى/مدن في النيجر، موجز رقم ١ (Géonconfluences)؛ تاباسي، تيموثي، ٢٠١٠، هجرة أصحاب الكفاءات العالية في النيجر، ملاحظات وتحليل اتحاد الأبحاث التطبيقية للهجرة الدولية (كاريم) ١٦/٢٠١٠.	

^٥ المرجع نفسه.

^٦ راين، دافيد، ١٩٩٩، المعتاشون من موسم الجفاف: هجرة العمل الدائرية في حزام الساحل داخل غرب أفريقيا، كولورادو، منشورات وستيفو.

ملاحظة: نظراً للأحداث السياسية التي وقعت في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠، لم يتمكن فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة من إتمام مهام بعثة جمع المعلومات. وبالتالي، فإن هذا الفصل حول النيجر يستند إلى الأبحاث المكتنية التي قامت بها أمانة سرّ هجرة العبور عبر المتوسط، والمعلومات المحدودة التي جمعها فريق المشروع خلال البعثة، وأعمال المتابعة التي قام بها مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

معلومات عامة

٢-١ السلطات المختصة

ملاحظة: يورد هذا القسم معلومات حول أهم المؤسسات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين، وذلك وفقاً لملاحظات فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، حتى فترة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠. لكن بعد الأحداث السياسية في النيجر، وما تلا ذلك من تغيير للحكومة، أحيط فريق المشروع علماً بأنّ وزارة الخارجية والاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج قد حلت محلّ وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج. أما بنية هذه الوزارة وصلاحياتها، فما زالت غير محدّدة. في ما يتعلق ببقية المؤسسات المسؤولة عن قضايا النيجريين بالخارج، لم تتوفر أي معلومات حول احتمال إعادة هيكلتها أو تنظيمها.

الجدول ٢-١ النيجر: أهم المؤسسات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين

الوكالة	الوزارة	مجالات المسؤولية
مديرية النيجريين بالخارج*	وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج**	المسؤوليات الأساسية: تعزيز الرابط بالنيجريين بالخارج وتشجيعهم على المشاركة الناشطة في الجهود المبذولة لتطوير النيجر اجتماعياً واقتصادياً؛ إلخ.
دائرة الشؤون القانونية والقنصلية***	وزارة الخارجية والتعاون****	المسؤوليات الأساسية: إدارة الشؤون القنصلية وتأمين أطر عمل لحماية النيجريين المقيمين بالخارج.
المجلس الأعلى للنيجريين بالخارج*****	تشرف وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج على أعمال المجلس الأعلى	المسؤوليات الأساسية: ١. تعزيز الروابط بين أفراد الجاليات النيجرية في بلدان الاغتراب؛ ٢. تحديد فرص الاستثمار المحتملة في النيجر للنيجريين المقيمين بالخارج؛ ٣. المساعدة في دمج النيجريين ضمن الدولة التي يقيمون فيها من خلال تنظيم الأنشطة الثقافية والرياضية بالتعاون مع المنظمات في الدولة المقصد وبالتوافق مع العادات والتقاليد المتبعة هناك؛ ٤. تشجيع المهاجرين النيجريين على المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدهم الأم.
مركز تشجيع الاستثمار (بالفرنسية)*****	وزارة التجارة والصناعة*****	المسؤوليات الأساسية: تعزيز البيئة العامة للاستثمار في النيجر ودعم المستثمرين خلال تنفيذهم مشاريعهم.

* الاسم الرسمي بالفرنسية: Direction des Nigériens de l'Extérieur

** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministre de l'Intégration Africaine et des Nigériens à l'Extérieur (MIANE)

*** الاسم الرسمي بالفرنسية: Département des Affaires Juridiques et Consulaires

**** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération

***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Haut Conseil des Nigériens de l'Extérieur (HCNE)

***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Centre de Promotion des Investissements (CPI)

***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère du Commerce et de l'Industrie

ملاحظة: نظراً للأحداث السياسية التي وقعت في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠، لم يتمكن فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة من إتمام مهام بعثة جمع المعلومات. وبالتالي، فإن هذا الفصل حول النيجر يستند إلى الأبحاث المكتنية التي قامت بها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط، والمعلومات المحدودة التي جمعها فريق المشروع خلال البعثة، وأعمال المتابعة التي قام بها مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

معلومات عامة

٣-١ دول المقصد

وفقاً لتقديرات سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية الخاص بالبنك الدولي لعام ٢٠٠٨ (بالانكليزية)، بلغ عدد النيجريين المقيمين في الخارج، عام ٢٠٠٥، ٤٤٤ ٣٧٨ ٤٤ فرداً، أي ما يمثل ٣,١٪ من إجمالي سكان النيجر. **تقيم الأكثرية منهم في دول أفريقية (٩٣,٣٪)٧**، وبالتحديد منطقة غرب أفريقيا التي تعتبر منطقة المقصد الرئيسية في هذا المجال. أما أبرز الدول التي يقصدها المهاجرون، فهي ساحل العاج، نيجيريا، بوركينا فاسو، بنين، تشاد وتوغو^٨. فضلاً عن ذلك، يقيم المهاجرون النيجريون، وإن بدرجة أقل، في ليبيا والجزائر، وبالتحديد في المنطقة الجنوبية الواقعة خلف الساحل، وهي منطقة معزولة ذات ظروف مناخية قاسية، لا يجذب إليها المواطنون الجزائريون والليبيون عادةً^٩.

الجدول ٣-١ النيجر: معدل توزيع الجاليات النيجرية في مناطق المقصد عام ٢٠٠٨

مناطق المقصد	السكان المهاجرون (%)
أفريقيا	٩٣,٣٪
آسيا	٣,٠٪
أوروبا	٣,٠٪
أميركا الشمالية	٠,٥٪
أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي	٠,٢٪

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ (بالانكليزية)

لا يقيم في أوروبا إلا ٣٪ من المهاجرين النيجريين فقط (الجدول ٣-١). في الواقع، عام ٢٠٠٥، كان ٣٣٩١ من الأشخاص الذين ولدوا في النيجر يعيشون في فرنسا، وهي الدولة المقصد الرئيسية في أوروبا بالنسبة للمهاجرين النيجريين^{١٠}. ومن الجهات المهمة الأخرى التي يقصدها النيجريون في أوروبا أيضاً، إيطاليا وألمانيا^{١١}.

يتألف المهاجرون النيجريون من الرجال غالباً. فحوالي ٦٠٪ منهم ينتمون إلى فئة الذكور^{١٢}. لكن نتيجةً للتحديات البيئية، ومؤخراً الاقتصادية، التي يواجهها أبناء النيجر، أصبحت هجرة النساء تشكل جزءاً أساسياً من استراتيجية البقاء، واكتسبت بالتالي أهمية متزايدة^{١٣}.

^٧ تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩

^٨ سانغار، سعدو أ، ٢٠٠٩، الهجرة والتنمية في النيجر: نقل الأموال والكفاءات، مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر؛ دي هاس، هاين، ٢٠٠٧، خرافة الاجتياح.

^٩ ورقة استراتيجية نولة النيجر الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

^{١٠} حولية الأمم المتحدة الديموغرافية

^{١١} سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية الخاص بالبنك الدولي لعام ٢٠٠٨

^{١٢} دي هاس، هاين، ٢٠٠٧، خرافة الاجتياح. الهجرة غير النظامية من غرب أفريقيا إلى المغرب والاتحاد الأوروبي، تقرير البحث الصادر عن معهد الهجرة الدولية.

^{١٣} أدويجو، أدرانتي، ٢٠٠٥، الهجرة في غرب أفريقيا، وثيقة من إعداد برنامج الأبحاث وتحليل السياسات التابع للجنة العالمية للهجرة الدولية

معلومات عامة

٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين

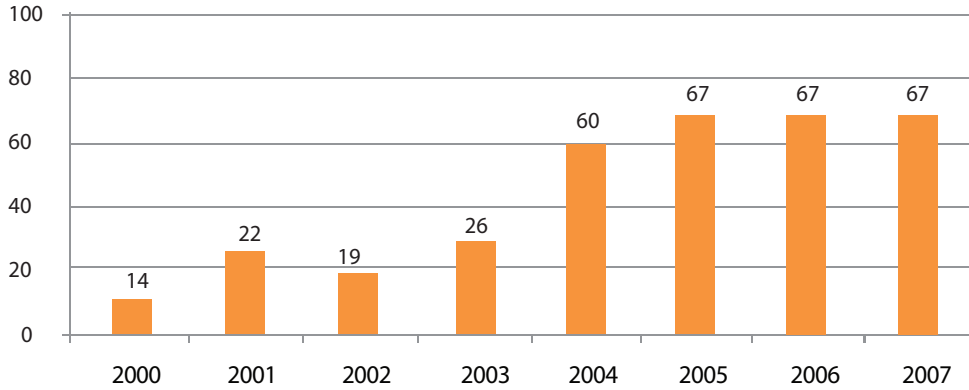
تتألف جماعات المهاجرين النيجريين من أصحاب المهارات المتدنية بشكل غالب، وأصحاب المهارات العالية بنسبة أقل. أما أكثرية الأشخاص النيجريين المحتمل أن يهاجروا، فهم: الأميون المقيمون في المناطق الريفية، والأشخاص المقيمون في المدن وضواحيها، والطلاب الباحثون عن فرص للتعلّم والتدرّج في الخارج^{١٤}. وفي أوروبا، كان قسمٌ كبيرٌ من تأشيرات الدخول التي أصدرتها السلطات المعنية للمهاجرين النيجريين مؤلفاً من التأشيرات الدراسية والتأشيرات الصادرة لمزاولة أعمال التجارة. فضلاً عن ذلك، تفيد بعض التقديرات أنّ ٨٠٪ من النيجريين الذين حصلوا على تأشيرات دخول دراسية لا يرجّح أن يعودوا إلى أرض الوطن^{١٥}.

رغم أنّ النيجر هو أحد أقل البلدان نمواً في العالم، إلا أنّ معدّلات هجرة المواطنين أصحاب المهارات العالية في تزايد^{١٦}. وفقاً لبيانات سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية الخاص بالبنك الدولي لعام ٢٠٠٨ (بالانكليزية)، تلقى ٦,١٪ من المهاجرين النيجريين تعليماً جامعياً. فضلاً عن ذلك، من المقدّر أنّ ٢,٤٪ من من طاقم التمريض قد غادروا البلاد^{١٧}.

٥-١ الحوالات المالية المقدّرة

وفقاً لسجل وقائع الهجرة والحوالات المالية الخاص بالبنك الدولي لعام ٢٠٠٨ (بالانكليزية)، بلغت الحوالات المالية الرسمية التي أرسلها المهاجرون النيجريون إلى البلاد ٦٧ مليون دولار أميركي عام ٢٠٠٧ (الرسم البياني ١-١)، أي ما يعادل ١,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في تونس تقريباً. ويمثّل هذا الرقم حوالي ١٤,٤٪ من المساعدة التنموية الرسمية التي تستفيد منها البلاد. بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، حافظت الحوالات المالية الرسمية على مستوياتها نفسها، ولم تسجّل أي زيادة في قيمتها^{١٨}.

الرسم البياني ١-١ النيجر: الحوالات المالية المرسلّة إلى البلاد بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧



المصدر: سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية الخاص بالبنك الدولي لعام ٢٠٠٨

^{١٤} سانغار، سعدتو أ.، ٢٠٠٩، الهجرة والتنمية في النيجر: نقل الأموال والكفاءات، مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

^{١٥} ورقة استراتيجية دولة النيجر الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

^{١٦} تاباسي، تيموثي، ٢٠١٠، هجرة أصحاب الكفاءات العالية في النيجر، ملاحظات وتحليل اتحاد الأبحاث التطبيقية للهجرة الدولية (كاريم) ٢٠١٠/١٦.

^{١٧} سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية الخاص بالبنك الدولي لعام ٢٠٠٨

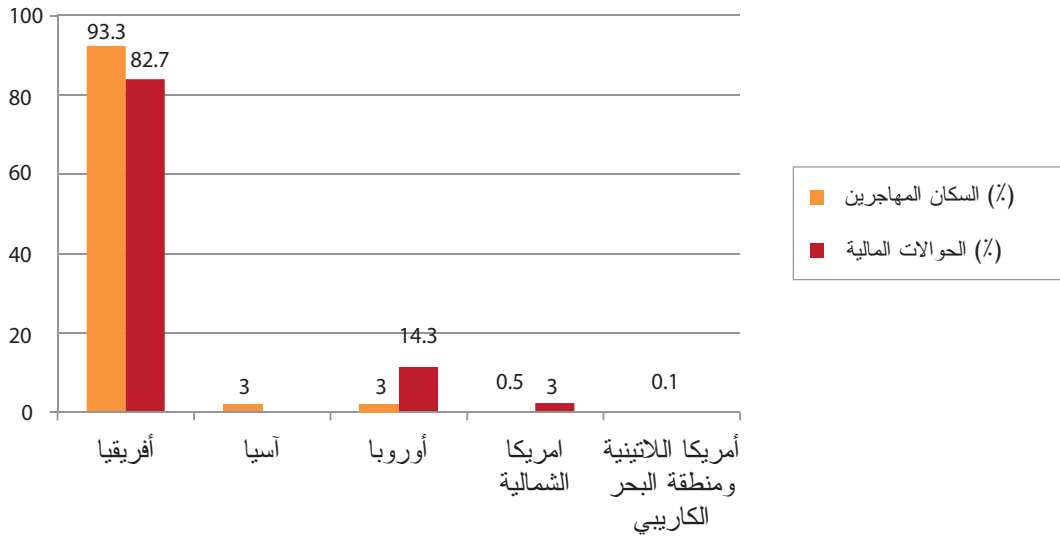
^{١٨} المرجع نفسه.

ملاحظة: نظراً للأحداث السياسية التي وقعت في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠، لم يتمكن فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة من إتمام مهام بعثة جمع المعلومات. وبالتالي، فإن هذا الفصل حول النيجر يستند إلى الأبحاث المكتنية التي قامت بها أمانة سرّ هجرة العبور عبر المتوسط، والمعلومات المحدودة التي جمعها فريق المشروع خلال البعثة، وأعمال المتابعة التي قام بها مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

معلومات عامة

وقد أرسل الحصّة الأكبر من هذه الحوالات المهاجرون المقيمون في الدول الأفريقية (٨٢,٧٪) التي يعيش فيها النسبة الأكبر من مجموع السكان المهاجرين المقيمين خارج الأراضي النيجرية (٩٣,٣٪)^{١٦}. أمّا ثاني أكبر حصّة من الحوالات، فمصدرها المهاجرون النيجريون في أوروبا (١٤,٣٪)، حيث يعيش ٣٪ من مجموع السكان المهاجرين المقيمين خارج الأراضي النيجرية فقط (الرسم البياني ٢-١)^{٢٠}.

الرسم البياني ٢-١ النيجر: معدّل تدفق الحوالات من مناطق المقصد (٪) بالمقارنة مع جاليات المغتربين



ملاحظة: البيانات المتعلقة بالحوالات المالية المرسلّة من آسيا، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي غير متوافرة المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٩

لعلّ أبرز المؤسسات المسؤولة عن استقبال الحوالات المالية المرسلّة إلى البلاد، داخل النيجر، هي المصارف (٣٣٪)، ومكاتب البريد (١٨٪)، وشركات الأعمال الخاصة (١٤٪)^{٢١}. بشكل عام، يرسل المهاجرون النيجريون المقيمون بالخارج الحوالات إلى البلاد بهدف إعالة أسرهم في المقام الأول. في العادة، تُنفق الحوالات المرسلّة إلى الأهالي على شراء الأطعمة، والملابس، وغيرها من المواد الاستهلاكية، لكنها لا تستخدم في قطاع التربية أو الخدمات الصحية إلا بدرجة أدنى^{٢٢}.

٦-١ مميّزات الدولة (قبل وقوع الأحداث السياسية في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠)

مع إنشاء وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج مؤخراً، أخذت هذه الوزارة على عاتقها، رغم مواردها المحدودة، تنظيم بعثات استكشافية إلى أبرز دول المقصد التي يتوجه إليها المهاجرون النيجريون. وقد هدفت هذه البعثات، في المقام الأول، إلى جمع البيانات حول مميّزات جاليات المغتربين النيجريين، كوسيلة لتأمين المعلومات اللازمة من أجل بلورة هيكلية عمل، قائمة على المعرفة، تنظّم السياسات الخاصة بالهجرة^{٢٣}. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على فصل «نتائج الجرد».

^{١٦} تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩

^{٢٠} المرجع نفسه.

^{٢١} الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، إرسال الأموال إلى الوطن في أفريقيا: أسواق الحوالات المالية، البيئة والإمكانيات السانحة

^{٢٢} سانغار، سعدتو أ.، ٢٠٠٩، الهجرة والتنمية في النيجر: نقل الأموال والكفاءات، مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

^{٢٣} مقابلة مع ممثل عن وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج؛ إجابة هذه الوزارة عن دليل المناقشة المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة خلال اجتماع هجرة العبور عبر المتوسط الافتتاحي في لاهاي في ٢٣-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

١-٢ إطار عمل التشايع والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين

١-١-٢ التشايع الوطنية

تعتبر استراتيجية التنمية الريفية في النيجر (بالفرنسية) هيكلية العمل الاستراتيجية الأساسية في النيجر، وهي تتضمن أحكاماً متعلقة بجاليات المهاجرين النيجريين في الخارج^{٢٤}. تتوسع هذه الاستراتيجية في الأدوار المهمة التي يمكن أن تؤديها موارد المهاجرين المالية من أجل تحقيق التنمية المحلية في النيجر.

فضلاً عن ذلك، تعدّ خطة العمل الخاصة باستراتيجية التنمية الريفية (بالفرنسية) المداخلات المطلوبة من أجل تسهيل وتعزيز المساهمات التي يتقدّم بها النيجريون بالخارج (ترجمة غير رسمية)^{٢٥}:

١. إعلام المهاجرين النيجريين بفرص الاستثمار المتوفرة في المناطق الريفية داخل النيجر؛
٢. التشجيع على عودة الموارد المالية الخاصة بالمهاجرين من خلال عقد المؤتمرات التي يشارك فيها أصحاب المنفعة المالية (مثل صندوق النقد الدولي، والمصارف)؛
٣. التشجيع على التفاعل بين المهاجرين والجهات الفاعلة المحلية في مجال التنمية (كالمنظمات غير الحكومية، والجمعيات، والقوى الفاعلة المحلية).

في ما يتعلق بالسياق الإجمالي للهجرة، تشير استراتيجية الحد من الفقر والتنمية المعجّلة لعام ٢٠٠٨-٢٠١٠ (بالانكليزية) إلى الهجرة في إطار ظاهرة التغيير البيئي والبطالة في المدن^{٢٦}. غير أنها لا تتضمن أي بند عن جاليات المهاجرين بالتحديد.

لكن، بعد إنشاء وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج مؤخراً، وضع المسؤولون عن هذه الوزارة نصب أعينهم تطوير هيكلية عمل للسياسات التي ستعالج دور المهاجرين في تطوير بلادهم وتقدّمها^{٢٧}. وتتوقع الوزارة، بعد تنفيذ هذه الهيكلية، أن تطبّق السياسات المذكورة على استراتيجية التنمية والحدّ من الفقر كذلك^{٢٨}.

١-١-٢-١ الجنسية المزدوجة

يعتبر قانون رقم ١٩٦١-٢٦ لعام ١٩٦١ (بالانكليزية)، المعدّل بموجب قانون رقم ١٩٧٣-١٠ لعام ١٩٧٣ (بالانكليزية)، قانون الجنسية الرسمي في النيجر. يُعرّف هذا القانون بالمواطنين النيجريين، ويورد الإجراءات الرسمية الواجب أن يتبعها غير النيجريين من أجل الحصول على الجنسية النيجرية. غير أنّ قانون الجنسية النيجري لا يسمح للمواطنين النيجريين المقيمين بالخارج الحصول على جنسية مزدوجة، وبالتالي فإنهم يفقدون جنسيتهم الأصلية عندما يكسبون، طوعاً، جنسيةً أجنبية.

في هذا الإطار، تنصّ المادة ٣٨ على أحكام فقدان الجنسية النيجرية عند كسب المواطن النيجري لجنسية أجنبية جديدة بملء إرادته (ترجمة غير رسمية):

^{٢٤} مقابلة مع ممثل عن وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج.

^{٢٥} خطة العمل الخاصة باستراتيجية التنمية الريفية؛ المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٩، الهجرة والتنمية في النيجر: نقل الأموال والكفاءات.

^{٢٦} جوبنز، ماكيل، ٢٠٠٨، الهجرة والتنمية: استراتيجيات الحد من الفقر.

^{٢٧} إجابة وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج عن دليل المناقشة المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة خلال اجتماع هجرة العبور عبر المتوسط الافتتاحي في لاهاي في ٢٣-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

^{٢٨} المرجع نفسه.

نتائج الجردة

”أي مواطن من الجنسية النيجرية يكسب، طوعاً، جنسيةً أجنبية، يفقد تلقائياً جنسيته الأصلية.“

٢-١-١-٢ المحفزات المالية

تقدّم أطر العمل القانونية في النيجر عدّة محفزات للتشجيع على عودة الموارد المالية للمغتربين النيجريين، ومن هذه القوانين:

- **قانون الاستثمار النيجري (بالفرنسية):** ينصّ على سلسلة من المحفزات الضريبية والجمركية التي يستفيد منها أصحاب مشاريع الاستثمار في النيجر لفترة تمتدّ على خمس سنوات. في هذا السياق، يمكن تمييز ثلاثة أنظمة للاستثمار، يخضع كل منها لأحكام قانونية مختلفة (ترجمة غير رسمية)^{٢٩}:
 - **نظام أ:** هو نظام دعائي يروّج لتوظيف الاستثمارات في المشاريع/خاص بالشركات التي تستثمر ٢٥ مليون فرنك (أي فرنك مجلس النقد الأفريقي) أو أكثر؛
 - **نظام ب:** هو نظام أولويات لتوظيف الاستثمارات في المشاريع/خاص بالشركات التي تستثمر ٥٠ مليون فرنك أو أكثر؛
 - **نظام ج:** هو نظام تقليدي لتوظيف الاستثمارات في المشاريع الكبرى/خاص بالشركات التي تستثمر ملياري فرنك على الأقل.
- **قانون التعدين (بالفرنسية) وقانون النفط (بالفرنسية) في النيجر:** ينصّان على الإجراءات الواجب اتباعها للحصول على الرخص اللازمة من أجل إجراء البحوث والاستثمارات، كما يتضمنّان محفزات ضريبية للتشجيع على الاستثمار في قطاعات الزراعة، التعدين، الصناعات الحرفية، السياحة والتجارة، إلخ.

٢-١-٢ التشاريع الدولية

صادق النيجر، بصفته بلداً يصدر تدفقات المهاجرين نحو دول غرب أفريقيا بالتحديد، على عدّة اتفاقيات دولية ذات علاقة بالهجرة الدولية والمهاجرين في الخارج. ومن هذه الاتفاقيات:

- **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ (بالانكليزية)** (صادق عليها النيجر في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩)
- **البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار لعام ١٩٧٩ (بالانكليزية)** الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
- **البروتوكول الخاص بالتعريف بجماعة المواطنين لعام ١٩٨٢ (بالانكليزية)** الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
- **اتفاق كوتونو لعام ٢٠٠٠ (بالانكليزية)**

٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية

وقّع النيجر على اتفاقات ثنائية ومتعدّدة تُعنى بمسألة الضمان الاجتماعي مع دول متنوّعة^{٣١}، منها بنين وبوركينا فاسو وفرنسا وساحل العاج^{٣٢}، وذلك تأميناً منه لإطار عمل قانوني يحمي مواطنيه في الخارج.

^{٢٩} قانون الاستثمار النيجري؛ الموقع الإلكتروني للسفارة النيجرية في كندا www.ambanigeracanada.ca، تمّت زيارة الموقع في ١٢/٣/٢٠١٠.

^{٣٠} إجابة وزارة المرافق العامة والعمل عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة. http://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtmsg_no=IV-13&chapter=4&lang=en، تمّت زيارة الموقع في ١٠/٣/٢٠١٠.

^{٣١} مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

^{٣٢} مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

نتائج الجرد

٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون

ملاحظة: يورد هذا القسم معلومات حول أهم المؤسسات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين، وذلك وفقاً لملاحظات فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، حتى فترة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠. لكن بعد الأحداث السياسية في النيجر، وما تلا ذلك من تغيير للحكومة، أحيط فريق المشروع علماً بأن وزارة الخارجية والاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج قد حلت محل وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج. أما بنية هذه الوزارة وصلاحياتها، فما زالت غير محدّدة. في ما يتعلق ببقية المؤسسات المسؤولة عن قضايا النيجريين بالخارج، لم تتوفر أي معلومات حول احتمال إعادة هيكلتها أو تنظيمها.

١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين

وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج

أُنشئت وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج بموجب المرسوم رقم ٢٠٠٧-٢١٦ لعام ٢٠٠٧^{٣٣}. وتعتبر هذه الوزارة الهيئة الوطنية الأساسية التي تبتّ في شؤون النيجريين المقيمين بالخارج^{٣٤}. ولما كانت الوزارة قد تأسّست في الآونة الأخيرة، فهي مكبّة في الوقت الحالي على تصميم بنيتها الإدارية. في هذا الإطار، أقدّمت على تأسيس المديرية الأربعة التالية من أصل المديرية الثمانية التي تخطط لإنشائها^{٣٥}:

١. مديرية النيجريين بالخارج؛
٢. مديرية الاندماج الأفريقي؛
٣. مديرية الموارد المالية؛
٤. مديرية الإحصائيات.

أما صلاحيات وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج، فمنصوص عليها في المرسوم رقم ٢٠٠٧-٣٧٥ (PRN/MIA/NE) لعام ٢٠٠٧. ومن مسؤولياتها ما يلي (ترجمة غير رسمية)^{٣٦}:

- تعزيز استراتيجية للاستثمار في النيجر خاصة بالنيجريين في الخارج؛
- صياغة اقتراحات وتوصيات حول مسائل متعددة، يمكن أن تساهم في توطيد مشاركة المغتربين النيجريين في عملية التنمية داخل النيجر؛
- تشجيع النيجريين في الخارج على إنشاء شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- صياغة السياسات التي من شأنها أن تشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- حتّ المغتربين النيجريين، بالتعاون مع مؤسسات وطنية أخرى، على المشاركة الناشطة في الترويج لمنتجات تجارية محلية، إلخ.

^{٣٣} اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية، ٢٠١٠، هجرة أصحاب الكفاءات في النيجر.

^{٣٤} قبل إنشاء وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج، كانت وزارة الخارجية والتعاون تتولى النظر في شؤون جاليات المغتربين. المصدر: مقابلة مع ممثل عن وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج.

^{٣٥} مقابلة مع ممثل عن وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج.

^{٣٦} اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية، ٢٠١٠، هجرة أصحاب الكفاءات في النيجر.

ملاحظة: نظراً للأحداث السياسية التي وقعت في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠، لم يتمكن فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة من إتمام مهام بعثة جمع المعلومات. وبالتالي، فإن هذا الفصل حول النيجر يستند إلى الأبحاث المكتوبة التي قامت بها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط، والمعلومات المحدودة التي جمعها فريق المشروع خلال البعثة، وأعمال المتابعة التي قام بها مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

نتائج الجردة

الجدول ٢-١ النيجر: وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بالوزارة
تنظيم الوزارة لبعثات استكشافية في أبرز دول المقصد الأفريقية التي يتوجّه إليها المهاجرون النيجريون.	١. زيارات البعثات الممثلة و/أو الممثلين الأفراد عن وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج إلى دول المقصد حيث تقيم أعداد كبيرة من المهاجرين في الخارج؛
تنظيم الوزارة لبعثات استكشافية في فرنسا، وهي دولة مقصد مهمة بالنسبة للمهاجرين النيجريين.	٢. الموقع الإلكتروني لبرنامج نقل المعارف عن طريق مغتربي الوطن الخاص بالنيجر: www.tokten.ne/niger (بالفرنسية). وتنوي الوزارة إنشاء موقع إلكتروني خاص بها في القريب العاجل؛
إعداد إحصاء رسمي حول الهجرة بالتعاون مع العديد من أصحاب المنفعة على الصعيدين الوطني والدولي في النيجر. ومن المتوقع أن يُجرى هذا الإحصاء في العام ٢٠١٠.	٣. حملات نشر الوعي والإعلام التي تستهدف جماعات المهاجرين في الخارج؛
	٤. الروابط والاتصالات بجمعيات المهاجرين في دول المقصد؛
	٥. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ إلخ.
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى
التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ المرحلة التجريبية من برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (توكتن) الخاص بالنيجر (بالفرنسية)	١. المجلس الأعلى للنيجريين بالخارج والمجالس الوطنية الملحقة به في دول المقصد (أنظر أدناه للمزيد من المعلومات)؛
تعريف المغتربين النيجريين إلى برنامج "توكتن" وتشجيعهم على المساهمة فيه.	٢. السفارات والقنصليات النيجرية في الخارج، إلخ.
التنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة لتنفيذ مشروع تجريبي يهدف إلى جمع البيانات حول دول المقصد ومواصفات المهاجرين النيجريين.	
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
المصادر: إجابة وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج عن دليل المناقشة المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة خلال اجتماع هجرة العبور عبر المتوسط الافتتاحي في لاهاي في ٢٣-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩؛ ومقابلة مع ممثل عن وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج.	

المجلس الأعلى للنيجريين بالخارج

تأسس المجلس الأعلى للنيجريين بالخارج عام ٢٠٠٤، بموجب المرسوم رقم ٣٣/٢٠٠٤ CN لعام ٢٠٠٤. وكان المجلس يخضع، بصفة رسمية، لإشراف وزارة الخارجية والتعاون في النيجر. لكن، منذ العام ٢٠٠٧، أصبح المجلس تابعاً لوزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج.

يقوم المجلس الأعلى للنيجريين بالخارج على بنية فدرالية، تلتزم بشبكة من المكاتب الفرعية المنتشرة في دول المقصد حيث يقيم المهاجرون النيجريون. وقد أقام المجلس مكاتب له في بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، ساحل العاج، غانا، ليبيا، نيجيريا، مالي،

^{٣٧} <http://www.nigerdiaspora.info/actualites-du-pays/diaspora/129-07-01-2004-haut-conseil-des-nigens-de-lexteur> تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/١٢.

ملاحظة: نظراً للأحداث السياسية التي وقعت في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠، لم يتمكن فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة من إتمام مهام بعثة جمع المعلومات. وبالتالي، فإن هذا الفصل حول النيجر يستند إلى الأبحاث المكتنية التي قامت بها أمانة سرّ هجرة العبور عبر المتوسط، والمعلومات المحدودة التي جمعها فريق المشروع خلال البعثة، وأعمال المتابعة التي قام بها مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

نتائج الجردة

المملكة العربية السعودية، السودان، إلى جانب بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأميركية وغيرها^{٣٨}. ينفذ المجلس الأعلى المسؤوليات الملقاة على عاتقه وفقاً للأهداف التالية^{٣٩}:

- تعزيز الروابط بين النيجريين المقيمين بالخارج؛
- تحديد فرص الاستثمار المحتملة بالنسبة للنيجريين المقيمين بالخارج؛
- المساعدة في دمج النيجريين ضمن الدولة التي يقيمون فيها من خلال تنظيم الأنشطة الثقافية والرياضية، بالتعاون مع المنظمات في الدولة المقصد وبالتوافق مع العادات والتقاليد المتبعة هناك؛
- تشجيع جاليات المغتربين النيجريين على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في النيجر.

الجدول ٢-٢ النيجر: المجلس الأعلى للنيجريين بالخارج	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بالمجلس الأعلى
تقديم المعلومات للمهاجرين النيجريين في ما يتعلق بفرص الاستثمار في النيجر والدولة المقصد حيث يتواجد المهاجرون، ونشر الأخبار، والأنشطة الثقافية وغير ذلك.	١. مكاتب مجالس النيجريين بالخارج الموزعة ضمن دول المقصد؛
تنظيم الأنشطة الثقافية والرياضية من خلال مكاتب مجالس النيجريين بالخارج الموزعة ضمن دول المقصد.	٢. المواقع الإلكترونية لمجالس النيجريين بالخارج في دول المقصد (مثلاً مجلس النيجريين في الولايات المتحدة الأميركية) إلخ.
تأمين الاندماج والدعم الاجتماعي للمهاجرين النيجريين المقيمين بالخارج.	

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصادر: إجابة وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج عن دليل المناقشة المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة خلال اجتماع هجرة العبور عبر المتوسط الافتتاحي في لاهاي في ٢٣-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩؛ ومقابلة مع ممثل عن وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج.

وزارة الخارجية والتعاون

إن الهيئة الرسمية الموكلة إليها النظر في شؤون المهاجرين النيجريين هي دائرة الشؤون القانونية والقنصلية التي تمثل الفرع الإداري التابع لوزارة الخارجية والتعاون^{٤٠}. فضلاً عن ذلك، تقدم وزارة الخارجية والتعاون، من خلال تمثيلها الدبلوماسي والقنصليات التابعة لها، عدداً من الخدمات التي تعود بالفائدة على مواطنيها في الخارج، ومنها^{٤١}:

- تقديم معلومات حول التطورات السياسية والاقتصادية في النيجر؛
- تقديم معلومات عن فرص الاستثمار؛
- تقديم معلومات عن جمعيات المهاجرين^{٤٢}؛
- تقديم معلومات عن السياحة؛

^{٣٨} المرجع نفسه.

^{٣٩} مجلس النيجريين بالخارج في الولايات المتحدة الأميركية، تمت زيارة الموقع في ١٠/٣/٢٠١٠.

^{٤٠} مقابلة مع ممثل عن وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج.

^{٤١} سفارة النيجر في كندا www.ambanigeracanada.ca

^{٤٢} مثل "جمعية تجمع النيجريين في كندا" www.nigeriens-au-canada.org

ملاحظة: نظراً للأحداث السياسية التي وقعت في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠، لم يتمكن فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة من إتمام مهام بعثة جمع المعلومات. وبالتالي، فإن هذا الفصل حول النيجر يستند إلى الأبحاث المكتنية التي قامت بها أمانة سرّ هجرة العبور عبر المتوسط، والمعلومات المحدودة التي جمعها فريق المشروع خلال البعثة، وأعمال المتابعة التي قام بها مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

نتائج الجردة

- تجديد جوازات السفر وغيرها من الوثائق؛
- استقبال طلبات للحصول على بطاقات الهوية، أو شهادات الولادة، أو غيرها؛ إلخ.

الجدول ٢-٣ النيجر: وزارة الخارجية والتعاون	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال بالوزارة
تنظيم دوري للأنشطة الثقافية والرياضية من خلال السفارات و/أو القنصليات.	١. السفارات والقنصليات المالية في الخارج؛
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	
نشر المعلومات حول فرص الاستثمار في النيجر ووضعها بتصرف المستثمرين المحتملين.	

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.
المصدر: سفارة النيجر في كندا www.ambanigeracanada.ca، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/١٢

٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات

لا وجود لمؤسسة أو آلية واحدة في النيجر مسؤولة عن التنسيق بين المؤسسات حول القضايا المتعلقة بالهجرة و/أو جاليات المهاجرين^{٤٣}. لكن في ما يتعلق بصياغة السياسات، أنشأت السلطات المعنية عام ٢٠٠٧ لجنة مشتركة بين الوزارات، وأوكلت إليها مهمة صياغة هيكلية عمل وطنية للسياسات المتعلقة بالهجرة^{٤٤}.

ترمي هذه اللجنة إلى تحقيق الأهداف التالية^{٤٥}:

- تحليل القضايا المتعلقة بالهجرة في النيجر؛
- تطوير هيكلية عمل استراتيجية مرتبطة بالهجرة؛
- صياغة هيكلية عمل وطنية للسياسات المتعلقة بالهجرة؛
- صياغة خطة عمل تُعنى بتطبيق هيكلية العمل الوطنية للسياسات المتعلقة بالهجرة؛ إلخ.

تضمّ هذه اللجنة بين أعضائها ممثلين عن المؤسسات الوطنية التالية^{٤٦}:

^{٤٣} مقابلة مع ممثل عن وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج

^{٤٤} المرجع نفسه؛ القرار رقم ٢٣٥ الصادر في ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٧: المتعلق بتأسيس لجنة مشتركة بين الوزارات، وتحديد بنيتها وخصائصها، مهمتها صياغة هيكلية عمل وطنية للسياسات المتعلقة بالهجرة.

^{٤٥} المرجع نفسه.

^{٤٦} المرجع نفسه.

نتائج الجرد

■	وزارة الخارجية	■	وزارة المرافق العامة والعمل
■	وزارة الاقتصاد والموارد المالية	■	وزارة العدل
■	وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج	■	وزارة الدفاع
■	وزارة التنمية المجتمعية والإقليمية	■	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات
■	وزارة السكان والإصلاحات الاجتماعية	■	وكالة مراقبة الأقاليم

٢-٣ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين

من المؤسسات الدولية التي تعالج المسائل المتعلقة بالهجرة في النيجر، نذكر:

■ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النيجر (بالفرنسية)

■ المنظمة الدولية للهجرة (بالفرنسية)

ومن أصحاب المنفعة الآخرين:

■ المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا (بالفرنسية) ومجلس إدارته الوطني لدولة النيجر.

■ بعثة الاتحاد الأوروبي إلى جمهورية النيجر (بالفرنسية): بفضل بعض أطر العمل الاستراتيجية، مثل ورقة استراتيجية دولة النيجر والبرنامج الإرشادي الوطني في النيجر لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (بالفرنسية) الصادرين عن الاتحاد الأوروبي، تأسست آلية جديدة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والنيجر بموجب الصندوق الأوروبي للتنمية العاشر (بالانكليزية) الذي يشمل الفترة الممتدة بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٣. أما المواضيع الأساسية التي تطرحها الورقة الاستراتيجية والبرنامج الإرشادي الوطني بالنسبة لدولة النيجر بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، فهي^{٤٧}:

١. تعزيز التطور الاقتصادي في المناطق الريفية وتحسين مستوى الاندماج الإقليمي؛
٢. إدارة الحكم وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية؛
٣. دعم الميزانية العامة.

٢-٤ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين

في ما يتعلق بالأبحاث حول المسائل المرتبطة بالمهاجرين النيجريين، يعتبر معهد الأبحاث "مختبر الدراسات والأبحاث حول القوى الديناميكية الاجتماعية والتنمية المحلية" (بالفرنسية) وجامعة عبدو موموني في نيامي (بالفرنسية) مؤسستين أكاديميتين لهما مكانة مهمة في النيجر في هذا المجال.

لكن لا تتوفر معلومات كثيرة عن المنظمات غير الحكومية النيجرية التي تهتمّ بالمسائل المتعلقة بجاليات المغتربين^{٤٨}. في الواقع، تعمل المنظمات غير الحكومية المتواجدة في النيجر والمهتمة بموضوع الهجرة على القضايا المتعلقة بمكافحة الإتجار^{٤٩}.

^{٤٧} ورقة استراتيجية دولة النيجر الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

^{٤٨} مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

^{٤٩} المرجع نفسه.

ملاحظة: نظراً للأحداث السياسية التي وقعت في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠، لم يتمكن فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة من إتمام مهام بعثة جمع المعلومات. وبالتالي، فإن هذا الفصل حول النيجر يستند إلى الأبحاث المكتتبية التي قامت بها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط، والمعلومات المحدودة التي جمعها فريق المشروع خلال البعثة، وأعمال المتابعة التي قام بها مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

نتائج الجردة

٣-٢ الممارسات المؤسسية

ملاحظة: يورد هذا القسم معلومات حول أهم المبادرات التي قامت بها المؤسسات الوطنية والولوية، وذلك وفقاً لملاحظات فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، حتى فترة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠. لكن بعد الأحداث السياسية في النيجر، وما تلا ذلك من تغيير للحكومة، أحيط فريق المشروع علماً بأن وزارة الخارجية والاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج قد حلت محل وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج. أما بنية هذه الوزارة وصلاحياتها، فما زالت غير محددة. في ما يتعلق ببقية المؤسسات الوطنية المسؤولة عن قضايا النيجريين بالخارج، لم تتوفر أي معلومات حول احتمال إعادة هيكلتها أو تنظيمها.

١-٣-٢ المؤسسات الوطنية

طرحت السلطات الوطنية في النيجر عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي؛ وقد ركزت بشكل أساسي على عملية جمع البيانات، الاتصال بالنيجريين المقيمين بالخارج، وعودة مهارات المهاجرين ومواردهم إلى البلد الأم.

الجدول ٢-٤ النيجر: مبادرات المؤسسات الوطنية			
الهدف	التعاون	المبادرة	المؤسسة الوطنية
الأهداف الأساسية: تعزيز الربط بالنيجريين المقيمين بالخارج وجمع البيانات اللازمة حول موصفاتهم وخصائصهم لصياغة سياسة مناسبة قائمة على المعارف.	السفارات والقنصليات النيجرية	تنظيم الوزارة لبعثات استكشافية في أبرز دول المقصد الأفريقية التي يتوجه إليها المهاجرون النيجريون	وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج
في آذار/مارس ٢٠١٠، نظمت وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج ثنائي بعثات استكشافية: ٧ منها إلى دول غرب أفريقيا (مالي، ساحل العاج، توغو، بنين، غانا، بوركينا فاسو ونيجيريا) وواحدة إلى وسط أفريقيا (الكاميرون).			

ملاحظة: نظراً للأحداث السياسية التي وقعت في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠، لم يتمكن فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة من إتمام مهام بعثة جمع المعلومات. وبالتالي، فإن هذا الفصل حول النيجر يستند إلى الأبحاث المكتوبة التي قامت بها أمانة سرّ هجرة العبور عبر المتوسط، والمعلومات المحدودة التي جمعها فريق المشروع خلال البعثة، وأعمال المتابعة التي قام بها مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

نتائج الجردة

وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج	تنظيم الوزارة لبعثات استكشافية في فرنسا، وهي لولة مقصد مهمة بالنسبة للمهاجرين النيجريين.	غير متوافر	الأهداف الأساسية: ١. توفير معلومات حول فرص الاستثمار والمحفظات اللازمة التي تشجع المهاجرين النيجريين في الخارج على الاستثمار؛ ٢. تعريف المغتربين النيجريين إلى برنامج "توكتن" الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتشجيعهم على المساهمة فيه؛ إلخ.
وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج	إعداد إحصاء رسمي حول الهجرة بالتعاون مع العديد من أصحاب المنفعة على الصعيدين الوطني والدولي في النيجر. ومن المتوقع أن يجرى هذا الإحصاء في العام ٢٠١٠.	العديد من أصحاب المنفعة الوطنيين والدوليين	الأهداف الأساسية: جمع البيانات حول جاليات المغتربين النيجريين، وموصفاتهم، وتوزيعهم الجغرافي، والأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة، وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، إلخ.
المجلس الأعلى للنيجريين بالخارج	تنظيم الأنشطة الثقافية والاجتماعية	مكاتب المجلس الأعلى للنيجريين بالخارج في دول المقصد	الأهداف الأساسية: تعزيز الروابط بين النيجريين المقيمين بالخارج وتوظيف الروابط الثقافية بالنيجر.
وزارة الصناعة والتجارة	"دليل للمستثمرين" في النيجر	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النيجر (بالفرنسية)	الأهداف الأساسية: عرض الإجراءات الواجب اتباعها عند الاستثمار في النيجر، كطريقة لتسهيل الاستثمارات وجذب المستثمرين.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: إجابة وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج عن دليل المناقشة المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة خلال اجتماع هجرة العبور عبر المتوسط الأقتصادي في لاهاي في ٢٣-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩؛ ومقابلة مع ممثل عن وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج.			

ملاحظة: نظراً للأحداث السياسية التي وقعت في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠، لم يتمكن فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة من إتمام مهام بعثة جمع المعلومات. وبالتالي، فإن هذا الفصل حول النيجر يستند إلى الأبحاث المكتوبة التي قامت بها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط، والمعلومات المحدودة التي جمعها فريق المشروع خلال البعثة، وأعمال المتابعة التي قام بها مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

نتائج الجردة

بالإضافة إلى ذلك، تتولى الحكومة النيجرية، بدعم من المجتمع الدولي، تطبيق المشاريع الأساسية التالية التي تساهم في عودة موارد المهاجرين إلى أرض الوطن:

الجدول ٢-٥ النيجر: المبادرات الوطنية المطبقة بدعم من المجتمع الدولي		
الهدف	الوكالة/الوزارة	آلية الدعم
الأهداف الأساسية: المساهمة في تعزيز القدرات البشرية والفنية للنيجر من خلال نقل المعارف والخبرات التي يتمتع بها المغتربون النيجريون، كوسيلة للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ومن المتوقع أن يركز المشروع، في مرحلته التجريبية، على قطاع التربية.	المناح: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النيجر (بالفرنسية) الشركاء على الصعيد الوطني: - وزارة الاندماج الأفريقي و النيجريين بالخارج - جامعة عبو موموني في نيامي (بالفرنسية)	برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (توكنن) الخاص بالنيجر (بالفرنسية) (يجري تطبيقه في الوقت الحالي)
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: الموقع الإلكتروني لبرنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (توكنن) الخاص بالنيجر		

ملاحظة: نظراً للأحداث السياسية التي وقعت في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠، لم يتمكن فريق المشروع المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة من إتمام مهام بعثة جمع المعلومات. وبالتالي، فإن هذا الفصل حول النيجر يستند إلى الأبحاث المكتنية التي قامت بها أمانة سر هجرة العبور عبر المتوسط، والمعلومات المحدودة التي جمعها فريق المشروع خلال البعثة، وأعمال المتابعة التي قام بها مكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر.

نتائج الجردة

٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة

طرحت السلطات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة المتواجدة في مالي عدة مبادرات متعلقة بحاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٢-٢ النيجر: مبادرات المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة			
الهدف	التعاون	المبادرة	الوكالة
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>١. تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للسلطات الوطنية؛</p> <p>٢. مساعدة السلطات الوطنية في استخدام الموارد البشرية، والتقنية، والمالية للمهاجرين النيجريين بشكل أفضل.</p>	<p>وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج</p>	<p>مشروع تجريبي: إعداد ملف بمواصفات النيجريين بالخارج (من المتوقع تطبيقه في نيسان/أبريل ٢٠١٠)</p>	<p>المنظمة الدولية للهجرة (بالإنكليزية)</p>
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>١. تعزيز قدرة النيجر الإدارية على جمع الأبحاث والبيانات المتعلقة بالهجرة وتوظيفها بشكل أفضل؛</p> <p>٢. تعزيز قدرات الحكومة النيجرية على تحليل البيانات والسياسات المعنية داخل دول محدّدة في غرب ووسط أفريقيا، وفي ما بين هذه الدول، بهدف التخطيط لصياغة سياسة استراتجية، من خلال إتمام ملفات عن الهجرة في كل من هذه الدول؛</p> <p>٣. تحسين قدرة الحكومة النيجرية على صياغة سياسات شاملة ومتناسكة على المستوى الإقليمي؛ إلخ.</p>	<p>المانحون:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المفوضية الأوروبية (بالإنكليزية) - حكومة بلجيكا - حكومة سويسرا 	<p>إعداد ملفات عن الهجرة في دول معينة في غرب ووسط أفريقيا - أداة لصياغة سياسة استراتجية (انتهى المشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)</p>	<p>المنظمة الدولية للهجرة (بالإنكليزية)</p>

ملاحظة: هذه اللوحة غير شاملة.

المصدر: الموقع الإلكتروني لمكتب المنظمة الدولية للهجرة في النيجر

نتائج الجردة

التحديات الأساسية (قبل وقوع الأحداث السياسية في النيجر في شباط/فبراير ٢٠١٠):

- تعترف وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج بالأهمية البالغة التي يتمتع بها موضوع الهجرة والتنمية، وبالذور الناشط الذي يمكن أن يؤديه المهاجرون النيجريون في بلدان الاغتراب في سبيل تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. لكن لما كانت الوزارة ما تزال حديثة العهد، وبما أنّ بناها الداخلية لم تتبلور بعد، فمن العراقيل التي تواجهها الوزارة لتطوير استراتيجيتها، نذكر **نقص البيانات المتوفرة** حول مواصفات جاليات المهاجرين النيجريين، **والإمكانيات المحدودة في مجال إجراء الأبحاث** وجمع البيانات.
- يعتبر برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (توكتن) مشروعاً أساسياً يجري تطبيقه في الوقت الحالي في النيجر، كما إنه أحد أفنية الاتصال الأساسية التي تعتمد عليها وزارة الاندماج الأفريقي والنيجريين بالخارج. لكن من الصعوبات التي تواجهها الوزارة في مجال الاتصال بالمغتربين النيجريين، **محدودية مواردها**، وعجزها عن تطبيق عدة أفنية ومبادرات للاتصال والتواصل، لا سيما عن طريق إنشاء موقع إلكتروني مخصص لها.
- من خلال حرمان النيجريين المقيمين بالخارج- الذين اكتسبوا، بملء إرادتهم، جنسية أجنبية- من حقهم بجنسية مزدوجة، يواجه النيجر صعوبات على صعيد **تقويض الجهود** التي تبذلها الحكومة في سبيل تعزيز الرابط بين جاليات المغتربين النيجريين وتشجيع المهاجرين على المساهمة في عملية بناء قدرات البلاد.

التجربة النيجيرية

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جدة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

جدول المحتويات

معلومات عامة ٣

٣	١-١ تاريخ الهجرة
٥	٢-١ السلطات المختصة
٦	٣-١ دول المقصد
٧	٤-١ الخصائص عامة لجماعات المغتربين
٨	٥-١ الحوالات المالية المقدّرة
٩	٦-١ مميزات الدولة

نتائج الجردة ١٠

١٠	١-٢ إطار عمل التشريعات والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين
١٠	١-١-٢ التشريعات الوطنية
١١	٢-١-٢ التشريعات الدولية
١١	٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية
٢١	٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون
١٢	١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين
١٦	٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات
١٧	٣-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين
١٨	٤-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين
١٩	٣-٢ الممارسات المؤسساتية
١٩	١-٣-٢ المؤسسات الوطنية
٢٢	٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة

١-١ تاريخ الهجرة

تتميز الهجرة النيجيرية المعاصرة بأنماطها وتحركاتها المعقدة، كما هي الحال في معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء^١. ولما كانت نيجيريا دولة منشأ وعبور ومقصد بالنسبة لتدفقات الهجرة، فإنّ الهجرة الحديثة من نيجيريا تتميز بأربع مراحل أساسية بارزة^٢، هي:

- بين ١٩١٤ والسنتين الأولى من الهجرة: خلال الاستعمار والفترة التي تلت نهاية الاستعمار مباشرة، كان المهاجرون النيجيريون المتوجّهون إلى خارج القارة الأفريقية يقصدون المملكة المتحدة بشكل أساسي، وذلك بهدف متابعة تحصيلهم العلمي لنيل الشهادات العليا. وقد استمرت تحركات الهجرة هذه حتى بعد أن نالت نيجيريا استقلالها عام ١٩٦٠. إلى جانب المملكة المتحدة، ازدادت أهمية الولايات المتحدة الأميركية كدولة مقصد، وبالتحديد لأسباب تتعلق بالدراسة والعمل وتطبيق المشاريع التجارية. فضلاً عن ذلك، أقدم العديد من المواطنين أصحاب المهارات المتدنية على الهجرة نحو دول أفريقية أخرى خلال فترة الاضطرابات الأهلية في البلاد.
- بين السنتين والثمانينات الموجة الثانية من الهجرة: إثر نشوب أزمة النفط وازدياد عائدات النفط بشكل ملحوظ، تحولت نيجيريا إلى دولة مقصد بالنسبة لتدفقات الهجرة الأفريقية. لكن بعد انخفاض أسعار النفط في بداية الثمانينات، إضافة إلى انعدام الاستقرار السياسي واندلاع الاضطرابات الأهلية، قامت نيجيريا بطرد عدد كبير من المهاجرين، بحيث تحولت من دولة تستقبل المهاجرين بشكل صرف إلى دولة تصدر المهاجرين لا غير. في تلك الآونة أيضاً، بدأ المواطنون النيجيريون يهاجرون نحو بعض الدول مثل غانا، الكاميرون، الغابون، بوتسوانا وجنوب أفريقيا.
- بين الثمانينات والتسعينات الموجة الثالثة من الهجرة: نتيجة للاضطرابات الأهلية، أقدم العديد من النيجيريين أصحاب المهارات العالية على مغادرة البلاد، بسبب تدني نسبة الأجور وانعدام الأمن البشري^٣. وفيما شهدت فترة السنتين عودة المهاجرين النيجيريين إلى بلادهم بعد إتمام دراستهم بشكل عام، أدى الانكماش الاقتصادي في الثمانينات، إلى جانب عوامل أخرى، في زيادة نسبة الهجرة الدائمة المنطلقة من نيجيريا^٤.

^١ أدبيجو، أديرانتي، تغيير أنماط الهجرة في أفريقيا، مصدر معلومات الهجرة

^٢ دي هاس، هاين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الهجرة الدولية والتنمية الوطنية: وجهات النظر والمبادرات الخاصة بالسياسات في دول المنشأ. حالة نيجيريا. وثائق عمل سلسلة الهجرة والتنمية. تقرير رقم ٦. تقرير أعدّ لجامعة رادبود، نيجمغن، والمديرية العامة للتعاون الدولي، ووزارة خارجية هولندا.

^٣ إجابة المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^٤ نواجويبا شينيدوم، ٢٠٠٥، الهجرة الدولية وأساليب كسب العيش في جنوب شرق نيجيريا، أفكار حول الهجرة العالمية، رقم ٥٠، اللجنة العالمية للهجرة الدولية، جنيف، سويسرا.

■ بين التسعينات وحتى اليوم **الموجة الرابعة من الهجرة:** خلال التسعينات، ازدادت أهمية إسبانيا وإيطاليا وإيرلندا كدول مقصد بالنسبة للمهاجرين النيجريين؛ كذلك كانت الحال في ما يتعلق بجنوب أفريقيا بدءاً من العام ١٩٩٤. في الوقت نفسه، طرأ تغيير على طبيعة تحركات الهجرة النيجيرية، فتحوّلت من هجرة مؤقتة بشكل غالب إلى استقرار دائم في الخارج. لكن نتيجةً لازدياد ضغوطات الهجرة، بدأت موجة الهجرة النيجيرية الحديثة إلى أوروبا تشمل أعداداً كبيرة من المهاجرين غير الموثقين، واللاجئين وملتمسي اللجوء، إضافةً إلى المجموعات الأكثر تعرّضاً لخطر الاستغلال وسوء المعاملة (كضحايا الإتجار والتهرب وغيرهم). بالإضافة إلى ذلك، تمثّل هجرة اليد العاملة ذات المهارات العالية أحد أهم مظاهر الهجرة النيجيرية إلى الخارج، وهي تثير العديد من المخاوف في ما يتعلق بتدفق المعرفة والخبرات إلى خارج البلاد^٥. لكنّ الإمكانات التي تتمتع بها جاليات المغتربين، ومساهماتهم في تنمية البلاد، تظهر تدفق المعرفة إلى الداخل.

تعتبر العوامل التي تؤثر على الهجرة النيجيرية إلى الخارج داخلية (عوامل جذب) وخارجية (عوامل دفع) على السواء. ومع أنّ الأسباب التي تدفع إلى الهجرة نحو الخارج متعددة الأوجه، إلا أنّ العوامل الاقتصادية تمثّل أحد أهم أسباب الهجرة النيجيرية الحديثة^٦، كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول ١-١ نيجيريا: العوامل المؤثرة على هجرة النيجريين إلى الخارج	
عوامل الدفع	
العوامل السياسية	انعدام الاستقرار السياسي
العوامل الاقتصادية	ظروف العيش المتردية
	انعدام الآفاق الاقتصادية*
	البطالة**
	رواتب متدنية
التفاوت الاقتصادي بين الولايات النيجيرية	
العوامل الديموغرافية	ازدياد الضغوطات الديموغرافية***
العوامل البيئية	الضغط البشري على الموارد الطبيعية، وبالتحديد في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية
	تحلّل التربة وهجر القطاعات الريفية والزراعية
عوامل الجذب	
عوامل سوق العمل	فرص عمل والحصول على أجور أفضل
العوامل الاجتماعية	لمّ شمل الأسر
	فرص التحصيل العلمي/التدريب
	الشبكات الاجتماعية

^٥ على سبيل المثال، أثار أصحاب المنفعة في الوطن مخاوفهم من تأثير خسارة اليد العاملة الماهرة على البلاد (المصدر: إجابة اللجنة الوطنية للاجئين عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة).

^٦ نواجيوبا شينيدوم، ٢٠٠٥، الهجرة الدولية وأساليب كسب العيش في جنوب شرق نيجيريا، أفكار حول الهجرة العالمية، رقم ٥٠، اللجنة العالمية للهجرة الدولية، جنيف، سويسرا.

* بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، كان ٨٣,٩٪ من سكان نيجيريا، وفقاً للتقديرات، يعيشون لقاء أقل من دولارين أميركيين يومياً. وفي العام ٢٠٠٧، حلت نيجيريا في المرتبة ١٥٨ من أصل ١٨٢ دولة وفقاً لمؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (المصادر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩)

** تراوحت نسبة البطالة في نيجيريا، وفقاً للأرقام الرسمية، بين ٥,٣٪ و١٢٪ خلال السنوات الأخيرة (المصادر: ورقة استراتيجية دولة النيجر لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية).

*** عام ٢٠٠٧، قُدِّر معدل النمو السكاني في نيجيريا بـ ٣,٢٪ (المصادر: ورقة استراتيجية دولة نيجيريا لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية)

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصادر: نواجيوبا شينيدوم، ٢٠٠٥، الهجرة الدولية وأساليب كسب العيش في جنوب شرق نيجيريا، أفكار حول الهجرة العالمية، رقم ٥٠، اللجنة العالمية للهجرة الدولية، جنيف، سويسرا؛ دي هاس، هاين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الهجرة الدولية والتنمية الوطنية: وجهات النظر والمبادرات الخاصة بالسياسات في دول المنشأ. حالة نيجيريا. وثائق عمل سلسلة الهجرة والتنمية. تقرير رقم ٦. تقرير أعد لجامعة رادبود، نيجمغن، والمديرية العامة للتعاون الدولي، ووزارة خارجية هولندا؛ إجابة اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ اللجنة البريطانية العليا؛ بعثة الاتحاد الأوروبي إلى جمهورية نيجيريا الفدرالية؛ وزارة العمل الفدرالية؛ المساعد الخاص لنائب رئيس إدارة الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية؛ ومصرف نيجيريا المركزي.

٢-١ السلطات المختصة

الجدول ٢-١ نيجيريا: أهم السلطات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين

مجالات المسؤولية	الوزارة	الوكالة/الشخص المعين
المسؤوليات الأساسية: ١. حماية حقوق النيجريين المقيمين بالخارج؛ ٢. إعداد الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالهجرة؛ إلخ.	وزارة الخارجية (بالانكليزية)	غير متوافرة
المسؤولية الأساسية: معالجة المسائل المتعلقة بالهجرة وتشجيع جاليات المغتربين على المشاركة في عملية التنمية ضمن نيجيريا؛ إلخ.	بعبته رئيس نيجيريا	المساعد الخاص لنائب رئيس إدارة الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية
المسؤوليات الأساسية: ١. المحافظة على الحوار مع جاليات المغتربين؛ ٢. استقطاب النيجريين المقيمين بالخارج لتنفيذ أنشطة بناء القدرات؛ ٣. التواصل مع البعثات الدبلوماسية النيجيرية في الخارج؛ والمنظمات غير الحكومية (مثل منظمة النيجريين في بلدان الشتات) والشبكات المهنية والمنظمات الأهلية، بهدف إشراك جاليات المغتربين في الأنشطة التطوعية الرامية إلى التنمية الوطنية؛ إلخ.	مكتب الأمين العام لحكومة الجمهورية الاتحادية	الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية
المسؤولية الأساسية: العمل بصفتها المؤسسة الوطنية الرائدة المسؤولة عن إدارة وتنسيق عملية صياغة السياسات بشكل عام وتنظيم الأنشطة المتعلقة بالهجرة.	تحت إشراف الأمين العام لحكومة الجمهورية الاتحادية	اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين
المسؤولية الأساسية: تحديد القضايا المتعلقة بالتنمية الوطنية وتقديم الاستشارات إلى الحكومة الاتحادية بهذا الشأن؛ إلخ.	غير متوافرة	لجنة التخطيط الوطنية (بالانكليزية)

اللجنة الوطنية للسكان	غير متوافرة	المسؤولية الأساسية: جمع البيانات والإحصائيات المتعلقة بالجوانب الديموغرافية وتحليلها، بما في ذلك مسألة الهجرة، عن طريق الإحصاء الوطني للسكان بشكل خاص.
مكتب خدمات الهجرة في نيجيريا (بالانكليزية)	وزارة الداخلية الاتحادية	المسؤوليات الأساسية: ١. تطبيق القوانين والسياسات والأنظمة المتعلقة بالهجرة من نيجيريا وإليها؛ ٢. إصدار جوازات السفر للمواطنين النيجيريين؛ إلخ.
غير متوافرة	الوزارة الاتحادية للعمل والإنتاجية	المسؤوليات الأساسية: ١. صياغة السياسات المتعلقة بشروط العمل وتوفير الحماية للعمّال، وتطبيقها ومراقبتها ومراجعتها؛ ٢. جمع المعلومات المرتبطة بسياسة العمل وتنفيذ الدراسات اللازمة في هذا المجال؛ ٣. تنسيق الشؤون الدولية المتعلقة بقطاع العمل؛ ٤. المحافظة على علاقة وطيدة بالمنظمات المحلية والدولية التي تعالج شؤون التوظيف، والعمل، والإنتاجية، والأمن في محيط العمل، وهجرة العمل؛ إلخ.
لجنة تشجيع الاستثمارات في نيجيريا (بالانكليزية)	غير متوافرة	المسؤوليات الأساسية: تشجيع إنفاق الاستثمارات داخل نيجيريا وتسهيلها وتنسيقها.
اللجنة المعنية بشؤون الشتات (بالانكليزية)	مجلس النواب، الجمعية الوطنية	المسؤوليات الأساسية: تعزيز الروابط بالنيجيريين المقيمين بالخارج وتوطيد العلاقات بين جاليات المغتربين ووطنهم الأم بهدف تأمين التنمية الوطنية.

٣-١ دول المقصد

يتوجه المهاجرون النيجيريون بالإجمال نحو الدول المنتسبة^٧ إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بالانكليزية)، على غرار غانا والنيجر وتشاد وساحل العاج. ومن الدول الأفريقية الأخرى التي تجذب النيجيريين، نذكر جنوب أفريقيا، الكاميرون واليابون. أما خارج القارة الأفريقية، فتمثّل الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، إيرلندا، كندا، المملكة العربية السعودية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (وبالتحديد إيطاليا وألمانيا) أهمّ دول المقصد بالنسبة للنيجيريين بالخارج. صحيحٌ أنّ المملكة المتحدة تعتبر إحدى أبرز الدول التي تستقبل المهاجرين النيجيريين، نظراً لما تمثّله من روابط لغوية واستعمارية، إلا أنّ الهجرة النيجيرية إلى الخارج تتميز بتنوّع الوجهات التي يسلكها النيجيريون.

^٧ الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي: بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا كوناكري، غينيا بياو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون وتوغو.

الجدول ٣-١ نيجيريا: معدّل توزيع الجاليات النيجيرية في بعض دول المقصد المنتسبة إلى منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي

السكان المهاجرون	الدولة	العام
١٦٠٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٤
٩٠٠٠٠	المملكة المتحدة	٢٠٠١
١٦١٨٣	ألمانيا	٢٠٠٢
٩٢٢٥	إيرلندا	٢٠٠٢
٤٥٦٤	هولندا	٢٠٠٣
١٧٠٠٠	إيطاليا	٢٠٠٣
١٦٣٦	بلجيكا	٢٠٠٤

المصادر: دي هاس، هاين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الهجرة الدولية والتنمية الوطنية: وجهات النظر والمبادرات الخاصة بالسياسات في دول المنشأ. حالة نيجيريا. وثائق عمل سلسلة الهجرة والتنمية. تقرير رقم ٦. تقرير أعدّ لجامعة رادبود، نيجمغن، والمديرية العامة للتعاون الدولي، ووزارة خارجية هولندا؛ <http://www.migrationinformation.org>؛ هرنانديز-كوس؛ راوول وإغويغو بان، شينبير، ٢٠٠٧، أروقة الحوالات المالية بين المملكة المتحدة ونيجيريا- تحديات اعتناق أنظمة التحويل الرسمية في بيئة مالية مزدوجة (٢٠٠٧)، وثيقة عمل البنك الدولي رقم ٩٢؛ بلاك ريتشارد، أماساري، مويوسو شانون وراجوتيا رادها، ٢٠٠٤، الهجرة والسياسة المالية للفقر في غرب أفريقيا، مركز ساسكس للأبحاث المتعلقة بالهجرة، وثيقة عمل ج.٨.

وفقاً للبحث الصادر عن البنك الدولي، بعنوان أروقة الحوالات المالية بين المملكة المتحدة ونيجيريا- تحديات اعتناق أنظمة التحويل الرسمية في بيئة مالية مزدوجة (٢٠٠٧) (بالانكليزية)، يُقدّر عدد النيجيريين المقيمين في المملكة المتحدة بتسعين ألف مهاجر^٨. لكنّ هذا الرقم لا يأخذ بعين الاعتبار المواطنين البريطانيين المتحدّرين من أصل نيجيري أو المهاجرين غير الموثّقين. جدير بالذكر أنّ أغلبية النيجيريين بالخارج يقيمون في دول ناطقة باللغة الانكليزية. فحوالي ٥٥٪ من المواطنين النيجيريين المقيمين خارج القارة الأفريقية يقطنون في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يقطن في المملكة المتحدة ١٠٪ منهم تقريباً^٩. وتفيد المصادر نفسها أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تصدر حوالي ستة آلاف بطاقة خضراء للنيجيريين في السنة^{١٠}، وأنّ كلاً من حاملي هذه البطاقات يهاجر بصحبة ما معدّله ثلاثة من الأشخاص العالة عليه كحدّ أقصى^{١١}. لكنّ النيجيريين بدأوا يهاجرون بشكل متزايد أيضاً، وخلال السنوات الأخيرة خاصةً، إلى دول غير ناطقة باللغة الانكليزية، مثل ألمانيا، اليونان، إيطاليا، هولندا، إسبانيا وغيرها. بدورها، ازدادت أهمية دولة جنوب أفريقيا بصفتها مقصداً للنيجيريين، نظراً لتشدّد أوروبا القيود على سياساتها الخاصة بالهجرة إلى الداخل^{١٢}. في هذا السياق، يورد الجدول ٣-١ تقديرات عن النيجيريين المقيمين في بعض الدول المنتسبة إلى منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. لكن، تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأرقام لا تقدّم صورة دقيقة عن حجم الهجرة النيجيرية إلى الخارج، نظراً إلى الشوائب والثغرات التي تميّز الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالهجرة.

٤-١ الخصائص عامة لجماعات المغتربين

لا تتوافر معلومات دقيقة ومفصّلة حول العدد الإجمالي للمهاجرين النيجيريين. لكنّ ورقة استراتيجية الحدّ من الفقر في نيجيريا لعام ٢٠٠٤ (بالانكليزية) قدّرت أنّ مليوني مواطن نيجيري، معظمهم من أصحاب المهارات العالية، قد هاجروا إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

^٨ هرنانديز-كوس؛ راوول وإغويغو بان، شينبير، ٢٠٠٧، أروقة الحوالات المالية بين المملكة المتحدة ونيجيريا- تحديات اعتناق أنظمة التحويل الرسمية في بيئة مالية مزدوجة (٢٠٠٧)، وثيقة عمل البنك الدولي رقم ٩٢.

^٩ المرجع نفسه.

^{١٠} المرجع نفسه.

^{١١} المرجع نفسه.

^{١٢} المرجع نفسه.

مع أنّ النيجيريين الموجودين بالخارج يفدون من مختلف أنحاء نيجيريا، إلا أنّ أهمّ مناطق الأصل هي النواحي الجنوبية، الجنوبية الشرقية، الشمالية الوسطى والجنوبية الغربية من البلاد^{١٣}. ويبدو أنّ أكثرية المهاجرين النيجيريين المتواجدين في المملكة المتحدة ينتمون إلى فئة "الإيبو" الإثنية المنتشرة في جنوب شرق البلاد، إضافةً إلى مجموعة "اليوروبا" في الناحية الجنوبية الغربية، وبدرجة أقل مجموعتي "الإيدو" و"الأوغوني". أما تدفقات المهاجرين المسلمين في شمال البلاد، وبالتحديد "الهوسا"، فتتوجه على ما يبدو إلى دول الخليج^{١٤}.

لطالما كانت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية دولتي مقصد بالنسبة للمهاجرين النيجيريين أصحاب المهارات العالية، فيما تألّفت تدفقات الهجرة النيجيرية نحو الدول الأوروبية الداخلية، بشكل عام، من المهاجرين الأقل كفاءةً. ويطغى العنصر الأثني، أكثر فأكثر، على العمّال النيجيريين المهاجرين للعمل في قطاع الصحة بشكل خاص (من مرضين وأطباء إلخ). فضلاً عن ذلك، تفيد إحصائيات البنك الدولي (بالانكليزية) أنّ ٣٦,١٪ من إجمالي المهاجرين النيجيريين قد تلقوا تعليماً جامعياً^{١٥}. كما يورد المصدر نفسه أنّ ٤,٣٪ من الأطباء المدرّبين في نيجيريا تقريباً، و١٣,٦٪ من طاقم التمريض، قد غادروا البلاد^{١٦}.

٥-١ الحوالات المالية المقدّرة

تستقبل نيجيريا القدر الأكبر من الحوالات المالية في أفريقيا^{١٧}. فوفقاً لمصرف نيجيريا المركزي (بالانكليزية)، ازدادت الحوالات من ١,٤ مليار دولار أميركي عام ٢٠٠٢ إلى ٢,٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤، و١٧,٩ مليار عام ٢٠٠٧^{١٨}. لكن تفترض بعض المصادر أنّ التدفقات المالية إلى نيجيريا أكثر من ذلك بكثير، بالنظر إلى الثغرات التي تشوب عملية جمع البيانات، والاستخدام المتكرر لأقنية تحويل الأموال غير الرسمية. ولعل الوسيلة الأكثر شيوعاً لإرسال الأموال بطريقة غير رسمية هي الطلب من شخص مسافر إلى نيجيريا أن يحمل معه الأموال أو الحوالات "العينية"، كالسيارات أو الملابس أو بطاقات الهاتف، إلخ^{١٩}.

وحدها المصارف مخرّجة تسليم الحوالات المالية في نيجيريا بموجب رخص من الدولة^{٢٠}. أما مكاتب تحويل المبالغ النقدية، فتحتاج إلى عقد شراكات مع المصارف النيجيرية كي تتمكن من إنجاز هذه المعاملات^{٢١}. ومن الوسائل التكنولوجية الأخرى التي وضعتها صناعة الاتصالات بمتناول المواطنين، نذكر الحوالات المالية بقيمة البطاقات الهاتفية^{٢٢}.

تمثّل الحوالات المالية ثاني أكبر مصدر للعملة الأجنبية المتدفقة إلى البلاد في نيجيريا، تماماً بعد عائدات تصدير النفط. وقد أظهرت دراسة صادرة عن مصرف نيجيريا المركزي أنّ الحوالات المالية المرسلة إلى البلاد بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، وخلال عام ٢٠٠٧، ساهمت مساهمة كبيرة في تعزيز إجمالي الناتج المحلي في نيجيريا، متخطية بذلك تدفقات رؤوس الأموال التقليدية، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة التنموية الرسمية، ومحفظة الاستثمارات^{٢٣}. فضلاً عن ذلك، تورد الدراسة المذكورة التي أجراها مصرف نيجيريا المركزي أنّ الحوالات المالية تستخدم، في المقام الأول، للقيام بأعمال الصيانة، ودفع الأقساط المدرسية، وإنفاق الاستثمارات وتكاليف العلاج الطبي. ولعلّ التزام المهاجرين بمساعدة أفراد أسرهم المحتاجين مادياً هو ميزة أساسية من ميزات الثقافة النيجيرية، والسبب الأساسي الذي يدفعهم إلى إرسال الحوالات المالية إلى أقاربهم وأصدقائهم في نيجيريا، لينفقونها إما بشكل فردي أو جماعي.

^{١٣} مقابلة مع الممثل عن اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين.

^{١٤} دي هاس، هاين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الهجرة الدولية والتنمية الوطنية: وجهات النظر والمبادرات الخاصة بالسياسات في دول المنشأ. حالة نيجيريا. وثائق عمل سلسلة الهجرة والتنمية. تقرير رقم ٦. تقرير أعدّ لجامعة راندبود، نيجينغ، والمديرية العامة للتعاون الدولي، ووزارة خارجية هولندا.

^{١٥} <http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1199807908806/Nigeria.pdf>، تمتّ زيارة الموقع في ٢٦/٣/٢٠١٠.

^{١٦} المرجع نفسه.

^{١٧} هرنانديز-كوس؛ راوول وإغويغو بان، شينبير، ٢٠٠٧، أروقة الحوالات المالية بين المملكة المتحدة ونيجيريا- تحديات اعتناق أنظمة التحويل الرسمية في بيئة مالية مزروجة (٢٠٠٧)، وثيقة عمل البنك الدولي رقم ٩٢.

^{١٨} مصرف نيجيريا المركزي، ٢٠٠٨، بيئة الحوالات في نيجيريا، قسم الأبحاث، مصرف نيجيريا المركزي، أبوجا، بحث رقم ٣٣.

^{١٩} هرنانديز-كوس؛ راوول وإغويغو بان، شينبير، ٢٠٠٧، أروقة الحوالات المالية بين المملكة المتحدة ونيجيريا- تحديات اعتناق أنظمة التحويل الرسمية في بيئة مالية مزروجة (٢٠٠٧)، وثيقة عمل البنك الدولي رقم ٩٢.

^{٢٠} المرجع نفسه.

^{٢١} المرجع نفسه.

^{٢٢} المرجع نفسه.

^{٢٣} مصرف نيجيريا المركزي (٢٠٠٨)، بيئة الحوالات في نيجيريا، قسم الأبحاث، مصرف نيجيريا المركزي، أبوجا، بحث رقم ٣٣.

مع أن نيجيريا تعتبر إحدى الدول الأكثر استقبالا للحوالات المالية في أفريقيا، إلا أن هذه الحوالات تتوزع بشكل غير متساو بين الولايات النيجيرية. فتؤول الحوالات في المقام الأول إلى مدينة لاغوس التي تستقبل ٦٠٪ منها، ثم مدينة أبوجا التي تتال ١٥٪. لكن بالنظر إلى أسعار الصرف المؤاتية في المدن الكبرى، فمن الشائع أن يتوجه النيجيريون من المدن الصغيرة والمناطق الريفية إلى المدن الكبرى لتسلم الحوالات المرسله إليهم من لاغوس أو أبوجا مباشرة^{٢٤}.

٦-١ مميزات الدولة

نتيجةً للتأثيرات السياسية والاقتصادية الإيجابية في نيجيريا، ازداد الأمل بعودة المهاجرين النيجيريين من الخارج ومساهماتهم في مشاريع التنمية المحلية^{٢٥}. في ما يتعلق بالدور الجوهري الذي تؤديه جاليات المغتربين النيجيريين على صعيد التنمية المحلية- وهذا أمر ليس بجديد^{٢٦}- فقد بدأت السلطات الرسمية في نيجيريا تحيط هذه المسألة باهتمامها الخاص. بالفعل، سعياً لإنشاء الروابط الوطيدة بين المغتربين النيجيريين والجمعيات والشعوب المحلية في أرض الوطن، ولتعزيز مشاركتهم في مشاريع التنمية الوطنية، باشرت الحكومة النيجيرية عام ٢٠٠٠ بمبادرة "الحوار الرئاسي مع النيجيريين بالخارج" التي تتضمن إجراء استشارات متنوِّعة، في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية بالتحديد. وكانت هذه الحوارات قد مهدت لإنشاء **منظمة النيجيريين في بلدان الشتات (نيديو)** (بالانكليزية)، وهي منظمة غير حكومية تأسست بفضل تشجيع الحكومة النيجيرية على إنشاء منتدى جامع للنيجيريين المقيمين بالخارج. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على فصل "نتائج الجردة".

^{٢٤} المرجع نفسه.

^{٢٥} لجنة التخطيط الوطنية النيجيرية، ٢٠٠٤، اقتباس دي هاس، ٢٠٠٤.

^{٢٦} لطالما ساهم النيجيريون بالخارج في تحسين معايير عيش الأسر والجماعات. ولعل التزام أصحاب المنفعة النيجيريين باستقطاب المواطنين بالخارج وإنشاء الروابط بينهم وبين نظرائهم المحليين هو اعتراف بدورهم المهم في عملية التنمية. (المصدر: إجابة المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، والخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية).

١-٢ إطار عمل التشايع والسياسات المتعلقة بجاليات المقترين

١-١-٢ التشايع الوطنية

تطبق السلطات النيجيرية أطر عمل تشريعية متنوّعة تنظّم شؤون الهجرة في نيجيريا. من التشايع الوطنية الرئيسية التي تتعلق بالهجرة من نيجيريا وإليها، نذكر ما يلي:

■ **قانون الهجرة لعام ٣٦٩١ (بالانكليزية):** يشمل الأحكام التي تُطبّق على الأجانب والمواطنين النيجيريين الذين يدخلون إلى نيجيريا أو يغادرون أراضيها.

لكن عندما يجري الحديث عن إطار عمل يحيط بسياسة حول الهجرة، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الحكومة الاتحادية كانت قد صاغت **مسوّدة لسياسة وطنية حول الهجرة**، وهي في طور صياغة **مسوّدة لسياسة حول هجرة العمل** (للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على الفصل ٢-٢-٢: التنسيق بين المؤسسات):

مسوّدة لسياسة حول الهجرة

توفّر مسوّدة السياسة الوطنية حول الهجرة ما يلي:

- إطار عمل يعالج مختلف جوانب الهجرة النيجيرية؛
- إطار عمل لتوطيد الصلة بين النيجيريين المقيمين بالخارج وتعزيز مساهمتهم في تطوير نيجيريا؛
- إطار عمل لدمج قضايا الهجرة بشكل أفضل في برنامج التنمية والحدّ من الفقر في نيجيريا.

لكن ما زال من المنتظر بعد أن تُحال هذه المسوّدة إلى المجلس التنفيذي الاتحادي في نيجيريا^{٢٧}.

مسوّدة لسياسة حول هجرة العمل

تعمل حكومة نيجيريا الاتحادية، في الوقت الراهن، على صياغة مسوّدة لسياسة حول هجرة العمل، ومن المتوقع أن تفرغ الحكومة من بلورة هذه السياسة في الفصل الثاني من العام ٢٠١٠م^{٢٨}.

١-١-٢-١ الجنسية المزدوجة

تخضع مسألة الجنسية المزدوجة لأحكام دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام ١٩٩٩ (بالانكليزية). بموجب هذا الدستور، يحقّ للمواطن النيجيري المقيم بالخارج أن يكتسب جنسية أخرى (المادة ٢٨)، فلا يفقد جنسيته الأصلية عند تقديمه، طوعاً، طلباً للحصول على جنسية أجنبية جديدة، إلا في حال لم يكن هذا الشخص نيجيرياً منذ الولادة بل اكتسب الجنسية النيجيرية في وقت لاحق^{٢٩}.

^{٢٧} إجابة المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٢٨} إجابة اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ بعثة الاتحاد الأوروبي إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية؛ المساعد الخاص لنائب رئيس إدارة الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية؛ ومكتب المنظمة الدولية للهجرة في نيجيريا.

^{٢٩} دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام ١٩٩٩

استحقاقات الجنسية المزوجة:

لا يُحظر على النيجيريين الحاصلين على جنسية أجنبية مزاولاً أي عمل في المؤسسات العامة^{٣٠}، وهم يتمتعون بحقّ شغل الوظائف سواء في القطاع العام أم الخاص.

٢-١-١-٢ المحفزات المالية

في الوقت الراهن، لا تُطبّق نيجيريا برامج خاصة بجباية الضرائب تستهدف النيجيريين المقيمين بالخارج^{٣١}. لكنّ حكومات بعض الولايات تُطبّق بعض الآليات التي تشجّع على الاستثمار^{٣٢}.

تعمل الحكومة الاتحادية في نيجيريا، بشكل متزايد، على رفع مستوى الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى حدّها الأقصى، أملاً في رفع مستوى الاستثمار؛ وهي تستعين بسفاراتها وبعثاتها الدبلوماسية، فضلاً عن جمعيات المهاجرين و/أو شبكات الهجرة لتزويد المستثمرين المحتملين بالمعلومات اللازمة حول فرص الاستثمار في نيجيريا.

بالإضافة إلى ذلك، طبقت السلطات المعنية في نيجيريا أدوات عدة لضبط عملية إرسال الحوالات المالية، سعياً منها لتخطي العوائق التي تشوب هذا المجال، ومن هذه الأدوات^{٣٣}:

- قانون القطع الأجنبي لعام ١٩٩٥ (بالانكليزية)
- مرسوم المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لعام ١٩٩١ المعدّل عام ١٩٩٩ (بالانكليزية)

٢-١-٢ التشاريع الدولية

صادقت نيجيريا على عدّة اتفاقيات دولية واتفاقات إقليمية ذات علاقة بالهجرة الدولية والمهاجرين في الخارج. ومنها ما يلي:

- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ (بالانكليزية) (صادقت عليها نيجيريا في ٧٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩)^{٣٤}
- البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار لعام ١٩٧٩ (بالانكليزية) الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
- البروتوكول الخاص بالتعريف بجماعة المواطنين لعام ١٩٨٢ (بالانكليزية) الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
- اتفاق كوتونو لعام ٢٠٠٠ (بالانكليزية)

٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية

في الوقت الراهن، لا ترتبط نيجيريا بأيّ اتفاقات ثنائية من شأنها أن توفر إطار عمل قانوني يصون المهاجرين النيجيريين بالخارج ويحمي حقوق العمّال المهاجرين وضمّانهم الاجتماعي^{٣٥}.

^{٣٠} إجابة المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٣١} المرجع نفسه.

^{٣٢} المرجع نفسه.

^{٣٣} أورو زكو، مانويل وميليس، بريانا (٢٠٠٧)، الحوالات المالية، التنافسية وفرص الوصول العادل في نيجيريا، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

^{٣٤} http://portal.unesco.org/shs/en/ev.php-URL_ID=3693&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html، تمت زيارة الموقع في ٢٥/٣/٢٠١٠.

^{٣٥} إجابة المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ مكتب المنظمة الدولية للهجرة في نيجيريا.

٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون

١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين

اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين

هي المؤسسة النيجيرية الوطنية المسؤولة عن الإدارة الإجمالية لعملية صياغة السياسات وتنظيم الأنشطة المتعلقة بالهجرة. منذ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أصبحت اللجنة الوطنية لشؤون الهجرة، بموجب قرار من الحكومة الاتحادية النيجيرية، المؤسسة الرسمية المسؤولة عن التنسيق بين سائر المؤسسات الوطنية المشاركة في المسائل المرتبطة بالهجرة.

الجدول ١-٢ نيجيريا: اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال باللجنة
صياغة خطة العمل الوطنية حول الهجرة حالياً	غير متوافرة
تقديم الدعم لدمج قضايا الهجرة ضمن رؤيا نيجيريا لعام ٢٠٢٠ (بالانكليزية)	
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى
غير متوافرة	١. السفارات والمفوضيات العليا والقنصليات النيجيرية في الخارج، إلخ.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
* يتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: "الممارسات المؤسسية".	
المصادر: إجابة اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ إجابة المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ مكتب الرئيس المؤقت في مقر فيلا أبوجا الرئاسي.	

المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية- مكتب الرئيس المؤقت في مقر فيلا أبوجا الرئاسي

تجري العادة أن يُعيّن مساعدٌ خاص للرئيس لمعالجة القضايا المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك إشراك جاليات المغتربين النيجيريين في عملية التنمية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، يقدم مكتب المساعد الخاص المشورة للرئيس حول المسائل المتعلقة بجاليات المهاجرين النيجيريين^{٣٦}.

^{٣٦} بيلاي ه، باتسبيا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والثغرات.

الجدول ٢-٢ نيجيريا: المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية- مكتب الرئيس المؤقت في مقر فيلا أبوجا الرئاسي	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بالمساعد الخاص
إنشاء فريق عمل تقني ولجنة مشتركة بين الوزارات تُعنى بشؤون الهجرة (٢٠٠٦)	١. زيارات البعثات و/أو المسؤولين الحكوميين الأفراد، سواء على مستوى الولايات أم الاتحاد، إلى دول المقصد حيث تُقيم أعداد كبيرة من المهاجرين في الخارج؛ ٢. جمعيات المهاجرين بالخارج؛ ٣. تقنيات المعلومات والاتصالات؛ إلخ.
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى
غير متوافرة	١. السفارات والمفوضيات العليا والقنصليات النيجيرية في الخارج؛ ٢. منظمة النيجيريين في بلدان الشتات (نيدو) (بالانكليزية)؛ إلخ.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. * يتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: "الممارسات المؤسسية". المصادر: إجابة المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ مكتب الرئيس المؤقت في مقر فيلا أبوجا الرئاسي.	

وزارة الخارجية

تشرف وزارة الخارجية (بالانكليزية) على السياسة الخارجية والشؤون الدولية في نيجيريا. وهي ممثلة في الدول الأجنبية عن طريق المفوضيات العليا، والسفارات، والقنصليات التي تشكل أقنية رابطة بين المغتربين النيجيريين ووطنهم الأم. لعل أحد مجالات المسؤولية التي تُعنى بها الوزارة، على صعيد جاليات المغتربين، هو صون حقوق النيجيريين بالخارج. وهذا الأمر منصوص عليه في البرنامج السياسي الذي تتبّعه وزارة الخارجية والذي يتمحور حول فكرة "المواطن كمثل عن الدولة"^{٣٧}.

فضلاً عن ذلك، تقوم وزارة الخارجية، من خلال السفارات والمفوضيات العليا والقنصليات النيجيرية (بالانكليزية)، بتأمين عدد من الخدمات للنيجيريين بالخارج، منها:

- تسجيل الأشخاص في سجلات القنصليات؛
- تسجيل الأحداث المدنية (كحالات الولادة، الوفاة، الطلاق، الزواج)؛
- تجديد جوازات السفر؛
- توفير المعلومات حول الطلبات المتعلقة بالجنسية المزدوجة؛
- التصديق على الوثائق الرسمية؛
- تقديم المعلومات والأخبار حول الأنشطة المنظمة في نيجيريا، و/أو الدولة المقصد المعنية، التي تعود بالفائدة على النيجيريين المقيمين بالخارج.

^{٣٧} إجابة المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية عن دليل المناقشة الخاص باجتماع الخبراء الافتتاحي لهجرة العبور عبر المتوسط الذي أقيم في لاهاي بين ٢٣ و٢٤ حزيران/تموز ٢٠٠٩.

ولإرساء إطار عمل مؤسستي ينظّم الاستشارات بين وزارة الخارجية والاتحاد الأوروبي حول قضايا الهجرة والتنمية، أنشأت وزارة الخارجية، في أواخر العام ٢٠٠٩، وحدة لشؤون الهجرة^{٣٨}.

الجدول ٢-٣ نيجيريا: وزارة الخارجية	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال بالوزارة
تنظيم دوري للأنشطة الثقافية من خلال السفارات و/أو القنصليات.	١. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية: www.mfa.gov.ng (بالانكليزية) ٢. السفارات والمفوضيات العليا والقنصليات النيجيرية في الخارج؛ ٣. تقنيات المعلومات والاتصالات؛ (مثل: http://nigerianworld.com (بالانكليزية) - التي تستخدم في مناسبات متنوّعة لنشر التوعية بين جاليات المغتربين قبيل الانتخابات الرئاسية، إلخ.)؛ ٤. المجموعات المهنية النيجيرية؛ إلخ.
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى
نشر معلومات للراغبين في الاستثمار حول الجوانب التالية: ١. فرص الاستثمار في نيجيريا؛ ٢. أهم القوانين التي تتضمّن الاستثمارات الأجنبية في نيجيريا؛ ٣. الحوافز والامتيازات المرتبطة بمزاولة الأعمال في نيجيريا؛ إلخ.	١. لجنة المجلس المعنية بشؤون الشتات؛ ٢. منظمة النيجيريين في بلدان الشتات (نيدو) (بالانكليزية)؛ إلخ.

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصادر: إجابة وزارة الخارجية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية؛ الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية: www.mfa.gov.ng؛ إجابة المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية عن دليل المناقشة الخاص باجتماع الخبراء الافتتاحي لهجرة العبور عبر المتوسط الذي أقيم في لاهاي بين ٢٣ و ٢٤ حزيران/تموز ٢٠٠٩؛ المفوضية العليا النيجيرية لدى المملكة المتحدة؛ سفارة جمهورية نيجيريا الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية - مكتب الأمين العام لحكومة الجمهورية الاتحادية

هي الوكالة الحكومية المسؤولة عن تنظيم وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالخدمة التطوعية، والمتطوعين، والمنظمات التطوعية الراغبة في العمل ضمن الأراضي النيجيرية^{٣٩}. وتماشياً مع سياسة الحكومة الاتحادية حول إشراك المواطنين النيجيريين بالخارج في عملية التنمية النيجيرية، تشمل صلاحيات هذه الوكالة أيضاً تسهيل المشاركة التطوعية للنيجيريين المقيمين بالخارج، والتشجيع عليها^{٤٠}. كما تعمل الوكالة، بوجه عام، وفقاً للأهداف التي تملئها عليها سياساتها، وهي على الشكل التالي^{٤١}:

- تعزيز ثقافة التطوع بصفقتها آلية للتنمية الوطنية المستدامة في نيجيريا؛
- التعريف بأدوار المتطوعين والمنظمات التطوعية ومسؤولياتهم؛

^{٣٨} إجابة بعثة الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية نيجيريا الاتحادية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ مكتب المنظمة الدولية للهجرة في نيجيريا.

^{٣٩} الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية، السياسة الحكومية حول التطوع، مسودة عن الوثيقة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

^{٤٠} بيلاي ه، باتسوبا، أيار/مايو ٢٠٠٧، تمكين الشتات من المشاركة في أفريقيا: الموارد، الآليات والثغرات.

^{٤١} الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية، السياسة الحكومية حول التطوع، مسودة عن الوثيقة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

- تحديد خطوط الاتصال والمساءلة بين أصحاب المنفعة؛
- وضع معايير لمزاولة العمل التطوعي؛
- استقطاب الموارد من أجل إنجاز الأهداف العامة والخاصة للخدمة التطوعية، سواء في نيجيريا أم في أوساط جاليات المغتربين النيجريين.

تتمتع وكالة الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية ببنية لامركزية. وفي ما خلا المكتب الرئيس للوكالة الكائن في العاصمة أبوجا، تضم ولايات الاتحاد الست والثلاثين كلها مكتباً محلياً للوكالة^{٤٢}.

الجدول ٢-٤ نيجيريا: الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية- مكتب الأمين العام لحكومة الجمهورية الاتحادية	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بالخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية
صياغة السياسة الحكومية الخاصة بالتطوع (سيتم إقرارها في وقت قريب)	١. المجموعات المهنية النيجيرية؛
تنظيم «يوم الشتات» السنوي (٢٥ تموز/يوليو) لتشجيع جاليات المغتربين النيجريين على المساهمة في تنمية وطنهم الأم. عام ٢٠٠٥، أطلقت مبادرة مماثلة، فكان تنظيم مؤتمر: سدّ الثغرات الرقمية والعلمية: نسج الشراكات مع الشتات النيجيري (بالانكليزية) في أبوجا بين ٢٥ و ٢٧ تموز/يوليو.	٢. الاتصال المباشر بالمهاجرين النيجريين بالخارج؛
توفير الحوافز اللازمة (مثل تقديم بعض الإعفاءات عند استيراد المعدات والمواد) للمواطنين النيجريين أصحاب المهارات الذين يقيمون بالخارج، والراغبون في العودة إلى نيجيريا بصورة مؤقتة و/أو دائمة، والمشاركة في الخدمات التطوعية.	٣. الحملات الإعلامية وحملات التوعية؛
إنشاء موقع إلكتروني، يتضمّن قاعدة بيانات حول النيجريين المقيمين بالخارج (ما زالت هذه الخطوة في طور الإعداد)، لتسهيل الروابط بين المؤسسات الوطنية وجاليات المغتربين.	٤. تقنيات المعلومات والاتصالات؛ إلخ.
تقديم الدعم لمشروع "خبراء وأكاديميين في برنامج الشتات" المعروف حالياً باسم "الروابط مع الخبراء والأكاديميين في بلدان الشتات".	
تقديم الدعم للبعثات الطبية السنوية التي يقوم بها الأطباء النيجريون المقيمون بالخارج.	
صياغة تقرير (بالانكليزية) يتضمّن معلومات حول مساهمة جاليات المغتربين النيجريين في عملية تنمية نيجيريا.	

^{٤٢} إجابة المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية عن دليل المناقشة الخاص باجتماع الخبراء الافتتاحي لهجرة العبور عبر المتوسط الذي أقيم في لاهاي بين ٢٣ و ٢٤ حزيران/تموز ٢٠٠٩

أفنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى	أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين
<p>١. السفارات والمفوضيات العليا والقنصليات النيجيرية في الخارج؛</p> <p>٢. منظمة النيجيريين في بلدان الشتات (نيدو) (بالانكليزية)؛ إلخ.</p>	<p>تنظيم مبادرات التوعية التي تستهدف النيجيريين المقيمين بالخارج. أما السبيل إلى ذلك، فمن خلال آليات المدافعة التي تقوم بها وكالة الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية، بما في ذلك منظمة النيجيريين في بلدان الشتات (نيدو) (بالانكليزية) على سبيل المثال.</p>
<p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.</p> <p>* يتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: "الممارسات المؤسسية".</p> <p>المصادر: إجابة وكالة الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ مكتب المنظمة الدولية للهجرة في نيجيريا.</p>	

٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات

تتنوع الأنظمة التي تطبقها الحكومة الاتحادية النيجيرية من أجل ضمان التنسيق بين المؤسسات حول القضايا المرتبطة بالهجرة، ومنها:

■ فريق العمل التقني/اللجنة الوزارية المشتركة حول شؤون الهجرة

تمكّن فريق العمل التقني واللجنة الوزارية المشتركة، اللذان أنشأ عام ٢٠٠٦ على يد مكتب الرئيس المؤقت في مقر فيلا أبوجا الرئاسي، من توفير إطار عمل مناسب للمناقشات التي تبحث في سياسات الهجرة والتنمية. فضلاً عن ذلك، يشمل فريق العمل التقني واللجنة الوزارية المشتركة، الخاضعان لرئاسة اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين، عدة مؤسسات وطنية تشارك في القضايا المتعلقة بالهجرة، ومنها:

- وزارة المالية الاتحادية (بالانكليزية)
- وزارة التربية الاتحادية (بالانكليزية)
- وزارة العدل الاتحادية
- الوزارة الاتحادية للعلوم والتكنولوجيا (بالانكليزية)
- الوزارة الاتحادية للشؤون الحكومية الدولية والشباب
- الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة
- وزارة الصحة الاتحادية (بالانكليزية)
- وزارة الخارجية (بالانكليزية)
- مصرف نيجيريا المركزي (بالانكليزية)
- اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين
- الوكالة الوطنية لحظر الإتجار بالأشخاص وغيرها من المسائل ذات الصلة (بالانكليزية)
- اللجنة الوطنية للسكان (بالانكليزية)
- مؤتمر العمل النيجيري (بالانكليزية)
- المعهد النيجيري للشؤون الدولية (بالانكليزية)
- لجنة التخطيط الوطنية (بالانكليزية)
- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (بالانكليزية)

وكانت اللجنة قد عقدت العديد من الاجتماعات الاستشارية منذ العام ٢٠٠٦، كما ساهمت في صياغة *مسودة وثيقة لسياسة حول الهجرة* ما زال من المنتظر طرحها على المجلس التنفيذي الاتحادي في نيجيريا^{٤٣}. أما الجوانب الرئيسية التي تغطيها سياسة الهجرة هذه، فهي:

١. تحديد النيجيريين المقيمين بالخارج، مع التركيز بشكل خاص على مهاراتهم واختصاصاتهم؛
٢. الترويج لعودة النيجيريين أصحاب المهارات، بشكل يشجع على تدفق المعرفة والخبرات إلى أرض الوطن؛
٣. الوقاية من الهجرة غير النظامية.

من المبادرات الأخرى التي أطلقتها اللجنة، نذكر تقديم الدعم من أجل منح المهاجرين النيجيريين حق التصويت، وانكباب اللجنة حالياً على صياغة خطة عمل وطنية خاصة بالهجرة، هدفها تطبيق الأنشطة المتعلقة بالهجرة عن طريق "برنامج التعاون الوطني" في نيجيريا.

■ فريق العمل التقني/اللجنة الوزارية المشتركة حول شؤون هجرة العمل

تم إنشاء فريق العمل التقني واللجنة الوزارية المشتركة حول شؤون هجرة العمل عام ٢٠٠٦ (ضمن إطار مشروع (AENEAS) لهجرة العمل لعام ٢٠٠٦)، تحت رئاسة الوزارة الاتحادية للعمل والإنتاجية. وإلى جانب تسجيل مشاركة العديد من المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية، تكتب اللجنة في الوقت الراهن على صياغة *مسودة لسياسة حول هجرة العمل*^{٤٤}.

إضافة إلى فريق العمل المذكورين أعلاه واللجنتين الوزاريتين المشتركتين، من المتوقع أن تؤسس حكومة نيجيريا الاتحادية لجنة *تخطيط وطنية معنية بالهجرة وجاليات المغتربين* بحلول نهاية العام ٢٠١٠، تحت إشراف وكالة الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية^{٤٥}. وستضم اللجنة ممثلين عن مؤسسات حكومية متعددة ومنظمات غير حكومية، كما وستركز على الاحتياجات والمخاوف المرتبطة بنقل المعرفة^{٤٦}.

٢-٣-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين

من المؤسسات الدولية التي تتعاطى بشؤون الهجرة في نيجيريا، نذكر على سبيل التعداد لا الحصر:

- المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيجيريا (بالانكليزية)
- منظمة العمل الدولية (بالانكليزية)

لكن تشارك مؤسسات دولية أخرى في معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة في نيجيريا، ومنها:

■ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بالانكليزية)

■ بعثة الاتحاد الأوروبي إلى جمهورية نيجيريا الاتحادية (بالانكليزية): بفضل أطر العمل الاستراتيجية، على مثال ورقة استراتيجية الدولة والبرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (بالانكليزية) الصادرين عن الاتحاد الأوروبي حول نيجيريا، ارتسمت في الأفق آلية تعاون بين الاتحاد الأوروبي ونيجيريا. أما المواضيع الرئيسية التي يركز عليها هذا التعاون

^{٤٣} إجابة المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٤٤} مكتب المنظمة الدولية للهجرة في نيجيريا.

^{٤٥} المرجع نفسه.

^{٤٦} المرجع نفسه؛ إجابة وكالة الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

في الوقت الراهن، والمنصوص عليها في ورقة الاستراتيجية والإرشادي الوطنية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، فترمي إلى تحسين التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتمتثل بما يلي^{٤٧}:

- السلام والأمن
- إدارة الحكم وحقوق الإنسان
- التجارة والإندماج الإقليمي

وقد أدرجت قضية الهجرة ضمن محور السلام والأمن، وبالتحديد من خلال التركيز على عملية دعم إدارة الهجرة، بما في ذلك مكافحة أنشطة الإتجار، وتقديم المساعدة للأشخاص المشردين داخلياً، والاهتمام ببعيد التنمية والتطور^{٤٨}.

٢-٤ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين

من أهم المنظمات غير الحكومية النيجيرية التي تتعاطى مع جاليات المغتربين النيجيريين، نذكر منظمة النيجيريين في بلدان الشتات (نيدو) (بالانكليزية). أنشئت هذه المنظمة عام ٢٠٠٠؛ وبعد المباشرة بتنظيم "الحوار الرئاسي مع النيجيريين بالخارج" وتشجيع الحكومة النيجيرية على إنشاء منتدى جامع للنيجيريين بالخارج، أصبحت هذه المنظمة إطاراً جامعاً لجاليات المغتربين وجمعيات المهاجرين النيجيريين.

تتمتع منظمة النيجيريين في بلدان الشتات ببنية لامركزية، ولها مكاتب في عدة دول مقصد أفريقية، وأوروبية (بالانكليزية)، وآسيوية، وأميركية (بالانكليزية)^{٤٩}. تسعى المنظمة إلى استقطاب النيجيريين المقيمين بالخارج، وبالتحديد المهاجرين المتخصصين أصحاب المهارات العالية، ومن ثم إشراكهم في المشاريع والبرامج المرتبطة بالتنمية في نيجيريا. تجدر الإشارة إلى أن المنظمة ترمي، على وجه الخصوص، إلى تحقيق الأهداف التالية^{٥٠}:

١. استقطاب الموارد الخاصة بجاليات المغتربين النيجيريين
٢. إعداد هيكلية "للمعلومات" من أجل تبادل الموارد
٣. تعزيز روح الجماعة وتأثيرها
٤. الترويج لنيجيريا

من الأمثلة الأخرى عن المنظمات غير الحكومية التي تشارك في القضايا المتعلقة بالهجرة و/أو جاليات المهاجرين، نذكر:

- الخدمات التطوعية بالخارج (بالانكليزية): تسعى إلى تحسين إمكانيات منظمات المغتربين بهدف تعزيز مشاركة أفراد جاليات الاغتراب في الخدمات التطوعية، ورفع قدرات هذه الخدمات التنموية إلى أقصى حد.
- استقطاب المهارات الأفريقية (بالانكليزية): هي مبادرة مشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (بالانكليزية) ومجلس الكومنولث للأعمال (بالانكليزية) تسعى إلى إقامة صلة وصل بين رؤساء العمل والأشخاص الباحثين عن وظائف، وبالتحديد المواطنين الأفارقة الموجودين في الخارج. تتظم هذه المبادرة منتديات استثمار سنوية لتوفير المعلومات اللازمة حول فرص العمل وفرص جذب المهاجرين أصحاب المهارات العالية إلى وطنهم الأم.

^{٤٧} ورقة استراتيجية الدولة والبرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادر عن الاتحاد الأوروبي حول نيجيريا

^{٤٨} المرجع نفسه.

^{٤٩} إجابة المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية عن دليل المناقشة الخاص باجتماع الخبراء الافتتاحي لهجرة العبور عبر المتوسط الذي أقيم في لاهاي بين ٢٣ و ٢٤ حزيران/تموز ٢٠٠٩

^{٥٠} http://www.nidoamericas.org/about_mission.php، تمت زيارة الموقع في ٢٦/٣/٢٠١٠.

٣-٢ الممارسات المؤسسية

١-٣-٢ المؤسسات الوطنية

طرحت السلطات الوطنية في نيجيريا عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي؛ وقد ركزت هذه المبادرات بشكل أساسي على عودة مهارت المهاجرين إلى البلاد، ودعم جهود الحكومة الاتحادية في مجال بناء القدرات، وجمع البيانات، والتنسيق بين المؤسسات، وصياغة السياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية، والتوعية، والاتصال بالنيجيريين المقيمين بالخارج.

الجدول ٥-٢ نيجيريا: مبادرات المؤسسات الوطنية				
الهدف	التعاون	المبادرة	المؤسسة الوطنية	
الهدف الأساسي: تنظيم الخطوات والأنشطة التي تعكس السياسات الوطنية المعنية بالهجرة، إلخ.	عدة مؤسسات وطنية وأصحاب منفعة دوليين	صياغة خطة العمل الوطنية حول الهجرة حالياً	اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين	
الهدف الأساسي: إدراج قضايا الهجرة ضمن برنامج عمل التنمية في نيجيريا؛ إلخ.	غير متوافر	تقديم الدعم لدمج قضايا الهجرة ضمن رؤيا نيجيريا لعام ٢٠٢٠ (بالانكليزية)	اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين	
الهدف الأساسي: توفير إطار عمل مناسب للحوار حول السياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية؛ إلخ.	حكومة نيجيريا الاتحادية	إنشاء فريق عمل تقني ولجنة مشتركة بين الوزارات تعنى بشؤون الهجرة (٢٠٠٦)	المساعد الخاص لنائب الرئيس حول شؤون الشباب والهجرة والخدمات الإنسانية، مكتب الرئيس المؤقت في مقر فيلا أوجا الرئاسي	
الأهداف الأساسية: ربط جاليات المغتربين بالمؤسسات والمجموعات النيجيرية، وتشجيعهم على المشاركة في عملية التنمية الوطنية في نيجيريا.	منظمات غير حكومية وشركاء في عملية التنمية	صياغة السياسة الحكومية الخاصة بالنظرة (سيتم إقرارها في وقت قريب)	الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية	

<p>الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية</p>	<p>تنظيم "يوم الشتات" السنوي (٢٥ تموز/يوليو) لتشجيع جاليات المغتربين النيجيريين على المساهمة في تنمية وطنهم الأم. عام ٢٠٠٥، أطلقت مبادرة مماثلة، فكان تنظيم مؤتمر: سدّ الشتات الرقمية والعلمية: نسج الشراكات مع الشتات النيجيري (بالانكليزية) في أبوجا بين ٢٥ و ٢٧ تموز/يوليو.</p>	<p>مكتب أمين سر حكومة الاتحاد وزارة العلوم والتكنولوجيا الاتحادية (بالانكليزية)</p>	<p>الهدف الأساسي: نسج الشراكات مع جاليات المغتربين النيجيريين، الأهداف الأساسية التي رمى إليها مؤتمر العام ٢٠٠٥ (المؤتمر الأول من نوعه الذي تنظمه وكالة الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية):</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. تحديد المهارات والموارد التي تتمتع بها جاليات المغتربين النيجيريين، ومساهماتهم المحتملة في عملية التنمية داخل نيجيريا؛ ٢. نشر الوعي في أوساط المواطنين النيجيريين أصحاب المهارات العالية المقيمين بالخارج حول السياسات التي تتبناها الحكومة الاتحادية النيجيرية في مجال العلوم والتكنولوجيا؛ ٣. توطيد وتحسين الشراكات بين النيجيريين أصحاب المهارات العالية المقيمين بالخارج من جهة، ونظرائهم المحليين من جهة أخرى حول المسائل المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا؛ ٤. تعزيز التعاون بين المواطنين النيجيريين داخل البلاد ونظرائهم النيجيريين المقيمين بالخارج، أملاً في جعل العلوم والتكنولوجيا محرّكاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن.
<p>الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية</p>	<p>توفير الحوافز اللازمة (مثل تقديم بعض الإعفاءات عند استيراد المعدات والمواد) للمواطنين النيجيريين أصحاب المهارات الذين يقيمون بالخارج، والراغبون في العودة إلى نيجيريا بصورة مؤقتة و/أو دائمة، والمشاركة في الخدمات التطوعية.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>الأهداف الأساسية:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. تحفيز المهاجرين النيجيريين أصحاب المهارات العالية على العودة بصورة مؤقتة و/أو دائمة إلى أرض الوطن والمشاركة في الخدمات التطوعية؛ ٢. تخفيف الأعباء المالية المفروضة على المعدّات المستوردة إلى نيجيريا بهدف المساعدة؛ إلخ.
<p>الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية</p>	<p>إنشاء موقع إلكتروني، يتضمن قاعدة بيانات حول النيجيريين المقيمين بالخارج (ما زالت هذه الخطوة في طور الإعداد)، لتسهيل الروابط بين المؤسسات الوطنية وجاليات المغتربين.</p>	<p>وزارة الخارجية (بالانكليزية)، منظمة النيجيريين في بلدان الشتات (نيدو) (بالانكليزية)، إلخ.</p>	<p>الهدف الأساسي: تحديد مميزات النيجيريين الكفؤين المقيمين بالخارج، وربطهم باقطاعات والجماعات التي تحتاج إلى خدماتهم كمتطوعين،</p>

الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية	تقديم الدعم لمشروع "خبراء وأكاديميين في برنامج الشنات" المعروف حالياً باسم "الروابط مع الخبراء والأكاديميين في بلدان الشنات".	اللجنة الوطنية للجامعات (بالانكليزية)	الهدف الأساسي: تحفيز الخبراء والأكاديميين ذوي الأصل النيجيري المقيمين بالخارج على المساهمة في تطوير النظام الجامعي في نيجيريا، عن طريق عودتهم المؤقتة إلى أرض الوطن خلال فترات عطلة أو إجازاتهم.
الخدمات التطوعية النيجيرية	تقديم الدعم للبعثات الطبية السنوية التي يقوم بها الأطباء النيجيريون المقيمون بالخارج.	<ul style="list-style-type: none"> جمعية الأطباء النيجيريين في <u>الأميركيين(بالانكليزية)</u> وزارة الصحة الاتحادية <u>(بالانكليزية)</u> 	الهدف الأساسي: تسهيل إرسال البعثات الطبية التي أنشأتها الجمعيات الطبية النيجيرية بالخارج؛ ولعل أبرز هذه الجمعيات هي "جمعية اطباء النيجيريين في الأميركيين".
الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية	صياغة تقرير (بالانكليزية) يتضمن معلومات حول مساهمة جاليات المعتزبين النيجيريين في عملية تنمية نيجيريا.	وزارة الخارجية (بالانكليزية)، منظمة النيجيريين في بلدان الشنات (بنيدو) (بالانكليزية)، السفارات، إلخ.	الهدف الأساسي: جمع المعلومات المتعلقة بمساهمة النيجيريين المقيمين بالخارج في عملية التنمية داخل نيجيريا، من خلال إصدار تقرير سنوي بحوي المشاريع التي شاركوا فيها وأنواع الخدمات التطوعية التي قدموها (بعثات طبية، خدمات اجتماعية، إلخ.).
اللجنة الوطنية للجامعات (بالانكليزية)	مشروع "الروابط مع الخبراء والأكاديميين في بلدان الشنات" (LEADS) (بالانكليزية)	<ul style="list-style-type: none"> وزارة العلوم والتكنولوجيا الاتحادية (بالانكليزية)؛ الخدمات التطوعية الوطنية لنيجيريا؛ الجامعات النيجيرية؛ منظمة النيجيريين في بلدان الشنات (بنيدو) (بالانكليزية)؛ البعثات الدبلوماسية والقنصلية، إلخ. 	الهدف الأساسي: يرمي هذا المشروع إلى تعيين النيجيريين أصحاب المهارات العالية المقيمين بالخارج في وظائف مؤقتة في جامعات نيجيرية، كتعيين الأكاديميين لفترة قصيرة بهدف تحسين النظام الجامعي في الوطن.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.			تحتل الأنظمة التالية الأولوية: تقنيات المعلومات والاتصالات، الرياضيات، تنظيم الأعمال وعلوم الإدارة، الطب العام وطب الأسنان، هندسة التعدين، العلوم الطبيعية وهندسة النفط والغاز.

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصادر: إجابة اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، مكتب الرئيس المؤقت في مقر فلا أوجا الرئاسي؛ إجابة وكالة الخدمات التطوعية الوطنية النيجيرية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية للجامعات؛ <http://www.nuc.edu.ng/nucsites/File/LEAD/LEADS%20ADVERTISMENT.pdf>، تمت زيارة الموقع في ٢٦/٣/٢٠١٠؛ مكتب المنظمة الدولية للهجرة في نيجيريا.

بالإضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه، طبقت حكومة نيجيريا الاتحادية آليات متعددة لدعم مؤسسات يستفيد منها النيجيريون المقيمون في الخارج، منها ما يلي:

الجدول ٦-٢ نيجيريا: آليات دعم المؤسسات		
الهدف	الوكالة/الوزارة	آلية الدعم
الأهداف الأساسية: جمع الوكالات الحكومية ذات الصلة تحت سقف واحد، لتقديم خدمات فعّالة وشفافة للمستثمرين. كما يرمي المركز إلى إزالة العراقيل وتخطي الإجراءات البيروقراطية التي يواجهها المستثمرون عند إنشاء شركاتهم ومزاولة أعمالهم.	لجنة تشجيع الاستثمارات النيجيرية (بالإنجليزية)	مركز المحطة الواحدة للاستثمار (بالإنجليزية)
		ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصادر: الموقع الإلكتروني لمركز المحطة الواحدة للاستثمار ولجنة تشجيع الاستثمارات النيجيرية.

٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة
طرحت السلطات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة المتواجدة في نيجيريا عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٧-٢ نيجيريا: مبادرات المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة			
الهدف	التعاون	المبادرة	الوكالة
الهدف الأساسي: تحسين القدرات الحكومية على تعزيز سياسات إدارة الهجرة واللجوء الشاملة والاستباقية؛ الخ.	المانحون: - المفوضية الأوروبية (بالإنجليزية) - حكومة بلجيكا - حكومة سويسرا	الهجرة الدولية في غرب ووسط أفريقيا: ملفات الهجرة الوطنية والإقليمية من أجل تطوير السياسات الاستراتيجية. (٢٠١٠-٢٠٠٨)	المنظمة الدولية للهجرة (بالإنجليزية)

<p>الهدف الأساسي: تقديم الدعم لإدراج عنصر إعادة دمج المهاجرين ضمن برامج العودة الطوعية الميسرة؛ إلخ.</p>	<p>المانحون: - المفوضية الأوروبية (بالإنجليزية) - حكومة المملكة المتحدة - حكومة سويسرا - حكومة هولندا - حكومة إيرلندا - حكومة إيطاليا - حكومة فرنسا</p>	<p>برامج العودة الطوعية الميسرة (بالإنجليزية)</p>	<p>المفوضية الأوروبية (بالإنجليزية) والتعاونية الإيطالية (بالإيطالية)</p>
<p>الاهداف الأساسية: ١. تقدير التشايع والسياسات وأطر العمل المؤسسية المتعلقة بهجرة العمل إلى نيجيريا؛ ٢. المساعدة في صياغة سياسة تنظم شؤون هجرة العمل النيجيرية؛ إلخ.</p>	<p>تشرف على التطبيق الوزارة الاتحادية للعمل والإنتاجية.</p>	<p>مشروع (AENEAS) الخاص بهجرة العمل (بالإنجليزية) (٢٠٠٦)</p>	<p>المفوضية الأوروبية (بالإنجليزية) والتعاونية الإيطالية (بالإيطالية)</p>
<p>الاهداف الأساسية: دعم القوى الفاعلة الصغيرة النطاق على المساهمة في الربط بين الهجرة والتنمية في ١٦ بلد منشأ معين. أما المجالات التي تحظى الأولوية، فهي: أ. الحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون؛ ب. جاليات المهاجرين؛ ج. إمكانيات المهاجرين؛ د. وحقوق المهاجرين.</p>	<p>مكتب فريق الأمم المتحدة في نيجيريا، بعثة الاتحاد الأوروبي في نيجيريا والحكومة الاتحادية النيجيرية</p>	<p>مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة في نيجيريا (بالإنجليزية) لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١</p>	<p>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيجيريا (بالإنجليزية)</p>
<p>الهدف الأساسي: هي مبادرة بريطانية تمت بالشركة مع نيجيريا للتخفيف من الأعباء المثقلة لعملية إرسال الحوالات المالية من المملكة المتحدة. يرمي هذا المشروع إلى معالجة العوائق التي تقف حاجزاً في وجه إرسال الأموال، كما يعزز التأثير الإيجابي الذي تخلفه الحوالات المالية على البلاد.</p>	<p>مؤسسات وطنية متعددة</p>	<p>الشركة بين الدول في مجال الحوالات المالية</p>	<p>إدارة التنمية الدولية (بالإنجليزية)</p>
<p>الهدف الأساسي: تزويد الأشخاص بمعلومات مقارنة محدثة عن تكاليف عمليات التحويل بين دول متوقعة.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>إنشاء موقع إلكتروني يبيّن تكاليف إرسال الحوالات المالية في مجموعة مختارة من الدول: www.sendmoneyhome.org</p>	<p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية للهجرة؛ إدارة التنمية الدولية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيجيريا؛ www.sendmoneyhome.org تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/٢٥.</p>

التحديات الأساسية:

- تطبّق الحكومة النيجيرية عدّة أطر عمل مؤسّساتية لتسبغ على جاليات المغتربين في نيجيريا صورةً أفضل على الصعيد المؤسّساتي وتحرك عجلة الحوار حول السياسات المتعلقة بشؤون الهجرة. لكن من التحديات التي تواجهها الحكومة في هذا المجال، محدودية الموارد المالية والقدرات الإدارية في المؤسسات الوطنية، مما يصعب عليها تطبيق السياسات المتعلقة بجاليات المغتربين وتحسين المبادرات الوطنية التي تتناول النيجيريين بالخارج.
- تقرّ الحكومة النيجيرية بأهمية محور الهجرة والتنمية، وهي تؤدي دوراً فاعلاً في تشجيع النيجيريين المقيمين بالخارج على المساهمة في جهود بناء القدرات داخل نيجيريا. لكن من العوائق التي تواجهها في هذا المجال، نقص البيانات الشاملة حول جاليات المغتربين النيجيريين التي كان يمكن أن تساعد في صياغة سياسة الهجرة والمبادرات القائمة على المعرفة.

التجربة السنغالية

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جدة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

جدول المحتويات

معلومات عامة ٣

- ١-١ تاريخ الهجرة ٣
٢-١ السلطات المختصة ٥
٣-١ دول المقصد ٦
٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين ٧
٥-١ الحوالات المالية المقدّرة
٦-١ مميّزات الدولة ٨

نتائج الجردة ٩

- ١-٢ إطار عمل التشريع والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين ٩
١-١-٢ التشريع الوطنية ٩
٢-١-٢ التشريع الدولية ١١
٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية ١١
٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون ١٢
١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين ١٢
٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات ١٥
٣-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٦
٤-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٧
٣-٢ الممارسات المؤسساتية ١٨
١-٣-٢ المؤسسات الوطنية ١٨
٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة ٢١

١-١ تاريخ الهجرة

للحجرة في السنغال، وهي دولة واقعة في غرب أفريقيا، تاريخٌ طويل. فيعود تاريخ الهجرة الحديثة من السنغال إلى منتصف القرن العشرين. ومع أنّ هذه الدولة كانت، خلال السبعينات، مقصداً أساسياً للمهاجرين الوافدين من الدول المجاورة، إلا أنّ القوى الديناميكية الحديثة للهجرة السنغالية الدولية تسلطّ الضوء، اليوم، على ضغوطات متزايدة للهجرة وتدفقات المهاجرين المتوجهين من السنغال إلى أوروبا، وأميركا الشمالية، وبقية الدول الأفريقية^١. من هنا، تحولت السنغال، خلال السنوات الأخيرة، إلى دولة تصدر تدفقات الهجرة عوضاً عن استيرادها^٢. في هذا السياق، يمكن تقسيم الهجرة الحديثة من السنغال إلى سبع مراحل أساسية^٣، هي:

- ١٩٦٠-١٩٤٧ **الموجة الأولى من الهجرة:** تألفت بشكل أساسي من المهاجرين المتوجهين نحو دول أخرى في غرب أفريقيا (غامبيا، مالي، ساحل العاج، إلخ.) ووسط أفريقيا (الغابون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، إلخ.) وأوروبا (فرنسا بشكل خاص). خلال هذه المرحلة، تشكلت أول جالية للمهاجرين السنغاليين في هذه المناطق.
- ١٩٧٣-١٩٦٠ **الموجة الثانية من الهجرة:** شهدت هذه المرحلة هجرةً متزايدة نحو أوروبا، وبالتحديد فرنسا. وقد غلب عليها الأشخاص المهاجرون لفترة زمنية مؤقتة بهدف إيجاد فرص عمل في الخارج. خلال هذه المرحلة أيضاً، قامت السلطات السنغالية المعنية بتأسيس جمعيات للمهاجرين ومدن توأم في فرنسا.
- ١٩٨٥-١٩٧٣ **الموجة الثالثة من الهجرة:** تألفت إجمالاً من الأشخاص الساعين إلى لمّ شمل أسرهم في الخارج، والمهاجرين من أصحاب المهارات المسافرين لفترة زمنية أطول نحو أوروبا، وغرب أفريقيا ووسطها. وقد شهدت تدفقات المهاجرين زيادة ملحوظة في بداية الثمانينات، ساهم فيها قرار السلطات برفع تأشيرة الخروج.
- ١٩٩٣-١٩٨٦ **الموجة الرابعة من الهجرة:** تخلّ هذه المرحلة تطوّر تدفقات جديدة من المهاجرين الذين توجهوا نحو دول أوروبية أخرى (إيطاليا وإسبانيا بالتحديد) والولايات المتحدة الأميركية، وشمال أفريقيا (المغرب وتونس بشكل خاص).
- ٢٠٠٠-١٩٨٥ **الموجة الخامسة من الهجرة:** شهدت هذه الفترة انخفاض نسبة الهجرة المنطلقة من السنغال^٤.

^١ فول، بايب دمبا، ٢٠٠٣، عمليات الهجرة الدولية وحقوق العمال في السنغال. قسم الهجرة الدولية والسياسات المتعددة الثقافات. سلسلة اليونيسكو: تقارير عن كل دولة حول المصادقة على «اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المهاجرين».

^٢ المرجع نفسه.

^٣ وزارة السنغاليين بالخارج، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، «كتاب السياسات القطاعية للسنغاليين بالخارج»؛ ورقة استراتيجية دولة السنغال الصادرة عن المفوضية الأوروبية؛ إجابة وزارة السنغاليين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ فول، بايب دمبا، ٢٠٠٣، عمليات الهجرة الدولية وحقوق العمال في السنغال. قسم الهجرة الدولية والسياسات المتعددة الثقافات. سلسلة اليونيسكو: تقارير عن كل دولة حول مصادقة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المهاجرين.

^٤ بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، انخفض معدل المهاجرين إلى الخارج بنسبة ١,٥٪ (المصدر: ورقة استراتيجية دولة السنغال الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣)

- **الموجة السادسة من الهجرة:** ارتفعت خلالها نسبة الهجرة من السنغال^٥. وقد شهدت هذه الفترة أيضاً موجة هجرة جديدة للطلاب وأصحاب المهارات السنغاليين الذين عادوا من دول أوروبا وشمال أميركا (وبالتحديد كندا والولايات المتحدة) إلى البلاد. ٢٠٠٥-٢٠٠٠
- **الموجة السابعة من الهجرة:** تشهد هذه المرحلة ازدياداً ملحوظاً في رحلات الهجرة نحو أوروبا، وبالتحديد جزر الكناري. ويتألف المسافرون عادةً من المهاجرين غير النظاميين الذين يصلون إلى وجهتهم على متن الزوارق الخشبية أو القوارب الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت السنغال في هذه الفترة نقطة انطلاق وعبور بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين الوافدين من المنطقة المجاورة. من ٢٠٠٦ وحتى اليوم

تتأثر الهجرة من السنغال بعدة عوامل داخلية (دفع) وخارجية (جذب). بين الأربعينات والسبعينات، كانت الهجرة من السنغال، في الأساس، نتيجةً طبيعية للعوامل البيئية والاقتصادية^٦. وما زالت هذه العوامل تؤثر على الهجرة من السنغال، منذ الثمانينات وحتى اليوم. لكن لا يمكن الإغفال عن العوامل الاجتماعية، التربوية، الديموغرافية وتلك المتعلقة بسوق العمل التي تؤدي أيضاً دوراً مهماً في تعزيز الهجرة (الجدول ١-١).

الجدول ١-١ السنغال: العوامل المؤثرة على هجرة السنغاليين إلى الخارج	
عوامل الدفع	
العوامل الاقتصادية	انعدام الآفاق الاقتصادية*
	تراجع أسواق المحاصيل النقدية التقليدية (الصمغ، القطن، الفول السوداني)
	استمرار حالة انعدام الاستقرار في القطاع الزراعي
	انخفاض مخزون السمك
عوامل سوق العمل	البطالة، وبالتحديد بين الشباب**
العوامل البيئية	تحلل التربة (التفتت، انخفاض خصوبة التربة والتصحر)
	الجفاف
	إزالة الأحراج
العوامل الديموغرافية	النمو السكاني المرتفع***
العوامل الاجتماعية	لم شمل الأسر
	دور الشبكات (كالأخويات والجماعات مثلاً***)
عوامل الجذب	
عوامل سوق العمل	فرص عمل
العوامل الاجتماعية	فرص التحصيل العلمي/التدريب

^٥ بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، ارتفع معدل المهاجرين إلى الخارج بنسبة ١,٨٪ (المصدر: ورقة استراتيجية دولة السنغال الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣)

^٦ وزارة السنغاليين بالخارج، نشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، "كتاب السياسات القطاعية للسنغاليين بالخارج".

* عام ٢٠٠٤، كان ٥٤٪ من السكان السنغاليين (١١ مليون عام ٢٠٠٥) يعيشون دون خط الفقر. عام ٢٠٠٥، حلت السنغال في المرتبة ١٥٧ من أصل ١٧٧ دولة وفقاً لمؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (المصدر: ورقة استراتيجية دولة السنغال لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية)

** عام ٢٠٠٨، قُدِّرَت نسبة البطالة في السنغال بـ ٤٩٪. (المصدر: وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية في فرنسا- عرض حول السنغال، تمّ الاطلاع عليه في ٢٠١٠/١/٥)

*** عام ٢٠٠٨، قُدِّرَت نسبة النمو السكاني بـ ٢,٦٪. (المصدر: وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية في فرنسا- عرض حول السنغال، تمّ الاطلاع عليه في ٢٠١٠/١/٥)

**** مثل الجماعة المربدية (المصدر: ورقة استراتيجية دولة السنغال لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية)

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصدر: المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٧، الهجرة من أفريقيا: دراسة حالة حول الأسباب الجذرية والعوامل المساهمة في الهجرة من السنغال إلى الاتحاد الأوروبي؛ ورقة استراتيجية دولة السنغال لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية؛ ووزارة الشؤون الخارجية والأوروبية في فرنسا، عرض حول السنغال، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/١/٥.

تتألف الفئة الأكبر من المهاجرين السنغاليين في الخارج من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥ سنة^٧، وهم إما عازبون وإما وصلوا إلى بلاد الاغتراب غير مصحوبين بأفراد أسرهم^٨. لكنّ النساء يشكّلن بدورهنّ مجموعة لا يستهان بها من المغتربين السنغاليين. فوفقاً لورقة استراتيجية دولة السنغال الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (بالفرنسية)، شكّلت النساء ٤٠,٢٪ من مجموع المهاجرين السنغاليين المتواجدين في بلدان الاغتراب عام ٢٠٠٥. أما السبب في ذلك، فيمكن ردّه إلى تغيير في الأنماط الاجتماعية، صحيح أنّ هجرة العمل من السنغال، ضمن منطقة وسط أفريقيا، كانت تعني الرجال فحسب، إلا أنّ النساء السنغاليات بدأت يهاجرن بشكل مستقل ومتزايد، لا بل يصحن فرداً جديداً ومعيلاً للأسر^٩.

٢-١ السلطات المختصة

الجدول ٢-١ السنغال: أهم السلطات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين

الوكالة	الوزارة	مجالات المسؤولية
غير متوافرة	وزارة السنغاليين بالخارج (بالفرنسية)*	المسؤوليات الأساسية: إدارة جاليات المغتربين وحمايتهم وتعزيز مكانتهم.
غير متوافرة	وزارة الخارجية (بالفرنسية)**	المسؤوليات الأساسية: إدارة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع بلدان المقصد، والتفاوض على عقد الاتفاقات المتعلقة بالهجرة، إلخ.
غير متوافرة	وزارة الداخلية (بالفرنسية)***	المسؤوليات الأساسية: إدارة الوثائق الإدارية (مثل جوازات السفر وبطاقات التعريف) ومراقبة الحدود، إلخ.
غير متوافرة	وزارة الاقتصاد والموارد المالية (بالفرنسية)****	المسؤوليات الأساسية: إدارة المسائل الاقتصادية والمالية المتعلقة بالهجرة
غير متوافرة	وزارة الوظائف العامة والتوظيف والمنظمات العمالية والمهنية (بالفرنسية)*****	المسؤوليات الأساسية: إدارة المسائل المتعلقة بحقوق العمال المهاجرين، والحماية، والضمان الاجتماعي.
غير متوافرة	وزارة الشباب والرياضة والترفيه (بالفرنسية)*****	المسؤوليات الأساسية: إدارة المسائل المتعلقة بهجرة العمل القانونية والمساهمة في إعادة دمج المهاجرين.

^٧ المرجع نفسه.

^٨ المرجع نفسه.

^٩ ورقة استراتيجية دولة السنغال الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

المسؤوليات الأساسية: تشجيع الاستثمار من خلال تسهيل الإجراءات التي ترعى تنفيذ الاستثمارات، وتبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.	غير متوافرة	الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات والمشاريع الضخمة (بالفرنسية)
* الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère des Sénégalais de l'Extérieur		
** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère des Affaires Etrangères		
*** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère de l'Intérieur		
**** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère de l'Economie et des Finances		
***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère de la Fonction Publique, du Travail, de l'Emploi et des Organisations Professionnelles		
***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère de la Jeunesse, des Sports et des Loisirs		
***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Agence nationale chargé de la Promotion de l'Investissement et des Grands Travaux (APIX)		

٣-١ دول المقصد

قدّرت وزارة السنغاليين بالخارج عدد السنغاليين المقيمين في بلاد الاغتراب بـ ٦٥٠ ألف فرد^{١٠}، يمثلون حوالي ٥٪ من إجمالي عدد السكان في السنغال. في وقتٍ تشير فيه الإحصاءات غير الرسمية إلى عددٍ يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين^{١١}. **تقييم الأكثرية منهم في دول أفريقية أخرى (الجدول ٣-١)**، وبالتحديد غامبيا وساحل العاج والغابون التي تُعتبر دول المقصد الرئيسية في هذا المجال^{١٢}. ومن الجهات المهمة الأخرى، نذكر مالي، موريتانيا، غينيا بيساو، جنوب أفريقيا، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، غينيا ونيجيريا^{١٣}. بين ١٩٨٨ و١٩٩٢، بلغ عدد المهاجرين السنغاليين المقيمين في دول أفريقية أخرى ٥٨٪ من إجمالي عدد السكان السنغاليين المغتربين^{١٤}.

مناطق المقصد	السكان المهاجرون
أفريقيا	٤١٠٠٠٠
أوروبا	١٩٠٠٠٠
أميركا الشمالية	٤٣٢٠٠
آسيا	٥٤٠٠

المصدر: وزارة السنغاليين بالخارج، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، "كتاب السياسات القطاعية للسنغاليين بالخارج".

^{١٠} وزارة السنغاليين بالخارج، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، "كتاب السياسات القطاعية للسنغاليين بالخارج"، ورقة استراتيجية دولة السنغال الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

^{١١} إجابة وزارة السنغاليين بالخارج عن فصل الجردة الخاص بالسنغال.

^{١٢} وزارة السنغاليين بالخارج، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، "كتاب السياسات القطاعية للسنغاليين بالخارج".

^{١٣} إجابة وزارة السنغاليين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ وزارة الأسرة والأمن الغذائي ومشاريع النساء وقطاع المالية البالغة الصغر والطفولة، ووزارة الوظائف العامة والتوظيف والمنظمات العمالية والمهنية

^{١٤} مديرية التوقعات والإحصاءات، ١٩٩٨، "تحقيق حول عمليات الهجرة وظاهرة التمدين في السنغال" (EMUS) ١٩٩٢-١٩٩٣، التقرير الوطني الوصفي، مركز الدراسات والأبحاث السكانية من أجل التنمية.

أما في أوروبا، فتعتبر فرنسا أبرز دولة يقصدها المهاجرون السنغاليون (٤٥٩٩٤ مهاجراً عام ٢٠٠٣)^{١٥}. ويُعزى ذلك إلى الرابط التاريخي الذي جمع بين فرنسا والسنغال خلال فترة الاستعمار، يوم بلغ أوائل المهاجرين السنغاليين الأراضي الفرنسية عن طريق الانضمام إلى جيش الاستعمار الفرنسي^{١٦}. بعد مغادرة الجيش، استطاع العديد من الجنود السنغاليين العثور على وظيفة في مدينة مارسيليا التي تشكلت، مع باريس اليوم، أهم مركز يجمع للجاليات السنغالية في أوروبا^{١٧}.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر إيطاليا، إسبانيا والولايات المتحدة الأميركية من الدول الأخرى في الغرب التي يتوجّه إليها المهاجرون السنغاليون بشكل متزايد^{١٨}. ومن العوامل التي تساهم في تطوّر هذه الظاهرة، نذكر العمل بمبدأ تأشيرة الدخول الإلزامية التي باتت مفروضة على السنغاليين المسافرين إلى فرنسا (١٩٨٥)، وإقرار القوانين التي تضبط المهاجرين غير النظاميين في الدول الأوروبية، إضافة إلى غيرها من العوامل^{١٩}.

١-٤ الخصائص العامة لجماعات المغتربين

تتألف جماعات المهاجرين السنغاليين من المهاجرين أصحاب المهارات العالية والمتدنية على السواء. وفقاً لبيانات البنك الدولي (بالانكليزية)، تلقى ٢٤,١٪ من المهاجرين السنغاليين تعليماً جامعياً^{٢٠}. فضلاً عن ذلك، من المقدّر أن ٥٤,١٪ من الأطباء المدرّبين في السنغال و ٢٦,٩٪ من طاقم التمريض قد غادروا البلاد^{٢١}.

يفد المهاجرون السنغاليون عادةً من منطقة دكار، ديوريل (مدينة توبا)، لوغا، زينغنشور، ومؤخراً من كولدوا. لكن نتيجة لاستمرار حالة انعدام الاستقرار الاقتصادي، فإن ظاهرة الهجرة من السنغال تعني، اليوم، المناطق السنغالية كافة^{٢٢}. وفقاً لبحث الهجرة تحت المجهر: ملف دولة السنغال (بالانكليزية)، الصادر عن معهد هامبورغ للاقتصاد العالمي (بالانكليزية)، يعتبر قرار الهجرة الذي يتخذه المواطن السنغالي قراراً فردياً وجماعياً على السواء. فتميل أكثرية المهاجرين السنغاليين (٥٨٪) إلى اتخاذ قرار الهجرة بأنفسهم^{٢٣}. لكن، في العديد من الحالات، تؤدي الأسرة دوراً مهماً جداً في تمويل نفقات الرحلة (وحدهم ٤٦٪ من المهاجرين يمولون رحلتهم بأنفسهم)، وبالتالي فمن الطبيعي أن تخلف تأثيراً كبيراً على قرار المواطن بالهجرة^{٢٤}. عام ٢٠٠٤، قدرّت الإحصاءات أن ٧٦٪ من الأسر المقيمة في المدن، و ٧٠٪ من الأسر على صعيد الوطن بأكمله، لها قريب واحد، على الأقل، مقيم في بلدان الاغتراب^{٢٥}.

١-٥ الحوالات المالية المقدّرة

خلال السنوات الأخيرة، شهدت الحوالات المالية المرسلّة إلى السنغال زيادةً مطّردة. ففي العام ٢٠٠٧، بلغت الحوالات المالية الرسمية التي أرسلها المهاجرون السنغاليون إلى البلاد ٨٧٤ مليون دولار أميركي^{٢٦}، مسجّلةً ارتفاعاً عن العام ٢٠٠٤ حين كانت هذه الحوالات تبلغ ٥٣٦,٢ مليون دولار، والعام ١٩٩٨ حين بلغت ٩١ مليون دولار^{٢٧}. ويلجأ المهاجرون السنغاليون إلى خدمات شركات تحويل الأموال غالباً، مثل «سترن يونيون»، مكتب البريد، «مانيجرام»، «تيليجيروس»، «ماني إكسبرس» وغيرها^{٢٨}. غير أنّ نسبة قليلة منهم

^{١٥} ورقة استراتيجية دولة السنغال الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

^{١٦} معهد هامبورغ للاقتصاد العالمي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة السنغال

^{١٧} المرجع نفسه.

^{١٨} وزارة السنغاليين بالخارج، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، «كتاب السياسات القطاعية للسنغاليين بالخارج».

^{١٩} معهد هامبورغ للاقتصاد العالمي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة السنغال

^{٢٠} <http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1199807908806/Senegal.pdf>، تمّت زيارة الموقع الإلكتروني في

^{٢١} ٢٠١٠/١/٥.

^{٢٢} المرجع نفسه.

^{٢٣} روبن ن. لالو ر. وندياي م.، ١٩٩٩، «عوامل الجذب والدفع المؤثرة في تدفقات الهجرة الدولية»، تقرير السنغال الوطني، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/المعهد الديموغرافي المتعدد الاختصاصات في هولندا/معهد الأبحاث من أجل التنمية.

^{٢٤} معهد هامبورغ للاقتصاد العالمي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة السنغال

^{٢٥} المرجع نفسه.

^{٢٦} المرجع نفسه.

^{٢٧} <http://www.iom.int/jahia/Jahia/pid/400>، تمّت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/١/٥

^{٢٨} معهد هامبورغ للاقتصاد العالمي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة السنغال

^{٢٩} المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٧، «دراسة تحديد فرص الاستثمار وتحليل النظام المصرفي في ما يتعلق بإشكالية الحوالات المالية التي يرسلها مهاجرو السنغال»

ترسل الحوالات عن طريق المصارف العادية أيضاً^{٢٩}. ومن الطرق المستخدمة الأخرى، نذكر تسليم المبلغ مباشرة للشخص المعنيّ خلال الزيارات التي يقوم بها المهاجر إلى البلاد، أو شحن السلع الاستهلاكية وغيرها من أنواع السلع^{٣٠}.

تُستخدم الحوالات المالية، بشكل أساسي، للإنفاق على الاحتياجات الأسرية المباشرة (حوالي ٨٠٪ منها^{٣١}). أما أهم المستفيدين منها، فهم أفراد الأسرة المباشرون (الوالدان، الزوج/الزوجة والأولاد)، يليهم الأقرباء الآخرون، والأصدقاء، والمعارف، والفقراء، والمجموعات الدينية^{٣٢}.

يستثمر المهاجرون السنغاليون أموالهم عادةً في قطاعات البناء (كبناء بيوت الإيجار أو الملك)، والتجارة، والزراعة، وتأمين الخدمات ووسائل النقل^{٣٣}. وتُوظف الاستثمارات في المؤسسات وشركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. جديرٌ بالذكر أنّ الأسر أو الشبكات ذات الانتماءات الدينية هي التي تدير هذا النوع من الشركات بشكل عام^{٣٤}.

٦-١ مميّزات الدولة

وفقاً لوزارة السنغاليين بالخارج، تؤدي جمعيات المهاجرين (بما فيها الجمعيات ذات الانتماءات الدينية مثل "الداهرة"^{٣٥}) دوراً مهماً وسط جاليات المغتربين السنغاليين، كما تساهم في تطوير مناطق الأصل التي يفد منها المهاجرون. ومع أنّ معظم الجمعيات تواجه صعوبات مالية وإدارية، إلا أنها تشارك بشكل مكثّف في المبادرات الاجتماعية والاقتصادية (كبناء المراكز الصحية والمدارس)^{٣٦}. وتكون هذه المبادرات موجّهة، بمعظمها، نحو الأسر والجماعات الأصلية^{٣٧}. من المقدّر أنّ ما يتراوح بين سبعمئة وألف من جمعيات المهاجرين تقريباً (دون احتساب جماعات "الداهرة") تعيش في أوروبا وحدها^{٣٨}.

^{٢٩} (GTZ)، ٢٠٠٧، الشتات السنغالي في ألمانيا- مساهماته في عملية التنمية في السنغال

^{٣٠} المرجع نفسه.

^{٣١} المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٧، "دراسة تحديد فرص الاستثمار وتحليل النظام المصرفي في ما يتعلق بإشكالية الحوالات المالية التي يرسلها مهاجرو السنغال"

^{٣٢} (GTZ)، ٢٠٠٧، الشتات السنغالي في ألمانيا- مساهماته في عملية التنمية في السنغال

^{٣٣} المرجع نفسه.

^{٣٤} المرجع نفسه.

^{٣٥} "الضااهرة" جمعية دينية، تنتمي بمعظمها إلى الحركة الصوفية. في السنغال، تلتزم "الضااهرة" أساساً بمبادئ جماعات المريدية أو التجانية. (المصدر: (GTZ)، ٢٠٠٧، الشتات السنغالي في ألمانيا- مساهماته في عملية التنمية في السنغال)

^{٣٦} هاسن ب. وسال ب. ٢٠٠١، "الهجرة والتنمية. تقييم استراتيجي مجموعة الأبحاث والتطبيق للتنمية الريفية في حوض نهر السنغال". الندوة الدولية المعنية بالمنظمين (GSR)- مركز الدراسات الدولية للتنمية المحلية (CIEDEL)- مجموعة الأبحاث والتطبيق للتنمية الريفية (GRDR).

^{٣٧} المرجع نفسه.

^{٣٨} مقابلة مع وزارة السنغاليين بالخارج.

١-٢ إطار عمل التشرييع والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين

١-١-٢ التشرييع الوطنية

يعتبر كتاب السياسات القطاعية للسنگاليين بالخارج، الذي صدر في العام ٢٠٠٦ بإعداد من وزارة السنگاليين بالخارج، أهم إطار للسياسات التي اعتمدها السنگال في تعاطيها مع الجاليات السنگالية المهاجرة. وتتوسّع هذه السياسات في القوى الديناميكية لهجرة السنگاليين إلى الخارج وخصائص هذه الجاليات، وكذلك في أطر العمل المؤسساتية والقانونية المتبعة من أجل تأمين الحماية الاجتماعية للمهاجرين السنگاليين والتواصل معهم، وأخيراً في الأهداف التي حددتها هذه السياسات (ترجمة غير رسمية)^{٣٩}.

- السهر على حسن إدارة تدفقات الهجرة؛
- تأمين الحماية الاجتماعية، والصحية، والقانونية للسنگاليين المقيمين في الخارج؛
- تحسين أوضاع السنگاليين في الخارج؛
- ترسيخ بنية المؤسسات المولجة بتقديم الدعم.

إضافة إلى ذلك، تشدد الورقة الثانية لاستراتيجية دولة السنگال بشأن الحد من الفقر لفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ (بالفرنسية)، على أهمية توثيق الروابط مع السنگاليين المقيمين في الخارج وتعزيز قدراتهم. وتحدد، في إطار خطة العمل التي نصّت عليها، على الهدفين التاليين وما يرتبط بهما من أعمال تأتي في سلم الأولويات المحددة للمهاجرين السنگاليين (ترجمة غير رسمية)^{٤٠}:

١. الهدف: إنشاء نظام ملائم لإدارة ومتابعة شؤون السنگاليين المنتشرين في بلاد الاغتراب.

الأعمال المطلوبة بحسب الأولوية:

- إشاعة الوعي حيال المخاطر التي تلحق بالأحوال المدنية جرّاء الهجرة غير النظامية؛
 - تأمين المساعدة الاجتماعية إلى المهاجرين السنگاليين الذين يعيشون في أوضاع مزريّة، وإعادتهم إلى بلادهم؛
 - إنشاء بوابة إلكترونية تقدم معلومات عن أوضاع السنگاليين في الخارج.
٢. الهدف: وضع سياسات تنصّ على إشراك السنگاليين المقيمين في الخارج في الجهود المبذولة لتنمية السنگال.
- تعزيز قدرات الجمعيات السنگالية المنتشرة في بلاد الاغتراب؛
 - إعداد وتطبيق استراتيجية تسعى إلى إشراك السنگاليين المقيمين في الخارج في الجهود المبذولة لتنمية السنگال.

^{٣٩} وزارة السنگاليين بالخارج، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، "كتاب السياسات القطاعية للسنگاليين بالخارج".

^{٤٠} الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر لفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

٢-١-١-١-١ الجنسية المزدوجة

يتمثل قانون الجنسية السنغالي بالقانون رقم ٦١-٧٠ الصادر في ٧ آذار/مارس ١٩٦١ (بالفرنسية)، المعدل بموجب القانون رقم ٨٤-١٠ الصادر في ٤ كانون الثاني/يناير. فيعرف بهوية المواطن السنغالي، وينص على الإجراءات التي يجب أن يتبناها الأجانب كي يحصلوا على الجنسية السنغالية. ولكن هذا القانون لا يجيز للمواطن السنغالي المقيم في الخارج أن يحمل جنسية مزدوجة، بل يجرده من جنسيته الأصلية عند قبوله طوعاً باكتساب جنسية أجنبية جديدة.

وتنص المادة ١٨ على حرمان المواطن السنغالي من جنسيته عند قبوله طوعاً باكتساب جنسية أجنبية جديدة (ترجمة غير رسمية)^{٤١}:

”كل سنغالي راشد يقبل طوعاً باكتساب جنسية أجنبية يتخلى عن جنسيته السنغالية“.

ولكن يلاحظ، في مضممار التطبيق، أن حمل جنسية مزدوجة بات من الممارسات المألوفة في السنغال^{٤٢}.

٢-١-١-٢ المحفزات المالية

إن أطر العمل القانونية التي تنص على محفزات تشجع الجاليات السنغالية في الخارج على إعادة مواردها المالية إلى السنغال تشمل، على سبيل التعداد لا الحصر، (ترجمة غير رسمية):

■ قانون الاستثمار (بالفرنسية) (الحامل رقم ٢٠٠٤-٠٦ والصادر في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤): يتحدث تفصيلاً عن سلسلة المبادرات التي تدعو المستثمرين الأجانب والمواطنين السنغاليين المقيمين في الخارج إلى الاستثمار في السنغال. أما المحفزات المقدمة إلى المستثمرين الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات تجارية في السنغال، فتشمل الآتي:

- تقديم امتيازات ضريبية لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء المشروع؛
- تقديم امتيازات ضريبية خلال المرحلة الاستطلاعية للمؤسسة/المشروع، تتحصر ضمن فترة تتراوح بين ٥ و ٨ سنوات؛
- تخفيف و/أو الإعفاء من بعض ضرائب الدولة، وما إليها.

■ القانون رقم ٢٠٠٨-٤٧ الصادر في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨: ينص على محفزات ضريبية لإنشاء مؤسسات تعاونية تقدم خدمات التوفير والقروض الصغيرة التي تحظى باهتمام الرعايا السنغاليين المقيمين في الخارج^{٤٣}.

محفزات تقديمها المصارف المحلية

إلى جانب المحفزات المالية القانونية التي تقدمها الحكومة السنغالية، تعتمد المصارف المحلية، بدورها، إلى تقديم مجموعة متنوعة من المحفزات إلى الرعايا السنغاليين الذين يعيشون في الخارج، على غرار ما فعلت المؤسسات التاليتان^{٤٤}:

■ مصرف الإسكان السنغالي (بالفرنسية): يقدم حلاً مالياً إلى السنغاليين المقيمين في الخارج ضمن ما يعرف بمجموعة تقديمات للجالية السنغالية (بالفرنسية). وتمنح مجموعة التقديمات هذه المهاجرين إمكانية فتح حساب توفير بمعدلات استثنائية للفائدة، وحساب للشيكات بدون أي رسوم، وحساب مناسب للتأمين في حال تعرض صاحبه لمصاعب مالية.

■ الصندوق الوطني للتسليفات الزراعية في السنغال (بالفرنسية): يقدم حلاً مالياً إلى المستثمرين في القطاع الأولي، وبخاصة في قطاعات الزراعة وتربية الحيوانات والأسماك، التي تشكل ميادين اهتمام المهاجرين السنغاليين المرشحين للعودة إلى وطنهم الأم.

^{٤١} القانون رقم ٦١-٧٠ الصادر في ٧ آذار/مارس ١٩٦١، المعدل بموجب القانون رقم ٨٩-٤٢ الصادر في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

^{٤٢} معهد هامبورغ للاقتصاد العالمي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الهجرة تحت المجهر: ملف دولة السنغال.

^{٤٣} إجابة وزارة السنغاليين بالخارج عن فصل الجردة الخاص بالسنغال.

^{٤٤} المرجع نفسه.

٢-١-٢ التشاريع الدولية

صادق السنغال، بصفتها بلداً تشغل فيه الهجرة حيزاً هاماً، على عدّة اتفاقيات دولية ذات علاقة بالهجرة الدولية والمهاجرين في الخارج. ومن هذه الاتفاقيات، نذكر مثلاً:

- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ (بالانكليزية). (صادق عليها السنغال بالانضمام إليها في ٩ حزيران/يونيو ١٩٩٩).^{٤٥}
- بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ١٩٧٩ حول التنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار (بالانكليزية).
- بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ١٩٨٢ حول تحديد هوية المواطن ضمن الجماعة (بالانكليزية).
- اتفاق كوتونو لعام ١٩٨٢ (بالانكليزية).

أما الاتفاقيات التي لم يصادق عليها السنغال بعد، فهي:

- الاتفاقية المؤسسة للمؤتمر المشترك بين الدول الأفريقية حول الرعاية الاجتماعية (بالفرنسية)؛
- الاتفاقية رقم ٩٧ حول اتفاقية الهجرة من أجل العمل (منقحة) ١٩٤٩ (بالفرنسية)؛
- الاتفاقية رقم ١٤٣ حول العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) ١٩٧٥ (بالفرنسية).

٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية

وقّع السنغال على اتفاقات ثنائية تُعنى بشؤون هجرة العمل والضمان الاجتماعي مع عدة دول، وذلك تأميناً منه لإطار عمل قانوني يحمي مواطنيه في الخارج. ومن هذه الاتفاقات^{٤٦}:

اتفاقات خاصة بالهجرة العمل	اتفاقات خاصة بالضمان الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> ■ الكاميرون ■ جمهورية الرأس الأخضر ■ فرنسا ■ الغابون ■ مالي ■ موريتانيا 	<ul style="list-style-type: none"> ■ فرنسا (اتفاقية عام ١٩٧٤) ■ الغابون (اتفاقية عام ١٩٨٢، وقّعت وصادقت عليها السنغال، ولم تصادق عليها الغابون) ■ مالي (اتفاقية عام ١٩٦٥) ■ موريتانيا (اتفاقية عام ١٩٨٧) ■ الكاميرون (اتفاقية وقّعت وصادقت عليها السنغال، ولم تصادق عليها الكاميرون) ■ جمهورية الرأس الأخضر (خضعت مسودة الاتفاق للمفاوضات) ■ توغو (اتفاق بين البلدين حول المدفوعات النقدية) ■ جمهورية ساحل العاج (اتفاق بين البلدين حول المدفوعات النقدية) ■ بنين (اتفاق بين البلدين حول المدفوعات النقدية) ■ بوركينافاسو (اتفاق بين البلدين حول المدفوعات النقدية)

^{٤٥} http://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtmsg_no=IV-13&chapter=4&lang=en. تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٣/١١.

^{٤٦} إجابة وزارة السنغاليين بالخارج ووزارة الوظائف العامة والتوظيف والمنظمات العمالية والمهنية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة في السنغال، ملف دولة السنغال لعام ٢٠٠٩؛ المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٨، أنظمة وأدوات معلومات الاتصال المتعلقة بالهجرة؛ ومكتب المنظمة الدولية للهجرة في السنغال.

٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون

١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين

وزارة السنغاليين بالخارج

أنشئت وزارة السنغاليين بالخارج (بالفرنسية) في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بموجب المرسوم رقم ٢٠٠٣-٧٦٦٦^{٤٧}. وفي العام ٢٠٠٧، أعيد تسميتها وزارة السنغاليين بالخارج والصناعات الحرفية والسياحة^{٤٨}. وبعد سنتين من ذلك، عادت ورست عليها في العام ٢٠٠٩ تسمية وزارة السنغاليين بالخارج^{٤٩}. تتولى الوزارة مهمة إعداد وتطبيق سياسات الدولة المتعلقة بالسنغاليين المقيمين في الخارج، وفقاً للأهداف الخاصة التالية^{٥٠}:

- إدارة القضايا التي تهمّ السنغاليين المقيمين في الخارج؛
- وضع أطر عمل لحماية الرعايا السنغاليين الذين يعيشون في الخارج؛
- تحسين أوضاع السنغاليين في الخارج.

لتحقيق هذه الأهداف، تعمل الوزارة ضمن حدود المسؤوليات التالية (ترجمة غير رسمية):

١. مساعدة الرعايا السنغاليين الذين يعيشون في الخارج عن طريق تشجيع وتنسيق المبادرات التي توحد في ما بينهم؛
٢. العمل على إعادة دمج السنغاليين المقيمين في الخارج في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية عند عودتهم إلى السنغال؛
٣. تسهيل حصولهم على مساكن؛
٤. المضي في تشجيع السنغاليين المقيمين في الخارج على تنفيذ مشاريع استثمارية في السنغال؛

تضمّ وزارة السنغاليين بالخارج الأقسام الفرعية التالية (ترجمة غير رسمية)^{٥١}:

- المديرية المعنية بإنشاء مساكن للسنغاليين المقيمين في الخارج، تتكفل بشراء قطع من الأراضي في السنغال وتطويرها لأجل السنغاليين بالخارج بدعم من مطوري العقارات.
- مديرية دعم الاستثمارات والمشاريع المولجة جمع ومراجعة ومتابعة وتقييم المشاريع التي يصمّمها المغتربون.
- مديرية الشؤون الاجتماعية المكلفة بدعم وحماية السنغاليين بالخارج، وبهذه الصفة، توفير الرعاية الاجتماعية، القضايا المتعلقة بالأمن الاجتماعي والتقاعد ولم شمل الأسر.
- مديرية تصريف الشؤون العامة والتجهيز الموكلة بإدارة شؤون الموظفين، وصياغة الموازنة وتطبيقها، وإدارة القروض والمواد المخصصة للوزارة.

^{٤٧} مكتب المنظمة الدولية للهجرة في السنغال.

^{٤٨} المرجع نفسه.

^{٤٩} المرجع نفسه.

^{٥٠} إجابة وزارة السنغاليين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٥١} <http://www.gouv.sn/spip.php?article206>, تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠/٣/٢٠١٠.

إضافة إلى ذلك، تعمل المكاتب التالية تحت رعاية الوزارة (ترجمة غير رسمية)^{٥٢}:

- المجلس الأعلى للسنغاليين في الخارج: أنشئ المجلس كهيئة استشارية في العام ١٩٩٥ لكنه مر بفترة سبات طويلة. وأبطلت دولة السنغال، بمقتضى المرسوم رقم ٢٠١٠-٢٤١ الصادر في ١ آذار (مارس) ٢٠١٠، المرسوم رقم ٩٥-١٥٤ الصادر في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥ القاضي بإنشاء المجلس الأعلى للسنغاليين في الخارج. وتندرج مهامه في إطار تمثيل جمعيات المهاجرين والمساهمة في تحركات الحكومة سعياً إلى إدارة شؤون السنغاليين في الخارج وحمايتهم ورعايتهم^{٥٣}. لم يباشر أعماله بعد^{٥٤} مع أنه أبصر النور في العام ١٩٩٥. ولكن الحكومة السنغالية التي تسعى جاهدة إلى إعادة إحيائه جددت عقده في ١ آذار/مارس ٢٠١٠ بموجب المرسوم رقم ٢٠١٠-٢٤١ الذي حل محل المرسوم رقم ٩٥-١٥٤ الصادر في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥^{٥٥}. ويقوم هذا المجلس، في نظر الجميع، مقام هيئة تعمل تحت مظلتها جمعيات الجاليات السنغالية المنتشرة في العالم أجمع، ويتوقع منها أن تتعامل مباشرة مع الحكومة^{٥٦}.
- مكتب استقبال وتوجيه ومتابعة شؤون المهاجرين: ويتولى مسؤولية توفير معلومات مفيدة للسنغاليين الذين يعيشون في الخارج، وتقديم المساعدة للمهاجرين إن في مرحلة استعدادهم للرحيل أو عند عودتهم إلى الوطن الأم^{٥٧}. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا المكتب أيضاً لم يباشر أعماله بعد^{٥٨}. ويجري حالياً تطبيق مشروع خاص للدفع قداماً بمكتب استقبال وتوجيه ومتابعة شؤون المهاجرين^{٥٩}. أما الهدف منه فيتمثل في إنشاء هيئة مشتركة بين الوظائف في السنغال وفي الدول المضيفة في آن^{٦٠}.

^{٥٢} المرجع نفسه.

^{٥٣} إجابة وزارة السنغاليين بالخارج عن فصل الجردة الخاص بالسنغال.

^{٥٤} مكتب المنظمة الدولية للهجرة في السنغال.

^{٥٥} المرجع نفسه

^{٥٦} المرجع نفسه

^{٥٧} المرجع نفسه.

^{٥٨} المرجع نفسه

^{٥٩} إجابة وزارة السنغاليين بالخارج عن فصل الجردة الخاص بالسنغال.

^{٦٠} المرجع نفسه.

الجدول ٢-١ السنغال: وزارة السنغاليين بالخارج	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بالوزارة
إنشاء صندوق لدعم استثمارات السنغاليين المقيمين في الخارج.	١. الموقع الإلكتروني للحكومة السنغالية: www.gouv.sn (بالفرنسية)؛
تنظيم مخيمات صيفية في السنغال للمتحدثين من أصل سنغالي يقيمون في الخارج.	٢. زيارات البعثات و/أو الممثلين الأفراد المرسلين من وزارة السنغاليين بالخارج إلى دول المقصد التي تقيم فيها أكبر الجاليات السنغالية؛
إحياء مناسبات وتنظيم نشاطات ثقافية (مساحات وقوافل ثقافية) في أبرز بلدان المقصد التي يعيش فيها المغتربون السنغاليون.	٣. مكاتب الدعم التابعة للسفارات (المزعم إنشاؤها)؛
الإعداد لإجراء إحصاء حول عدد السنغاليين المنتشرين في بلاد الاغتراب.	٤. الحملات الإعلامية؛
نشر دليل للسنغاليين المقيمين في الخارج (بالفرنسية).	٥. جمعيات المهاجرين في الخارج ؛
إجراء دراسات تتعلق بالسنغاليين المنتشرين في بلاد الاغتراب (دراسة جدوى حول إمكانية تقييم مدى تأثير المساهمات التي يقدمها السنغاليون المقيمون في الخارج).	٦. تقنيات المعلومات والاتصالات؛ إلخ.
إعداد دليل خاص حول العودة	
رسم خطة دعم للقطاع الخاص ترمي إلى تطوير الجالية السنغالية المقيمة في إيطاليا.	
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى
التعاون مع المؤسسات الوطنية وتقديم الدعم من أجل تجديد المجلس الأعلى للسنغاليين في الخارج في ١ آذار/مارس ٢٠١٠.	١. السفارات والقنصليات السنغالية في الخارج، إلخ.
تنسيق ودعم إنشاء اتحاد جمعيات المهاجرين السنغاليين في محاولة لتخفيض عدد المتحدثين باسمهم، وتعزيز التواصل معهم، وتحقيق مزيد من الفعالية في إطار التعاون معهم. وكان هذا الاتحاد المقترح إنشاؤه قد انطلق في مهمته في دول غامبيا، ومالي، وإيطاليا (اتحاد الجمعيات بحسب مناطق توأجدها).	

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

*يتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: "الممارسات المؤسساتية".

المصادر: إجابة وزارة السنغاليين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ مقابلة مع وزارة السنغاليين بالخارج؛ "لو ماتان" - صحيفة سنغالية تقدم معلومات عامة؛ ومكتب المنظمة الدولية للهجرة في السنغال.

وزارة الخارجية

في ما يتعلق بجماعات المهاجرين في الخارج، تتولى وزارة الخارجية (بالفرنسية)، على سبيل التعداد لا الحصر، مهام إدارة العلاقات القنصلية والديبلوماسية مع بلدان المقصد التي تقيم فيها الجاليات السنغالية، والتفاوض معها بشأن الاتفاقات المتعلقة بالهجرة، وما إليها^{٦١}. فمن خلال السفارات والقنصليات السنغالية (بالفرنسية)، تقدم وزارة الخارجية السنغالية إلى رعاياها في الخارج عدداً من الخدمات التي تعود بالفائدة عليهم، ومنها^{٦٢}:

- توفير معلومات حول النشاطات التي تنظمها في السنغال و/أو في بلدان المقصد على التوالي لمعالجة قضايا تهم السنغاليين المقيمين في الخارج؛
- توفير معلومات حول التطورات السياسية والاقتصادية التي تطرأ على السنغال؛
- تجديد جوازات السفر وغيرها من الوثائق؛
- التصديق على الوثائق الرسمية؛
- تسجيل الأحداث المدنية (كحالات الولادة، الوفاة، الطلاق، الزواج).

الجدول ٢-٢ السنغال: وزارة الخارجية	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أفنية الاتصال بالوزارة
تنظيم دوري للأنشطة الثقافية من خلال السفارات و/أو القنصليات.	١. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية: www.diplomatie.gouv.sn (بالفرنسية)؛
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	٢. السفارات والقنصليات السنغالية في الخارج؛ إلخ.
نشر معلومات حول فرص ومحفزات الاستثمار المتوافرة في السنغال للراغبين في خوض هذا المجال.	
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
المصادر: وزارة الخارجية السنغالية؛ إجابة وزارة السنغاليين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ السفارة السنغالية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسفارة السنغالية في فرنسا.	

٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات

تحتل وزارة السنغاليين بالخارج مركز الصدارة على قائمة الهيئات التي تتعاطى بشؤون الجاليات السنغالية في الخارج^{٦٣}. أما الوزارات الأخرى التي تتعاطى بهذا الشأن أيضاً فهي^{٦٤}:

- الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية
- مكتب رئيس الوزراء
- وزارة الخارجية

^{٦١} إجابة وزارة السنغاليين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٦٢} السفارة السنغالية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ والسفارة السنغالية في فرنسا.

^{٦٣} إجابة وزارة السنغاليين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٦٤} المرجع نفسه.

- وزارة الداخلية
- وزارة الاقتصاد والمال
- وزارة الوظائف العامة والتوظيف والمنظمات العمالية والمهنية
- وزارة الشباب والرياضة والترفيه
- وزارة الأسرة والتمويل البالغ الصغر

وقد ساهمت وزارة السنغاليين بالخارج، وانطلاقاً من وعيها للحاجة إلى إدارة الهجرة عن طريق التنسيق بين جميع القوى الفاعلة المؤسساتية، مساهمةً ناشطةً في تأسيس إطار عمل قائم على الحوار وخاص بالهجرة القانونية (بالتعاون مع منظمة العمل الدولية)^{٦٥}.

زد على أن وزارة السنغاليين بالخارج هي عضو في مجموعات العمل الفنية الوطنية التي أنشأتها منظمة العمل الدولية (ضمن برنامج هجرة العمل) بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (ضمن مشاريع إعداد ملفات الهجرة وبرنامج هجرة العمل)^{٦٦}.

٢-٣ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين

من بين المؤسسات الدولية التي تتعاطى بشؤون الهجرة في السنغال، نذكر على سبيل التعداد لا الحصر:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنغال (بالفرنسية)
- المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)
- المكتب الإقليمي الفرعي لمنظمة العمل الدولية في داكار (بالفرنسية) الذي يغطي كل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

لكن تشارك مؤسسات دولية أخرى في معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة في السنغال، ومنها:

- المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا ومجلسه الوطني في السنغال
- بعثة الاتحاد الأوروبي إلى السنغال (بالفرنسية): بفضل أطر العمل الاستراتيجية، على مثال ورقة استراتيجية الدولة والبرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (بالفرنسية) الصادرين عن الاتحاد الأوروبي حول السنغال، ارتسمت في الأفق آلية تعاون بين الاتحاد الأوروبي والسنغال تحت رعاية الصندوق الأوروبي العاشر للتنمية (بالانكليزية)، شملت الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٣. أما المواضيع الرئيسية التي تطرقت إليها ورقة الاستراتيجية والبرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ لدولة السنغال، فهي (ترجمة غير رسمية)^{٦٧}:

١. دعم جهود دمج المهاجرين على المستويين الإقليمي والتجاري
٢. إقامة بنية تحتية لمعالجة مياه الصرف الصحي
٣. دعم الموازنة المخصصة لتطبيق الاستراتيجية الرامية إلى الحدّ من الفقر في السنغال
٤. مواضيع أخرى ذات صلة

^{٦٥} المرجع نفسه.

^{٦٦} مكتب المنظمة الدولية للهجرة في السنغال.

^{٦٧} ورقة استراتيجية دولة السنغال الصادرة عن المفوضية الأوروبية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

يتم تناول موضوع الهجرة في ورقة الاستراتيجية والبرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ على الشكل الآتي^{٦٨}:

- في مجال الدعم المقدم لدمج المهاجرين على المستويين الإقليمي والتجاري، يتحدث البرنامج الإرشادي الوطني عن الحاجة إلى متابعة الحوار في مسألتَي الهجرة والتنمية، وكذلك في مسألة إدارة تدفقات الهجرة؛
- في مجالات أخرى ذات صلة، جرى الحديث أيضاً عن إدارة الهجرة غير النظامية، مع التشديد على التواصل، والبحث، والقدرات المؤسساتية، والبرامج المخصصة لعودة المهاجرين.

٢-٤ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين

تشارك مجموعة متعددة من المنظمات غير الحكومية في السنغال في شؤون الهجرة. أما غالبية هذه المنظمات فتقدم المساعدة إلى المهاجرين العائدين إلى وطنهم من خلال مروحة واسعة من الخدمات الاجتماعية، تبدأ بالمساعدة الصحية وتصل إلى تقديم الدعم لإعادة دمج المهاجرين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية^{٦٩}. ومن المجالات البارزة الأخرى التي تسجل فيها تلك المنظمات مشاركتها أيضاً، نذكر حماية حقوق المهاجر كإنسان، والضغط لتطبيق السياسات، ومنع الهجرة غير النظامية، وذلك من خلال تنفيذ مشاريع تنمية ضيقة النطاق في المناطق الريفية وتنظيم حملات توعية^{٧٠}.

مثالاً على القوى الفاعلة في السنغال بين أوساط المنظمات غير الحكومية المنخرطة في معالجة قضايا الهجرة و/أو جماعات المهاجرين، نذكر:

■ مجلس المنظمات غير الحكومية للدعم والتنمية (CONGAD) (بالفرنسية)، الذي يلتزم بالقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما بحقوق المهاجرين^{٧١}. إلى ذلك، يضطلع هذا المجلس بدور المنسق لأعمال المنظمات غير الحكومية والجمعيات في السنغال، توخياً منه للحصول على أفضل النتائج من النشاطات المتعلقة بالهجرة والمبادرات التي ينفذها المجتمع المدني^{٧٢}. وفي محاولة منه لإرساء دور التنسيق على ركائز ثابتة، ينهك المجلس اليوم في إعداد جدول يجمع فيه معلومات عن المنظمات غير الحكومية والجمعيات السنغالية المنخرطة في قضايا الهجرة^{٧٣}.

■ تنشط منظمة الأفاق والحوارات السياسية (ENDA Diapol) (بالفرنسية)، بصفتها جزءاً من منظمة البيئة والتنمية في دول العالم الثالث ENDA Tiers Monde (بالفرنسية)، في ميدان تعزيز الحوار حول السياسات بين المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، مع التركيز على الشؤون المتعلقة بالهجرة والتنمية^{٧٤}. ولما كانت هجرة السنغاليين تتأثر باطراد بعوامل الدفع البيئية، كالتصحر وتحلل التربة، تنشط تلك المنظمة أيضاً في مجالي الهجرة والتغيرات المناخية من جهة، وفي مجالي الهجرة والزراعة من جهة أخرى^{٧٥}.

^{٦٨} المرجع نفسه.

^{٦٩} مقابلة مع مجلس المنظمات غير الحكومية للدعم والتنمية ومع منظمة الأفاق والحوارات السياسية.

^{٧٠} المرجع نفسه.

^{٧١} مقابلة مع مجلس المنظمات غير الحكومية للدعم والتنمية.

^{٧٢} المرجع نفسه.

^{٧٣} المرجع نفسه.

^{٧٤} مجلس المنظمات غير الحكومية للدعم والتنمية.

^{٧٥} المرجع نفسه.

٣-٢ الممارسات المؤسسية

١-٣-٢ المؤسسات الوطنية

طُرحت السلطات الوطنية في السنغال عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي؛ وقد ركزت هذه المبادرات بشكل أساسي على توعية المهاجرين المقيمين في الخارج وتوجيههم، وتعزيز الروابط معهم، بالإضافة إلى عودة مواردهم المالية، من دون أن تغفل عن شؤون التنمية الاجتماعية والاقتصادية والزراعية.

الجدول ٢-٣ السنغال: مبادرات المؤسسات الوطنية			
الهدف	التعاون	المبادرة	المؤسسة الوطنية
الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): تشجيع ومواكبة المهاجرين السنغاليين الراغبين في الاستثمار في قطاعات الإنتاج، كوسيلة لدعم خلق فرص العمل، لا سيما في بلد المنشأ.	غير متوافر	إنشاء صندوق لدعم استثمارات السنغاليين المقيمين في الخارج	وزارة السنغاليين بالخارج
الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): تمتين الروابط مع المتحدرين من مهاجرين سنغاليين، وتثبيت هويتهم الاجتماعية والثقافية؛ إلخ.	غير متوافر	تنظيم مخيمات صيفية في السنغال للمتحدرين من أصل سنغالي مقيمين في الخارج	وزارة السنغاليين بالخارج
الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): تعزيز الروابط مع الرعايا السنغاليين الذين يعيشون في الخارج؛ إلخ.	غير متوافر	إحياء مناسبات وتنظيم نشاطات ثقافية (مساحات وقوافل ثقافية) في أبرز البلدان التي يقصدها المهاجرون السنغاليون في الخارج	وزارة السنغاليين بالخارج
الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): إنشاء قاعدة بيانات مزودة بمعلومات تتعلق بالسنغاليين المقيمين في الخارج؛ إلخ. تُقدّم هذا المشروع الريادي في مالي وغامبيا في العام ٢٠٠٧. ومن المتوقع إنجاز المرحلة الثانية منه في العام ٢٠١٠.	وزارة الخارجية (بالفرنسية)، والمنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)	الإعداد لإجراء إحصاء حول عدد السنغاليين المنتشرين في بلاد الإغتراب	وزارة السنغاليين بالخارج

الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): تمتدّن الروابط مع السنغاليين المقيمين في الخارج، وتزويدهم بمعلومات عن الشؤون القنصلية، والحقوق المدنية بما في ذلك الحق في التصويت والأمن الاجتماعي وفرص الاستثمار ومحفزات الاستثمار، وكذلك بمعلومات مفصلة عن وسائل الاتصال بالمؤسسات الوطنية، إلخ.	غير متوافر	نشر دليل للسنغاليين المقيمين في الخارج (بالفرنسية)	وزارة السنغاليين بالخارج
الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): جمع معلومات وتحليل قضايا مختلفة تتعلق بالهجرة والسنغاليين المقيمين في الخارج؛ إلخ.	غير متوافر	إجراء دراسات تتعلق بالسنغاليين في الخارج (كدراسة جدوى حول إمكانية تقييم مفعول المساهمات التي يقدمها السنغاليون المقيمون في الخارج)	وزارة السنغاليين بالخارج
الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): تشجيع وحث المهجرين العائدين على المساهمة في تنويع الزراعات السنغالية؛ إلخ.	وزارة السنغاليين بالخارج	عودة المهجرين إلى القطاع الزراعي	وزارة الزراعة والموارد المائية الريفيه والأمن الغذائي
الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية): إنشاء نظام لتسجيل المعلومات، يجمع بيانات عن الشباب الباحثين عن فرص عمل. تجمع هذه المعلومات على يد المراكز الإدارية للتعليم العام والرياضة، ثم يُصار إلى إدرّاجها في قاعدة بيانات مركزية تضمّ كلّ الباحثين عن فرص عمل ضمن الأراضي السنغالية. ومن قاعدة البيانات هذه، يتمّ عادةً اختيار الأشخاص المرشحين للهجرة القانونية.	غير متوافر	نظام معلومات لتفعيل إدارة شؤون الهجرة	مجلس وزارة الشباب والرياضة والترفيه (بالفرنسية)
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصادر: المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة في السنغال، ملف دولة السنغال لعام ٢٠٠٩؛ إجابة وزارة السنغاليين بالخارج ووزارة الشباب والرياضة والترفيه عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ دليل للسنغاليين المقيمين في الخارج؛ ومكتب المنظمة الدولية للهجرة في السنغال.			

بالإضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه، وتشجيعاً لعودة موارد المهاجرين ومشاريع الاستثمار إلى السنغال، نوّت و/أو تّوي الحكومة السنغالية إرساء آليات متعددة لدعم مؤسسات يستفيد منها السنغاليون المقيمون في الخارج، منها ما يلي:

الجدول ٢ - ٤ السنغال: آليات دعم المؤسسات		
الهدف	الوكالة/الوزارة	آلية الدعم
<p>الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية):</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تزويد المهاجرين بالمعلومات الضرورية المتعلقة بظروف إعادة تمجهم عند عودتهم إلى الوطن الأم؛ 2. الحرص على تطبيق ومراقبة كل المحفزات التي تسمح بتحسين ظروف دمج المهاجرين في مختلف قطاعات الإنتاج؛ 3. تطبيق السياسات المتعلقة بتشجيع وتحفيز المهاجرين على إرسال حوالات إلى البلد الأم؛ 4. تقديم تسهيلات تقنية ومالية عند إنشاء مشاريع فردية وجماعية تُعنى بإعادة دمج المهاجرين عند عودتهم، وذلك بالتعاون مع المؤسسات العامة والخاصة، ومع الهيئات التقنية والمالية ذات الصلة، إلخ. 5. إخضاع إدارة المشاريع التقنية للمراقبة؛ إلخ. 	وزارة السنغاليين بالخارج	مكاتب استقبال وتوجيه ومتابعة شؤون السنغاليين (من المتوقع أن يتم إنشاؤها في مطار دكار وكذلك في السفارات السنغالية).
<p>الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية):</p> <p>تشجيع الاستثمار من خلال تسهيل الإجراءات التي ترضى تنفيذ الاستثمارات، وتبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، بما يسمح بإنشاء مؤسسة تجارية ضمن مهلة ٤٨ ساعة، إلخ.</p>	الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات والمشاريع الضخمة- (بالفرنسية)	"الشباك الموحد"
<p>الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية):</p> <p>اجتذاب موارد للمهاجرين المالية، وحثهم على إعادتها إلى السنغال، إلخ.</p>	مصرف الإسكان في السنغال- (بالفرنسية)	حسابات توفير بمعدلات فائدة استثنائية للسنغاليين المقيمين في الخارج
<p>الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية):</p> <p>تسهيل وتشجيع الاستثمار، وحث السنغاليين المقيمين في الخارج على إرسال حوالات مالية إلى السنغال، إلخ.</p>	غرفة متوافرة	إنشاء فروع مصرفية لمصرف الإسكان في السنغال (بالفرنسية) في أهم البلدان التي يقصدها المهاجرون السنغاليون
<p>الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية):</p> <p>توفير الدعم عند إطلاق خطة عمل، وإنشاء مؤسسة وترتيب وضعها القانوني، وإدارة الشركة، وتحديد هوية الشركاء في قطاع الإنتاج، إلخ.</p>	غرفة التجارة والصناعة والزراعة في السنغال (بالفرنسية)	نظام لدعم المستثمرين السنغاليين المقيمين في الخارج (المرقب تطبيقه)
<p>الهدف الأساسي:</p> <p>دعم مساهمة المغتربين في تطوير مناطق المنشأ وتسهيل عودتهم وإعادة اندماجهم</p>	مديرية الدعم التقني	برنامج دعم مبادرات التنمية القائمة على التضامن (أو ما كان يعرف سابقاً بالتنمية المشتركة)

التعاون اللامركزي	وزارة التعاون الدولي	الهدف الأساسي: تطوير مناطق المنشأ من خلال التعاون ما بين الجماعات المحلية التي ينظمها المهاجرون
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصادر: إجابة وزارة السنغاليين بالخارج ووزارة الوظائف العامة والتوظيف والمنظمات العمالية والمهنية عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسة الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ الموقع الإلكتروني لمصرف الإسكان في السنغال: www.bhs.sn؛ وزارة السنغاليين بالخارج، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، «كتاب السياسات القطاعية للسنغاليين في الخارج»؛ نيون وبلباكار وبيروكوبس وأوليه، ٢٠٠٦، الهجرة والتنمية - آراء ومبادرات في السنغال؛ ومكتب المنظمة الدولية للهجرة في السنغال.		

٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة

طرحت السلطات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة المتواجدة في السنغال عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٢-٥ السنغال: مبادرات المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة			
الهدف	التعاون	المبادرة	الوكالة
الهدف الأساسي: تعزيز القدرات الحكومية اللازمة لإرساء سياسات شاملة واستباقية في موضوعي الهجرة واللجوء؛ إلخ.	الجهات المانحة: - المفوضية الأوروبية (بالانكليزية) - الحكومة البلجيكية - الحكومية السويسرية	الهجرة الدولية في بلدان وسط وغرب أفريقيا؛ ملفات وطنية وإقليمية حول الهجرة في هذه البلدان من أجل إنماء السياسات الاستراتيجية.	المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)
الهدف الرئيسي: إشراك النساء المهاجرات من بلدان غرب أفريقيا والمقيمات في إيطاليا في جهود إنماء بلدن الأم.	الجهة المانحة: <u>التعاونية الإيطالية</u> (بالانكليزية)	مشروع "مهاجرات من أجل التنمية في أفريقيا" (بالانكليزية) شباط/فبراير ٢٠٠٩ - أكتوبر/نوفمبر ٢٠٠٨	

<p>الهدف الأساسي:</p> <p>زيادة مساهمة الجاليات السنغالية المقيمة في إيطاليا بغرض:</p> <ul style="list-style-type: none"> - دعم جهود التنمية في مناطق المنشأ؛ - توجيه الحوالات المالية نحو تمويل نشاطات إنتاجية من شأنها أن توثق الروابط بين أبناء المناطق في بلد المنشأ و الجاليات السنغالية المهاجرة، وذلك في سبيل تبادل المعارف والخبرات؛ إلخ. <p>الهدف الرئيسي:</p> <p>تعزيز الروابط بين السنغاليين المهاجرين إلى الخارج ووطنهم الأم، من خلال تسهيل إعداد الملفات الخاصة بهم بفضل القيام بجمدة للسنغاليين المنتشرين في بلاد الاغتراب، وإنشاء شبكة معلومات تجمع البيانات المتوفرة لدى القنصليات وتقيم كفاءات المهاجرين الضرورية لتنمية القطاعات التي تحفل سلم أولويات بلد المنشأ.</p>	<p>الجهة المانحة: <u>التعاونية الإيطالية (بالانكليزية)</u></p>	<p>مشروع "الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا"</p>	
<p>إعداد ملفات عن الرعايا السنغاليين المقيمين في الخارج وتعزيز خبراتهم لما فيه خير السنغال (٢٠٠٦)</p> <p>بندرج هذا المشروع الريادي في إطار برنامج "مهاجرات من أجل التنمية في بلدان أفريقيا.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>إعداد ملفات عن الرعايا السنغاليين المقيمين في الخارج وتعزيز خبراتهم لما فيه خير السنغال (٢٠٠٦)</p> <p>بندرج هذا المشروع الريادي في إطار برنامج "مهاجرات من أجل التنمية في بلدان أفريقيا.</p>	<p>التعاونية الإيطالية (بالانكليزية)</p>
<p>الهدفان العامان (ترجمة غير رسمية):</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. تعزيز قدرات القطاع الخاص و الجاليات السنغالية التي تعيش في إيطاليا لتساهم في تنمية وطنها الأم بشكل مستدام. ٢. تعزيز دور المرأة في جهود التنمية والاستثمار في التقنيات المستدامة، مع مراعاة حماية البيئة. <p>الهدف الخاص (ترجمة غير رسمية):</p> <p>زيادة كم الاستثمارات الفعالة والمنتجة التي تخوضها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي تخلق فرص عمل، لا سيما في المناطق التي تطالها الهجرة.</p>	<p>الحكومة السنغالية</p>	<p>برنامج دعم القطاع الخاص وتعزيز قدرات الجاليات السنغالية في إيطاليا (بالإيطالية)</p> <p>(لفترة ٢٠٠٨-٢٠١١)</p>	<p>التعاونية الإيطالية (بالانكليزية)</p>
<p>الأهداف الأساسية (ترجمة غير رسمية):</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. تدعيم بنية السلطات الحكومية السنغالية؛ ٢. توفير التجهيزات التقنية لمؤسسات الإدارة العامة السنغالية؛ ٣. تسهيل عودة المهاجرين السنغاليين من إيطاليا؛ إلخ. 	<p>غير متوافر</p>	<p>المشروع الثاني لدعم السلع (بالإيطالية)</p>	<p>التعاونية الإيطالية (بالانكليزية)</p>

<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>دعم دول بنين والكاميرون ومالي والسنغال من أجل تشجيع وتحسين إدارة هجرة أصحاب المهارات بين بلدانهم على التوالي وبلدان المقصد في أوروبا، كوسيلة لتعزيز الهجرة الدائرية.</p>	<p>حكومات بنين، والكاميرون، ومالي، والسنغال</p> <p>الوكالة المشرفة على التنفيذ: وزارة العمل والتضامن والوظيفة العامة</p>	<p>مشروع "الشراكة من أجل إدارة هجرة أصحاب المهن" (بالفرنسية)</p> <p>(لفترة تمتد من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ولغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)</p>	<p>الاتحاد الأوروبي (بالإنكليزية)</p>
<p>الأهداف الأساسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تمكين السنغال من الإفادة من كفاءات مهاجريها ليساهموا في تنمية بلدهم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي؛ - اتخاذ التدابير الفعالة لحشد الموارد والشراكات؛ - الاستجابة بكل مرونة لاحتياجات الحكومة من خلال تأمين خبراء دوليين ذوي مهارات عالية؛ إلخ. 	<p>وزارة الخارجية (بالفرنسية)</p>	<p>البرنامج الخاص بالسنغال لنقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين</p> <p>(لفترة نشرين الأول/أكتوبر - حزيران/يونيو ٢٠٠٣)</p>	<p>مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (بالإنكليزية)</p>
<p>الهدف الأساسي (ترجمة غير رسمية):</p> <p>دعم الاستثمارات التي ينفذها في بلدهم الأم السنغاليون المقيمون في منطقة كاتالونيا، كوسيلة لدعم التنمية المحلية في السنغال.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>مشروع "ريدال" REDEL (بالفرنسية)</p>	<p>الصدوق الكاتالوني للتنمية والتعاون (بالإسبانية)</p>
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>تزويد الأشخاص بمعلومات عن تكاليف عمليات التحويل وشروطها بين فرنسا ودول معيّنة، بحيث يتمكن الأشخاص من الاختيار، بأكثر قدر ممكن من الحرية والموضوعية، المؤسسة المالية، و/أو الوسيلة الأنسب لتحويل رؤوس أموالهم تبعاً لشروط الأمن والسرعة والكفاءة المعمول بها.</p>	<p>مجموعة من المصارف وشركات تحويل الأموال</p>	<p>إنشاء موقع إلكتروني ببنّ تكاليف إرسال الحوالات المالية في مجموعة مختارة من الدول: www.envoidargent.org</p>	<p>الوكالة الفرنسية للتنمية (بالإنكليزية)</p> <p>وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية التضامنية (بالإنكليزية)</p>
<p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.</p> <p>المصدر: الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية للهجرة؛ الصدوق الكاتالوني للتنمية والتعاون؛ التعاونية الإيطالية؛ الموقع الإلكتروني www.envoidargent.org؛ تمت زيارته في ٢٠/٣/٢٠١٠؛ والموقع الإلكتروني www.diplomatique.gouv.sn/maeuase/index_tokiten.htm؛ تمت زيارته في ٢٠/٣/٢٠١٠.</p>			

التحديات الأساسية:

- تعتبر وزارة السنغاليين بالخارج المؤسسة الحكومية المسؤولة عن المسائل المتعلقة بجاليات المغتربين، وهي تشكل الهيئة الأساسية المنسقة مع بقية الوزارات و/أو الدوائر الوزارية التي تنظر في بعض جوانب قضايا السنغاليين بالخارج. لكن، في ظل مشاركة عدة وزارات سنغالية في القضايا المتعلقة بالهجرة، فقد بات على المعنيين تجاوز مشكلة التنسيق المحدود بين الوزارات، وبالتالي عدم توفر هيئة مؤسساتية مستقلة مهمتها ضمان التنسيق المستمر وتبادل المعلومات بين الوزارات.
- طبقت وزارة السنغاليين بالخارج هيكلية عمل تشريعية أساسية متعلقة بالسنغاليين بالخارج، كما نظمت أنشطة متنوّعة لتوطيد الرابط مع جاليات المغتربين السنغاليين، وتعزيز مستوى الاتصال والتوجيه، والتشجيع على عودة موارد المهاجرين. لكن من التحديات التي تواجهها الوزارة في هذا المجال محدودية مواردها، بشكل يمنعها من تطوير أنشطتها وتطبيق سياستها القطاعية.

التجربة السورية

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جدة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

جدول المحتويات

معلومات عامة ٣

- ١-١ تاريخ الهجرة ٣
٢-١ السلطات المختصة ٤
٣-١ دول المقصد ٥
٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين ٦
٥-١ الحوالات المالية المقدّرة ٧
٦-١ مميّزات الدولة ٨

نتائج الجردة ٩

- ١-٢ إطار عمل التشريعات والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين ٩
١-١-٢ التشريعات الوطنية ٩
٢-١-٢ التشريعات الدولية ١٠
٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية ١٠
٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون ١١
١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين ١١
٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات ١٣
٣-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٣
٤-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٣
٣-٢ الممارسات المؤسساتية ١٤
١-٣-٢ المؤسسات الوطنية ١٤
٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة ١٥

١-١ تاريخ الهجرة

يعود تاريخ الهجرة الحديثة من الجمهورية العربية السورية إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. غير أن تحولات عديدة طرأت، خلال السنوات المئة والخمسين الماضية، على تدفقات الهجرة المنطلقة من الأراضي السورية، وهي على الشكل التالي:

- من ستينات القرن الماضي فصاعداً
غلب عليها السوريون^١ المهاجرون نحو أميركا الشمالية، أميركا اللاتينية وأستراليا^٢.
- من العام ١٩١٨ فصاعداً
تميّزت بالهجرة الإقليمية ضمن منطقة المشرق^٣، بتأثير من نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الامبراطورية العثمانية^٤.
- حتى الأربعينات
غلبت عليها موجات السوريين المهاجرين نحو أوروبا وأفريقيا والدول المنتشرة في النصف الغربي من الكرة الأرضية بوجه عام^٥.
- من الستينات وحتى اليوم
برزت في هذه الفترة هجرة العمل نحو منطقة الخليج، كما سطع نجم الأنظمة الاقتصادية القائمة على النفط، نتيجةً لازدهار الاقتصادي الذي شهدته المنطقة عام ١٩٧٣ بالتحديد (وبتأثير من الارتفاع الصاروخي لعائدات النفط)^٦. كما سجّلت هذه الفترة استمرارية للهجرة الإقليمية ضمن منطقة المشرق، وبالتحديد نحو لبنان والأردن؛ وهي هجرةٌ اتخذت طابعاً دائماً ومؤقتاً على السواء^٧. أما المهاجرون، فكانوا من حملة الشهادات أو أصحاب الكفاءات في المقام الأول^٨. ولعل أكبر عدد من المهاجرين الذي صدرته سوريا على الإطلاق، هو عدد المهاجرين الذين انطلقوا من الأراضي السورية في الثمانينات^٩. لكن إلى جانب هجرة العمل القانونية، لا بد من الإشارة إلى عدد أصغر من تدفقات المهاجرين غير النظاميين وملتمسي اللجوء الذين يتوجهون نحو أوروبا؛ ويشكل هؤلاء أحد جوانب الإطار المعاصر للهجرة في سوريا.

تعتبر العوامل التي تؤثر على الهجرة السورية إلى الخارج داخليةً (عوامل جذب) وخارجيةً (عوامل دفع) على السواء. ولما كانت أكثرية المهاجرين السوريين في العصر الحديث من حملة الشهادات و/أو أصحاب الكفاءات، فلا شك في أن عوامل الجذب والدفع التي ترتبط بحقل الوظائف والتوقعات الاقتصادية تحتل أهمية خاصة (الجدول ١-١).

^١ تجدر الإشارة إلى أن الأرقام المسجلة لدى دول المقصد لم تكن تميز بالضرورة، وحتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، بين السوريين واللبنانيين وغيرهم من الأشخاص الوافدين من مناطق الشرق الأوسط (المصدر: سلوم، حبيب، السوريون في كندا).

^٢ وينكلر، أون، ١٩٩٧، الهجرة السورية إلى دول الخليج، دراسات الشرق الأوسط، مجلد ٣٣، رقم ١.

^٣ تضم منطقة المشرق ست دول: الأردن، سوريا، العراق، فلسطين، قبرص ولبنان.

^٤ بالدوين-إدواردز، مارتين، ٢٠٠٥، الهجرة في الشرق الأوسط وفي المنطقة المتوسطة.

^٥ بنك الاستثمار الأوروبي (ECORYS)، ٢٠٠٦، دراسة حول تحسين نجاعة الحوالات المالية التي يرسلها العمال في دول المنطقة المتوسطة.

^٦ وينكلر، أون، ١٩٩٧، الهجرة السورية إلى دول الخليج، دراسات الشرق الأوسط، مجلد ٣٣، رقم ١.

^٧ بالدوين-إدواردز، مارتين، ٢٠٠٥، الهجرة في الشرق الأوسط وفي المنطقة المتوسطة.

^٨ المرجع نفسه؛ مقابلة مع ممثل عن وزارة الداخلية السورية.

^٩ بلغ معدل الهجرة الصافي للهجرة في الثمانينات ١٢٥ ألف. (المصادر: البنك الدولي، ٢٠٠٨، الطريق المهجورة: إصلاح قطاع التربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الفصل ٨: الهجرة والتربية؛ وينكلر، أون، ١٩٩٧، الهجرة السورية إلى دول الخليج، دراسات الشرق الأوسط، مجلد ٣٣، رقم ١).

الجدول ١-١ سوريا: العوامل المؤثرة على هجرة السوريين إلى الخارج

عوامل الدفع	
العوامل الاقتصادية	ضغوطات عرض قوية في سوق العمل* انعدام الآفاق الاقتصادية**
العوامل السياسية	البيئة السياسية
العوامل الديموغرافية	النمو السكاني المرتفع***
عوامل إضافية	خدمة العلم الإلزامية
عوامل الجذب	
عوامل سوق العمل	الطلب على اليد العاملة في دول الخليج فرص العمل
العوامل التربوية	فرص التحصيل العلمي/التدريب
العوامل الاجتماعية	لم شمل الأسر دور الشبكات الأسرية

* إن وضع اللجوء في المنطقة وديموغرافية المجتمع السوري يخلفان ضغوطات على سوق العمل السورية. فمن المقدّر أن يدخل إلى سوق العمل، كل سنة وعلى امتداد السنوات العشر المقبلة، حوالي ٣٠٠ ألف شخص (المصدر: ورقة استراتيجية دولة سوريا لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ والبرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ الصادر عن المفوضية الأوروبية).

** عام ٢٠٠٧، حلّت سوريا في المرتبة ١٠٧ من أصل ١٨٢ دولة وفقاً لمؤشر التنمية البشرية (المصدر: تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٩ الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وقد جاء في الورقة الاستراتيجية لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ والبرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، الصادرين عن المفوضية الأوروبية، ما يلي: «في الوقت الحالي، يعيش ٣٠٪ من السكان فوق خط الفقر بقليل، وبإمكانهم تلبية مستوى مقبول من احتياجاتهم الأساسية».

*** ٣,٤٧٪ عام ٢٠٠٨ (المصدر: مؤشرات التنمية الخاصة بالبنك الدولي)

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصادر: ورقة استراتيجية دولة سوريا لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ والبرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ الصادران عن المفوضية الأوروبية؛ وينكلر، أون، ١٩٩٧، الهجرة السورية إلى دول الخليج، دراسات الشرق الأوسط، مجلد ٣٣، رقم ١؛ بنك الاستثمار الأوروبي (ECORYS)، ٢٠٠٦، دراسة حول تحسين نجاعة الحوالات المالية التي يرسلها العمال في دول المنطقة المتوسطة.

٢-١ السلطات المختصة

الجدول ٢-١ سوريا: أهم السلطات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المغتربين

مجالات المسؤولية	الوزارة	الوكالة
المسؤوليات الأساسية:	وزارة المغتربين (بالانكليزية)	غير متوافرة
١. تسهيل التواصل بين السوريين المقيمين بالخارج وأقاربهم الموجودين داخل سوريا، والمحافظة على هذا التواصل مع الأجيال القادمة؛		
٢. تمثيل سوريا في مختلف الأنشطة المتعلقة بجاليات المغتربين؛		
٣. مراقبة الأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها جاليات المغتربين؛		
٤. صون الهوية الوطنية للسوريين بالخارج؛		
٥. جمع البيانات والمعطيات اللازمة حول جاليات المغتربين؛		
٦. تطوير نظام لإدارة المعلومات يسهل من التفاعل وتبادل المعلومات بين الوزارة وجاليات المغتربين؛		
٧. الحفاظ على الوحدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لجاليات المغتربين.		
بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الوزارة مسؤولة، من خلال مديرية تطوير التخطيط والاستثمارات الاقتصادية، عن تسهيل تدفق استثمارات السوريين بالخارج وتشجيعهم على الاستثمار داخل سوريا.		

غير متوافرة	وزارة الخارجية	المسؤوليات الأساسية: إدارة العلاقات القنصلية والدبلوماسية مع دول المقصد، فضلاً عن العلاقات الخارجية مع جماعات المغتربين، بما في ذلك قبول «طلبات الزيارة» التي يرسلها السوريون بالخارج والموافقة على استصدار جوازات سفر خاصة بهم.
الشؤون المدنية (بالعربية)	وزارة الداخلية	المسؤوليات الأساسية: تسهيل المعاملات المتعلقة بالشؤون المدنية، مثل الحصول على الجنسية السورية، أو التخلي عنها، أو الحرمان منها أو استردادها.
غير متوافرة	وزارة السياحة (بالعربية)	المسؤوليات الأساسية: ١. الترويج لسوريا كدولة سياحية، وتوجيه هذه الدعايات نحو السوريين المقيمين بالخارج وغيرهم من الأشخاص؛ ٢. توطيد العلاقة بين سوريا والجاليات السورية المقيمة بالخارج.
هيئة تخطيط الدولة (بالعربية)	غير متوافرة	المسؤوليات الأساسية: أداء دور داعم ومثبّت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسوريا من خلال: ١. تطوير خطط العمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأمد سواء على صعيد الاقتصاد العام أم ضمن قطاعات معيّنّة؛ ٢. مراقبة مراحل تطبيق هذه الخطط؛ ٣. تسهيل التعاون الدولي؛ ٤. توفير المساعدة الفنية للحكومة السورية حول القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

٣-١ دول المقصد

قدّر المكتب المركزي للإحصاء (بالانكليزية) في سوريا أنّ عدد المهاجرين السوريين في بلدان الاغتراب بلغ ٦٥٧٢٩١ فرداً عام ٢٠٠٤، فيما قدّر البنك الدولي (بالانكليزية) أنّ ٤٨٠٧٠٨ سورياً كانوا يقطنون في الخارج عام ٢٠٠٥. أما القارة الأبرز التي تستضيف جاليات المهاجرين، فهي آسيا، حيث ينتشر في أرجائها ٤٩,٥٪ من مجموع المهاجرين السوريين (الجدول ١-٣).^{١١} في هذا الإطار، يفيد البنك الدولي (بالانكليزية) أنّ دول المقصد الأساسية في آسيا، بالنسبة للمهاجرين السوريين، هي المملكة العربية السعودية، تليها الضفة الغربية وغزة، ثم إسرائيل.^{١٢} ومن الدول الأخرى التي يتوجه إليها المهاجرون السوريون في آسيا أيضاً، لبنان،^{١٤} والأردن.^{١٥}

الجدول ٣-١ سوريا: التوزيع التقديري لجماعات المغتربين السوريين في مناطق الاستقبال	
الوجهة	السكان المهاجرون (%)
آسيا	٤٩,٥
أوروبا	١٩,٥
أميركا الشمالية	١٧,٠
أفريقيا	٧,٧

^{١٠} الإحصاء السكاني لعام ٢٠٠٤.

^{١١} سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية في سوريا الخاص بالبنك الدولي.

^{١٢} تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٩ الخاص ببرنامح الأمم المتحدة الإنمائي.

^{١٣} سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية في سوريا الخاص بالبنك الدولي.

^{١٤} اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية (كاريم)، ٢٠١٠، ملف الهجرة الخاص بلبنان.

^{١٥} المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٤، الهجرة العربية في عالم معولم.

أميركا اللاتينية، البحر الكاريبي	٤,٦
أوقيانيا	١,٧
المجموع	١٠٠
* ٢٠٠٢-٢٠٠٠	
المصدر: تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٩ الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	

بالنسبة لأبرز الدول التي يقصدها المهاجرون السوريون في أميركا الشمالية، فهي الولايات المتحدة الأميركية وكندا، بينما تعتبر فنزويلا أبرز دولة تستقطب جاليات المهاجرين السوريين في أميركا اللاتينية. أما أهم دول المقصد في أوروبا، فهي ألمانيا، تليها السويد وفرنسا^{١٦}.

٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين

تتألف جاليات الهجرة السورية الحديثة، أساساً، من المهاجرين أصحاب المهارات و/أو حملة الشهادات^{١٧}. غير أن درجة المهارة المهنية/الشهادة العلمية تختلف بين مناطق ودول الأصل. ف فيما يعتبر ٧٣٪ من السوريين المقيمين في فرنسا، على سبيل المثال، من حملة الشهادات الجامعية، لا يماثلهم في هذه الفئة من السوريين المقيمين في الأردن إلا ٥٪ فقط^{١٨}. أما على صعيد خسارة سوريا لأبنائها من أصحاب الشهادات العليا، فقد أفاد البنك الدولي (بالانكليزية) أن نسبة ٩,٥٪ تقريباً من الأطباء المتعلمين في سوريا قد غادروا البلاد^{١٩}.

الجدول ٤-١ - سوريا: المستويات التعليمية للمهاجرين		
عدد المهاجرين (%)	عدد المهاجرين	المستوى التعليمي
١٦,٨	١١٠٢٥٦	الأمية
٢٤,٥	١٦٠٧٨٩	إتقان القراءة والكتابة
١٦,٧	١٠٩٨٥٠	شهادة ابتدائية
١٦,٣	١٠٧٣٠٩	شهادة متوسطة
١٢,٥	٨٢٣٥٢	شهادة ثانوية
٥,٧	٣٧٦٠٦	شهادة مهنية
٦,٥	٤٧٥٧٧	شهادة جامعية
٠,١	٦٩٨	شهادة ماجستير
٠,١	٨٣٧	شهادة دكتوراه
٠,٨	٥٠١٧	غير محدد
١٠٠	٦٥٧٢٩١	المجموع
المصدر: المكتب المركزي السوري للإحصاء، الإحصاء السكاني لعام ٢٠٠٤		

في هذا الإطار، يصف المكتب المركزي السوري للإحصاء (بالانكليزية) مميزات جماعات المغتربين السوريين كما يلي^{٢٠}:

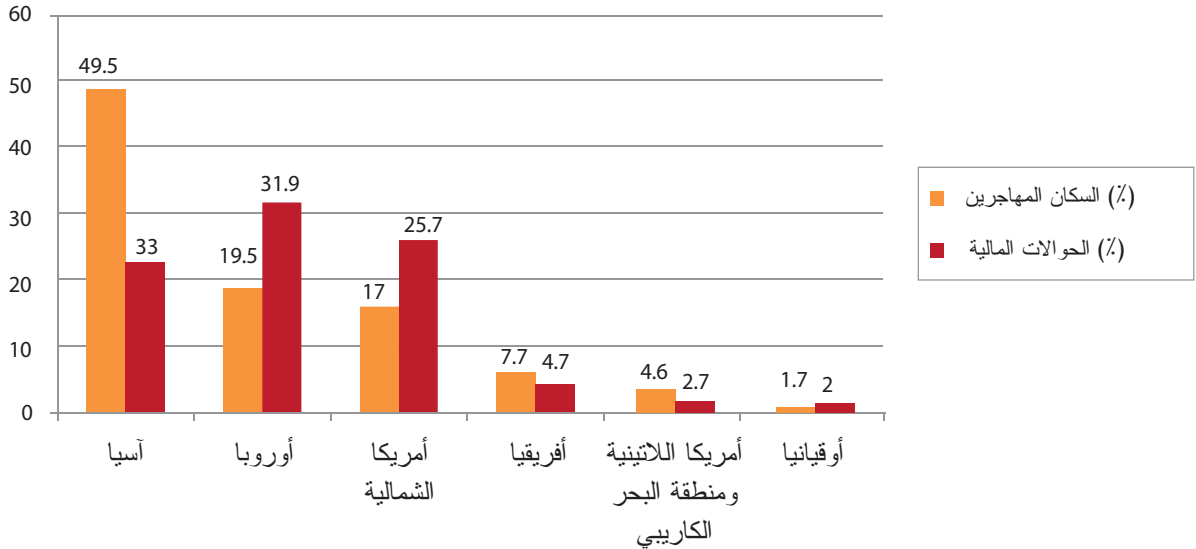
^{١٦} سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية في سوريا الخاص بالبنك الدولي
^{١٧} بنك الاستثمار الأوروبي (ECORYS)، ٢٠٠٦، دراسة حول تحسين نجاعة الحوالات المالية التي يرسلها العمال في دول المنطقة المتوسطة؛ مقابلة مع ممثل عن وزارة الداخلية السورية.
^{١٨} فارغيس، فيليب، ٢٠٠٦، الهجرة الدولية في المنطقة العربية: التوجهات والسياسات.
^{١٩} المرجع نفسه.
^{٢٠} الإحصاء السكاني لعام ٢٠٠٤.

- **النوع الجنسي:** ينقسم المغتربون، بشكل يكاد يكون متساوٍ تقريباً، بين الرجال والنساء، حيث تشكّل النساء ٤٨,٤٪ من مجموع المهاجرين السوريين.
- **السن:** تتراوح سنّ أغلبية المغتربين بين ٢٠ و ٣٩ سنة، فيما تعتبر الفئة العمرية الأبرز في هذا المجال تلك التي تتراوح بين ٢٤ و ٢٩ سنة.
- **المستوى التعليمي:** تفيد التقارير أنّ ٨٣٪ من السكان المغتربين يجيدون القراءة والكتابة، فيما يحمل ٧٪ منهم شهادةً جامعية (الجدول ١-٤).
- **الوظيفة:** يشغل أغلبية المهاجرين وظيفة في قطاع الإدارة العامة والدفاع (٣١,١٪)، يليه قطاع البناء (١٣,٢٪)، والصناعة (١١,٤٪)، والتجارة بالجملة والمفرّق (٩,٧٪)، والزراعة، إضافةً إلى الصيد والثروة الحرجية (٦,١٪).

١-٥ الحوالات المالية المقدّرة

وفقاً لتقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٩ الخاص ببرنامح الأمم المتحدة الإنمائي (بالانكليزية)، بلغ مقدار الحوالات المالية الرسمية التي أرسلها المهاجرون السوريون إلى بلادهم، عام ٢٠٠٧، ٨٢٤ مليون دولار أميركي، أي حوالي ٢,٢ من إجمالي الناتج المحلي في سوريا. استناداً إلى هذه الأرقام، يبلغ معدّل الحوالة المالية الواحدة التي يرسلها كل مهاجر سوري مقيم بالخارج ٤١ دولاراً أميركياً تقريباً، بالمقارنة مع المعدّل في الدول العربية الذي يبلغ ١٢٥ دولاراً. جدير بالذكر أنّ المبالغ الأكبر من الحوالات ترد من آسيا، حيث تقيم أكبر جالية سورية في العالم (٤٩,٥٪). أما ثاني أكبر الحوالات، فتتدفق من أوروبا (الرسم البياني ١-١) من جهة أخرى، يقدر البنك الدولي (بالانكليزية) أنّ الحوالات المالية المتدفقة إلى سوريا تتألف، بشكل كبير، من "حوالات العمّال"^{٢٢}.

الرسم البياني ١-١-١ سوريا: الحوالات المالية المقدّرة المرسلّة من دول المقصد (٪) بالترابط مع السكان المهاجرين (٪)



المصدر: تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٩ الخاص ببرنامح الأمم المتحدة الإنمائي

^{٢١} تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٩ الخاص ببرنامح الأمم المتحدة الإنمائي
^{٢٢} عام ٢٠٠٦، قدّر إجمالي مبالغ الحوالات الرسمية المصنّفة كـ"حوالات عمّال" بـ ٧٧٠ مليون من أصل ٧٩٥ مليون دولار أميركي، فيما صدّقت مبالغ الـ ٢٥٠ مليون دولار المتبقية كـ"تعويزات موظفين". (المصدر: سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية في سوريا الخاص بالبنك الدولي)

في ما يتعلق بحجم الحوالات المالية المتدفقة، تشير بعض الجهات إلى أن الحوالات المرسلة إلى سوريا، بعيداً عن إطار السجلات الرسمية، قد بلغت كميات هائلة^{٢٢}.

لكنّ المعلومات المتوفّرة التي تبحث، بالتفصيل، في كيفية توظيف الحوالات المالية داخل سوريا محدودة. رغم ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى بحث مصغّر أجري ضمن إطار الدراسة حول تحسين نجاعة الحوالات المالية التي يرسلها العمّال في دول المنطقة المتوسطة (بالانكليزية)، وأظهر أن الحوالات المالية المرسلة إلى سوريا تصبّ عادةً في مجال الاستهلاك الأسري^{٢٤}.

٦-١ مميّزات الدولة

شهدت سوريا، على امتداد السنوات الأخيرة، عملية تحرّر تدريجية في القطاع المالي، انتقلت بموجبها من نظام اقتصادي خاضع لتخطيط الدولة نحو اقتصاد السوق الاجتماعي^{٢٥}. جرّاء هذا التحوّل الاقتصادي، كان لا بدّ من افتتاح المصارف الأجنبية وشركات تحويل الأموال فروعاً لها في سوريا، كما دعت الحاجة إلى تحرير الأنظمة المتعلقة بالعمّلات الأجنبية وشروط الاستثمار، بشكل يسهّل على جاليات المهاجرين بالخارج إرسال الحوالات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة^{٢٦}.

^{٢٢} سجل وقائع الهجرة والحوالات المالية في سوريا الخاص بالبنك الدولي؛ بنك الاستثمار الأوروبي (ECORYS)، ٢٠٠٦، دراسة حول تحسين نجاعة الحوالات المالية التي يرسلها العمّال في دول المنطقة المتوسطة.

^{٢٤} بنك الاستثمار الأوروبي (ECORYS)، ٢٠٠٦، دراسة حول تحسين نجاعة الحوالات المالية التي يرسلها العمّال في دول المنطقة المتوسطة.

^{٢٥} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - سوريا، <http://www.undp.org.sy/index.php/poverty-reduction/56-technical-support-for-the-implementation-of-the-tenth-five-year-plan>، تمت زيارة الموقع في ١٦/٣/٢٠١٠؛ مصرف سورية المركزي، ٢٠٠٩، خمس سنوات من إصلاح السياسة النقدية ٢٠٠٥-٢٠٠٩؛ بنك الاستثمار الأوروبي (ECORYS)، ٢٠٠٦، دراسة حول تحسين نجاعة الحوالات المالية التي يرسلها العمّال في دول المنطقة المتوسطة.

^{٢٦} المرجع نفسه.

١-٢ إطار عمل التشاريح والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين

١-١-٢ التشاريح الوطنية

تنصّ المادة ٤٢ من قانون العام ١٩٧٥ على أحكام دخول وخروج المواطنين العرب السوريين، فضلاً عن اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى سوريا^{٢٧}.

أما السياسات والمبادرات التي ترفعى جماعات المهاجرين في الخارج، فتُدرج بشكل واضح ضمن إطار عمل **خطة وطنية عامة**، تبقى **صالحة لمدة خمس سنوات**. في هذا الإطار، تغطي الخطة الوطنية (بالانكليزية) المطبّقة في الوقت الراهن الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، وهي عاشر خطة تُطبّق حتى اليوم. في ما يتعلق بإطار عمل الخطة الحالية، يمكن القول إنّ وزارة المغتربين السورية (بالانكليزية) تحنل الصدارة في تطبيقها للقضايا الأكثر اتّصلاً بشؤون المهاجرين في الخارج، إلى جانب تنسيقها وتعاونها الوثيق مع وزارات ومؤسسات معنية أخرى^{٢٨}.

١-١-٢-٢ الجنسية المزدوجة

ينظر قانون الجنسية السورية (بالانكليزية)، الصادر في تشرين الأول/نوفمبر ١٩٦٩، في أحكام اكتساب الجنسية السورية، والتخلي عنها، والحرمان منها، واستردادها. فيورد الفصل الخامس من هذا المرسوم أنّ الجنسية المزدوجة غير معمول بها في سوريا. رغم ذلك، تفيد السلطات السورية بأنّ الجنسية المزدوجة مؤسسة معترف بها ومعمول بها في العادة^{٢٩}.

١-١-٢-٢ المحفّزات المالية

تتعدّد أطر العمل القانونية التي تنصّ على محفّزاتٍ هدفها تشجيع السوريين المقيمين في الخارج على الاستثمار في سوريا، ومنها:

■ قانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١، كما عدّل بموجب المرسوم رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ (بالانكليزية): يُشار إليه باسم "نظام الاستثمار الموحّد"؛ وهو يرمي إلى تشجيع المواطنين العرب السوريين المقيمين في سوريا والخارج، فضلاً عن المواطنين العرب والأجانب، إلى الاستثمار في مختلف المشاريع التنموية السورية، فالمساهمة، بالتالي، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد^{٣٠}. من محفّزات القانون التي تشجّع على الاستثمار، ما يلي:

- التخفيف من القيود المفروضة على الاستيراد والعملات الأجنبية؛
- ضمان أشكال متنوّعة من الإعفاءات الضريبية؛
- إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال الذي لم يتمّ توظيفه إلى الخارج؛ إلخ.

■ المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ (بالانكليزية): يتضمّن محفّزات الاستثمار التالية:

^{٢٧} الموقع الإلكتروني "عالم اللاجئين" الذي تشرف عليه مفوضية شؤون اللاجئين، وقد تمتّ زيارته في ٢٠١٠/٣/١١.

^{٢٨} الموقع الإلكتروني لوزارة المغتربين، تمتّ زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/١٠.

^{٢٩} تمّ الحصول على هذه المعلومات عن طريق اتصال هاتفي أجري يوم ٢٠١٠/٣/١٠ بالسفارة السورية في برلين، ألمانيا، فضلاً عن اتصال هاتفي بالسفارة السورية في فيينا، النمسا، أجري في اليوم نفسه.

^{٣٠} الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة السورية، تمتّ زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/١١.

- ضمان منح رخص العمل والإقامة للمستثمرين الأجانب وعائلاتهم؛
- ضمان أشكال متنوّعة من الإعفاءات الضريبية؛
- تسهيل القيود المفروضة على الاستيراد؛ إلخ.

تجدر الإشارة إلى أنّ السلطات السورية كانت قد طبّقت، على امتداد السنوات القليلة الماضية، إجراءات تحرير عامة في القطاع المالي السوري، سعياً منها لتشجيع تدفق رؤوس الأموال إلى سوريا. ومع أنّ المستثمر ما زال يشعر بوقع الدولة وبالقيود الصارمة التي تفرضها على الاستثمار، إلا أنّ تحرير هذا القطاع صار يسمح، تدريجاً، بتسهيلات أكبر عند إرسال الحوالات المالية من الخارج بشكل عام^{٣١}.

٢-١-٢ التشاريع الدولية

تتنسب سوريا إلى الاتفاقيات الدولية التالية المتعلقة بالهجرة الدولية والمهاجرين في الخارج:

- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ (بالانكليزية) (صادقت عليها في حزيران/يونيو ٢٠٠٥)^{٣٢}

٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية

عقدت سوريا اتفاقاً ثنائياً مع لبنان حول مسألة هجرة العمل (١٩٩٤)^{٣٣}. ولم يتوفّر جمع المزيد من المعلومات حول اتفاقات هجرة ثنائية أخرى.

^{٣١} مصرف سورية المركزي، ٢٠٠٩، خمس سنوات من إصلاح السياسات النقدية ٢٠٠٥-٢٠٠٩؛ بحث أجرته "إيكوريس" لصالح بنك الاستثمار الأوروبي، ٢٠٠٦، دراسة حول تحسين فعالية حوالات العمال المالية في الدول المتوسطة

^{٣٢} مجموعة معاهدات الأمم المتحدة: http://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtsg_no=IV-13&chapter=4&lang=en

^{٣٣} اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية، ٢٠١٠، ملف الهجرة: لبنان

٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون

١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين

وزارة المغتربين

ينصّ المرسوم التشريعي ٢٠٠٢/٢١ على إنشاء **وزارة المغتربين** السورية (بالانكليزية)، وهي هيئة وطنية مهمتها معالجة القضايا المتعلقة بجماعات المهاجرين السوريين في الخارج، بعد أن كان هذا الأمر يصبّ، سابقاً، ضمن صلاحيات وزارة الخارجية^{٣٤}.

أما الأهداف الأساسية لوزارة المغتربين، فهي^{٣٥}:

- تطوير قدرة الوزارة على خدمة السوريين المقيمين بالخارج؛
- حشد موارد جاليات المهاجرين المقيمين بالخارج من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد؛
- تعزيز التبادل الثقافي من خلال جاليات المهاجرين السوريين بالخارج.

فضلاً عن ذلك، تمّ تأسيس **المجلس الاستشاري الاغترابي السوري** (بالانكليزية) برعاية وزارة المغتربين. وقد أوكلت إلى هذه الهيئة الصلاحيات التالية:

- تقديم الدعم والمشورة لوزارة المغتربين؛
- المساعدة في تطبيق برامج العمل ذات الصلة؛
- تقديم الخبرة والموارد الفكرية لدعم عملية التنمية في مختلف القطاعات السورية.

الجدول ١-٢ سوريا: وزارة المغتربين	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بالوزارة
تعزيز وتطوير قاعدة بيانات لتحديد الخصائص والقدرات التي تتمتع بها جاليات المهاجرين السوريين	١. الموقع الإلكتروني لوزارة المغتربين السورية: www.moex.gov.sy (بالعربية). يقدم الموقع الإلكتروني معلومات إلى السوريين المقيمين بالخارج حول عدة مواضيع، منها:
نشر دليل (بالانكليزية) للأشخاص الذين يرغبون في الدراسة داخل سوريا	- الشؤون المدنية ذات الصلة؛ كالزواج من مواطنة سورية؛
	- خدمة العلم/البديل النقدي المتوجب عن خدمة العلم؛
	- فرص الاستثمار في سوريا؛
وضع برامج لتعلم اللغة العربية تستهدف الأشخاص المتحدّرين من أصول سورية	- كيفية الحصول على جواز سفر، أو تأشيرة دخول، أو رخصة إقامة؛
	- إجراءات تقديم الطلبات لزيارة سوريا**؛
إنشاء "بيت المغترب السوري"	- محفّزات الاستثمار، مخصّصات الجمارك، مرافقة أحد أفراد الأسرة (الحصول على جواز سفر)؛
	- استثمارات التسجيل الخاصة بالخبراء السوريين المقيمين بالخارج.
المباشرة بتنظيم <u>المننديات الشبابية</u> للجاليات المغتربة (بالانكليزية) في سوريا	٢. تنظيم زيارات إلى دول المقصد حيث تقيم أعداد كبيرة من المهاجرين في الخارج.

^{٣٤} مقابلة مع نائب الوزير، وزارة المغتربين السورية.

^{٣٥} الموقع الإلكتروني لوزارة المغتربين السورية الذي تمّت زيارته في ١٠/٣/٢٠١٠.

تنظيم مؤتمرات خاصة بجاليات المهاجرين بالخارج. وقد نُظِم المؤتمر الأول عام ٢٠٠٤	أقنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى
	١. السفارات والقنصليات الأثيوبية في الخارج؛ إلخ.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. * تتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: «الممارسات المؤسساتية». ** يحقّ للمغتربين السوريين زيارة سوريا لما معدّله ثلاثة أشهر سنوياً بالإجمال، وعليهم، بغية القيام بهذه الزيارة، تقديم «طلب لزيارة البلاد» (المصدر: وزارة المغتربين السورية، موقع http://ministryofexpatriates.gov.sy/cweb/MOEX_ENG/MOEX%20Pages/FAQ_en.htm الذي تمّت زيارته في ٢٠١٠/٣/١٢) المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المغتربين السورية؛ مقابلة مع نائب الوزير، وزارة المغتربين.	

وزارة الخارجية

تقدّم وزارة الخارجية السورية، من خلال السفارات والقنصليات السورية المنتشرة في الخارج، عدداً من الخدمات لمواطنيها المقيمين بالخارج، منها^{٣٦}:

- استقبال «طلبات لزيارة البلاد»؛
- إصدار تأشيرات الدخول؛
- إصدار جوازات السفر السورية؛
- إصدار بيانات متنوعة، كالبيان المتعلق بالأحوال الشخصية؛
- تسجيل الولادات والوفيات؛
- إصدار سندات التوكيل الخاصة والعامة؛
- إصدار شهادات الأصل.

الجدول ٢-٢ سوريا: وزارة الخارجية	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال بالوزارة
تقديم معلومات حول الاستثمار يمكن أن تهمّ المستثمرين الأجانب المحتملين والسوريين بالخارج*.	١. المواقع الإلكترونية للسفارات والقنصليات السورية في الخارج؛ إلخ.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. * كما هو منشور في المواقع الإلكترونية للسفارات السورية في السويد وألمانيا وغيرها.	

وزارة الداخلية

تتألّف وزارة الداخلية السورية من هيئتين:

١. قوى الأمن الداخلي
٢. الشؤون المدنية

وهذه الهيئة الأخيرة، أي الشؤون المدنية التابعة لوزارة الداخلية (بالعربية)، هي وحدها المخوّلة النظر في القضايا المتعلقة بجماعات المغتربين، كمسألة الحصول على الجنسية السورية، أو التخلي عنها، أو الحرمان منها، أو استردادها. كما إنها تبثّ أيضاً في قضايا الشؤون المدنية بشكل عام^{٣٧}.

^{٣٦} الموقع الإلكتروني للسفارة السورية في السويد الذي تمّت زيارته في ٢٠١٠/٣/١١؛ والموقع الإلكتروني لوزارة المغتربين السورية الذي تمّت زيارته في ٢٠١٠/٣/١١.

^{٣٧} الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة، تمّت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/١٦؛ وقانون الجنسية السوري

الجدول ٢-٣ سوريا: وزارة الداخلية- الشؤون المدنية	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال بالوزارة
تعذر جمع المعلومات حول هذا الموضوع.	١. الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية- الشؤون المدنية: www.civilaffair-moi.gov.sy (بالعربية)
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	

٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات

يمكن القول إن وزارة المغتربين السورية (بالانكليزية) هي الرائدة في تطبيقها للقضايا الأكثر اتصالاً بشؤون المهاجرين في الخارج، إلى جانب تنسيقها وتعاونها الوثيق مع وزارات ومؤسسات معنية أخرى^{٣٨}.

وقد تعذر جمع المعلومات اللازمة حول الآليات المطبقة بين المؤسسات لتأمين التنسيق بين الإدارات المعنية حول القضايا المتعلقة بالهجرة و/أو جماعات المهاجرين في الخارج.

٣-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين

تتعدّد المؤسسات الدولية التي تشارك في معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة في سوريا، ومنها:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا (بالانكليزية)
- المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)

ومن أصحاب المنفعة الآخرين على الصعيد الدولي:

- جامعة الدول العربية (بالعربية)، إدارة السياسات السكانية والهجرة
- بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سوريا (بالانكليزية): ارتسمت أطر العمل الاستراتيجية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وسوريا من خلال ورقة استراتيجية دولة سوريا لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ والبرنامج الإرشادي الوطني في سوريا لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ (بالانكليزية)، فضلاً عن البرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (بالانكليزية). أما الأهداف الأساسية التي رمت إليها ورقة الاستراتيجية لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، فهي^{٣٩}:

١. دعم الإصلاحات السياسية والإدارية، بما في ذلك تحديث الإدارة، اللامركزية، حكم القانون واحترام حقوق الإنسان؛
 ٢. دعم الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك تطبيق خطة السنوات الخمس، والإعداد لتطبيق اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي^{٤٠}، والاستعداد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
 ٣. دعم الإصلاحات الاجتماعية، بما في ذلك تطوير الموارد البشرية والإجراءات اللازمة لمواكبة عملية الانتقال الاقتصادي.
- تجدد الإشارة إلى أن مشاركة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة في سوريا تنصبّ، بشكل أساسي، على إدارة الحدود، والإتجار بالبشر، وحفظ أمن الوثائق^{٤١}.

٤-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين

لم يتوفّر جمع معلومات حول هذا المضمّن.

^{٣٨} الموقع الإلكتروني لوزارة المغتربين، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/١٠.

^{٣٩} الموقع الإلكتروني لبعثة الاتحاد الأوروبي إلى سوريا الذي تمت زيارته في ٢٠١٠/٣/١١.

^{٤٠} ما زال اتفاق الارتباط بين سوريا والاتحاد الأوروبي، وهي الخطوة الأولى باتجاه الاندماج ضمن خطة سياسة الجوار الأوروبي، بانتظار قرار المصادقة عليه.

^{٤١} مقابلة مع مدير المهام، الشؤون السياسية والاقتصادية، بعثة المفوضية الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي إلى سوريا.

٣-٢ الممارسات المؤسسية

١-٣-٢ المؤسسات الوطنية

طرحت السلطات الوطنية في سوريا عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي؛ وقد ركزت بشكل أساسي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسوريين المغتربين وكيفية التوصل معهم.

الجدول ٢-٤ سوريا: مبادرات المؤسسات الوطنية				
الهدف	التعاون	المبادرة	المؤسسة الوطنية	
الأهداف الأساسية: المساهمة في تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي في سوريا من خلال:	غير متوافر	تعزيز وتطوير قاعدة بيانات لتحديد الخصائص والقدرات التي تتمتع بها جاليات المهاجرين السوريين	وزارة المغتربين	
١. تسهيل التواصل بين سوريا وجماعات المغتربين السوريين،	غير متوافر	نشر دليل (بالانكليزية) للأشخاص الذين يرغبون في الدراسة داخل سوريا	وزارة المغتربين	
٢. تأليف البرامج التي تستهدف احتياجات جماعات المغتربين؛ إلخ.	غير متوافر	المباشرة بتنظيم المنتديات الشبابية للجاليات المغتربة (بالانكليزية) في سوريا	وزارة المغتربين	
الأهداف الأساسية: منح المغتربين السوريين الذين لا يتقنون اللغة العربية فرصة لتعلم هذه اللغة.	غير متوافر	تنظيم مؤتمرات خاصة بجاليات المهاجرين بالخارج. وقد نظم المؤتمر الأول عام ٢٠٠٤	وزارة المغتربين	
الأهداف الأساسية: تعزيز رابط الأشخاص المتحدرين من أصول سورية بهويتهم الوطنية؛ إلخ.	غير متوافر	وضع برامج لتعلم اللغة العربية تستهدف الأشخاص المتحدرين من أصول سورية	وزارة المغتربين	

الأهداف الأساسية: إيجاد مساحة لتنظيم الأنشطة الخاصة بالمغتربين؛ إلخ.	غير متوافر	تأسيس "بيت المغترب السوري"	وزارة المغتربين
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المغتربين الذي تمت زيارته في ٢٠١٠/٣/١٨؛ ومقابلة مع نائب الوزير في وزارة المغتربين.			

٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة

طرحت السلطات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة المتواجدة في سوريا عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٢-٥ سوريا: مبادرات المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة			
الهدف	التعاون	المبادرة	الوكالة
الأهداف الأساسية: تعزيز إمكانيات الحكومة السورية على مواجهة تحديات الهجرة من خلال تدريب المدراء الحكوميين الرفيحي المستوى في الوزارات على القضايا المتعلقة بالهجرة.	- هيئة تخطيط الدولة (بالعربية) - الشؤون المدنية التابعة لوزارة الداخلية (بالعربية) - وزارة المغتربين (بالانكليزية) - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	مشروع بناء فترات المدراء الحكوميين الرفيحي المستوى (٢٠٠٥) (بالانكليزية)	المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)
الأهداف الأساسية: تعذر جمع المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع.	هيئة تخطيط الدولة	ورشة عمل حول قضايا الهجرة (٢٠٠٨)	المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)
الأهداف الأساسية: تعزيز الإمكانيات الوطنية في سوريا من خلال الاعتماد على المهارات والكفاءات التي يتمتع بها المهاجرون السوريون الذين ينطوِّعون للمشاركة.	مؤسسات وطنية متنوعة، برنامج متطوعي الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (توكنن) * سوريا	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بالانكليزية) وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة (بالانكليزية)

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.

المصادر: الموقع الإلكتروني لمنظمة الهجرة الدولية <http://iom.int/jahia/jsp/index.jsp>، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/١٨؛ سجل الوقائع الخاص ببرنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين (توكنن) (بالانكليزية)؛ مقابلة مع نائب الوزير في وزارة المغتربين.

التحديات الأساسية:

- رغم أنّ السلطات السورية كانت قد طبّقت، على امتداد السنوات القليلة الماضية، إجراءات تحرير عامة في القطاع المالي السوري، إلا أنّ القيود الصارمة على الاستثمار، الناتجة عن استمرار حضور الدولة بشكل ملحوظ، يُرجّح أن يشكّل عائقاً في وجه إرسال الحوالات المالية من الخارج كما ينبغي.
- وفقاً للخطة الاستراتيجية الوطنية العامة التي تستمرّ لمدة خمس سنوات، تطوّر سوريا سياساتها وتطبّقها ضمن محاور متنوعة، مع الإشارة إلى أنّ الخطة الحالية تغطي الفترة الممتدة بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠. ومع أنّ الخطة الحالية تشير بشكل متقطع إلى قضية المغتربين وبعض محاور السياسة الأخرى التي يمكن أن تؤثر على المغتربين، لكن لا وجود لاستراتيجية محددة ترعى قضية هذه الجماعات. وبالتالي، يمكن أن يطرح هذا الأمر تحديات في وجه تطوير مبادرات خاصة وعامة طويلة الأمد.
- رغم أنّ السلطات السورية تطبّق مبادرات متنوعة من أجل تعزيز التواصل وتوطيد العلاقات مع السوريين في بلاد الاعتراب، إلا أنّ نقص البيانات المتوفرة حول مواصفات جاليات المهاجرين السوريين يطرح تحدياً ملحوظاً في وجه الجهود المبذولة من أجل تعزيز الروابط بين سوريا ومواطنيها في الخارج.

التجربة التونسية

هجرة العبور عبر المتوسط: نحو حوار فاعل

ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقاً للمزيد من التطور
جدة بإمكانيات المؤسسات وممارساتها

مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة

جدول المحتويات

معلومات عامة ٣

- ١-١ تاريخ الهجرة ٣
٢-١ السلطات المختصة ٥
٣-١ دول المقصد ٦
٤-١ الخصائص العامة لجماعات المغتربين ٧
٥-١ الحوالات المالية المقدّرة ٨
٦-١ مميزات الدولة ٩

نتائج الجردة ١٠

- ١-٢ إطار عمل التشريع والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين ١٠
١-١-٢ التشريع الوطنية ١٠
٢-١-٢ التشريع الدولية ١٣
٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية ١٣
٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون ٤١
١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين ١٤
٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات ١٧
٣-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٧
٤-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين ١٨
٣-٢ الممارسات المؤسساتية ١٩
١-٣-٢ المؤسسات الوطنية ١٩
٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة ٢١

١-١ تاريخ الهجرة

يعود تاريخ الهجرة الحديثة من تونس إلى خمسينات القرن الماضي. وترتبط الهجرة من تونس، بشكل أساسي، بحركات العمّال المهاجرين. في هذا السياق، عندما يجري الحديث عن تدفقات الهجرة إلى الخارج، يمكن تقسيم الهجرة الحديثة من تونس إلى أربع مراحل أساسية^١:

- ١٩٥٦-١٩٦٢ **الموجة الأولى من الهجرة:** تألفت بشكل أساسي من الرحلات العفوية التي قام بها المهاجرون أصحاب المهارات المتدنية نحو الدول الأوروبية، وبالتحديد فرنسا.
- ١٩٦٣-١٩٧٤ **الموجة الثانية من الهجرة:** غلب عليها العمّال المهاجرون أصحاب المهارات المتدنية المتوجهون نحو أوروبا. وقد تميّزت هذه الفترة بعقد اتفاقات ثنائية تُعنى بقضية الهجرة المؤقتة بين تونس من جهة ودول المقصد من جهة أخرى، مثل فرنسا (١٩٦٣)، ألمانيا (١٩٦٥)، بلجيكا (١٩٦٩)، هولندا والمجر. في بداية السبعينات، انطلق المهاجرون التونسيون باتجاه ليبيا أيضاً، بتأثير من الزخم الاقتصادي الذي شهده قطاع النفط الليبي. وتجدر الإشارة إلى أنّ المهاجرين التونسيين المنطلقين نحو ليبيا كانوا غالباً من المهاجرين غير النظاميين.
- ١٩٧٤-١٩٨٣ **الموجة الثالثة من الهجرة:** تألفت إجمالاً من الأشخاص الساعين إلى لمّ شمل أسرهم في الخارج، وذلك بعد تشديد القيود على الهجرة إلى الداخل في العديد من دول المقصد الأوروبية. في حالة فرنسا، أدّت القيود التي فرضتها الدولة على سياسات الهجرة، حين سمحت بدخول المهاجرين الساعين إلى لمّ شمل أسرهم فقط، إلى تحوّل هجرة العمّال العازبين المؤقتة إلى هجرة دائمة، في ظلّ تكوين أسر جديدة. خلال هذه الفترة أيضاً، شهدت حركات الهجرة نحو ليبيا انخفاضاً ملحوظاً، وذلك نتيجة ركود قطاع النفط الليبي وانخفاض عائداته، ناهيك عن التجاذبات السياسية بين تونس وليبيا.
- من ١٩٨٣ وحتى اليوم **الموجة الرابعة من الهجرة:** في منتصف الثمانينات، استقبلت تونس نسبة كبيرة من المهاجرين التونسيين العائدين إلى بلادهم من ليبيا، وذلك بعدما فرضت السلطات الليبية الطرد الجماعي للعمال المهاجرين التونسيين. نتيجة لذلك، قرّر العديد من التونسيين التوجه نحو الدول العربية (وخاصة دول الخليج)، إلى جانب دول مقصد أوروبية جديدة (لا سيما إسبانيا، إيطاليا واليونان). بالإضافة إلى ذلك، تشهد تونس، منذ العام ١٩٨٥، ازدياداً في هجرة أصحاب الكفاءات، وبالتحديد الخريجين الجدد.

بين الستينات والثمانينات، أضحت تونس مصدراً مهماً للعمّال أصحاب المهارات المتدنية المتوجّهين نحو الدول الأوروبية. ومنذ الثمانينات، أدى التحسّن الملحوظ الذي طرأ على مستوى التربية والتعليم في تونس إلى ازدياد حركة المهاجرين أصحاب الكفاءات، وهي ظاهرة ما زالت تتطور حتى اليوم.

^١ إجابة ديوان التونسيين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ ومنسرد، أليس، ٢٠٠٤، الهجرة المؤقتة والعمل الحر: دلائل من تونس، مجلة «براسل إيكونوميك ريفيو» (Brussels Economic Review)، العدد ٤٧ (١).

وفقاً لورقة استراتيجية دولة تونس لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية والبرنامج الإرشادي الوطني في تونس لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، ترتبط الهجرة الحديثة من تونس، أساساً، بعوامل دفع وجذب ذات علاقة بسوق العمل والموارد المالية. لكن لا يمكن الإغفال عن العوامل الاجتماعية والتربوية التي تؤدي أيضاً دوراً مهماً في تعزيز الهجرة (الجدول ١-١).

الجدول ١-١ تونس: العوامل المؤثرة على هجرة التونسيين إلى الخارج	
عوامل الدفع	
العوامل الاقتصادية	انعدام الآفاق الاقتصادية*
	نسبة البطالة العالية، لا سيما في أوساط الخريجين الجدد**
العوامل الاجتماعية	ظروف العمل المتردية في القطاع غير الرسمي
عوامل الجذب	
عوامل سوق العمل	فرص عمل مغرية
العوامل التربوية	فرص التحصيل العلمي/التدريب
العوامل الاجتماعية	مستوى أعلى من الضمان الاجتماعي
	لمّ شمل الأسر
	زواج المهاجرين من نساء تونسيات
* بين فترة ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧، كان ١٢,٨٪ من السكان التونسيين يعيشون، وفقاً للتقديرات، لقاء أقل من دولارين يومياً. عام ٢٠٠٧، حلت تونس في المرتبة ٩٨ من أصل ١٨٢ دولة، وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	
** عام ٢٠٠٤، كان ١٣,٩٪ من السكان العاملين في تونس عاطلين عن العمل.	
(المصدر: ورقة استراتيجية دولة تونس لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية والبرنامج الإرشادي الوطني في تونس لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠).	
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.	
المصادر: منسارد، أليس، ٢٠٠٤، الهجرة المؤقتة والعمل الحر: دلائل من تونس، مجلة "براسل إيكونوميك ريفيو" (Brussels Economic Review)، العدد ٤٧ (١)؛ فوراتي، حبيب، تونس: البعد الديموغرافي والاقتصادي لعمليات الهجرة- في: اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية (كاريم). تقرير الهجرة المتوسطية ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ والمؤسسة الأوروبية للتدريب، ٢٠٠٧، مساهمة تطوير الموارد البشرية في بلورة سياسات الهجرة في تونس.	

٢-١ السلطات المختصة

الجدول ٢-١ تونس: أهم المؤسسات الوطنية ذات الاختصاصات المتعلقة بجماعات المقترين		
الوكالة	الوزارة	مجالات المسؤولية
غير متوافرة	وزارة الخارجية (بالانكليزية)	المسؤوليات الأساسية: إدارة العلاقات القنصلية والديبلوماسية مع دول المقصد، وإدارة المفاوضات لعقد اتفاقات حول شؤون الهجرة.
ديوان التونسيين بالخارج (بالفرنسية)*	وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج (بالفرنسية)**	المسؤوليات الأساسية: ١. تعزيز وتطبيق برامج إرشادية تستهدف التونسيين المقيمين بالخارج؛ ٢. تحديد وتطبيق برنامج مساعدة للتونسيين المقيمين بالخارج، وأفراد أسرهم المقيمين في دولة المقصد أم في تونس؛ ٣. تطوير وتطبيق برامج ثقافية لتعزيز روابط الأشخاص المتحدرين من أصل تونسي بمسقط رؤوسهم؛ ٤. تسهيل إعادة دمج العمّال التونسيين العائدين ضمن الاقتصاد الوطني؛ ٥. إنشاء نظام معلومات للاتصال بالتونسيين بالخارج والحرص على تحديث المعلومات المدرجة فيه.

المسؤوليات الأساسية: إدارة معاشات التقاعد في تونس التابعة للتونسيين المقيمين بالخارج، وعقد الاتفاقات الثنائية مع دول المقصد حول الضمان الاجتماعي للتباحث في تأمين الرعاية الصحية.	وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج (بالفرنسية)	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بالفرنسية) ***
المسؤوليات الأساسية: تسهيل إعادة دمج العمّال التونسيين العائدين ضمن الاقتصاد الوطني، بعد عودتهم النهائية إلى البلاد.	وزارة التكوين المهني والتشغيل (بالانكليزية) *****	الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المنقل (بالانكليزية) ****
المسؤوليات الأساسية: ١. تحديد الموظفين الإداريين التونسيين الذين يعملون في الخارج، وتزويدهم بالدعم اللازم؛ ٢. توفير حماية للتونسيين المقيمين بالخارج من خلال البعثات الدبلوماسية وضمن إطار عمل التعاون الفني.	وزارة التنمية والتعاون الدولي (بالانكليزية) *****	الوكالة التونسية للتعاون الفني (بالانكليزية) *****
المسؤوليات الأساسية: التشجيع على تعزيز الاستثمارات المباشرة والمساهمة في تطوير القطاعات الصناعية. في هذا الإطار، تقدّم وكالة النهوض بالصناعة، من خلال نظام "الشباك الموحد" (بالفرنسية)، فرصة تخوّل المهتمين بإنشاء الشركات أو الحصول على المساعدة للاستثمار أو غير ذلك بأن ينفذوا خطتهم بخطوة واحدة.	وزارة الصناعة والتكنولوجيا (بالفرنسية) *****	وكالة النهوض بالصناعة (بالانكليزية) *****
المسؤوليات الأساسية: تشجيع الاستثمارات في قطاعي الزراعة وصيد السمك. وتؤمّن وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، من خلال نظام "الشباك الموحد"، مكتب استعلام يخوّل المستثمرين المحتملين الحصول على المعلومات اللازمة.	وزارة الفلاحة والموارد المائية (بالفرنسية) *****	وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (بالفرنسية) *****
<p>* الاسم الرسمي بالفرنسية: Office des Tunisiens à l'Étranger (OTE)</p> <p>** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère des Affaires sociales, de la solidarité et des Tunisiens à l'étranger</p> <p>*** الاسم الرسمي بالفرنسية: Caisse nationale de sécurité sociale (CNSS)</p> <p>**** الاسم الرسمي بالفرنسية: Agence Nationale pour l'Emploi et le Travail Indépendant (ANETI)</p> <p>***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère de la Formation Professionnelle et de l'Emploi</p> <p>***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Agence Tunisienne de Coopération Technique</p> <p>***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère du Développement et de la Coopération Internationale</p> <p>***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Agence de Promotion de l'Industrie (API)</p> <p>***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère de l'Industrie et de la Technologie</p> <p>***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Agence de Promotion des Investissement Agricoles (APIA)</p> <p>***** الاسم الرسمي بالفرنسية: Ministère de l'Agriculture et des Ressources Hydrauliques</p>		

٣-١ دول المقصد

عام ٢٠٠٨، قدّرت وزارة الخارجية التونسية عدد التونسيين المقيمين في الخارج بـ ١٠٥٧٧٩٧ فرداً. تقيم الأكثرية منهم في دول أوروبية (٨٢,٦٣٪)، وبالتحديد فرنسا التي تعتبر دولة المقصد الرئيسية في هذا المجال (٥٤,٦٤٪)^٢. ومن الجهات المهمة الأخرى في أوروبا، نذكر إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، اللوكسمبورغ، سويسرا، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، النمسا وإسبانيا (الجدول ١-٤)^٣.

^٢ إحصائيات وزارة الخارجية التونسية

^٣ المرجع نفسه.

الجدول ٣-١ تونس: معدّل توزيع الجاليات التونسية في مناطق المقصد عام ٢٠٠٨	
مناطق المقصد	السكان المهاجرون (%)
أوروبا	٪٨٢,٦٣
الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)	٪١٤,٤٨
الأميركيان وأستراليا	٪٢,٦٧
آسيا	٪٠,١٢
أفريقيا	٪٠,١٠
المجموع	٪١٠٠

المصدر: إحصائيات وزارة الخارجية التونسية

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الدول العربية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط من دول المقصد الأساسية الأخرى بالنسبة للمهاجرين التونسيين، وأبرزها ليبيا (٧,٩٪)، المملكة العربية السعودية (١,٩٪)، الجزائر (١,٥٪) والإمارات العربية المتحدة (١,٢٪). ومن الدول الأخرى التي يتوجه إليها التونسيون أيضاً، قطر، المغرب، سوريا، الكويت، مصر والبحرين^٤.

الجدول ٤-١ تونس: معدّل توزيع الجاليات التونسية في دول المقصد الأساسية وفقاً للمنطقة في العام ٢٠٠٨			
العدد	دول المقصد العربية	العدد	دول المقصد الأوروبية
٨٣٦٣٣	ليبيا	٥٧٧٩٩٨	فرنسا
٢٠٠١٧	المملكة العربية السعودية	١٤١٩٠٧	إيطاليا
١٥٨٩٨	الجزائر	٨٢٦٣٥	ألمانيا
١٢٤٢٠	الإمارات العربية المتحدة	١٩٤٤١	بلجيكا واللوكسمبورغ
٥٩٢٦	قطر	١٢٣١٨	سويسرا
٣٠٣٥	المغرب	٨٢٢٢	هولندا
٢٢٥٠	سوريا	٧٥٩٣	السويد
٢٠٧٧	الكويت	٦٥٢٦	المملكة المتحدة
١٨٤٢	مصر	٥٨٧٠	النمسا
١٠٦٥	البحرين	٢٥١٢	إسبانيا
	الأميركيان وأستراليا	١٤٧٢	روسيا، أوكرانيا
١٤٢٠٢	كندا	١٣٠٢	رومانيا
١٣٣٧٧	الولايات المتحدة الأمريكية	١٢٤٢	النرويج
٦٤٤	أستراليا		دول المقصد الأفريقية
	دول المقصد الآسيوية	٢٩٥	السنغال، غينيا، غامبيا، الرأس الأخضر، غينيا بيساو
٦٢٤	اليابان	١٩٢	ساحل العاج، توغو، بنين

^٤ المرجع نفسه.

جنوب أفريقيا	١٥٥	أندونيسيا	٣٢٩
الغابون	١٢٦	الصين	١٩٨

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة
المصدر: إحصائيات وزارة الخارجية التونسية

يتألف المهاجرون التونسيون بشكل أساسي من الرجال الذين يسافرون بصفة فردية. لكن منذ الستينات، أصبحت الأجيال الناشئة من المهاجرين التونسيين، والنساء التونسيات، يشكلون جزءاً متزايداً وملحوظاً من الجاليات التونسية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر قد ارتبط أساساً بظاهرتي لمّ شمل الأسر وزواج المهاجرين من نساء تونسيات^٥.

١-٤ الخصائص العامة لجماعات المغتربين

تتألف جماعات المهاجرين التونسيين من المهاجرين أصحاب المهارات العالية والمتدنية على السواء. وفقاً للبيانات المستمدة من المسح السنوي التونسي حول التشغيل في العام ٢٠٠٧، يملك خمس التونسيين المقيمين في الخارج شهادة علياً^٦. فضلاً عن ذلك، ظهر أن ٤٦,٣٪ منهم قد تابعوا تحصيلهم العلمي حتى المرحلة الثانوية، فيما توقّف ٣٤,١٪ عند المرحلة ما دون الثانوية^٧. خلال السنوات القليلة الماضية، ارتفع المستوى التعليمي في أوساط التونسيين المقيمين خارج البلاد بشكل ملحوظ. وقد أشار المسح السنوي التونسي حول التشغيل لعام ٢٠٠١ أن ١٣,٧٪ من المهاجرين التونسيين كانوا، حينها، يملكون شهادة علياً، فيما كان ٤٥,٧٪ يملكون شهادة ثانوية^٨.

أما بالنسبة للأحوال الشخصية للمهاجرين التونسيين، فقد أظهر المسح السنوي التونسي حول التشغيل أنه، في العام ٢٠٠٧، كان ثلاثة من أصل كل أربعة مهاجرين، ما فوق الخامسة عشرة من العمر، عازبين^٩. أما النسبة المتبقية، أي ٢٤,٤٪، فضمّت المتزوجين والأرامل والمطلّقين^{١٠}. بالإضافة إلى ذلك، كان ١٧,٧٪ منهم أرباب أسر، مع الإشارة إلى أن الكثير منهم كانوا قد تركوا أسرهم في أراضي الوطن^{١١}.

١-٥ الحوالات المالية المقدّرة

وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٩، بلغت الحوالات المالية الرسمية التي أرسلها المهاجرون التونسيون إلى البلاد ١,٧ مليار دولار أميركي عام ٢٠٠٧، أي ما يعادل ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في تونس تقريباً^{١٢}. وقد أرسل الحصة الأكبر من هذه الحوالات المهاجرون التونسيون في أوروبا (حوالي ٨٤٪) التي يعيش فيها ٨٢,٦٣٪ من مجموع السكان المهاجرين المقيمين خارج الأراضي التونسية. أما ثاني أكبر حصة من الحوالات، فمصدرها المهاجرون التونسيون في أفريقيا، حيث يعيش ٠,١٪ من مجموع السكان المهاجرين المقيمين خارج الأراضي التونسية فقط (الرسم البياني ١-١).

^٥ ورقة استراتيجية دولة تونس لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ الصادرة عن المفوضية الأوروبية والبرنامج الإرشادي الوطني في تونس لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ وإحصائيات وزارة الخارجية التونسية

^٦ فوراتي، حبيب، تونس: البعد الديموغرافي والاقتصادي لعمليات الهجرة - في: اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية (كاريم). تقرير الهجرة المتوسطة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

^٧ المرجع نفسه.

^٨ المرجع نفسه.

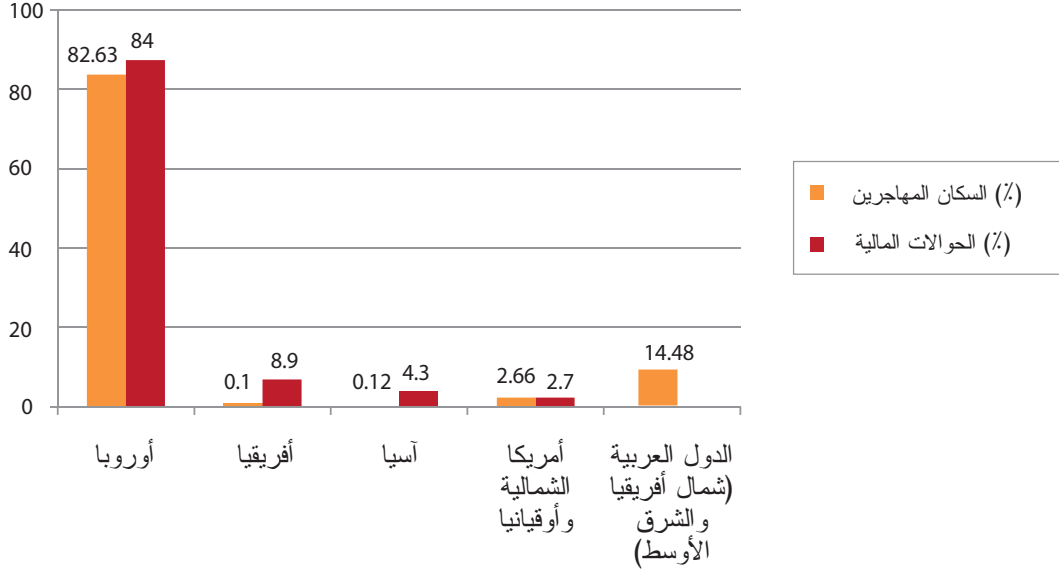
^٩ المرجع نفسه.

^{١٠} المرجع نفسه.

^{١١} المرجع نفسه.

^{١٢} تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٩

الرسم البياني ١-١ تونس: معدل تدفق الحوالات من مناطق المقصد (%) بالمقارنة مع جاليات المغتربين



ملاحظة: إنّ البيانات المتعلقة بالحوالات المرسلّة من الدول العربية غير متوافرة.
المصادر: إحصائيات الوزارة التونسية وتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إلى جانب الحوالات المالية، يحمل المهاجرون التونسيون معهم عادة بعض السلع عند عودتهم إلى البلاد (كالمعدات الزراعية، والسيارات، وقطع الأثاث، والأدوات الكهربائية وغيرها)^{١٣}. وتجرى العادة أن تُباع هذه الحوالات العينية في تونس كوسيلة للتحويل على قوانين الاستيراد ونظام تحويل العملات الأجنبية في تونس^{١٤}. تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الحوالات العينية التي نُقلت إلى تونس، بالمقارنة مع الحوالات المالية، قد ازدادت بعد العام ١٩٨١ بشكل خاص، أي عندما لم يعد بالإمكان تحويل الدينار الليبي إلى العملة المحلية في تونس^{١٥}.

٦-١ مميّزات الدولة

أقدمت السلطات التونسية، تشجيعاً منها على تنمية الاستثمارات المباشرة والمساهمة في تطوير القطاعات الصناعية، على إنشاء نظام "الشباك الموحد" (بالفرنسية) عام ١٩٨٩، ضمن وكالة النهوض بالصناعة (بالانكليزية) التابعة لوزارة الصناعة والتكنولوجيا (بالفرنسية). يقوم نظام "الشباك الموحد" بجمع عدة إدارات وطنية تحت سقف مكتب واحد، تسهلاً منه لإجراءات الاستثمارات الإدارية وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على نتائج الجرد.

^{١٣} منسرد، أليس، ٢٠٠٤، الهجرة المؤقتة والعمل الحر: دلائل من تونس، مجلة "براسل إيكونوميك ريفيو" (*Brussels Economic Review*)، العدد ٤٧ (١).

^{١٤} المرجع نفسه.

^{١٥} المرجع نفسه.

١-٢ إطار عمل التشريعات والسياسات المتعلقة بجاليات المغتربين

١-١-٢ التشريعات الوطنية

يمثل البرنامج الرئاسي ٢٠٠٩-٢٠١٤ (بالعربية) أحد أهم أطر العمل الاستراتيجية في تونس التي تُعنى بجاليات المهاجرين التونسيين. في الواقع، يشكّل المواطنون التونسيون المتواجدون في الخارج، بموجب هذا البرنامج الرئاسي، مجموعة من مجموعات التركيز الأساسية التي تُطبّق في إطارها الأهداف الأساسية الأربعة التالية^{١٦}:

١. تطوير قنوات التواصل الاجتماعي والثقافي مع التونسيين بالخارج؛
٢. تطوير المنظومة المعتمدة للإحاطة بالجالية وتعزيز تكاملها؛
٣. إنشاء "دار تونس" التي تعرّف بصورة تونس المشرقة وتراثها وإبداعات أبنائها من خلال تنظيم المعارض والتظاهرات الفكرية والثقافية والفنية واستقبال أصدقاء تونس وكفاءاتها ومبدعيها بالخارج؛
٤. حوافز جديدة للكفاءات التونسية بالخارج للمساهمة بالتنمية وإحداث المشاريع.

إلى جانب البرنامج الرئاسي، تشير بعض استراتيجيات التنمية الوطنية، غير مرة، إلى التونسيين المقيمين بالخارج^{١٧}. رغم ذلك، لا وجود بعد لهيكلية عمل شاملة وموحّدة في تونس تضبط السياسات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين التونسيين في الخارج.

١-١-٢-٢ الجنسية المزدوجة

يعتبر القانون رقم ٦٣-٦ لعام ١٩٥٦ (بالفرنسية) قانون الجنسية التونسي الرسمي. يعرّف هذا القانون بالمواطنين التونسيين، ويحدّد الإجراءات الواجب أن يتّبعها غير التونسيين لاكتساب الجنسية التونسية. وبموجب هذا القانون نفسه، يحقّ للمواطنين التونسيين القاطنين بالخارج الحصول على جنسية مزدوجة، فلا يفقدون جنسيتهم الأصلية إذا قدّموا، بملء إرادتهم، طلباً للحصول على جنسية أجنبية جديدة^{١٨}.

في هذا السياق، تتوسّع المادة ٣٠ من قانون الجنسية التونسي في حقّ المواطن بالحصول على جنسية مزدوجة، وفيها (ترجمة غير رسمية):

"كل مواطن تونسي يكتسب، طوعاً، جنسيةً أجنبية، لا يفقد جنسيته التونسية إلا في حال نصّ مرسومٌ على ذلك."

^{١٦} البرنامج الانتخابي الرئاسي ٢٠٠٩-٢٠١٤ للرئيس زين العابدين بن علي

^{١٧} عرض ديوان التونسيين بالخارج في مؤتمر هجرة العبور عبر المتوسط الافتتاحي، ٢٣-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، لاهاي.

^{١٨} القانون رقم ٦٣-٦ لعام ١٩٥٦

استحقاقات الجنسية المزدوجة:

يتمتع التونسيون الذين حصلوا على جنسية مزدوجة بكافة الحقوق المدنية التي تنصّ عليها قوانين البلاد، بما في ذلك حق التصويت في الانتخابات الرئاسية^{١٩}. ويُعرّف القانون رقم ٥٨-٢٠٠٣ الصادر عام ٢٠٠٣، وهو التشريع المعدّل والمكمّل لقانون الانتخاب التونسي لعام ١٩٦٩ (بالفرنسية)، بحقّ التصويت.

تتطرّق المادة ٦٨ من قانون رقم ٥٨-٢٠٠٣ إلى حقّ التونسيين المقيمين بالخارج في المشاركة في انتخابات رئاسة الجمهورية^{٢٠}:

”يمكن للتونسيين المقيمين بالخارج إذا ما توفّرت فيهم الشروط الواردة بالفصل ٧ من هذه المجلة أن يشاركوا في الانتخابات لرئاسة الجمهورية [...]“.

٢-١-١-٢ المحفّزات المالية

تتعدّد أطر العمل القانونية التي تتضمن محفّزات من شأنها أن تشجّع على عودة الموارد المالية الخاصة بالمهاجرين التونسيين إلى أرض الوطن، ومنها:

■ **قانون المحفّزات الاستثمارية التونسي (بالفرنسية)** الذي صدر بموجب القانون رقم ٩٣-١٢٠ لعام ١٩٩٣، وأصبح ساري المفعول في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤: يقدّم هذا القانون مجموعةً متنوّعةً من المحفّزات التي تشجّع على الاستثمار في مختلف القطاعات ذات النشاط الاقتصادي (باستثناء قطاعات التعدين، والطاقة، والتجارة المحلية، والقطاع المالي)، وهو يهدف إلى تشجيع المستثمرين الأجانب والتونسيين بالخارج على توظيف أموالهم في تونس. من المحفّزات التي يستفيد منها المستثمرون الراغبون في تأسيس شركة ناشئة في تونس، نذكر (ترجمة غير رسمية)^{٢١}:

- **المحفّزات العامة:** تُمنح لكل المستثمرين (مثل التخفيف من وطأة الضرائب والإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب ذات التأثير المماثل)؛
- **المحفّزات الهادفة:** تُمنح على أساس أهداف مرسومة سلفاً (مثل الصادرات، والتنمية الزراعية، والتنمية الإقليمية، والاستثمارات الداعمة، إلخ)؛
- **المحفّزات الخاصة:** تُمنح بموجب مرسوم يدرس كل حالة على حدة، تبعاً للمعايير المختلفة المتوافرة (مثل درجة الاستثمار، درجة الاندماج، المساهمة التقنية)؛ إلخ.

■ **المرسوم رقم ٩٥-١٩٧ لعام ١٩٩٥**، كما عدّل بموجب المرسوم رقم ٥-٢٠٠٧ لعام ٢٠٠٧، الذي ينظّم الاستحقاقات المالية التي يحصل عليها التونسيون بالخارج: يتضمّن هذا المرسوم عدّة محفّزات لتشجيع التونسيين بالخارج على العودة بشكل مؤقت و/أو دائم إلى البلاد. ومن هذه المحفّزات (ترجمة غير رسمية):

- إمكانية استفادة التونسيين المقيمين بالخارج، عند عودتهم المؤقتة أو الدائمة إلى البلاد، ولمدة سنة واحدة على الأقل، من الإعفاءات الضريبية والجمركية المفروضة على السلع المستوردة لقيمة تصل إلى ألف دينار كحدّ أقصى، إذا لم تكن السلع تتسم بطابع تجاري.
- إمكانية استفادة التونسيين المقيمين بالخارج، عند عودتهم النهائية إلى البلاد، ولمرة واحدة فقط، من الامتيازات الضريبية المفروضة على استيراد البضائع أو شراء السلع المحلية والممتلكات الأسرية المنقولة لقيمة إجمالية تصل إلى ١٥ ألف دينار عن كل أسرة واحدة كحدّ أقصى.

^{١٩} إجابة ديوان التونسيين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

^{٢٠} قانون الانتخاب التونسي.

^{٢١} http://www.tunisianindustry.nat.tn/guide_en/doc.asp?mcat=20&mrub=249، تمّت زيارة الموقع الإلكتروني في ١٠/٣/٢٠١٠.

- إمكانية استعادة التونسيين المقيمين بالخارج، عند عودتهم النهائية إلى البلاد، ولمرة واحدة فقط، من الامتيازات الضريبية المفروضة على استيراد دراجة نارية أو سيارة واحدة أو شراؤها من السوق المحلية، على ألا يتجاوز وزنها ٣,٥ طن.

٢-١-٢ التشاريع الدولية

تنتسب تونس، بصفتها بلداً مصدراً لأعداد كبيرة من المهاجرين العمّال، إلى عدّة اتفاقيات دولية ذات علاقة بالهجرة الدولية والمهاجرين في الخارج. ومن هذه الاتفاقيات:

■ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١٨ بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي (بالانكليزية) (صادقت عليها تونس في ٢ تموز/يوليو ٢٠١٩٦٤)

ولم تصادق تونس بعد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ (بالانكليزية)^{٢٣}.

٣-١-٢ اتفاقات الهجرة الثنائية

وقّعت تونس على اتفاقات ثنائية تُعنى بمسائل الضمان الاجتماعي مع دول متنوّعة، وذلك تأميناً منها لإطار عمل قانوني يحمي مواطنيها في الخارج. ومن الدول التي وقّعت معها تونس هذه الاتفاقات^{٢٤}:

أوروبا	الدول العربية
■ النمسا، ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٩	■ الجزائر، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
■ بلجيكا، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥	■ مصر، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠
■ فرنسا، ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٣	■ ليبيا، ٦ حزيران/يونيو ١٩٧٣
■ ألمانيا، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٤	■ موريتانيا، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٩
■ إيطاليا، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤	■ المغرب، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٧
■ اللوكسمبورغ، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٠	
■ هولندا، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨	
■ إسبانيا، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠١	

^{٢٣} بن شيخ، فرح؛ شقير، حفيظ، ٢٠٠٦، عرض أهم الأحكام القضائية التونسية المتعلقة بهجرة الأشخاص، ملاحظات وتحليل اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية (كاريم) http://portal.unesco.org/shs/en/ev.php-URL_ID=3693&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠١٠/٣/١٤.

^{٢٤} إجابة ديوان التونسيين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة.

٢-٢ أصحاب المنفعة المشاركون

١-٢-٢ أهم السلطات الوطنية المسؤولة عن جاليات المغتربين

وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج- ديوان التونسيين بالخارج

تأسس ديوان التونسيين بالخارج (بالفرنسية)، التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج (بالفرنسية)، عام ١٩٨٨ بموجب الفصل ١٤ من المرسوم الوطني رقم ٦٠-٢٠٨٨. ويتمثل الهدف الإجمالي لديوان التونسيين بالخارج بتزويد الحكومة التونسية بالمعطيات اللازمة لضبط وتنفيذ سياسة تأطير ورعاية التونسيين بالخارج^{٢٦}.

يُكَلَّف الديوان على وجه الخصوص بالمهام والأهداف التالية^{٢٧}:

١. الاهتمام بالمشاكل المتعلقة بالتونسيين المقيمين بالخارج وعائلاتهم، والتونسيين وعائلاتهم عند عودتهم إلى تونس؛
٢. العمل على تشجيع وتدعيم مساهمة المهاجرين التونسيين في التنمية الاقتصادية؛
٣. إرشاد المواطنين غير المقيمين حول إمكانيات الادخار والاستثمار في تونس؛
٤. مساندة ومساعدة المواطنين غير المقيمين الذين يرغبون في إنشاء مشاريع اقتصادية في تونس؛
٥. تعزيز روح من التضامن والمساعدة المتبادلة بين أفراد الجاليات التونسية في الخارج؛
٦. تجذير الإحساس بالانتماء إلى تونس وثقافتها لدى الأجيال الجديدة للهجرة.

على ضوء الأهداف المذكورة أعلاه، يولي ديوان التونسيين بالخارج اهتماماً خاصاً بالمجموعات الثلاث التالية من التونسيين بالخارج^{٢٨}:

- العائلة، أي عائلات التونسيين المقيمين بالخارج؛
- الأجيال الشابة من المهاجرين التونسيين بالخارج؛
- أصحاب الكفاءات في المجالات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية ومجال الاختراع؛ إلخ.

المندوبيات الجهوية

أنشأ ديوان التونسيين بالخارج، ترسيخاً منه للأنشطة التي نظّمها على الصعيد الإقليمي، شبكة من **المندوبيات الجهوية** (بالفرنسية) في البلاد^{٢٩}. توكل إلى هذه المندوبيات المسؤوليات التالية (ترجمة غير رسمية)^{٣٠}:

- دعم تطبيق الأهداف التي ينادي بها ديوان التونسيين بالخارج، وتطبيق أنشطته على الصعيد الإقليمي؛
- تقديم المساعدة لأسر المهاجرين التي تعيش في تونس؛
- صياغة وتطبيق برامج تستهدف المهاجرين وأسراهم على المستوى المحلي والإقليمي؛
- جمع كل المعلومات المتعلقة بالمهاجرين وأسراهم التي تعيش في تونس ونقلها إلى ديوان التونسيين بالخارج؛ إلخ.

^{٢٥} الموقع الإلكتروني لديوان التونسيين بالخارج: www.ote.nat.tn

^{٢٦} المرجع نفسه.

^{٢٧} المرجع نفسه.

^{٢٨} المرجع نفسه.

^{٢٩} المرجع نفسه.

^{٣٠} المرجع نفسه.

الجدول ٢-١ تونس: وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج- ديوان التونسيين بالخارج	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين*	أقنية الاتصال بديوان التونسيين بالخارج
تنظيم أيام مساندة التنمية (بالفرنسية) السنوية	١. الموقع الإلكتروني لديوان التونسيين بالخارج: www.ote.nat.tn (بالعربية والفرنسية)؛
تنظيم الندوة السنوية بعنوان "ندوة رجال الأعمال التونسيين المقيمين في أوروبا" (بالفرنسية)	٢. ٢٥ ملحقاً اجتماعياً في السفارات والقنصليات التونسية؛
تنظيم مؤتمر "الكفاءات العلمية والفنية والثقافية التي نجحت في الخارج بفضل إبداعها ومعارفها" (بالفرنسية)	٣. عشر مرشحات اجتماعيات في قنصليات تونسية معينة كاتنة في فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، ليبيا والجزائر؛
تنظيم ندوة دولية بعنوان "الهجرة التونسية: وضعها، تطوراتها وتحدياتها" (بالفرنسية)، ٢٧-٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، تونس العاصمة	٤. فضاءات الأسرة (عدد ١٦) والموظفون العاملون فيها. وهي تتمركز في فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، وكندا؛
نشر سجل الكفاءات التونسية في الخارج (بالعربية)	٥. زيارات البعثات الممثلة و/أو الممثلين الأفراد عن ديوان التونسيين بالخارج إلى دول المقصد حيث تقيم أعداد كبيرة من المهاجرين في الخارج؛
نشر دليل التونسي بالخارج (بالعربية). يُحدّث هذا الدليل سنوياً	٦. جمعيات المهاجرين في الخارج؛
نشر مطوية معلومات واتصالات (بالعربية) للتونسيين بالخارج بمناسبة العودة الصيفية إلى أرض الوطن	٧. شبكات المهاجرين الأكاديمية في الخارج؛
نشر مجلة "ياسمين" (بالعربية) التي تستهدف الأجيال الناشئة من المهاجرين التونسيين	٨. حملات الاتصال ونشر المعلومات؛
نشر مطوية "سياسة رائدة ورعاية شاملة" (بالعربية)	٩. وسائل الإعلام (الإذاعة والتلفزيون)؛
نشر مختلف أنواع الدراسات والبحوث (بالفرنسية) التي تركّز على التونسيين بالخارج	١٠. المنتديات، والاجتماعيات، والندوات؛
إعداد برامج تلفزة وإذاعية (بالعربية) متنوعة تُبثّ أسبوعياً لفائدة الجالية التونسية بالخارج	١١. تقنيات المعلومات والاتصالات؛ إلخ.
تنظيم "اليوم الوطني للتونسيين بالخارج" في ٧ آب/أغسطس من كل سنة	
تنظيم رحلات استطلاعية ودراسية (بالعربية) إلى تونس للأجيال الناشئة من الهجرة التونسية من سنّ السادسة عشرة وما فوق	
تنظيم دروس في اللغة العربية (بالعربية) للأجيال الناشئة من الهجرة التونسية، عن طريق السفارات في دول المقصد أو في تونس خلال العطل الصيفية	
تنظيم الجامعة الصيفية (بالعربية) السنوية للأجيال الناشئة من الهجرة التونسية في الخارج	
تنظيم المصائف (بالعربية) السنوية في تونس لأبناء التونسيين المقيمين بالخارج (بين ٩ و ١٤ سنة)	

أقنية الاتصال عن طريق مؤسسات وطنية أخرى	أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين
١. السفارات والقنصليات المالية في الخارج، إلخ.	تقديم الدعم والمساهمة في تنظيم المناسبات الثقافية والدينية في دول المقصد حيث يقيم التونسيون بالخارج (كإرسال الأئمة إلى بلدان الاغتراب خلال الأعياد الدينية)

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.
* تتوفر المزيد من المعلومات حول المبادرات ضمن فصل ٢-٣: "الممارسات المؤسسية".
المصادر: مقابلة مع ممثل عن ديوان التونسيين بالخارج؛ إجابة ديوان التونسيين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ الموقع الإلكتروني لديوان التونسيين بالخارج: www.ote.nat.tn؛ وعرض ديوان التونسيين بالخارج في مؤتمر هجرة العبور عبر المتوسط الافتتاحي، ٢٣-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، لاهاي.

وزارة الخارجية

في ما يتعلق بجماعات المهاجرين في الخارج، تهدف وزارة الخارجية (بالانكليزية) إلى حماية الحقوق والمصالح المادية والمعنوية للتونسيين بالخارج، والدفاع عنها، والمحافظة عليها^{٣١}. كما تقدم وزارة الخارجية، من خلال سفاراتها وقنصلياتها التونسية، عدداً من الخدمات لرعاياها في الخارج، منها^{٣٢}:

- التسجيل المجاني في سجلات القنصليات؛
- تسجيل الأحداث المدنية (كالولادات والوفيات وحالات الزواج والطلاق)؛
- تجديد جوازات السفر وغيرها من الوثائق؛
- التصديق على الوثائق الرسمية؛
- استقبال طلبات استخلاص النفقات بالخارج؛
- التدخل في الخلافات الزوجية والأسرية؛
- ترحيل التونسيين المقيمين بالخارج؛
- ترحيل جنائمين الأشخاص المتوفين بالخارج.

الجدول ٢-٢ تونس: وزارة الخارجية	
المبادرات المرتبطة بجاليات المغتربين	أقنية الاتصال بالوزارة
تنظيم دوري للأنشطة الثقافية من خلال السفارات و/أو القنصليات.	١. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية: www.diplomatie.gov.tn (بالفرنسية)؛
أنشطة أخرى مرتبطة بجاليات المغتربين	٢. السفارات والقنصليات التونسية في الخارج؛
نشر المعلومات حول فرص ومحفزات الاستثمار في تونس ووضعها بتصرف المستثمرين المحتملين.	

ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.
المصادر: الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية: www.diplomatie.gov.tn

^{٣١} <http://www.diplomatie.gov.tn/site/index.php?a=theme&theme=83>، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/١٥.

^{٣٢} <http://www.sicad.gov.tn/sicadxml/fr/ministerefr04.html>، تمت زيارة الموقع في ٢٠١٠/٣/٢.

٢-٢-٢ التنسيق بين المؤسسات

سعيًا لتأمين أساسٍ للتنسيق والحوار بين المؤسسات حول القضايا المتعلقة بالتونسيين بالخارج، أنشئت عدة لجان مشتركة بين الوزارات في تونس لتعالج هذه المسائل، ومنها^{٣٣}:

- لجنة خاصة (أنشئت لإدارة مناقشات حول مواضيع معيّنة متعلقة بالتونسيين بالخارج)؛
- لجنة مسؤولة عن إقامة الروابط مع الخبراء التونسيين بالخارج (ومهمة هؤلاء هي تنظيم المؤتمرات النصف السنوية في بلاد الاغتراب للتوجه نحو التونسيين بالخارج بالمعارف والخبرات، والحرص على متابعة تنفيذ التوصيات التي تنتج عن هذه المؤتمرات)؛
- لجنة وطنية مسؤولة تأمين الدعم للتونسيين بالخارج الذين يعودون إلى أراضي الوطن خلال العطل؛
- لجنة مسؤولة عن إعداد خطة تنموية وطنية، ودمج الشؤون المتعلقة بالمهاجرين التونسيين في هذه الخطة.

٣-٢-٢ أهم المؤسسات الدولية المتعاملة مع جاليات المغتربين

من المؤسسات الدولية التي تعالج المسائل المتعلقة بالهجرة في تونس، نذكر:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس (بالفرنسية)
- المنظمة الدولية للهجرة (بالانكليزية)

ومن أصحاب المنفعة الآخرين:

- جامعة الدول العربية (بالعربية)، إدارة السياسات السكانية والهجرة
- مصرف التنمية الأفريقي (بالانكليزية)
- بعثة المفوضية الأوروبية إلى تونس (بالفرنسية): ارتسمت أطر العمل الاستراتيجية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس من خلال ورقة استراتيجية دولة تونس لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ والبرنامج الإرشادي الوطني في تونس لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ (بالانكليزية) الصادرين عن الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن خطة العمل الحالية (بالانكليزية) الخاصة بسياسة الجوار الأوروبي. أما المواضيع الرئيسية الثلاثة التي بحث فيها البرنامج الإرشادي الوطني لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، فهي^{٣٤}:

١. إدارة الحكم على الصعيد الاقتصادي، التنافسية، والتقارب مع الاتحاد الأوروبي
٢. الموارد البشرية والتحسينات في مجالات التوظيف والعمالة
٣. التنمية المستدامة

بالإضافة إلى ذلك، تورد ورقة الاستراتيجية لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ أن أحد مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس هو دعم الإصلاحات المتعلقة بنظام العدل وإدارة الهجرة واللجوء بالتوافق مع المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين التي وقّعت عليها تونس^{٣٥}.

^{٣٣} إجابة ديوان التونسيين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، وعرض ديوان التونسيين بالخارج في مؤتمر هجرة العبور عبر المتوسط الافتتاحي، ٢٣-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، لاهي.

^{٣٤} ورقة استراتيجية دولة تونس لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ والبرنامج الإرشادي الوطني في تونس لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.

^{٣٥} المرجع نفسه.

٤-٢-٢ أهم المؤسسات غير الحكومية المتعاملة مع جاليات المغتربين

تضمّ تونس عدة منظمات غير حكومية تعالج القضايا المتعلقة بالهجرة^{٣٦}. فتشكّل حماية حقوق التونسيين بالخارج محوراً مهماً بالنسبة لهذه القوى الفاعلة^{٣٧}. ومن مجالات العمل الأخرى التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية التونسية، تعزيز الروابط بين التونسيين المقيمين بالخارج ووطنهم الأم، بهدف تشجيع هؤلاء المهاجرين على المساهمة في تطوير تونس، وغير ذلك^{٣٨}.

من الأمثلة عن المنظمات غير الحكومية التي تشارك في الشؤون المتعلقة بالتونسيين بالخارج^{٣٩}، نذكر:

- "الجسر"
- "الجمعية التونسية للدفاع عن التونسيين بالخارج"

^{٣٦} بالحاج زكري، عبد الرزاق، ٢٠٠٤، سياسات الهجرة، المؤسسات المختصة وبيئتها في تونس، ملاحظات وتحليل اتحاد الأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية (كاريم)

^{٣٧} المرجع نفسه.

^{٣٨} المرجع نفسه.

^{٣٩} المرجع نفسه.

٣-٢ الممارسات المؤسسية

١-٣-٢ المؤسسات الوطنية

طرحت السلطات الوطنية في تونس عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي؛ وقد ركزت بشكل أساسي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، عودة موارد المهاجرين ومهاراتهم إلى البلد الأم، تعزيز الروابط بالأشخاص المتحدرين من أصل تونسي وترسيخ هويتهم الوطنية، إلى جانب بذل الجهود في مجال الاتصال بالتونسيين المقيمين بالخارج وتوجيههم.

الجدول ٣-٢ تونس: مبادرات المؤسسات الوطنية			
الهدف	التعاون	المبادرة	المؤسسة الوطنية
الأهداف الأساسية: تقريب رجال الأعمال التونسيين بالخارج من مختلف المناطق التونسية وتعرفهم بمختلف الخصائص والحوافز التي تميزها، وخاصة منها المتعلقة بالاستثمار.	المنشورية العامة للتنمية الجهوية (بالعربية)	تنظيم أيام مساندة التنمية (بالفرنسية) السنوية	ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)
الأهداف الأساسية: إعلام رجال الأعمال التونسيين بالخارج بالتشريع الجديدة المطبقة التي تصب في صالحهم وبالمشاريع التي يمكنهم تنفيذها في تونس؛ إلخ.	الوزارات التونسية ذات الاختصاصات المتعلقة بجاليات المغتربين	تنظيم الندوة السنوية بعنوان "ندوة رجال الأعمال التونسيين المقيمين في أوروبا" (بالفرنسية)	ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)
الأهداف الأساسية: الترويج للممارسات السلمية والناجحة التي يطبقها التونسيون أصحاب الكفاءات بالخارج؛ إلخ.	غير متوافر	تنظيم مؤتمر "الكفاءات العلمية والفنية والثقافية التي نجحت في الخارج بفضل إبداعها ومعارفها" (بالفرنسية)	ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)

<p>الأهداف الأساسية: عرض المعلومات المتعلقة بالهجرة التونسية وإنشاء منتدى للنقاش حول هذه القضية.</p>	<p>- المنظمة الدولية للهجرة، مكتب تونس (بالانكليزية) - المرصد الوطني للشباب (بالعربية) - مختبر الهجرات الدولية (MIGRINTER) (بالفرنسية)</p>	<p>تنظيم ندوة دولية بعنوان "الهجرة التونسية: وضعها، تطوراتها وتحدياتها" (بالفرنسية)، ٢٧-٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٧، تونس العاصمة</p>	<p>ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)</p>
<p>الأهداف الأساسية: يهدف سجل الكفاءات التونسية بالخارج إلى إثراء قاعدة المعلومات المتعلقة بالخبراء التونسيين المقيمين بالخارج.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>نشر سجل الكفاءات التونسية في الخارج (بالعربية)</p>	<p>ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)</p>
<p>الأهداف الأساسية: لدليل التونسي بالخارج قاعدة معلومات مفيدة نظراً لما يوفره من معطيات اقتصادية واجتماعية وثقافية متعلقة بالحوافز والتراتب والإجراءات الجاري بها العمل لفائدة التونسيين بالخارج، كالمعلومات حول الإجراءات الإدارية المتبعة، والسياحة، وفرص الاستثمار، وخدمات الضمان الاجتماعي وفرص الدراسة.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>نشر دليل التونسي بالخارج (بالعربية). يحدّث هذا الدليل سنوياً</p>	<p>ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)</p>
<p>الأهداف الأساسية: مطوية مفيدة للتونسيين بالخارج بمناسبة العودة الصيفية إلى أرض الوطن، تحوي معلومات حول الأنظمة الجمركية، خدمات الضمان الاجتماعي، المنوبيات الجهوية التابعة لديوان التونسيين بالخارج، وغير ذلك.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>نشر مطوية معلومات واتصالات (بالعربية) للتونسيين بالخارج بمناسبة العودة الصيفية إلى أرض الوطن</p>	<p>ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)</p>
<p>الأهداف الأساسية: تعزيز الهوية الوطنية للقراء من الأجيال الناشئة للهجرة.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>نشر مجلة "يامسين" (بالعربية) التي تستهدف الأجيال الناشئة من المهاجرين التونسيين</p>	<p>ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)</p>
<p>الأهداف الأساسية: نشرية تبرز جميع الإنجازات والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المسجلة لدى الحكومة التونسية لفائدة التونسيين بالخارج.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>نشر مطوية "سياسة رائدة ورعاية شاملة" (بالعربية)</p>	<p>ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)</p>
<p>الأهداف الأساسية: ١. جمع المعطيات الإحصائية المتعلقة بالهجرة التونسية؛ ٢. رصد تأثيرات الهجرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ٣. تحليل مظاهر الهجرة وانعكاساتها على الجالية التونسية.</p>	<p>غير متوافر</p>	<p>نشر مختلف أنواع الدراسات والبحوث (بالفرنسية) التي تركز على التونسيين بالخارج</p>	<p>ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)</p>

ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)	إعداد برامج ثقافية وإذاعية (بالعربية) متنوعة تبت أسبوعياً لفائدة الجالية التونسية بالخارج	وسائل الإعلام الوطنية والدولية	الأهداف الأساسية: تعزيز الرابط بين التونسيين بالخارج ووطنهم الأم؛ إلخ.
ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)	تنظيم "اليوم الوطني للتونسيين بالخارج" في ٧ آب/أغسطس من كل سنة	غير متوافر	الأهداف الأساسية: تعزيز الرابط مع التونسيين بالخارج؛ إلخ.
ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)	تنظيم رحلات استطلاعية ودراسية (بالعربية) إلى تونس للأشخاص المتحدرين من أصل تونسي من سن السادسة عشرة وما فوق	الوزارات التونسية ذات الاختصاصات المتعلقة بجاليات المغتربين	الأهداف الأساسية: ١. تعريف الأجيال الجديدة للهجرة بوطن آبائهم؛ ٢. تعزيز الهوية الوطنية للأجيال الناشئة من الهجرة التونسية بالخارج؛ إلخ.
ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)	تنظيم دروس في اللغة العربية (بالعربية) للأشخاص المتحدرين من أصل تونسي، عن طريق السفارات في دول المقصد أو في تونس خلال العطل الصيفية	السفارات و/أو القنصليات التونسية	الأهداف الأساسية: تعزيز الهوية الوطنية للأجيال الناشئة من الهجرة التونسية بالخارج؛ إلخ.
ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)	تنظيم الجامعة الصيفية (بالعربية) السنوية للأشخاص المتحدرين من أصل تونسي في الخارج	معهد بورقيبة للغات الحية (بالإنكليزية)	الأهداف الأساسية: تعزيز الهوية الوطنية للأجيال الناشئة من الهجرة التونسية بالخارج؛ إلخ.
ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)	تنظيم المصانف (بالعربية) السنوية في تونس لأبناء التونسيين المقيمين بالخارج (بين ٩ و ١٤ سنة)	غير متوافر	الأهداف الأساسية: تعزيز الهوية الوطنية للأجيال الناشئة من الهجرة التونسية بالخارج؛ إلخ.
ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: مقابلة مع ممثل عن ديوان التونسيين بالخارج؛ إجابة ديوان التونسيين بالخارج عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ الموقع الإلكتروني لديوان التونسيين بالخارج: www.ofe.nat.tn ؛ عرض ديوان التونسيين بالخارج في مؤتمر هجرة المتوسط الاقتصادي، ٢٣-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، لاهي؛ ومكتب المنظمة الدولية للهجرة في تونس.			

بالإضافة إلى المبادرات المذكورة أعلاه، طبقت حكومة تونس آليات متعددة لدعم المؤسسات، يستفيد منها التونسيون بالخارج، بهدف تسهيل وتشجيع عودة موارد المهاجرين إلى أرض الوطن. ومن هذه الآليات ما يلي:

الجدول ٢-٤ تونس: آليات دعم المؤسسات		
الهدف	الوكالة/الوزارة	آلية الدعم
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>تسهيل تدبير الاستثمار وتبسيط الإجراءات المطلوبة لإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف تحسين مستوى الاستثمارات المباشرة.</p> <p>تتألف المؤسسات المنتمية إلى خدمة «الشباك الموحد» من:</p> <ul style="list-style-type: none"> - وكالة النهوض بالصناعة (بالإنكليزية) - مكتب الإيرادات وأعمال الشركات - مكتب قلم المحكمة - هيئة الضرائب التونسية - الديوانة التونسية (بالفرنسية) - المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية (بالإنكليزية) - وزارة التكوين المهني والتشغيل (بالإنكليزية) - مكتب بلدية تونس - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بالإنكليزية) - وزارة الداخلية والتنمية المحلية 	<p>وكالة النهوض بالصناعة (بالإنكليزية)</p> <p>التابعة لوزارة الصناعة والتكنولوجيا (بالفرنسية)</p>	<p>نظام «الشباك الموحد» (بالفرنسية)</p>
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>تسهيل الإجراءات الإدارية المفروضة على تصدير البضائع، بهدف تشجيع عملية توسيع وتطوير الصادرات التونسية.</p>	<p>مركز النهوض بالصادرات (بالإنكليزية) التابع لوزارة التجارة والصناعات التقليدية (بالفرنسية)</p>	<p>نظام «الشباك الموحد» (بالفرنسية)</p>
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>إنشاء مكتب استعلام للمستثمرين الذين يحتمل أن يستثمروا في قطاعي الفلاحة وصيد الأسماك.</p>	<p>وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (بالفرنسية) التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية (بالفرنسية)</p>	<p>نظام «الشباك الموحد» (بالفرنسية)</p>

<p>مكاتب الاستقبال المؤقتة والدائمة (بالفرنسية) عند أبرز نقاط الدخول الحدودية</p>	<p>ديوان التونسيين بالخارج (بالعربية)</p>	<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>إنشاء مكاتب استقبال عند أهم الموانئ والمطارات التونسية وكذلك في بعض نقاط العبور الحدودية، كلفة بالمهام التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. إرشاد وتوجيه الجالية التونسية عند العودة النهائية أو المؤقتة إلى تونس؛ ٢. الإعلام و عرض وثائق و منشورات يصدرها الديوان أو جهات معنية أخرى؛ ٣. إعداد الملفات الفنية والإدارية المتعلقة بالإجراءات الدبلوماسية؛ ٤. التأطير و الإحاطة على متن البواخر؛ إلخ. <p>تقع مكاتب الاستقبال الدائمة في:</p> <p>مطار تونس قرطاج الدولي، مطار تونس قرطاج- محطة البضائع، قياضة حلق الوادي، ميناء راس، الشبّاك الموحد بمكتب الديوانة المكلف بالتونسيين بالخارج، مطار جربة جرجيس، ومكتب الاستقبال الحدودي براس جدير.</p> <p>تقع مكاتب الاستقبال الموسمية والظرافية (العامة خلال فترة الصيف) في:</p> <p>مطار سقانس المنستير الدولي، مطار صفاقس الدولي، ميناء طبرقة، ميناء سوسة، ميناء صفاقس، ميناء بنزرت.</p>
<p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة.</p> <p>المصادر: مقابلة مع ممثل عن وكالة النهوض بالصناعة؛ إجابة وكالة النهوض بالصناعة عن الاستبيان المشترك بين المركز الدولي لتنمية سياحة الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة؛ الموقع الإلكتروني لوكالة النهوض بالصناعة: www.tunisianindustry.nat.tn؛ الموقع الإلكتروني لمركز النهوض بالصادرات: www.oepep.nat.tn؛ الموقع الإلكتروني لديوان التونسيين بالخارج: www.ofe.nat.tn</p>		

٢-٣-٢ المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة

طرحت السلطات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة المتواجدة في تونس عدة مبادرات متعلقة بجاليات المهاجرين، يمكن الاطلاع على بعض منها في ما يلي:

الجدول ٢-٥ تونس: مبادرات المؤسسات الدولية وبقية القوى الفاعلة ذات الصلة			
الهدف	التعاون	المبادرة	الوكالة
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>تعزيز قدرات المؤسسات التونسية على إدارة الهجرة من خلال تدريب المدربين التونسيين على تسهيل اندماج الأشخاص التونسيين الأكثر ميلاً إلى الهجرة ضمن البيئة الإيطالية.</p>	<p>المنح: <u>التعاونية الإيطالية</u> (بالإنكليزية)</p>	<p>تعزيز قدرات إدارة الهجرة التي يتمتع بها المدربون التونسيون ضمن المؤسسات، وتمكينهم من تيسير اندماج التونسيين الأكثر ميلاً إلى الهجرة على الصعيد الاجتماعي والمهني.</p>	<p><u>المنظمة الدولية للهجرة</u> (بالإنكليزية)</p>
<p>الأهداف الأساسية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. دعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال الإنشاء المستمر للوظائف في ولاية القصيرين، وهي منطقة معروفة بميل أبنائها إلى الهجرة وبنسبة البطالة الكبيرة المتفشية فيها؛ 2. التشجيع على خلق فرص عمل والتخفيف من ضغوطات الهجرة؛ 3. تشجيع التونسيين المقيمين في إيطاليا على الاستثمار وإنشاء الشركات البالغة الصغر بهدف إنعاش المنطقة؛ 4. تنظيم صفوف التدريبية التي تعلم الشباب والنساء العاطلين عن العمل على أصول تأسيس المشاريع؛ 5. مساعدة الشباب والنساء العاطلين عن العمل على إنشاء شركات الأعمال الصغيرة الخاصة بهم، وبالتحديد في مجال السياحة، والزراعة، والصناعات الحرفية. <p>النتائج الأساسية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. ساهم المشروع بدعم عملية التنمية الاقتصادية المحلية من خلال إنشاء الوظائف بشكل مستمر، في منطقة يميل أبنؤها إلى الهجرة نحو الخارج لداو فع اقتصادية؛ 2. قدم المشروع آليات إضافية تشجع المواطنين التونسيين المقيمين بالخارج، وأصحاب المشاريع الإيطالية المهتمين بالاستثمار في تونس، على إعادة استثمار رؤوس الأموال والموارد البشرية الخاصة بهم في تونس. 	<p>المنح: إقليم تورينو (بالإيطالية) في إيطاليا و <u>التعاونية الإيطالية</u> (بالإنكليزية)</p>	<p>تعزيز عملية التنمية في المناطق المصدرة للمهاجرين في تونس (PROCHE)</p>	

<p>الأهداف الأساسية:</p> <ol style="list-style-type: none"> تعزيز دور البنك التونسي للتضامن (بالفرنسية) في عملية التنمية وتطبيق المشاريع البالغة الصغر في منطقتي المهدية والقصرين اللتين تتميزان بحركة ناشطة للهجرة؛ تعزيز قدرات الجمعية للتنمية المحلية ودعم الأفكار المبتكرة في قطاع المالية البالغة الصغر. <p>ضمن إطار عمل هذا المشروع، افتتح مكتب المنظمة الدولية للهجرة في تونس، والمكتب الإقليمي للمنظمة في المنطقة المتوسطة الكائن في روما، مركز الموارد للاتتمانات البالغة الصغر في تونس.</p>	<p>المانح: <u>التعاونية الإيطالية</u> (بالإنكليزية)</p>	<p>تعزيز المناطق المحتاجة إلى التنمية في تونس: "الهجرة والاتتمانات البالغة الصغر"</p>	
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>دعم القوى الفاعلة الصغيرة النطاق على المساهمة في الربط بين الهجرة والتنمية في ١٦ بلد منشأ معين. أما المجالات التي تحتل الأولوية، فهي: أ. الحوارات المالية التي يرسلها المهاجرون؛ ب. جاليات المهاجرين؛ ج. إمكانيات المهاجرين؛ د. وحقوق المهاجرين.</p>	<p>مكتب فريق الأمم المتحدة في تونس، بعثة الاتحاد الأوروبي في تونس والحكومة التونسية</p>	<p>مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة في تونس (بالإنكليزية) لفترة ٢٠١٠-٢٠٠٨</p>	<p>برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس (بالفرنسية)</p>
<p>الأهداف الأساسية:</p> <p>توفير المعلومات حول تكاليف إرسال الحوالات وشروطها بين فرنسا ودول معينة، بحيث يتمكن الأشخاص من الاختيار، بأكثر قدر ممكن من الحرية والموضوعية، المؤسسة المالية و/أو الوسيلة الأنسب لإرسال أموالهم مع التقيد بشروط الأمن والسرعة والكلفة.</p>	<p>مجموعة من المصارف والمكاتب المختصة بنقل الحوالات</p>	<p>إنشاء موقع إلكتروني يبين تكاليف إرسال الحوالات المالية في مجموعة من الدول: www.envoidargent.org</p>	<p>الوكالة الفرنسية للتنمية (بالإنكليزية)</p>
<p>ملاحظة: هذه اللائحة غير شاملة. المصدر: المؤسسة الأوروبية للتدريب (٢٠٠٧): مساهمة تطوير الموارد البشرية في بلورة سياسة للهجرة في تونس؛ الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية للهجرة في تونس؛ www.envoidargent.org؛ تمت زيارة الموقع في ٤/٣/٢٠١٠؛ مكتب المنظمة الدولية للهجرة في تونس.</p>			

التحديات الأساسية:

■ قامت الحكومة التونسية بتطبيق أنواع مختلفة من المحفزات المالية وآليات دعم المؤسسات في سبيل تشجيع وتسهيل عودة موارد المهاجرين إلى البلاد. غير أن الاستثمار ظلّ، رغم ذلك، وفقاً لديوان التونسيين بالخارج، يشهد انخفاضاً مستمراً خلال السنوات الأخيرة. فالتونسيون الذين يقيمون بشكل ثابت بالخارج يميلون إلى الاستثمار في البلد الذي يقيمون فيه عوضاً عن بلدهم الأم. لذا، من الصعوبات التي تواجهها السلطات التونسية في هذا المجال هي تحديد وتحليل مدى تطوّر مواصفات جاليات المغتربين التونسيين واحتياجاتهم، بشكل يمكن الحكومة التونسية من **تكيف المحفزات وآليات الاتصال بالمهاجرين عساها تجذب إليها موارد هذه المجموعات من التونسيين.**

